

المقدمة

ابن الأنباري هو أحد أئمة النحو في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي). وترجع صلتنا به إلى عدة سنين خلت، حينما أتيح لنا الاطلاع — من خلال شغفنا بقراءة النحو — على كتاب "الانصاف في مسائل الخلاف". فقد كانت قراءتنا له باعثة على الإعجاب به. وقرأنا له بعد ذلك "جدل الاعراب ولمع الأدلة" بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني و"أسرار العربية" بتحقيق الأستاذ بهجت البيطار، فزدنا به إعجاباً على إعجاب.

ليس هذا فحسب. فقد ترسخت صلتنا بأبن الأنباري في مناسبتين أخريين هما :

١. خلال السنة الثالثة في جامعة دمشق، إذ إن منهج اللغة العربية في تلك السنة كان يضم مسائل من كتاب "الانصاف".
٢. خلال كتابة رسالة "الماجستير" وكان عنوانها "التعجب صيغة وأهنته". فقد اعتمدنا فيها اعتماداً كبيراً على الفصل الذي أورده صاحبنا في "انصافه" عن الخلاف بين البصريين والكوفيين حول طهية "أفعل" التعجب.

وكان من شأن هذا كله أن يولد فينا الحافز للكتابة فيه والكشف عن فضائله ومزاياه وبخاصة أنه — على وفرة إنتاجه وسعة علمه — لم يحظَ بما حظي به غيره من عنايته واهتمام.

وانه لمن المؤسف حقاً أن تمر هذه السنون الطويلة ولا يجد صاحب "الانصاف" من ينصفه، وأن تكون الصفحات القليلة التي كتبها الأستاذ الأفغاني في مقدمة "جدل الاعراب". وبعض الأبحاث المتفرقة في المجلات العربية هي غاية ما ظفر به عالمنا الكبير حتى الآن (١).

١ — بعد كتابة هذه المقدمة، أتيح لنا الاطلاع على كتاب جديد عن ابن الأنباري للدكتور فاضل السامرائي بعنوان "أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية". صدر عن دار الرسالة للطباعة — بغداد — ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م. ولسننا في سبيل تقييم هذا الكتاب، غير أن المنهج الذي التزمناه في كتابة رسالتنا هذه يبيح لنا القول أنه لا يغني عنها ولا يسد مسدّها فلكل منهما اتجاه يسير فيه ومجال يدور في نطاقه.

(ب)

تلك هي الأسباب التي حطلتنا على اختيار موضوع الرسالة . أما أهمية الموضوع بذاته فتتلخص في النقاط التالية :

- ١- أن مؤلفات ابن الأنباري النحوية هي كالمصبب العظيم الذي تلتقي فيــــه شتى الروافد لما تشتمل عليه من آراء وأفكار تمثل مختلف الاتجاهات والمدارس النحوية التي كانت سائدة في عصره .
- ٢- أنها تعكس كذلك مختلف التيارات الفكرية التي تعرض لها النحو وتأثر بها في تلك الفترة كالفقه والمنطق والفلسفة . وكان لثقافة ابن الأنباري أثر كبير في ذلك .
- ٣- أنها تعتبر مصادر هامة للدراسة النحوية لما تمازجه من نسبة الرأي السليح صاحبه ، والحرص على إثبات مواقف مشاهير النحاة من المسألة الواحدة .
- ٤- ان ابن الأنباري كان من أكثر النحاة عناية بموضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين . ويتجلى لنا ذلك في كتاب " الانصاف " الذي يعتبر بحق المرجع الأكبر والأوسع في هذا الموضوع .

أما خصائص هذه الدراسة فتتلخص فيما يلي :

- ١- أنها تقدم صورة وافية عن حياة ابن الأنباري فتصف عصره وبيئته وتعدد آثاره ومصنفاته ، وتزن جهوده في النحو ومساهماته وتحدد ميوله فيه واتجاهاته .
- ٢- أنها تتعرض لتجربة نحوي كبير ، فتستطلع آفاقها وتستقصي أهميادها وتستجمع خلاصتها وتحدد مناحي القوة والضعف فيها .
- ٣- أنها تنفذ إلى النحوي منابعه وتتعمقه في جذوره ومنابعه فتسلط الأضواء — من خلال تجربة ابن الأنباري — على التيارات التي أثرت فيه والعلوم التي تركت ميسمها عليه كالفقه والفلسفة والمنطق .

ومع أن الرسائل الجامعية التي تناولت شخصيات نحوية ليست بالقليلة ، فإن ما تعرض منها لمثل هذا الموضوع قليل ونادر . ولعل في هذه الظاهرة شاهدا لنا على وعورة مسلكنا وبعثته مرتقاه .

وإذا كان القصد من مثل هذه الدراسات نفض الغبار عن جهود السلف الصالح ، والاستفادة من تجاربهم وممارساتهم ، وانصاف من لم يتم انصافه منهم ، فإن هذه الدراسة قد تكفلت لابن الأنباري بتحقيق هذه المطالب .

أما مصادر هذه الرسالة فهي على ثلاثة أصناف :

- ١- ما يتعلق منها بعصر المؤلف وقد اعتمدنا فيه على جملة صالحة من كتب التاريخ القديمة والحديثة، العربية والأجنبية والمترجمة .
- ٢- ما يتعلق بحياته وآثاره ، وقد اعتمدنا فيه على كتب التراجم والطبقات كإنبأه الرواة للقنطري ووفيات الأعيان لابن خلكان ، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها .
- ٣- ما يتعلق بجهوده النحوية وقد اعتمدنا فيه بصفة رئيسية على مؤلفاته كالانصاف وأسرار العربية وجدل الإعراب ولمع الأدلة مستفيين بعدد من كتب النحو القديمة والحديثة .

هذا ومن الجدير بالتنبيه أننا سنضع دراسة لمصادر الصنفين الأول والثاني ، على أن نخصر كل فصل من فصول الباب الأول بما يناسبه منها . أما مصادر الصنف الثالث فلم يكن ثمة حاجة لوضع دراسة عنها اكتفاء بما أوردها عنها من شرح وتفصيل في الفصل الثالث من الباب الأول .

ولا تود الإفاضة في الحديث عما اعترضنا من عقبات في تكوين هذه الرسالة وحسبنا أن نذكر من ذلك مفارقة عجيبة تتمثل في التباين الشديد بين ندرة ما يعنى بتفاصيل حياته من المصادر وكثرة ما يعنى بجهوده النحوية منها (نعني بذلك مصنفاته النحوية) . فلئن كانت الندرة تدعو إلى الإعاقة وتشببث الهمة فالكثرة تحمل على الضياع والحيرة .

ولقد كانت هذه العقبات والصعوبات باعثة لنا على الرحلة في طلب العلم فسافرنا إلى دمشق وبغداد حيث اهتدينا إلى بعض المخطوطات التي تخدم موضوعنا ، وبخاصة كتاب " طبقات النحاة واللغويين " لابن قاضي شهاب الأسي فقد عثرنا فيه على ما يسد بعض الثغرات في حياة صاحبنا .

أما تخطيط الرسالة فقد وضعناها في ثلاثة أبواب يقع كل منها في ثلاثة فصول ، وخاتمة .

ففي الباب الأول تحدثنا عن عصره وحياته وآثاره بالتوالي متخذين من الحديث عن عصره مركزاً ومنطلقاً للحديث عن حياته ، ومنقلين من ثم لتقديم عرض بآثاره العامة التي هي نتاج تلك الحياة . وكما أن في الحديث عن العصر تسليطاً للأضواء على جذور حياته ومنابتها فإن في الحديث عن حياته تفسيراً وتوضيحاً لأتجاهاته الفكرية ورصداً

لشمار تلك الاتجاهات ألا وهي آثاره ومصنفاته .

وفي الباب الثاني حاولنا أن نقدم صورة عن إنتاجه النحوي وأن نعرض تقييماً لذلك الإنتاج في ثلاثة ميادين هي أصول النحو، والعلة والتعليل، والخلاف . ولقد كان ترتيبنا لها على هذا النسق ناتجاً عما هو متعارف عليه من وجوب تقديم الأصول على الفرع . ذلك أنه لا يجوز الحديث عن العلة قبل الحديث عن الأصول ولا الحديث عن الخلاف قبل الحديث عن كليهما لتوقف أحدهما على الآخر وانبثاقه عنه كما سنوضح فيما بعد .

أما في الباب الثالث فقد عرضنا لمنهج ابن الأنباري في إنتاجه النحوي من خلال التوقف عند ثلاثة موضوعات مهمة هي :

- ١- إحتجائه وموقفه من الشواهد .
- ٢- أصوله ومقاييسه .
- ٣- مذهبه النحوي .

وقد تتبعنا ذلك في ثلاثة فصول رصدنا فيها كل ملامح ذلك المنهج ومميزاته . وكان ترتيبنا لهذه الفصول كترتيبنا لغيرها يعتمد على الانتقال من الأصل إلى الفرع ومن العام إلى الخاص . فإنه لا مجال مثلاً للحديث عن أصوله ومقاييسه قبل التصدي لموقفه من الشواهد . ذلك الموقف الذي استعان في التوصل إليه بتلك الأصول والمقاييس . أما مذهبه فهو خلاصة لموقفه من ذلك كله ولقضايا أخرى أبرزناها في مكانها من الفصل الأخير .

أما الخاتمة فقد عرضنا فيها لبعض الإمكانات التي قد تكون صالحة لأن يستغلها الدارسون للاستفادة من جهود صاحبنا في تعليم النحو والاستعانة بها في استبصار أساليب جديدة لتدريس هذا الموضوع الذي يعد بحق روح العربية وجوهرها فسي زمن فسدت فيه السلائق والتوت الألسنة وقل الاهتمام باللغة العربية والقبال عليها .

هذا ولا نود أن ننهي هذه الكلمة دون التنويه بجهد استاذين كريمين احتضنا هذه الرسالة وتعهداها بالرعاية والاهتمام هما :

- ١- الدكتور الأب ميشيل أ. ر. المدير السابق لمعهد الآداب الشرقية والذي لقي مصرعه في حوادث لبنان الأخيرة قبل أن يحقق مطامحه ويبلغ غاياته ، بل قبل أن يقطع ثمرة جهوده العلمية .

(هـ)

وكان ، رحمه الله ، قد أشرف على هذه الرسالة فراقها في جميع
مراحلها وأطوارها .

٢- الدكتور أهيف، سنو الذي كان له دور كبير في تهذيب هذه الرسالة
وتشذيبها وذلك من خلال ملاحظاته السديدة ، وتوجيهاته الصائبة
التي كانت تتسم بالشمول والأستيعاب فتناولت الشكل والمنهج
والمضمون .

رحم الله الأول ، ومثد في عمر الثاني ، فقد كان لهما فضل كبير
في اخراج هذه الرسالة على هذه الصورة التي نرجو أن تحوز رضى العلماء
والدارسين .

والله وليّ التوفيق .

جميل علوش .

ألباب الأول
عصره - حياته - آثاره
الفصل الأول

عصره :

الفصل الأول - دراسة المصادر -

اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على طائفة من المصادر الأساسية هي :

- ١- المنتظم لابن الجوزي المتوفي سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م . وقد كتب ابن الجوزي تاريخه هذا حسب السنين فلكل سنة أحداثها ووقائعها دون أن يكون ثمة اتصال أو ترابط بين سنة وأخرى . وهو كما يتحدث عن الأحداث والوقائع يتحدث كذلك عن الأشخاص . وتنبثق قيمة هذا المصدر من أن صاحبه شاهد تطورات هذا العصر وعاش أحداثه فقد ولد سنة ٥٠٨هـ / ١١١٣م أو ٥١٠هـ / ١١١٥م وتوفي سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م (وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٤٢) فهو الصق المؤرخين بالعصر السلجوقي زمننا . وقد اعتمدنا على هذا الكتاب في نقل بعض الحقائق عن المدارس والمكتبات وبخاصة المدرسة النظامية في بغداد .
- ٢- الكامل لابن الأثير المتوفي سنة ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م وهو يجرى فيه على نسق " المنتظم " في تسجيل الأحداث والوقائع حسب السنين وقد ينقل عنه أحيانا إلا أنه يمتاز عنه في أنه يصل بين ما تجانس من تلك الأحداث والوقائع ويتبعه بأناة وصبر ويعالجه بموضوعية وعمق . ويتجلى ذلك في حديثه عن السلاجقة فلم يكتف كإبن الجوزي بأخبار متقطعة عنهم حسب التسلسل التاريخي بل تتبع سيرتهم منذ نشأتهم حتى اضمحلال دولتهم تتبعاً ينم عن عمق فهم وحسن بصيرة . وقد أفادتنا هذه الميزة في حديثنا عن السلاجقة . هذا بالإضافة إلى أننا اعتمدنا على " الكامل " في دراسة الناحية الاجتماعية وما تشتمل عليه من ذكر الفیضانات والزلازل والكوارث الطبيعية . فقد أكثر ابن الأثير منها في كتابه وهي ميزة أخرى تستحق التنويه .
- ٣- التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية لابن الأثير صاحب الكامل . وهو يتحدث في هذا الكتاب عن الدولة الزنكية التي قامت في الموصل ويتطرق فيه إلى علاقة السلاجقة بهذه الدولة فيذكر شيئاً من صراعاتهم مع القبائل العربية ومع الخلفاء . وقد أفادتنا " التاريخ الباهر " في تصوير سياستهم الداخلية والخارجية .
- ٤- تاريخ دولة آل سلجوق ، وهو في الأصل من تأليف عماد الدين الكاتب الأصفهاني المتوفي سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م . وكان يعرف باسم " نصرة الفترة " وعصرة القطرة " ويقع في أربع مجلدات . وقد لخصه البنداري في مجلد واحد سماه " زبدة النصرة " (انظر كشف الظنون ص ١٩٥٦) ولكنه طبع أخيراً تحت الاسم المذكور في أعلاه .

لكون هذا الاسم أكثر دلالة على مضمون الكتاب . وتكمن قيمة الكتاب في أن مؤلفه الأصلي عايش أحداث هذا العصر فتتقل بين أصفهان وبغداد وتقلد عدة مناصب . هذا بالإضافة إلى أنه كان يتقن اللغة الفارسية فقد ترجم كتاب " فتور زمان الصدور " لـ نوشـ بن خالد الوزير من الفارسية إلى العربية وجعله جزءاً من كتابه هذا . ويعطينا هذا الكتاب صورة عن السلاجقة في حروبهم وفتوحاتهم وعلاقاتهم بالأمم المجاورة . وهي صورة نتم عن تشيع المؤلف للسلاجقة وأعجابه بهم مما يجعله يعتمد إلى المبالغة والتهويل أحياناً .

٥- تاريخ الخلفاء للسيوطي المتوفى سنة ١١١ هـ ١٤٠٥ م . ينقل السيوطي في هذا الكتاب عن المؤرخين القدامى وبخاصة ابن الجوزي وابن الأثير . ومع ذلك فهو يجلو صورة وافية عن الخلفاء في مختلف أحوالهم وعن علاقاتهم بالسلاطين السلاجقة وموقفهم من العاصمة ومحاولاتهم الإصلاحية وغير ذلك مما كان بيد ر منهم من تصرفات ويتخذونه من اجراءات في معالجة المشكلات التي تواجههم سياسية كانت أو اجتماعية . ونستطيع أن نعد هذا المصدر مكملاً لما كتبه ابن الجوزي وابن الأثير والبنداري في الموضوع .

هذا وقد نعتد أحياناً في جلاء بعض الأحداث على كتب الطبقات كوفيات الأعيان لأبن خلكان وطبقات الشافعية وبخاصة ما تعلق ببناء المدارس والمكتبات .

أما المصادر الحديثة فقد اعتمدنا على طائفة غير قليلة منها رغبة في الإلمام بكل ما له صلة وثيقة بموضوعنا . ونود أن نشير بصفة خاصة إلى " تاريخ العراق في العصر السلجوقي " للدكتور حسين أمين . وهو كتاب جامع يشتمل على كثير من الوثائق التاريخية ورسوم الآثار القديمة من مساجد ومنابر ومدارس وغير ذلك من شواهد العصر مما لا يشتمل عليه كتاب غيره . وهو لذلك يمكن أن يعد بحق مرجعاً أساسياً في الموضوع . وقد استفدنا منه كثيراً في الحديث عن الحركة الفكرية إذ أمدنا بمعلومات ثمينة عن المساجد والربط وما كان يدور فيها من نشاط تعليمي .

واعتمدنا كذلك على كتاب " تاريخ العرب " لفليب حتي وخاصة فيما يتعلق بالحركات السياسية والمذاهب الدينية وقد اعتمد فيه مؤلفه على مصادر ليس من المتيسر الوصول إليها . ولهذا الكتاب قيمة كبيرة قد نستطيع التذليل عليها بشاهد ين هــ :

١- أنه ترجم إلى عدة لغات .

٢- أن بعض الجامعات جعلته من ضمن مناهجها التعليمية.

هذه هي مصادرنا الأساسية لهذا الفصل . أما ما سواها فهو من المصادر الثانوية التي أغرانا باستخدامها رغبتنا في الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه . وعذرنا فسي نذكر أنها تمس ما نحن فيه في الجوهر وتصييه في الصميم .

تمهيد

ولد أبو البركات ابن الأنباري في العراق (١) سنة ٥١٣هـ / ١١١٩م وتوفي سنة ٥٧٧هـ / ١١٨١م . فحياته تمتد على جزء كبير من القرن السادس الهجري . ولقد فتح هذا العالم الكبير عينيه على الدنيا ورحى حرب شديدة تدور بين اثنين من سلاطين السلاجقة (٢) هما سنجر وابن أخيه محمود (٣) . كما شهد هذا العام الذي ولد فيه ابن الأنباري حدثاً خطيراً في تاريخ العراق ألا وهو انفصال سلاجقة العراق عن سلاجقة بلاد فارس (٤) . يضاف الى ذلك أن صاحبنا تعلم في مدارس السلاجقة (نظامية بغداد) وعلم فيها (٥) . ومن البديهي أن يكون لهذه الصلة الوثيقة ، بالعصر السلجوقي تأثير كبير في تكوين شخصية صاحبنا وبناء ثقافته وتحديد اتجاهه العلمي . ولذلك يبدو من الضروري تقديم صورة وافية عن هذا العصر من النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية

-
- ١- سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد .
 - ٢- السلاجقة احدى عشائر التركمان الفزاريين التي كانت تعيش في سهوب القيرغيز من بلاد التركستان خلف نهر سيحون ثم انتقلوا الى جند على طرف سيحون ، ثم الى بخارى ، ثم عبروا النهر الى خراسان حيث خيموا بطواهير خوارزم . ومن هناك زحفوا الى بغداد ، بعد أن سيطروا على الأقاليم وأقاموا لهم دولاً في بلاد فارس (انظر سيرة السلاجقة الكامل لابن الأثير - طبعة صادر - بيروت ج ١ ص ٤٧٣ وما بعدها . وتاريخ الأمم الإسلامية للخضري ج ٢ ص ٤١٢ وما بعدها ، وتاريخ العرب لفليب حتى ص ٤٧٣ وما بعدها) .
 - ٣- ابن العبري - تاريخ مختصر الدول ص ٢٠ .
 - ٤- حسين أمين ، تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٩٤ .
 - ٥- سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد .

قبل التهيؤ للخوض في تفاصيل حياته لصعوبة تفسير بعض التفاصيل مجردة عن وقائع العصر وأحداثه . وإذا كان لنا أن نعتبر الأديب أو العالم ابن عصره وبيئته كما يرى بعض النقاد المحدثين (١) ، فإن القيام بهذه المهمة يصبح غرضاً واجباً ومسلكاً لا محيد عنه .

* * *

١ - هو الناقد الفرنسي هيوليت تين (١٨٢٨ - ١٨٩٣) . انظر النقد الأدبي لكارلوني وفيللو ترجمة كيتي سالم ، منشورات عويدات - بيروت ص ٥٣ .

الحالة السياسية

لم يكن الوضع السياسي هادئاً ولا مطمئناً عند دخول السلاجقة الى بغداد ،
فالاضطراب يعمه من جميع نواحيه . لقد كان الخليفة لا يتمتع بشيء مما كان له من
سلطة في السابق . وكانت امبراطوريته مقسمة مجزأة فالامويون في اسبانيا والفاطميون
في مصر وشمال افريقيا ، قد رسخوا أنفسهم بما لا يدع مجالاً لأي أمل في أن تحل بغداد
محلهم . وكذلك كان شمال سوريا والقسم الأعلى من وادي النهرين في أيدي الرؤساء
العرب المتمردين . ومنهم من نجح في تكوين حكم وراثي . وكذلك كان الحال في بلاد
قارس وما وراء النهر . وصفوة القول أن الفوضى السياسية والعسكرية كانت منتشرة
والاضطراب السني الشيعي كان أمراً عادياً (١) .

فقد تمكن الشيعة من السيطرة على البلاد حين تسلموا زمام السلطة في العراق
عن طريق البويهيين وفي مصر عن طريق الخليفة الفاطمي والدولة الفاطمية . ونجم
عن ذلك أن أصبح السنة يشعرون أنهم مغلوبون على أمرهم وأنهم مظلومون مضطهدون .
ومما كان يزيد في ألمهم أن الخليفة العباسي كان مستضعفاً مضطهداً لا يملك من
أمره شيئاً .

فكفة الشيعة كانت راجحة على جميع المستويات وفي مختلف أنحاء الامبراطورية
الاسلامية على الرغم من أنهم قلة (٢) . وكان السنة يبحثون عن منفذ يخرجون منه
ويتخلصون من هذا الظلم المفروض عليهم . فلقد كانوا يعتقدون أن الخلافة العباسية
هي الأصل والأساس لأنها تنحدر من الاسرة النبوية الشريفة والبيت الهاشمي أمما
الخلافة الفاطمية فهي لا تمت — على ما يرون — الى البيت الهاشمي بصلة لأنها خلافة
مصطنعة وبلا جذور تاريخية . ونجد هذه الحملة الشعراء على الخلافة الفاطمية
منذ عدد من المؤرخين الكبار كابن كثير (٣) وابن تفردي بردي (٤) وابن خلكان

—١— Hitti: History of the Arabs p. 473

—٢— IBID.P 449

—٣— البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٨٤ .

—٤— النجوم الزاهرة ج ٤ ص ٧٥-٧٧ .

وابن عذارى والسيوطي (١) ، فقد اتهم هؤلاء الفاطميين بأن لا حظ لهم من النسب الهاشمي وأن دعوتهم باطنية اسماعيلية رافضة . ونسبوهم الى اليهود والمجوس والملاحدة والباطنية والمبيدية وغير ذلك .

وهذا يوحي بمقدار النعمة التي كان يحظى بها السنة على التسلط الشيعي وبلغ بهم الأمر أن اتهموهم بالاتصال بالصليبيين والتآمر معهم على احتلال بلاد الشام مع العلم أن أهالي المدن الساحلية الشامية كانوا يستجدون بالفاطميين لا بالعباسيين ولا بالسلاجقة حينما يحل بهم ضيم (٢) . فقد دافع الفاطميون عن القدس وقد مسوا ضحايا جمة لحمايتها (٣) في حين تخلى هؤلاء وتخاذلوا .

ولهذه الأسباب كلها كان انتصار السلاجقة على البويهيين ردة سيئة على الشيعة . فقد اعتبر احتلالهم لبغداد من قبل الكثيرين تحريرا لها من البويهيين الهراطقة (٤) . ومما يؤكد ذلك أن طغرل بك لم يتوجه نحو بغداد الا بعد أن جاءه المراسل والوفود وشجعتهم على القدوم وزينت له المغامرة ومهدت له السبل (٥) ولولا الظروف التي بينها لما كان متيسرا لطرل بك أن يلقي هذا التأييد والتشجيع .

ولم تقف هذه الردة عند هذا الحد فقد امتدت الى الفاطميين في مصر وهم هم الهدف الثاني للسنة الفاضية الساخطة فأسقطت دولتهم على يد الناصر صلاح الدين سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م واثبتت الخطبة على منابر مصر للخلافة العباسية في بغداد (٦) ورجحت كفة السنة من جديد .

وقد عرف السلاجقة مدى اهتمام السنة بهم وحاجتهم اليهم فعاولوا أن يوثقوا

-
- ١- انظر Hitti: History Of The Arabs. p. 618
 - ٢- ابن الأثير ، الكامل ج ١٠ ص ٤٥٤ و ٤٧٦-٤٧٧ .
 - ٣- نفس المصدر ص ٢٨٢-٢٨٣ و ٢٨٦ و ٢٤٥-٢٤٦
 - ٤- Bernard Lewis: The Arabs In History, p. 147
 - ٥- البنداري ، تاريخ آل سلجوق ص ٩ .
 - ٦- أنظر Hitti; History Of The Arabs 646

علاقتهم بهم عن طريق التظاهر باحترام الخليفة والتقرب منه والتزلف اليه . وظالموا كذلك الى أن مكثوا قبضتهم على البلاد ورسخوا جذورهم فيها فتحولوا عن مسلكهم وتنكروا ليهودهم ومواليهم وأذاقوا خلفاء بني العباس أصناف الذل والعذاب .

هذا من الناحية الداخلية . أما في الخارج فقد كانت سياسة السلاجقة تقوم على اعتماد العنف واستخدام القوة . فبعد أن انتهوا من تطويع الأرمينية المتنفذين الذين كانوا يدعون للخليفة الفاطمي في الموصل (١) وحلب (٢) وديار بكر (٣) ، سعروا الحروب على جميع الجبهات مع الدول والامارات المحيطة بهم . وكان أشد تلك الحروب وأهمها ما دار بينهم وبين الروم . فقد شنوا على الروم عدة غزوات وتغلبوا عليهم في عدة مواقع . وقد بلغت هذه الغزوات قممها في عهد ألب أرسلان الذي انتصر على الروم في موقعه حاسمة هي معركة " ملاذكرد " (٤) سنة ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م في مكان يقع شمال بحيرة قان في أرمينية . وأسر الامبراطور البيزنطي رومانوس ويوجينوس وبدأت منذ حينئذ قبائل السلاجقة تستقر في مناطق هضبة آسيا الصغرى التي أصبحت في ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من الأرض الإسلامية (٥) . وقد جرى ملكشاه على نهج أبيه في معامل الروم . فقد توجه الى الشام وأنطاكية وبلغ الى حد القسطنطينية وقرر ألف دينار تحمل الى خزانته . وفي مرة أخرى ذهب ليسترد " ابرها " من الروم حينما دخلوها وأخربوا المساجد (٦) اجلوا المسلمين عنها سنة ٤٧٢هـ / ١٠٨١م (٦) . وصفوة القول أن الامبراطورية البيزنطية لم تستطع الوقوف في وجه السلاجقة لأنها كانت تعاني من اضطرابات مالية واجتماعية (٧) .

- ١- ابن الأثير، الكامل ج ٩ ص ٦٢٦ والبادري في تاريخ الدولة الاتابكية ص ٥
- ٢- ابن الأثير، الكامل ج ١٠ ص ١٤٨ - ١٥٠
- ٣- ابن الأثير، الباهر ص ٥
- ٤- البنداري، تاريخ آل سلجوق ص ٣٨، حسين أمين، تاريخ العراق ص ٢٥١ .
- ٥- Hitti: History Of The Arabsp. 475
- ٦- ابن الأثير، الباهر ص ٧
- ٧- خود بخش، حضارة الاسلام ص ٦٠ - ٦١

ويتضح مما سبق أنه كان ثمة مسوغيان لوجود السلاجقة من وجهة النظر
السنية البحتة هما :

- ١- القضاء على الشيعة وتهديم دعائهم في العراق ومقارعتها في الشام
ومصر.
- ٢- محاربة البيزنطيين وإحياء سيرة هارون الرشيد في غزو الروم والمرا بطنة
على الثغور.

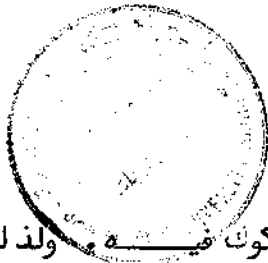
هذا بالإضافة إلى أنهم وحدوا الإمبراطورية الإسلامية ولموا شعهم أبعد تفرق .
فقد استطاع السلاجقة فعلاً أن يجمعوا ما تناثر من الإمبراطورية الإسلامية . فقد توفي
ملكشاه بعد أن اتسع ملكه اتساعاً عظيماً . فخُطبِل من حدود الصين إلى آخر الشام
ومن أقاصي بلاد الإسلام في الشمال إلى آخر بلاد اليمن . وحملت إليه ملوك الروم الجزية
ولم يفته مطلب (١) .

وقد حظي السلاجقة في أول الأمر بتأييد السنة على هذا الأساس . ولكن هذا
التأييد أخذ يتلاشى تدريجياً إلى أن انقلب نقمة وتمرداً نتيجة لطغيان السلاجقة وتخليهم
عن مبادئ الدين الإسلامي وصراعاتهم الداخلية . فقد كانت مشكلة هؤلاء أن دولتهم
لم تقم على المبادئ ولا حاربت من أجل عقيدة محددة وإن تظاهرت في أول أمرها بذلك .
وكان الرجل الوحيد الذي فهم هذا النقص في بناء الدولة هو نظام الملك . فقد حاول
أن يعوضهم عن هذه العقائد والمبادئ مدارس تخرج علماء ومثقفين من شأنهم أن يحملوا
بحماسة واعتداد قضية الدولة السلجوقية ويدافعوا عنها ويحموها من كل
خطر تتعرض له .

وقد عبر نظام الملك عن هذا المعنى في عدة مناسبات (١) .

غير أن نظام الملك توفي وتوفي بعده بقليل السلطان ملكشاه ثالث السلاطين
السلاجقة العظام وتمزقت بعدهما الدولة السلجوقية وتناهبتها المنافسات والمغامرات
فانتهت إلى الضعف ثم إلى الزوال .

١- من ذلك قوله لألب أرسلان حين كان يستعد لمهاجمة
عمه قلمش لتمرد عليه وقد بدت عليه إشارات الخشية والقلق :
وقد جعلت لك من خراسان جندا ينصرونك ولا يخذلونك ويرمون دونك بسهام
لا تخطيء وهم العلماء والزهاد . فقد جعلتهم بألحسان اليهم من
أعظم أعوانك . (الكامل ج ١٠ ص ٣٦) .



الدينية والقومية وتأييد العاصمة له غير مشكوك فيه . ولذلك كان الفاتحون مضطرين في معظم الأحيان لاسترضائه ومسايرته وإظهاره " تهديدا للوضع وتجنباً لثورة الجمهور وهياجهم .

ثم إن العنصر العربي كان يأبى في أشد حالات العسف والاستبداد إلا التعبير عن رفضه وتمرده . فكان المتدلبون والمتنفذون من الأمراء العرب ، يجهرون بهذا الرفض والتمرد إن واتتهم الفرصة معلنين كراهيتهم للدخيل أيًا كان يوهبها أو سلجوقيًا . ومن أبرز هؤلاء في العصر السلجوقي بنو مزيد في الحلة ، وبنو أبي الجبر في البطائح ، وبنو عقيل في الموصل . وقد بلغ من قوة بني مزيد أن صدقة أحد أمراءهم حاز لقب ملك العرب وسيف الدولة . ودانت له بلاد واسعة تضم البصرة والبطائح وواسط والكوفة وعانة والحديثة والأنبار . وهو الذي شيد الحلة عام ٤٩٥ هـ / ١١٠١ م واتخذها مقره ، فأصبحت مركزاً حضارياً له أميته في حياة العصر (١) .

وقد اصطدم أمراء بني مزيد بسلاطين السلاجقة والخلفاء غير مرة ووقعت بين الطرفين حروب حامية . وقد بلغت الجراة بأحد أمراءهم حد الامتناع عن ذكر اسم السلطان بالخطبة (٢) .

أما بنو أبي الجبر فقد سكنوا البطائح بين البصرة وواسط وكانت لهم ولاية البطيحة فيما بين القرن الخامس وبعده . وكان أبو علي بن أبي الجبر متقدماً في بعض نواحي البطائح . وقد عصى أيام طغرل بك وهزم الجيش الذي أرسله السلطان لحربه (٣) .

أما العقيليون فكانوا في الموصل وقد أورد قوال الدولة السلجوقية وكلفوها غالباً إن انضموا إلى ثورة البساسيري وأعلنوا الخطبة للخليفة الفاطمي ولذلك هاجم طغرل بك الموصل واحتلها وسلمها لأخيه إبراهيم بن ينال (٤) . ثم تمرد العقيليون في الموصل مرة أخرى على زمن ملكشاه فسير إليها جيشاً عظيماً واحتلها (٥) .

- ١- على الطاهر ، الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي ص ٥٢
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نفس المصدر ص ٥٤
- ٤- ابن الأثير ، الكامل ج ٩ ص ٦٢٦
- ٥- ابن الأثير ، الباهر ص ٥٥

بالإضافة إلى هذه الإمارات أو الدويلات العربية كان ثمة قبائل لها شأن كبير في هذا العهد، وان لم تصنع لها إمارة مثل قبيلة جفافة (١) . وهي قبيلة يحسب لها حساباً وأكثر ما تذكر عند السلب والنهب والتخريب (٢) .

وكانت هذه الإمارات والقبائل العربية عصية على الغزاة صعبة المراس فلم تكن تلتزم لحاكم ولا تخضع لسلطان . وهذا ما حدا بالسلطان ملكشاه أن يعلن سخطه على العرب ويهدد باستئصال شأفتهم (٣) .

بـ الديالمة : " وهم الذين يسكنون جنوباً شرقي بحر قزوين . وقد جاء بعضهم قبل دخول البويهيين إلى العراق ثم ازداد عددهم خلال العصر البويهي وأصبح لهم نفوذ كبير في العراق (٤) " ويظهر هؤلاء الديالمة في ثورة البساسيري إذ كان عليهم جل اعتناؤه (٥) . وقد سرحهم طغرل بك عند دخوله بغداد وظفره بالبساسيري (٦) وكانوا في هذا العصر يعيشون في بغداد كغيرهم من الأقوام والأجناس . ولكن السمعة الغالبة عليهم كانت التشيع .

جـ - الفرس : كان يسكن العراق بعض الفرس وكان لهمؤلاء أثر في حقل الثقافة والسياسة (٧) . وقد ظهر منهم رجال أعلام في العصر العباسي الأول من أمثال أبي مسلم الخراساني وكني سهل وعبد الله بن طاهر (٨) .

-
- ١- حسين أمين : تاريخ العراق في عصر السلاجقة ص ١٥ .
 - ٢- علي الطاهر : الشعر العربي ص ٥١ ، حاشية رقم (٣) .
 - ٣- ابن الأثير ، الباهر ص ٥٥ .
 - ٤- حسين أمين : تاريخ العراق في عصر السلاجقة ص ١٦ .
 - ٥- Hitti: History Of The Arabs, p. 474
 - ٦- IBID, P. 476
 - ٧- حسين أمين ص ١٦
 - ٨- حسن محمود : العالم الإسلامي في العصر العباسي ص ٣١٧ .

وقد تسلموا في عهد السلاجقة مقاليد الأمور ويعمل ولبر ذلك بقوله : "لأن الأتراك (يعني السلاجقة) البدو الأميين سرعان ما وضعوا الفرس في المناصب الرئيسية وانقلبوا هــم أنفسهم الى رعاة وحماة للعلوم والفنون" (١) . وحسبنا أن نذكر نظام الملوك مثالا لما وصل اليه الفرس من مكانة في الدولة الجديدة . فقد استطاع بما يملك من عبقرية فسي الإدارة وأساليب الحكم وشغف بالعلم والمعرفة " أن يفرض الحضارة الايرانية العالية على السلاجقة " . (٢)

د - الأتراك : وهم من العناصر القوية التي لعبت دورا خطيرا في السياسة وقد أخذ خطرهم يزداد منذ استخدمهم الخليفة المعتصم العباسي " وطابع الترك حب الجندية والفروسية والاستكثار من الجنود المجلوبة من بلادهم لشقوة حكمهم كما عرفوا بأنهم ينظرون في شيء من الاحتقار الى أهل البلاد التي يحكمونها وينتصرون لمذهب أهل السنة ولا يميلون الى الفلسفة والجدل في الدين ويقربون علماء الدين وخاصة علماء التفسير والحديث (٣) .

وقد كان لهم بعد دور كبير في رسم سياسة الدولة العباسية وفي صنع الأحداث البارز ولا سيما بعد تنازل سلطة الخلفاء فقد ظهر التاريخ بعدئذ " مرتبطة أحداثه بأشئنا س وابتاع وبغا الكبير ، وبغا الصغير وابن طولون والاشيد وغيرهم من الأتراك ان صاروا هم القابضون على زمام الدولة والمتصرفون في شؤونها " (٤) .

وفي عهد البويهيين والسلاجقة ، كان للحنصر التركي أثر كبير في توجيه مجرى الأحداث لقد كان هؤلاء يتدخلون في الخلافات بين السنة والشيعة فيفضونها (٥) حينئذ وبوشرتها (٦) أحيانا . كما كانوا في أحيان أخرى عامل فوضى واضطراب في البلاد

-
- ١- دونالد سيد : ايران ماضيها وحاضرها ص ٥٩ .
 - ٢- نفس المصدر ص ٦٠ .
 - ٣- تاريخ الحضارة الاسلامية ص ١٦٣ .
 - ٤- العالم الاسلامي ص ٣١٨ وانظر حضارة الاسلام ص ٥٥ .
 - ٥- ابن الأثير : الكامل ج ١ ص ٥٦١ .
 - ٦- نفس المصدر ص ٥٦٣ .

فيستولون وينهبون وينتهكون الحرمات (١).

وأعجب ما في الأمر أن المنصر التركي لم يكن له خط سياسي معين . وإنما هم أصحاب فوضى وشغب وأكبر دليل على ذلك " وثوبهم بأهل البساسيري والقبض عليه ونهب دوره وأملاكه " (٢) مع العلم أن البساسيري كان محسوبا عليهم فهو تركي صميم بل هو قائد فرقة الجنود التركية المرتزقة في الجيش (٣) . فمن حقه عليهم أن يحوطوه ويحشدوا حوله . ولكن يبدو أنهم وقعوا تحت اغراء المال من جهات أخرى .

والذي يثبت تأرجح هؤلاء القوم وعدم التزامهم بخط معين ، اتصال طغرل بك بهم عند ازماعه دخول بغداد سنة ٥٤٦هـ / ١٠٥٤م " يعدهم بالجميل والاحسان " (٤) ولعل طغرل بك السياسي الداهية كان يعلم مفتاح قلوب هؤلاء ألا وهو المال والعطايا . وكان يعلم أنهم مع كل دافع . ولكنه لم يفلح في ذلك . وقد أنكر الأتراك هذا الاتصال من قبل طغرل بك . ولم يكن موقفهم واضحا بهذا الشأن البتة . فهم قد هاجموا البساسيري كما ذكرنا ولكنهم لم يردوا على وعد طغرل بك بالقبول على الرغم من أن الخليفة كان يرحب به ويستعد لاستقباله . وهذا منتهى التناقض .

والعجيب أن هؤلاء الذين كانوا يتظاهرون بالوقوف الى جانب الخليفة يقفون الى جانب السلطان ضد الخليفة في ظرف آخر . وذلك حين هم الخليفة المسترشد بمحاربة السلطان مسمود . فقد كان انحيازهم الى جانب السلطان سببا في هزيمة الخليفة وأسر (٥)

-
- ١- ابن الأثير : الكامل ج ٦ ص ٥٩٧
 - ٢- نفس المصدر ص ٦٠٧
 - ٣- حضارة الاسلام ص ٥١
 - ٤- ابن الأثير : ج ٦ ص ٦١٠
 - ٥- الخضرى : محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ج ٢ ص ٤٤٨

وما نودُّ أن نقوله أن الأتراك كانوا عنصرًا له شأن وخطر في العصر السلجوقي . وكان كلُّ من الأطراف المتنازعة يحاول أن يخطب ودهم لضمان السيطرة والنفوذ من جهة ولا ستتباب الأمان من جهة أخرى .

إلى جانب هؤلاء جميعًا كان يسكن العراق بعض الأقليات التي لم يكن لها أثر كبير في تسيير الأحداث كبقايا النبط الذين يتكلمون الآرامية والأكراد الذين كانوا يسكنون في القسم الأعلى من الجزيرة وفي الجهات الشرقية والشمالية (١) .

أما من حيث المستوى الاجتماعي فقد كان المجتمع ينقسم إلى فئتين :

أ - الخاصة : وتشمل الخليفة وأسرته من البيت القادري (٢) لأن من سواهم من الأسرة مخالط للعوام في البلد وجاري (كذا) مجرى السوق (٣) . أما هم فكانوا يترفعون على غيرهم ولا يساؤون أحداً بأنفسهم كما لا يسمحون لأحد بأن يحدثهم في شأن الزواج من بناتهم (٤) . فمؤلاً يكونون طبقة لها مميزاتها ولامحها على الرغم من أن بعض المؤرخين يلحقون بهذه الطبقة موظفي الحكومة وأبناء البيت الهاشمي ومن لف لفهم . وتتضمن هذه الطبقة العليا السلاطين والملوك والأمراء وغيرهم من الذين ابتسم لهم الحظ فأثروا بطريقة أو بأخرى .

ج - العامة : وتسمى أحياناً الرِّهَاء أو سواد الناس أو الجمهور وتكون هذه الطبقة مادة الجيش ومنها الفعلة والصناع والفلاحون (٥) . وكانت هذه الطبقة في هذا العصر معرضة للفقر والأوباء والفيضانات وظلم الطبقات العليا . كما كان يقع على كواهل هذه الطبقة عبء مقاومة الظلم والاستبداد وتقويم الانحراغ والاعوجاج بما تملك من وسائل وقدرات . وما أكثر ما نقرأ في كتب التاريخ عن أخبار تمردها وثورتها مما سنتطرق له في حديثنا عن الحركة الاقتصادية .

١- حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ١٦

٢- علي الطاهر : الشعر العربي ص ٥٤

٣- ابن الجوزي : المنتظم ج ٨ ص ٣٢٨

٤- نفس المصدر ص ٥٤

٥- علي الطاهر : الشعر العربي ص ٥٦

ثانياً - الحالة الدينية .

كان سكان العراق في العصر السلجوقي ينقسمون من الناحية الدينية الى الطوائف التالية :

- أ - المسلمون .
- ب - النصاري .
- ج - اليهود .
- د - المجوس وغيرهم .

ويطالق على الفئات الثلاث الأخيرة أهل الذمة . أما المسلمون فيكونون الأكثرية في المجتمع ومنهم الخليفة الذي ينحدر من الأسرة النبوية وينتمي اليها ويكتسب صفته الشرعية من هذا الانتماء . وكان المسلمون هم الأصل والأساس في بنية المجتمع والطوائف الباقية تأتي في الدرجة الثانية أو الثالثة حسب موقع كل منها . وتكتسب الطائفة الاسلامية مركزها البارز والسيطر في المجتمع من عاملين :

الأول : تفوقهم على الطوائف الأخرى عدداً .

الثاني : استئثارهم بالوظائف والمراكز الحساسة في الدولة .

يضاف الى هذا كله أن الدولة في أصلها وأساسها مسلمة وأن الطوائف الأخرى من نصارى ويهود ومجوس وغيرهم من الأقليات كانت تعيش تحت حماية الدولة بموجب عقد وعهد يرضع به الولاء مقابل الرعاية والحماية . وحين ينتهي الولاء تنتهي الرعاية . فعلى الدولة أن تحميهم ما داموا يقدمون الولاء والطاعة لها والا فلا رعاية ولا حماية ولذلك سمو أهل الذمة ، أى أنهم يعيشون في ذمة المسلمين أي في عهدهم وضمانهم ، لهم حقوق وعليهم واجبات .

والمسلمون كما هو معلوم ينقسمون الى عدة فرق ومذاهب وكانت هذه الفرق والمذاهب أظهر ما تكون نشاطا واضطرابا في بغداد . " فقد كانت بغداد هي العاصمة بمعنى الكلمة الحقيقي . وآية ذلك أن جميع الحركات الروحية في مملكة الاسلام كانت تتلاطم أمواجها في بغداد وكان فيها لجميع المذاهب أنصار " (١) وكانت

السنة هي المذهب الرسمي والحنفية مذهب الخلفاء والسلاطين" (١) . وأما الشافعية فقد لقيت دعماً وتأيداً من نظام الملك . " الذي كان من أعظم معتنقيها والمدافعين عنها والعاملين على تأسيس مدارسها" (٢) . وكان مذهب بن حنبل الغالب في بغداد (٣) . أما المالكية فلا يكاد يحس لهم وجود (٤) . ولكن أكبر حزين كانا في القرن الرابع الهجري هما الحزبان المتشددان في التمسك بمذهبهما وهما الحنابلة والشيعة (٥) .

وكان أنصار الشيعة يسكنون بنوع خاص حول سوق الكرخ ولم يتعدوا الجسر الكبير ويحتلوا باب الطاق إلا في أواخر القرن الرابع الهجري (٦) . وكثيراً ما كان يحصل بين هذه المذاهب احتكاكات واختلافات وفتن ينتج عنها ارتيابات البلد واختلال الأمن فيه .

أما أدل الدمة ، فتشمل هذه التسمية في الأساس أهل الكتاب أي اليهود والنصارى ثم أضيف اليهم المجوس في القرن الرابع الهجري . وأصبح لهم بعد ذلك كاليهود والنصارى رئيس يمثلهم في عصر الخلافة (٧) .

وفي حين كان لكل من طائفتي المجوس واليهود رئيس بالوراثة يلقب بالملك يدفع أفراد طائفته ضريبة معينة له كان الأمر يختلف بالنسبة للنصارى . فالرأسة فيهم لا يمكن أن تكون وراثية لسبب بسيط هو أن الرئيس لا يتزوج ولا ينجب . ومن ناحية أخرى كانت الرأسة فيهم روحية لا دنيوية (٨) . أعني أنها لا تتدخل في موضوعات المعيشة والحياة . ولم يكن الرئيس يتقاضى من رعيته أية ضريبة .

١- علي جواد الطاهر : الشعر العربي ص ٦٠

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- المنتظم ج ٨ ص ٣١٢

٤- علي الطاهر ص ٦٠

٥- آدم متزوج ١ ص ١٣٣

٦- نفس المصدر والمكان .

٧- المصدر السابق ج ١ ص ٧٨

٨- نفس المصدر والمكان .

وكان الرئيس ينتخب من قبل الكنيسة ويصادق الخليفة على انتخابه ويكتب له عهدا كما يكتب لكبار العمال والمتصرفين .

وأما فيما يتعلق بعدد أهل الذمة فقد كان عدد اليهود في العراق في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) ٦٠ ألف وعدد النصارى ما بين أربعين وخمسين ألفا . أما المجوس فكانوا كثيرين ولكن لم يرد رقم محدد بهذا الشأن .

وكان هؤلاء يتمتعون بجميع الحقوق المدنية وبالحرية الدينية بل كان يبلغ من بعض الخلفاء أن يحضروا مواكبهم وأعيادهم (١) . وفي حالة انقطاع المطر كانت الحكومة تأمر بعمل مواكب يسير فيها النصارى وعلى رأسهم الاسقف واليهود ومعهم النافخون في الأبواق (٢) .

هذا ومن الجدير بالذكر أن الدولة كلها كانت تقوم على أساس ديني فالخليفة في الأحوال العادية هو الحاكم الأعلى وهو مصدر السلطات لأنه ظل الله على الأرض . غير أن هذا الحاكم المطلق قد حدثت سلطاته الى حد بعيد في عهد البويهيين والسلاجقة وقد ضيق مرات وحارب واضطهد مرات أخرى .

أما سلاطين السلاجقة فكانوا سنيين لأن السنة قتلاهم مع عقولهم البسيطة فأقبلوا عليها واعتنقوها بكل ما في نفوسهم الفظة من قوة وحماسة (٣) . وعلى الرغم من أنهم كانوا يظهرون غاية الخشوع والتعبد إلا أنهم لم يكونوا يعفون عن تخطي القوانين والحدود إذا كانت تعارض مصالحهم فيتصرفون حسب الأهواء والأهداف .

وكان الخلفاء يتمتعون بنوع من الحس الديني البسيط والعميق في الوقت نفسه . فيلجأون الى الصلاة والدعاء إذا ألم بهم مكروه أو حل بهم ضيق ، كالخليفة المسترشد حينما اشتبك في معركة مع ديسين صدقة الأسد . فقد وقف في موكب خلف المسكر بحيث يرويه القرآن بين يديه والمصاحف منشورة . وتقدم الى أهل بغداد بقراءة القرآن

١- آرم متر : الحضارة الاسلامية ج ١ ص ٨٧ - ٨٨

٢- نفس المصدر ص ٨٨

٣- بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ص ٢٧٢

والدعاء له (١) . وحينما اقتربت المعركة من لحظة الحسم وأشرف الخصم على الهزيمة جرد الخليفة سيفه وتقدم وهو يكبر (٢) .

وكذلك صنع الخليفة المقتدي حينما أنذره السلطان ملكشاه بالخروج من بغداد فقد لجأ الى الدعاء والصيام للتخلص من الكرب الذي وقع فيه . وقد توفي السلطان فعلاً فسر الخليفة وشكر الله على استجابة دعائه (٣) .

وكذلك صنع الخليفة المقتفي ووزيره ابن هبيرة فقد قضيا شهرا في الدعاء على السلطان مسعود لما لم يتمكن المجاهرة بالمحاربة فتوفي في خلال شهر من ذلك (٤) . مع أن المقتفي هذا في غاية القوة والنفوذ فلم يكن يجرى في دولته أمر الا بتوقيعه (٥) . ولعله حصل على ما حصل من قوة ونفوذ بعد وفاة السلطان مسعود .

وبلغ من عمق الحس الديني عند المقتدي * أنه نفى المغنيات والخواطي * بغداد وأمر أن لا يدخل الحمام الا بمئزر . وخرّب أبراج الحمام صيانة لحرم الجمهور (٦) .

أما السلاطين فكانوا يتمتعون بشيء من هذا الحس الديني الذي تحدثنا عنه . فيذكر عن ألب أرسلان أنه قال وهو يقرب من الموت " ما كنت قط في وجه قصده ولا عدو أردته الا توكلت على الله وطلبت منه النصر " (٧) . كما كان ألب أرسلان * يكثر الصدقة فيتصدق في رمضان بخمسة عشر ألف دينار * (٨) .

١- ابن الأثير : الباهر ص ٢٦

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٥

٤- نفس المصدر ص ٤٣٣

٥- نفس المصدر والمكان .

٦- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٣ الكامل ج ١٠ ص ٦١

٧- الخضرى ص ٤٢٦

٨- الكامل ج ١ ص ٧٤

وكذلك يذكر عن ملكشاه ابنه أنه " وضع في النواحي التي فتحها من الروم خمسين منبرا اسلاميا " (١) .

ليس هذا فقط . فقد بلغ الحس الديني عند بعض السلاطين حبا يقرب من الوهم والخرافة فيذكر عن سنجر أنه كتب الى ابن أخيه مسعود ، يشير عليه بالاعتذار لأمير المؤمنين الخليفة (الراشد) حتى يزول غضب الله من صواعق وزلازل (٢) . وكان مسعود قد أسر الخليفة الراشد فرد عمه سنجر ما حصل من صواعق وزلازل الى هذا السبب .

وكانت الحركة الدينية نشطة في هذا العصر بين الخاصة والعامة . فكثر المساجد والاجتماعات الدينية واهتم العلماء وشيوخ الدين بالوعظ . وكثر الوعاظ في بغداد ، بل توافدوا عليها من أطراف البلاد في المواسم . ففي سنة ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م قدم الى بغداد أبو الحسن الفزنوي وأبو القاسم العلوي وأبو الفتوح الإسفراييني . واختار كل منهم رباطا يعظ فيه ومنهم من عقد مجالس الوعظ في عدة مواضع (٣) .

ولعل لصراع المذاهب المختلفة من شيعة ثم من شافعية وحنبلية وحنفية ومالكية سببا في هذا الاقبال على الوعظ والتوجيه بحيث كان كل مذهب حريصا على اجتذاب أكبر عدد ممكن من الناس .

وقد بلغت الشجاعة ببعض الواعظين كابن العبادي أن خاطب أحد السلاطين بقوله :
" يا سلطان العالم أنت تهب في ليلة لمطرب بقدر هذا الذي يؤخذ من المسلمين (٤) "

ومن الظواهر المهمة في هذه الفترة انتشار المتصوفة بصورة بارزة " فقد راجت سوق

١- تاريخ الخلفاء ص ٤٣٣

٢- الخضرى ص ٤٢٧

٣- الكامل ج ١٠ ص ٦٠٥

٤- تاريخ الخلفاء ص ٤٣٣

الصوفية في العصر السلجوقي وربما شجع السلاجقة السنيون هذه النزعة كوسيلة من وسائل محاربة الشيعة . (١)

وقد تكون كثرة الاقبال على التصوف ناتجة عن ردة فعل للمتناقضات التي كانت تحكم العصر . وتتمثل هذه المتناقضات في الغنى الفاحش عند الخاصة ، والفقر المدقع عند العامة ، وكثرة الحروب والمجاعات والفيضانات التي جعلت الناس لا يلمحون شعاع أمل في الحياة إلا من خلال التعبد والتقرب من الله .

يضاف الى هذا أن المتصوفة كانت تلقى ما يشجعها في هذا العصر " فقد شيد السلاجقة الخانقوات (الرباط) ليقوم فيها الصوفية ويزاولوا عباداتهم . ووقفوا عليها الأموال والعقارات (٢) .

وصفة القول أن الحالة الدينية في هذا العصر كانت صورة لما يتداول المجتمع من أديان ومذاهب وما يضطرب فيه من تيارات واتجاهات . وكان ثمة تفاعل كبير بين الحركة الدينية والحركة الثقافية كلاهما ترفد الأخرى وتصب فيها . ولما بين الحركتين من القربى سنجد أنفسنا منساقين دون أن ندري لمعاودة الحديث عن بعض عناصر الحركة الدينية من خلال معالجتنا للحالة الفكرية في هذا العصر .

أن الصراع الديني هو صراع فكري أيضا ومن ثم فلا غرابة في أن نجتمع بين التيارات ونصل بين الواحد منها والآخر . فهي تيارات متداخلة يعمل فيها الدين والفكر والسياسة والاقتصاد وعوامل أخرى .

١- حسن الباشا : الفنون الاسلامية والظائف ج ٢ ص ٢١١

٢- نفس المصدر ص ٢١٢

ثالثا - الحالة الاقتصادية :

أنشأ السلاجقة امبراطورية واسعة الأطراف، فسيحة الأرجاء امتدت حدودها على عهد سلطانهم ملكشاه من حدود الصين في الشرق الى شواطئ البحر المتوسط في الغرب ومن أقاصي بلاد الشام في الشمال الى أرض اليمن في الجنوب. وكانت تضم هذه الامبراطورية الكبيرة مساحات واسعة شاسعة من الأراضي الخصبة وكانت مصادر الثروة فيها متعددة متنوعة فكان لا يد أن تكثر الأموال وتتكدس الخيرات ويعم رخاء في جميع أنحاء الامبراطورية.

فقد كانت موارد بيت المال كثيرة أدمها : الخراج والجزية والزكاة والفيء، والغنيمة والعشور (١). ولكن المشكلة أن النظام لم يكن مستتباً والسلطان لم يكن يقف عند حدود الشريعة والدين والقانون. فكان يتصرف بأموال الدولة كأنها له ولم تكن خزانة المملكة لتتميز عن (جيب السلطان) (٢).

وكذلك لم يكن السلطان يكتفي بما تفرغه الشريعة والقانون من الضرائب بل يتجاوز ذلك الى وسائل أخرى لجمع المال كالضمانات والاقطاعات والضرائب والمكوس والمصادرة والاستصفاة والأموال الجزيلة التي كان يتقاضاها ثمنا للمناصب ثم الهدايا (٣).

وعلى الرغم من هذا كله فلم تكن الحالة الاقتصادية جيدة بصفة عامة بمعنى أن الفقر والمرض كانا متفشيين بين الناس. وكانت العامة تثور وتتمرد بين الفينة والفينة، وذلك لسوء الأحوال الناتجة عن الأسباب التالية :

١- سوء التوزيع : وهي قضية مستحكمة في المجتمعات الرأسمالية والاقطاعية فلم تكن هذه المبالغ الطائلة التي تحصل من أطراف الدولة توزع بالعدل في طبقات المجتمع بل كان السلطان ووزرائه وحاشيته ينفقونها في اللهسو والطرب.

١- حسن ابراهيم حسن وعلي ابراهيم حسن : النظام الإسلامية ص ٢٦٥.

٢- علي الطاهر ص ٤٩.

٣- نفس المصدر والمكان.

فقد كان السلاطين السلاجقة يحبون الملاهي، ومزاولة الصيد، ومعاقرة الحسان والغلمان والخمور (١).

وكانوا في الوقت الذي فيه يكتنزون المعادن الكريمة من ذهب وجوهر ويختزنون المبالغ الدائلة، يحيون حياة البذخ والترف، فينشرون الجواهر في الأعراس (٢). ويزينون مفارقهم بتيجان الذهب التي تزيد قيمة أحدها على ألفي ألف دينار (٣).

ولا نريد أن نغيش في ذلك. المهم أن ندلل على أن السلاجقة لم يحسنوا توزيع المال ولم يعملوا على إرضاء العامة. ولم يصرفوا المال في وجوهه المعروفة بل بذخوا ويطاروا فسات الأحوال المادية.

٢- كثرة الاضطرابات: كثرت الاضطرابات السياسية والفتن بين السلاطين

والخلفاء، وبين كبار رجال الدولة عامة بالإضافة إلى الحركات الهدامة التي انتشرت في أطراف المملكة كالباطنية والقرامطة والحشاشين والتي عملت على تهديم صرح الأمن والاستقرار فضممت الحركة التجارية ولم يجد يأمن المسافر على حياته.

٣- الكوارث الطبيعية: بالإضافة إلى الخلافات الداخلية بين الشيعة

والسنة والمجازر التي كانت تحصل بين الطوائف، كثرت الفيضانات والأوباء وانقطاع الأمطار ففي أحد الفيضانات التي وقعت سنة (٥٥٠٢هـ / ١١٠٨م) مثلاً "فقطعت الطرق وغرقت الغلات الشتوية والصيفية وحدث غلاء عظيم بالمراق. بلغت كارة الدقيق الخشكار عشرة دنانير امامية. وعدم الخبز رأساً وأكل الناس التمر والباقلاء الخضراء. وأما أهل السواد فانهم لم يأكلوا جميع شهر رمضان ونصف شوال سوى الحشيش والتوت" (٤).

وفي سنة ٥١٢هـ / ١١١٨م انقطع الفيض وعمت الغلات في كثير من البلاد.

١- على الطاهر ص ٥٠

٢- الكامل ج ١٠ ص ٥٩٤

٣- نفس المصدر ص ٥٠٢

٤- نفس المصدر ص ٤٧٠

وكان أشده بالعراق . ففلت الأسعار وأجلى أهل السواد وتقوقت الناس بالنخالة (١) وتكرر الحال سنة ١١٢٣هـ / ١١٢٣م ونتج عن الفلاة الشديدة " أن حل بالناس موت كثير وأمراض زائدة ذلك فيها كثير من الناس " (٢)

ومما يدل على سوء حالة الناس في هذا العام أن الخليفة المسترشد أراد بناء سور لبغداد فجبى تكاليفه من أهل البلد ثم لما رأى أحوال الناس رد أموالهم عليهم شفقة ورحمة (٣) .

وقد حاول بعض السلاطين مساعدة الرعية فرفع الضرائب والمكوس ببغداد وكثر الدعا له وزاد في العدل وحسن السيرة (٤) . وفي مرة أخرى أوعز إلى الخليفة بعزل أحد الوزراء ثم أوعز إليه بإعادته بعد أن شرط عليه شروطاً منها العدل وحسن السيرة (٥) وكان ملكشاه قبل ذلك قد اهتم بهذا الموضوع وأوله عنايته " فأسقط المكوس والمؤن من جميع أنحاء البلاد (٦) .

ولكن آفة هذه الإجراءات أنها ليست جذرية فكانت تطبق حيناً ثم يصرف النظر عنها أو كانت تطبق في بلد وتغفل في بلد . وموضوع خطير كهذا أعني بذلك الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بحاجة إلى أنظمة شاملة يضمنها نخبة من العلماء الخبراء بهذا الموضوع .

المهم أن سياسة الخلفاء والسلاطين بهذا الشأن لم تجد نفعا ولم تؤت أكلاً فخطرت أمور البلاد واختل حيل النظام وخرج العيارون سلباً ونهباً . وقد وضعت الدولة كسل قدرتها للقضاء على هؤلاء العيارين الذين تكاثروا أمرهم فمجزت . ويقال بأنه كان لهم شركاء في قمة السلطة مما يفسر استحالة القضاء عليهم (٧) .

١ - الكامل ج ١٠ ص ٥٤٤

٢ - نفس المصدر ص ٦١٧

٣ - نفس المصدر ص ٦١٦

٤ - نفس المصدر ص ٤٥٤ ، الخضرى ، ص ٤٢٩

٥ - نفس المصدر والمكان .

٦ - الخضرى ص ٤٢٩

٧ - الكامل ج ١١ ص ٩٥

وعلى الرغم من أن أمر العيارين ليس واضحاً البتة إلى الآن ، فإنه يبدو أن الفقر هو الخافز لهؤلاء على السلب والنهب . وحين يواجه الإنسان الخيار بين أن يموت هو وأسرته أو أن ينهب ويسلب ، فلا شك أن الخيار الثاني يكون هو المفضل والمقبول . فالمشكلة إذن اقتصادية . والعيارون في هذا كالمصاليك الذين يسطون على القوافل ليعملوا غيرهم من الفقراء والمعوزين .

٤- نشوء نظام الاقطاع العسكرية : ويدعى أيضاً نظام الأتابكيات . وقد تم إنشاء هذا النظام على يدي نظام الملك . وكان من نتائجه السيئة تفرد أصحاب الأتابكيات بالسلطة واستقلالهم عن الدولة . لقد كان هدف نظام الملك من وضع هذا النظام تخفيف أعباء السلطة المركزية وتحصيل مبالغ معينة من كل أتابك دون أن تكون السلطة المركزية ملزمة بالانفاق على أتابكياته . وهذا من شأنه أن يضمن ميزانية الدولة ويحميها من الإفلاس . وقد كان هذا النظام ذا جدوى في زمن قوة الدولة وسيطارتها . ولكنها حين بدأت تضعف وتتحلل أخذ الحكام يتخللون عن الوفاء بالتزاماتهم وقل نتيجة ذلك دخل الدولة (١) . وترتب على ذلك كساد الحركة التجارية وركودها . وأوضح دلالة على ذلك أن ما كان يعثر عليه بكثرة في اسكندنافيا من اكاداس العملة العربية والفارسية خلال القرنين التاسع والعاشر يقل عدده كثيراً خلال القرن الثاني عشر ويختفي بمعد ذلك (٢) . يضاف إلى ذلك كله " فقدان مناجم الفضة في هندوكش وما نتج عن ذلك من نقص في العملة المسكوكة " (٣) .

هذه الأسباب والعوامل كلها كانت عائقاً وعقبة في سبيل التقدم الاقتصادي ومن ثم الرقي الاجتماعي . على الرغم من أن ثمة من يرى أن الاضطراب السياسي والاجتماعي الملازم له لم يكونا متواصلين . بل كانت الحياة تسمح بفترات غير قصيرة من الاستقرار ، يعود فيها الناس إلى أنفسهم ، ويتابع كل منهم متعه وهواياته تبعاً لذلك (٤) .

Bernard Lewis: The Arabs In History, p. 147

—١

Hitti; The History Of The Arabs, p. 478

The Arabs In History p. 148

—٢

Hassan I. Hassan: Islam, p. 492

—٣

٤- عبد العزيز القزويني : تاريخ الشعر العربي ص ٢٨

ونحن لا ننكر أن تكون حصلت بعض فترات الاستقرار في هذا العهد فليس من الممكن أن تتوالى السنوات على نفس الوتيرة ولا من الممكن أن يكون كل الناس في العراق عرضة للفقر والمرض . لكن الذي نراه أن الأكثرية الساحقة كانت تعسفة بائسة . ولا ينفي هذا كله ورود بعض الأخبار عن مجالس الكاس والطرب في ذلك الحين . وقد سبق أن قلنا أن المال كان كثيرا ولكن التوزيع كان سيئا . ومن ثم فلا نستغرب رؤية مجالس اللهو والطرب والكاس والطاس التي قد يصل إليها الشعراء والمغنون ومن يمت إلى الخاصة وكبراء القيسوم بصلصة .

* * *

رابعاً - الأخلاق العامة :

انتهينا من الحديث عن النواحي الدينية والاقتصادية في هذا العصر وقد بقي أن نتحدث عن الأخلاق العامة حتى تكتمل الصورة للمجتمع العراقي في العصر السلجوقي .

وأول ما يبدو للمتأمل في هذا الموضوع أن المستوى الأخلاقي بصفة عامة لم يكن راقياً ولا مرتفعاً في هذا العصر . فقد كان السلاطين على وجه العموم غير ملتزمين بقواعد الشريعة السمحة ولا بأصول الخلق القويم . وقد رأينا شيئاً من ذلك في كيفية معاملة السلاطين للخلفاء ، يظهر أن لهم منتهى الذلة والخضوع إذا كانوا بحاجة إليهم فإذا قضوا حاجتهم وحققوا هدفهم أعاروهم الاحتقار والاهمال ، بل أقدموا على محاربتهم والتنكيل بهم كما صنع السلطان مسعود مع الخليفة المسترشد وابنه الراشد ، فقد حاربهما ونكل بهما (١) .

وكانت المصلحة تتحكم بأخلاق السلاطين ، فهذا ملكشاه يعقد العزيمة " على أخذ جميع البلاد التي لشرف الدولة واستئصال ملك الحرب " (٢) . فيحاربه وينتزع منه الموصل . وفي هذا الحين يخرج عليه أخوه تكش بخراسان فيغير السلطان موقفه رأساً من مشرف الدولة ويرى الحكمة في استرضائه واجتذابه الى صفه . وهكذا " رد عليه الموصل وجميع ما أخذ منه من أهل ومال " (٣) .

وقد بلغت الانتهازية في أخلاق السلاطين مبلغاً لا حدّ بعده . فهم يستغلون الخلافة من أجل توطيد حكمهم في البلاد ، ويستغلون الدين الاسلامي لمحاربة الروم والتوسع في بلادهم . ويستغلون السنة لمحاربة الشيعة . وهذا السلوك لا ينم عن مستوى أخلاقي راقٍ .

أما الخلفاء فكانت سلطاتهم محدودة ولم يكونوا يملكون من أمرهم

١- الباهر ص ٥٠ ، ٥٣

٢- نفس المصدر ص ٥٠

٣- نفس المصدر والمكان .

شيئاً . ولذلك اضطاروا الى القيام بتصرفات لا تليق بهم ، منها أن الخليفة المقتدى وافق على سلطنة محمود بن ملكشاه ولقبه " ناصر الدين والدنيا " ثم خرج عليه أخوه بركياروق بن ملكشاه فقلده ولقبه " ركن الدين " ثم خرج محمد بن ملكشاه على أخيه السلطان بركياروق فانتصر عليه فقلده الخليفة ولقبه " غياث الدين والدنيا " وخطب له ببغداد (١) . وبغير الخليفة موقفه ثلاث مرات هكذا بكل سهولة ويسر . وهو يمنح اللقب زهيدا رخيصا كأن الأسر لا يعنيه .

هذا ، وأن كثرة الفتن والحروب والفيضان وانحباس الفيث ، كل ذلك أثر في المستوى الخلقي العام . فاضطرب جبل الأمن ، وكثرت حوادث القتل والفدروعات الحيارون والباطنية فسادا في المجتمع وقلت الثقة بين الناس .

ومن حوادث الفدر التي تذكر للعظة والعبرة ، اغتيال مودود صاحب الموصل وهو يؤدى صلاة الجمعة في الجامع الأموي بدمشق على أثر رجوعه من القدس حيث كان مشغولا بمحاربة ملك الفرنج ، مما حمل هذا الملك الشامت أن يكتب إلى صاحب دمشق ما يلي :

" وإن أمة قتلت عميدها في يوم عيدها في بيت معبودها الحقيقي على اللئام بيدها (٢)

وتقدم لنا مقامات الحريري التي الفت في هذا العصر صورة صادقة عنه فهي تصف أعمال الكدية والاحتياي والابتزاز ومختلف الألاعيب التي تبدو من مميزات هذا العصر الفارث في وحول الزيف والمتاجرة بالخلق والفضيلة .

على أن هذا لا يعني أن العصر السلجوقي قد خلا من ذوى الأخلاق

١- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٨

٢- نفس المصدر ص ٤٣٠ .

الفاضلة والخصال الطيبة . فقد كان يتحلى بمجموعة من العلماء الأفاضل من لفويين ونحويين وفقهاء وفلاسفة غربوا أروع الأمثلة على استقامة الخلق وحسن السيرة

وحسبنا أن نذكر بهذا الشأن قصة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، إذ بينما كان متوجهاً إلى المدرسة النظامية لالقاء أول درس فيها لقيه في بعض طريقه صبي فقال له : كيف تدرس في مكان مفصوب فتغفرت نيته وقفل راجعاً إلى بيته (١) . وكان الصبي يشير بذلك إلى ما استلزمه بناء النظامية من نقض بعض البيوت في ذلك الموقع (٢) . ولم يكن أبو سعيد الشيرازي يسمح لنفسه بأن يجلس للتدريس في مكان غضب من أهله . وهذا منتهى السماو الخلق والديني .

ويبدو أن المستوى الأخلاقي العام ، وما وصل إليه من انحدار كان عبئاً ثقيلاً على أحاسيس هؤلاء ومشاعرهم . فجعلهم يشعرون بالخرقة الروحية . وهو ما حدا بمعظمهم أن يحتزلوا المجتمع وينكفئوا على ذاتهم ويلتزموا بيوتهم عباداً أو زهاداً أو متصوفين . وهذا ما يفسر كثرة الزهاد والمتصوفة في هذا العصر وعلى رأسهم صاحبنا ابن التباري الذي أثر العزلة في أواخر أيامه .

إنها ردة فعل تجاه المجتمع . فحينما يجد الإنسان نفسه عاجزاً عن مقاومة الشر ومحاربة الرذيلة ، بل حينما يجد نفسه غرضاً لسهام الشر والرذيلة لا يجد إلا العزلة دواءً ولا نكفاءً على الذات ملاذاً .

إن المستوى الأخلاقي كان منحدرًا وهابطاً ، ولعل هذا الانحدار والهبوط هما صورة أو نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية السيئة . إنه عصر فقدان المبادئ

١- المنتظم ج ٨ ص ٢٤٦-٢٤٧

٢- نفس المصدر ص ٢٤٨ .

ونبذ القواعد الخلقية . لقد كانت الغاية تسوغ الوسيلة . وكانت القدرة تسوغ كسل شيء . لقد افقدت عنجهية السلاجقة الناس صوابهم . وهمل أكثر من أن نرى الخليفة الناصر وهو خليفة حر وشجاع يقبل على مهارة الشيعة ، ويتقرب الى جماعات الفتوة ويعقد صلات حسنة مع زعيم الحشاشين ، كل ذلك في سبيل محاربة (تكش) رئيس السلاجقة وللتخلص من السلاجقة نهائيا (١) .

لذلك كله كان من العمى التفكير في رفع هذا المستوى المتدني بأجراء جزئية لا تمس جذور المشكلة كمحاربة الزنا ومنع الخمر وأغلاق الملاهي . ان هذه ظواهر وراءها أسباب عميقة ولا يمكن التعرض للأعراض دون معالجة الأسباب .

لقد انكفأ كثير من الأفاضل على أنفسهم نتيجة لهذا الوضع السيء غير أن رجلا فذا واجه المشكلة بعزم ورباطة جأش وبوعي واتساع افق هو الوزير الألمعي نظام الملك . فقد طرح هذا للمشكلة حلا ولا يبحث للداء عن دواء . فشن حملة على الجهل والفساد والاحلال وذلك بالتعليم والوعظ والارشاد . وقد نجحت حملته الى حد ما " ففي أيامه نشأ للناس أولاد نجباء وتوفر عليهم تهذيب الأبناء الآباء ليحضرهم في مجلسه ويحظوا بتفريه (٢) . وهو من أجل أن ينبت بذره وينمو زرعه راح يحث على التحلي بالفضيلة والتزين بالخلق القويم " فكان يرشح كل أحد لمنصب يصلح له بمقدار ما يرى فيه من الرشيد والفضل (٣) " كانه بذلك يود التشجيع عن طريق المكافأة وتقدير الجهود .

ولا نظن أحدا يستطيع أن ينكر على نظام الملك صدق جهوده وسلامة نظراته . غير أن علاج المشكلة يبقى قاصرا اذا لم توجه المياع الى مظان العلة ومواطنها ومظان العلة ومواطنها لا تكمن في النواحي التعليمية والتربوية بل في الاقتصاد ذاته . ان مشكلة الفقر تبقى هي الأصل والأساس لتحديد المستوى الأخلاقي في أي عصر .

١- بروكلمان ص ٣٧٩ - ٣٨٠

٢- آل سلجوق ص ٥٤ .

٣- البنداري : تاريخ آل سلجوق ص ٥٤

الحركة الفكرية

أنه ليس من السهل ولا اليسر إعطاء صورة صحيحة ودقيقة عن الحركة الفكرية أو الحياة الفكرية في العراق في العصر السلجوقي . كما أنه ليس في الوسع الحديث بسهولة ويسر عن هذه الحركة .

إن الاضطرابات السياسية والدينية والاقتصادية التي رافقت هذا العصر تلقى حجباً كثيفاً على حقائق الأشياء فتجمل الرؤية مهتزة والنفاذ إلى الأعماق صعباً .

ثم إن مكونات أية حركة فكرية ودعائماً والتيارات المؤثرة فيها والقوى التي تسيرها ، كل ذلك من الأمور التي تحتاج إلى فضل تبصر واعتبار .

أنه من السهل أن نتابع مؤرخي الأدب فنقول كما يقولون : إن تعدد الدويلات والامارات في العصر السلجوقي إن كان مشيراً من الناحية السياسية ، فقد كان خيراً من الناحية الفكرية لأنه فتح مجال التنافس بين العلماء والأدباء وعمل على جعل سوق الأدب رائجة ونتج عن ذلك حصيلة فكرية جيدة (١) .

أنه من السهل أن نقول ذلك ، وأن نجاري مؤرخي الأدب فيما يقولون ، إلا أن هذا الرأي لا يصور الحقيقة تصويراً دقيقاً وصادقاً . ومن الأقرب إلى الصحة والصواب أن نتحدث عن ازدهار الحركة التعليمية فقط وألا نخلط بين العلم والتعليم فكلاهما غير الآخر .

لقد ازدهرت الحركة التعليمية أو المدرسية في هذا العصر حقاً . وقد نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة العلمية أيضاً في الحدود التي تكون فيها هذه الحركة العلمية في خدمة المدرسة . فمعظم مؤلفات هذا العصر

(١) انظر " أدب العرب " لمارون عبود ص ٢٢٨ وتاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى للدكتور عبد المنعم ماجد ص ١٥١ .

وضعت من أجل المدرسة فكانت اختصاراً للكتب السابقة أو جمعاً وتصنيفاً أو شرحاً وتفسيراً لها . ولكننا لن نجد في هذه المؤلفات الابداع والابتكار (١) .

ولذلك كله نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة المدرسية أو التعليمية ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة العلمية دون تحديد . أما الحركة الأدبية فقد كانت متدنية وهابطة اذا حكمنا عليها بانتاجها الابداعي من شعر ونثر او اذا قسناها الى الحركات الأدبية في العصور العباسية السابقة .

ونحن لا ننكر أن السلاجقة حاولوا أن يدفعوا عجلة الحركة الفكرية الى الامام ولكنهم كانوا كمن يدعم بناءً منهياراً . أولنقل انهم لم يكونوا جادين في دعم هذا البناء . فباستثناء نظام الملوك لا نجد بين السلاجقة من اهتم بالعلم أو حرص بصدق على ارساء دعائمه ورفع بنائه . لقد أتت جهود نظام الملوك أكلها فحركات الوضع الفكري الراكدة ولكنها لم تكن إلا من قبيل العلاج المؤقت . إن جهود فرد بمعنىهما كانت كبيرة لا يمكن أن تقوم مقام جهود جماعات أو هيئات رسمية .

وكان نظام الملوك يعرف مكانته في الدولة وفضله عليها وكان علمه بهذا كله يبلغ حد الاعتزاز بل الاعتداد . فقد جعله اعتداده هذا يقف في وجهه رسول ملكشاه وقفه شجاعة ورجولة ، حينما بعث اليه من يحاسبه على تصرفاته في الدولة ويهدده برفع راية الوزارة من بين يديه . فكان جوابه للرسول : " قولوا للسلطان : ان دواتي مقترنة بتاجك فمتى رفعتها رفيع ومتى سلبتها سلب " (٢) . وهو جواب يدل على منتهى الثقة بالنفس .

١- أنظر " الأرب العربي " للمستشرق هـ . أ . جب ترجمة كاظم سعد الدين عره ١١

٢- الخصري : تاريخ الأمم الإسلامية ص ٤٢٩

وكان ملكشاه ضاق به ذرعا فأنفذ اليه من قتله ، وان كان شمة من يرى أن الباطنية هم الذين فتلوه (١) .

لقد كان نظام الملك هو صاحب الفضل في كل جهد ثقافي ظهر في هذا العصر ، وان لم يكن من سلامة الرأي اغفال دور البيئة العلمية التي بذرت فيها زرعها ، ولا رغبة العرب المتوارثة في طالب العلم والاقبال عليه ، ولا ما يتضمنه تاريخ العراق من الحضارات الباذخة والمآثر الفكرية الشامخة . لقد بذر نظام الملك حبه في أرض خصبة وأودع غرسه في تربة صالحة .

ونظام الملك فيما بذل وقدم ينسجم مع نفسه ويتسق مع ذاته فليس فيما صنعه ما يخالف طبيعة الأمور . انه يمثل الفكر الفارسي الذي كان له فضل على الحضارة العربية كما شارك في بناء الدولة البويهية وغيرها منس من الدول التي نشأت في المشرق . فلا عجب أن يساهم في بناء دولة السلاجقة " فقد اعتمد حكام الامبراطورية الجند اعتمادا كبيرا في الإدارة على الفرس والبيروقراطية الفارسية " (٢) .

وصفوة القول أن الحركة الفكرية في العصر السلجوقي قد نشطت على يدي نظام الملك وتحت ظل السلاجقة " الذين عرفوا برعايتهم للثقافة الإسلامية " (٣) . وجدير بنا بعد هذه الجولة ، أن نلقي بعض الأضواء على هذه الحركة في مراكزها وأماكن نشاطها . وقد يكون من المناسب أن نتحدث عن ذلك تحت التخطيط التالي :

١- الخضرى : تاريخ الامم الاسلامية ص ٤٣٦

٢- Bernard Lewis: The Arabs In History p. 147

٣- Hassan I. Hassan: Islam, p. 491

١- النشاط التعليمي ويشتمل على ما يلي :

- أ) المدارس
- ب) المساجد والربط .
- ج) المكتبات .

٢- النشاط الأدبي ويشتمل على ما يلي :

- أ) النشر .
- ب) الشعر .

١- النشاط التعليمي :

نشأت الحركة العلمية في هذا العصر وكانت الدوافع لهذا النشاط متعددة أهمها ما يلي :

- ١- تنافس السلاطين والأمراء في العواصم والمدن الكبرى في اجتذاب العلماء ورجال الأدب .
- ٢- التنافس الشديد بين المذاهب والفرق الدينية المختلفة وما يستلزمه ذلك من الاستعانة بأنواع العلوم من لغة ونحو وفلسفة ومنطق وغير ذلك .
- ٣- تشجيع السلطة المركزية ممثلة في نظام الملك على التنافس في طلب العلم وبناء المدارس وافتتاح المكتبات وتقريب العلماء .

يضاف الى ذلك ما تغرضه قوة الاستمرار من السير على منهج السلف الحال من العلماء ، وترسم خطاهم في الاقبال على العلم والتزود من مناهله العذبة . ولا تنس أن بغداد كانت الى عهد قريب كمدينة العلم وموئل الحضارة فأرضها صالحة لاحتضان بذور العلم وغراس المعرفة .

وعلى الرغم من أن الاستقرار المادي والسياسي هما من الشروط الضرورية لنمو الحركة الفكرية فإن حالات الاضطراب والفوضى والتفكك قد تحمل بعض العلماء على ملازمة العلم هرباً من الحياة وزهداً فيها . وهذا ما يفسر كثرة انزواء العلماء في هذا العصر وعلى رأسهم صاحبنا ابن النباري .

أ- المدارس : عند التفكير في الحديث عن الحركة التعليمية في هذا العصر ينصرف الذهن حالا الى المدرسة (النظامية) في بغداد . انها حدث تاريخي كبير تتألق من حوله الأغواء وتحف به هالة من اهتمام المؤرخين وتقدير العلماء .

أن المدرسة النظامية لم تكن أول مدرسة تقيم في العراقين العربي والعجمي . كما أنها لم تكن المدرسة الوحيدة التي اطلق عليها اسم (النظامية) . " فقد بنى نظام الملوك المدارس في بغداد واصبهان ونيسابور وهراة وغيرها ، وكل منها تنعت بالنظامية " (١) . وعلى الرغم من ذلك فنظامية بغداد هي التي طغت على غيرها من المدارس النظامية وغير النظامية ، في عصرها وفيما سبقها من العصور . فما السبب يا ترى في ذلك ؟ يبدو لنا أن لذلك عدة أسباب هي :

١- ان وجود النظامية في حاضرة الخلافة جعلها مجالا لتسليط الأضواء من قبل المؤرخين والعلماء ورجال الأدب على جميع المستويات .

٢- لأن عددا من كبار العلماء علموا فيها فأضفوا عليها شهرة واسمعة من هؤلاء التبريزي (٢) ، والشيرازي (٣) .

١- جورج زبدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٥

٢- أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني من أئمة اللغة والأدب تتلمذ على أبي الحلاء المعري ولد سنة ٤٢١ وتوفي سنة ٥٠٢ هـ . (الاعلام ج ٩ ص ١٩٧ ، وفيات الاعيان ج ٦ ص ١٩١-١٩٦)

٣- هو أبو اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزبادي سكن بغداد وتفقّه على جماعة من الأعيان وكان في غاية الورع والتشدد في الدين ولد سنة ٣٩٣ هـ وتوفي سنة ٤٧٦ هـ (الاعلام ج ١ ص ٤٤ وفيات ج ١ ص ٢٠ - ٣١)

والفـزالي (١) ، وابن الشجرى (٢) وابن الأنبارى (٣) وغيرهم ؛ (٤) .

٣- لأنها خدمت العلم والأدب لفترة طويلة فكثرت تلامذتها وانتشروا في الآفاق .
فنشروا سمعتها وفضلها في البقاع . ويؤكد ذلك ما ذكره أبو اسحاق الشيرازى
عن رحلته الرسمية الى خراسان من أنه كان يستقبل في كل بلد يمر به
بحفاوة بالغة من قبل تلاميذه في النظائمية (٤) .

٤- انها تحمل من الخصائص والميزات ما يجعلها أول مدرسة من نوعها فعلا .
ومن هذه الخصائص ضخامة البناء واتساع الفناء والتخصص في فروع
العلم وتكفلها بمسكن الطالب ومعيشتيه .

أما أنها لم تكن المدرسة الأولى فيؤكد ذلك المؤرخون لعديد من المدارس
التي سبقتها تاريخيا كمدرسة ابن فورك المتوفي سنة ٤٠٦هـ / ١٠١٥م (٥) ،
والمدرسة البيهقية نسبة الى البيهقي المتوفي سنة ٤٥٨هـ / ١٠٦٥م (٥) والمدرسة
السعيدية بناها نصر بن سبكتكين الفزنوي ، ومدرسة بناها اسماعيل الاستراباذى
الصوفي الواعظ (٦) ، واخـرى بنيت للاستاذ أبي اسحاق الاسفراييني (٨)

١- هو أبو حامد الفـزالي فقيه شافعي تتلمذ على امام الحرمين الجويني . خلف
ما يزيد على ستمين مؤلفا أكثرها في الجدل والمناظرة . (تاريخ أدب اللغة العربية

ج ٣ ص ١٠١-١٠٣ ، وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢١٦-٢١٩)

٢- من شيوخ ابن الأنبارى وسنتحدث عنه في الفصل التالي .

٣- موضوع دراستنا .

٤- حسين أمين ص ٢٢٦

٥- جورجى زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٣

٦- ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٦ وانظر ج ٣ ص ١٦٨

٧- جورجى زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٣ وحسين أمين ص ٢١٨

٨- ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٨

والمدرسة النظامية في نيسابور التي بناها نظام الملك أمام الحرمين (١) .

ويتصدى ناجي معروف في مقال له بعنوان (مدارس قبل النظامية)^(٢) لمن يرون أسبقية النظامية على غيرها من المدارس تاريخياً فيورد أسماء ثلاث مدارس في نيسابور وبخارى وغزنة وطوس . ولكن صاحب المقال لا يذكر مدرسة واحدة في بغداد قبل النظامية مما يجعل للمؤرخين عذراً في قولهم بأسبقية النظامية (٣) .

فالنظامية بلا شك أول مدرسة في بغداد من حيث النوعية . فقد تكون سبقتها بعض المدارس الابتدائية البسيطة غير أن هذا لا ينفي أولية النظامية وأسبقيتها . فهي حقا المدرسة الأولى في الضخامة والاتساع والمستوى العلمي والتخصص الموضوعي . وهي الأولى كذلك من ناحية اشراف الدولة عليها ودفع الأجور العالية للمدرسين واجراء المخصصات على الطلبة .

وقد أنشأ نظام الملك هذه المدرسة لخدمة المذهب الشافعي واشترط في كل من ينتسب اليها من الطلبة والمدرسين والوعاظ ومتولي الكتب أن يكون شافعي أصلاً وفرعاً (٤) . وكان هدف نظام الملك من ذلك ما يلي :

- ١- مقاومة المذهب الشيعي ومحاربة الحركات الهدامة من باطنية وحشاشين (٥)
- ٢- ترسيخ جذور الحكم السلجوقي وجعل القلم قريناً للسيوف في بناء الدولة (٦)
- ٢- سد حاجة الدولة من الموظفين الذين يعملون في دوائرها قضاة وولاة وكاها .

-
- ١- المصدر السابق ج ٣ ص ١٦٨ . وانظر "طبقات الشافعية" ج ٣ ص ١٣٧ .
 - ٢- مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٠٥ وما بعدها .
 - ٣- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٠ ، التمدن الإسلامي ج ٣ ص ٢٢٥ .
 - ٤- المنتظم ج ١٠ ص ٦٦ .
 - ٥- حسين أمين ص ٢٢٣ .
 - ٦- نفس المصدر والمكان .

٤- بث روح الولاة للدولة ومذهبها الرسمي مما يساعد على استقرار الوضع في البلاد (١).

وقد اهتمت بموضوع التخصص في العلم فكان لكل موضوع في المدرسة شيخ مختص بتدريسه (٢). أما الموضوعات التي كانت تدرس في المدرسة فهي تنحصر في علوم العربية والدين " فكان هناك استاذ للغة واستاذ للتفسير وآخر للحديث وغيرها من المواضيع التي تدرس في النظامية (٣) و " وشرط أن يكون فيها أيضا مقرى يقرى القرآن ونحوه يدرس العربية وفرض (نظام الملك) لكل قسطنطين من الوقف (٤). هذا وقد كَوّن القرآن والشعر القديم فيها العمود الفقري للدراسة الأدبية (علم الأدب) (٥).

وكان " المدرس هو المسؤول عن الدرس وتحضير المادة وترتيب المنهج ومساعدته معيد يعيد الدرس بعد القا المحاضرة على الطلاب (٦). " وقد يكون للمحاضر الواحد معيدان أو أكثر ، وتنحصر وظيفة المعيد في إعادة قراءة المحاضرة بعد انتهاء الدرس وتفسيرها للطلبة الأقل استعدادا (٧). " وكان يتم تعيين المدرسين فيها بموجب منشور يصدر عن نظام الملك (٨).

هذا وقد اجتازت النظامية كارثة احتلال بغداد من قبل هولاكو سنة ١٢٥٨ (٦٥٦) وغزوات التتار بعد ذلك وانتهت بأن اندمجت في المدرسة المستنصرية حوالي ١٣٩٥ / ٨٠١ هـ (٩).

أما المدارس النظامية الأخرى فقد انتشرت في العراق والمشرق

- | | |
|-------------------------|------------------------|
| ١- المصدر السابق ص ٢٢٣ | ٦- حسين أمين ص ٢٣٢ |
| ٢- حسين أمين ص ٢٢٩ | ٧- Hitti, p. 410 - 411 |
| ٣- نفس المصدر والمكان . | ٨- المنتظم ج ٩ ص ٥٣ |
| ٤- المنتظم ج ١٠ ص ٦٦ | ٩- Hitti p. 411 |
| ٥- Hitti, p. 410 | |

ويعدّها بعضهم تسعاً (١) . وبعضهم يشير الى كثرتها دون تحديد . ويقول ابن الأثير في حديثه عن نظام الملك : " ومدارسه في العالم مشهورة لم يخل بلد منها حتى جزيرة ابن عمر التي هي زاوية من الأرض لا يؤهلها - بنى فيها مدرسة كبيرة حسنة - وهي الآن تعرف بمدرسة رضي الدين " (٢) .

فمن هذه المدارس (النظامية) واحدة في الموصل (٣) وأخرى في البصرة (٤) . هذا سوى ما كان منها في المشرق (٥) . ومن المدارس التي كانت في بغداد في هذا العصر مدرسة أبي حنيفة لأصحاب المذهب الحنفي (٦) والمدرسة البهائية والمدرسة التاجية لأصحاب المذهب الشافعي (٧) ومدرسة ابن هبيرة لأصحاب المذهب الحنبلي (٨) . فالفاية من افتتاح هذه المدارس دينية مذهبية . فكانت كل جماعة تحرص على تأييد مذهبها والعمل من أجل نصرته وتوسيع قاعدته . وقد عرفت (هذه المدارس) بالعلوم الشرعية وباللغة والأدب والتاريخ مع توجيهه مذهبي خاص (٩) .

ب - المساجد والربط : قد أكثر الخلفاء والسلاطين من بناء المساجد تقرباً من الله أو اعتزازاً بما آتاهم الله من ملك أو إظهاراً لنعمة الله عليهم . وكان السلاجقة مولعين بالبناء فكان ألب أرسلان " إذا أمر ببناء أو عزب أن يكون أسماً بنيان وأسقفه وأشرفه مكان وأشرفه . ويقول : " آثارنا هذه تدل على علو همتنا ووفور نعمتنا " (١٠) وفي مقدمة هذه الأبنية التي اهتم بها السلاجقة

- ١ - ناجي معروف : مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٠٥
- ٢ - الياسر ص ٩
- ٣ - وفيات الأعيان ج ٤ / ٢٤٦
- ٤ - طبقات الشافعية ج ٣ ص ١٣٧
- ٥ - ناجي معروف : مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٥٥
- ٦ - المنتظم ج ٨ ص ٢٤٥
- ٧ - حسين أمين ص ٣٨١
- ٨ - نفس المصدر والمكان .
- ٩ - كمال اليازجي : معالم الفكر العربي ص ٢٧٤
- ١٠ - آل سلجوق ص ٤٥

المساجد . فهذا ملكشاه يقوم بعدة أعمال عمرانية من جملتها بناء المساجد في بغداد (١) . ويذكر ابن الأثير عن ملكشاه أنه بنى الجامع الذي بظاهر بغداد عند دار السلطنة (٢) . وكذلك يذكر السيوطي عن ملكشاه أنه قدم بغداد في سنة ٤٨٤هـ / ١٠٩١م " وأمر بعمل جامع كبير فيها وعمل الأبرياء حوله وراينزلونها" (٣)

وفي القرن السادس الهجري (الثاني عشر ميلادي) وجد ابن جبير أن المساجد التي يجمع فيها ببغداد أحد عشر مسجداً . وهذا مع أنها فقدت كثيراً مما كانت عليه (٤) . وهذا العدد لا يتناسب مع ما كان يذكر عن بغداد في القرن الثالث الهجري من أن فيها خمسة وأربعين ألف مسجد (٥) .

وأغلب الظن أن هذه الأخبار مبالغ فيها قليلاً وتهويلًا فالخير الأول يخسف عدد المساجد إلى المدم تقريباً والخبر الثاني يزيدنا إلى المحال . ويبدو لنا أن عدد المساجد في بغداد في القرن السادس الهجري أكثر مما ذكر ابن جبير؛ لأن ما يذكره المؤرخون عن اهتمام الخلفاء والسلاطين ببناء المساجد يجعلنا نستبعد وقوع عدد لها عند الأحد عشر مسجداً .

يقول ابن الجوزي عن نظام الملك : " وأحسن خلاله مراعاة العلماء وترتيبه العلم وبناء المدارس والمساجد والرباطات والوقوف عليها " (٦) . فأين المساجد التي بناها نظام الملك إذا كان مجموع مساجد بغداد أحد عشر فقط ؟

١- الخصري ص ٤٢٩

٢- الباهر ص ١١

٣- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٥

٤- ادم متزج ٢ ص ٢٧١

٥- نفس المصدر ص ٢٦٩ وانظر الحاشية .

٦- المنتظم ج ١٠ ص ٦٥

ليمر لقول ابن جبير أي تفسير أن الأ أن تكون هذه المساجد قد تلاشت في خلال قرن بفعل الحروب الداخلية والزلازل والفيضانات . وهو ما يشير إليه ابن جبير بقوله : " هذا مع أنها فقدت كثيرا مما كانت عليه " (١) .

وتلحق بالمساجد الربط أو الرباطات ومفردُها (رباط) وهي دار يسكنها المتصوفة ، موقوفة عليهم للإقامة والعبادة والترهد والطعام واللباس . وقد انتشرت كلمة (رباط) في العراق في حين انتشرت كلمة " خانقاه " التي هي اللفظ الفارسي لكلمة (رباط) العربية في بلاد الفرس والشام ومصر (٢) . وقد أصبحت (الربط) مواضع للتأليف والتصنيف والاقراء والتثقيف والاجازة والمحاضرات (٣) .

ولقد كثرت (الربط) في هذا العصر كثرة تلفت النظار وكان يؤمها الوعاظ من جميع النواحي فيقيمون فيها ويعظون فيها أو في المساجد . ومن هذه الربط رباط شيخ الشيوخ ورباط سعادة ورباط الأرجوانية وغيرها (٤) .

جـ - المكتبات : وكانت تسمى أيضا دور العلم . وهي معروفة في بغداد والعراق عامة منذ العصر العباسي الأول . وأشهرها على الإطلاق (بيت الحكمة) الذي انشأه الخليفة المأمون والذي كان يشتمل على مكتبة ومجمع علمي ومكتسب ترجمة (٥) .

وكانت المساجد بالإضافة الى كونها مراكز للتعليم والتثقيف تستعمل كمستودعات للمكتب (٦) . وكانت مكتبات المساجد هذه تصبح عن طريق الهدايا والمنح غنية بالأدب الديني (٧) .

IBID P. 413

—٦

١- آدم مترج ٢ ص ٢٧١

I.O.C. CIT.

—٧

٢- حسين أمين ص ٢٣٦

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- الكامل ج ١٠ ص ٦٠٥

Hitti, p. 310

—٥

ويذكر عن الخطيب البغدادي أنه " وقف كتبه على المسلمين وسلمها إلى أبي الفضل فكان يعزها ثم صارت إلى ابنه الفضل فاحترقت في داره" (١) ويذكر مثل هذا عن أحد وزراء البويهيين وكان فاضلاً وله دار كتب وقفها على طلاب العلم جمع فيها تسعة عشر ألف مجلد ما فيها إلا أصل منسوب" (٢) .

وكذلك صنع أبو الحسن محمد بن هلال الصابي فقد وقف سنة ٤٥٢هـ / ١٠٦٠م دار كتب بشار ابن أبي عوف في غربي مدينة السلام ونقل إليها نحو ألف كتاب . ويقال بأن احتراق دار الكتب التي وقفها سابور الوزير بين السورين وخوفه من زهاب العلم هما اللذان حملاه على هذا الوقف (٣) .

لقد كان الاقبال شديداً على بناء المكتبات . فقد كان الاسهام في بناء مكتبة يعتبر من أعمال البر والاحسان يثاب عليها صاحبها . ولذلك انتشرت هذه المكتبات في الموصل وشيراز والبصرة والري (٤) . وكان لكل مدرسة خزانة كتب تحوي نفائس المخطوطات في مواضيعها المختلفة . وللمكتبة خازن ومشرف ومناولون (٥) . وكانت المكتبات تستخدم كمقدمات للبحث العلمي والجدل (٦) . وعلى كل حال فقد عملت كل من المساجد والمدارس والربط ودور العلم أو المكتبات على نشر الثقافة العربية الإسلامية (٧) .

Hitti, p. 413

١- المنتظم ج ٨ ص ٢٦٦

٢- نفس المصدر ص ٦٤

٣- نفس المصدر ص ٢١٦

٤- Hitti: p. 413

٥- حسين أمين ص ٢٣٤

٦- Hitti: p. 413

٧- حسين أمين ص ٢٤٤

٢- النشاط الأدبي

كان لهذه الحركة العلمية النشطة التي تحدثنا عنها آثار ظاهرة فـ في
أرب هذا العصر ولا غرو في ذلك فالعلاقة وثيقة جدا بين العلم والأدب، بل
تكاثر الفروق تكون مفقودة بينهما لولا أن كلمة (أدب) تتضمن معنى أوسع قليلا
من كلمة (علم) إذ يوميء إلى الطاقة الانتاجية للفكر الانساني وما ينبثق عنها من جيند
القول وبديع الكلام .

ففي هذا العصر ألفت المراجع الكبرى في فروع المعرفة (١) كما وضعت أهم
كتب النحو والصرف والبيان التي كان عليها معول العلماء في نشر هذه العلوم (٢) .
وفيه نضج علم المقامات المعروف بمقامات الحريري وتم نضج علم اللغة بالقواميس التي
ظهرت فيه كأساس البُلغة للزمخشري وغيره (٣) . على أن هذا كله لا يبيح لنا
القول بأن الحركة الأدبية في هذا العصر كانت مزدهرة ذلك أن مظاهر النشاط
هذه كانت منحصرة في الجمع والتصنيف بعيدة عن الابتكار والابتداع .

أ- النشر :

تلك صورة عامة عن الحركة الأدبية فإذا أمعنا النظر في النشر خاصة تبين لنا
أن الإنشاء أو الترسل مال في هذا العصر إلى التأنيق في اللفظ أكثر مما كان فـ في
العصر السابق (٤) . ولعل ذلك من نتائج الحرر على إتقان الصناعة اللفظية
والتفنن في البديع والجناس (٥) . فقد اهتم الأدباء بالمحسنات اللفظية ومالوا إلى

-
- ١- الكفراوى : تاريخ الشعر العربي ص ٢٧
 - ٢- جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٣٧
 - ٣- نفس المصدر والمكان .
 - ٤- نفس المصدر ج ٣ ص ١٣
 - ٥- نفس المصدر ص ١٢ .

تنميق العبارة والتأنق في الانشاء . وأكبر مثال على ذلك مقامات الحريري التي تظهر فيها الصداقة اللفظية في أجلى صورها مما يدل على أن الاهتمام بالشكل كان طاغيا على الاهتمام بالموضوع .

ب - الشعر :

من يتتبع أقوال المؤرخين في وصف شعر هذا العصر يجدها مختلفة وغير مستقرة على حال بل إن كثيرا منهم لا يعطي رأيا محددا في مستوى ذلك الشعر وقيمه الفنية . ويبدو أن المؤرخين لا يقفون طويلا عند دراسة هذا العصر ولا يتعرضون له بتأن وتؤدة . فهم يذهبون في وصف شعر العصر المباسي الأول ولا يصلون هذا العصر إلا منهكين متهبين لاجتيازه وولته طغرا ولا يصونه إلا لماما . يقول جورجى زيدان : تشير حال الشعر في هذا العصر عما كان عليه قبله بعد زهاب سيف الدولة والصاحب بن عباد وغيرهما من الأخمين بناصر الأدباء والشعراء (١) ويقول أيضا ، ومع اتساع الدولة الإسلامية وطول مدة هذا العصر لم ينبغ فيه من الشعراء البلقاء نصف ما ينبغ في العصور السابقة ونظرا لما توالى على الدولة الإسلامية من الاحن والفتن كسدت سوق الشعر وأصبح المنتجع من الشعراء لا يستنكف من شكوى الفقر وطالب الرغد بصراحة (٢) . ويقول أيضا : ويمتاز هذا العصر باتقان الصداقة اللفظية على الإجمال كما تقدم ولحق منها الشعر حظ كبير فأصبح الشاعر يصرف همه الى اللفظ ولو سخر لسه المعنى أحيانا حتى يفلق فهم المراد منه (٣) .

- ١- تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ١٣ . ويجدر بنا الإشارة الى أن قوله : الآخذين بناصر ليس تعبيراً فصيحاً بل هو من الخطأ الشائع وصحته أن يقول : من المناصرين للأدباء والشعراء .
- ٢- نفس المصدر والمكان . ومن الجدير بالذكر أن زيدان لم يكن موفقاً في التعبير عن رأيه عند موازنة هذا العصر بغيره من العصور من الناحية الشعرية . فالعصور لا تتفاوت بعدد الشعراء بل بنوعية الشعر وقيمه . ومن ثم لا اعتبار لقوله : لم ينبغ فيه نصف ما ينبغ في العصور السابقة من الشعراء والبلقاء فالعبرة بالكيف لا بالكم .
- ٣- نفس المصدر ج ٣ ص ١٤

ويتفق بطرس البستاني في وصف هذا العصر مع جورج زيدان فيقول :
فهو عصر انتقال من القوة الى الضعف ومن الارتفاع الى المنوط فلا بد للشعر
أن ينحدر شيئا فشيئا حتى تلتقي أواخر عصره بأوائل عصر الانحطاط (١) .

غير أن الدكتور حسن ابراهيم يخالف زيدان والبستاني في ذلك فيقول :
ونرى أن الشعر في هذا العصر يتميز بصفة عامة بالركة والمعيق والتفنن في المعاني
كما يتميز بالنقد الدقيق (٢) .

وفي حين يعلن ابن خلدان أنه لم يكن قبل ابن التعاويذي بمائتي سنة
من يضاهيه من شعراء هذا العصر (٣) يقول بطرس البستاني بأنه ليس بين هؤلاء
(يعني شعراء هذا العصر) واحد يعد في الفحول (٤) .

ويتضح مما سبق أن الصورة غير واضحة تماما بالنسبة الى شعر هذا العصر
على أن الأنطباع الذي نخرج به من قراءة ذلك الشعر أنه ليس في مستوى شعر
العصور السابقة لا شكلا ولا مضمونا . وأن كان ذلك لا يمنعنا من القول بأن هذا
الشعر ما زال بحاجة الى من يدرسه الدراسة الصحيحة والمتأنية لأن الدراسات
التي كتبت حوله قليلة نسبيا .

* * *

-
- ١- ادباء العرب ج ٢ ص ٤٥١
 - ٢- تاريخ الاسلام - العصر العباسي الثاني ص ٤٧٨
 - ٣- تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٢٣
 - ٤- ادباء العرب ج ٢ ص ٤٥١

الباب الأول

عصره ، حياته ، آثاره

الفصل الثاني

حياته .

الفصل الثاني دراسة المصادر -

نورد فيما يلي قائمة بالمصادر التي تضمنت تراجم عن حياة ابن الأنباري مرتبة حسب تسلسلها التاريخي :

- ١- ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م : الكامل ج ١١ ص ٤٧٧
- ٢- أبو الحسن القفطي المتوفى سنة ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م : انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٩-١٧١
- ٣- ابن خلدان المتوفى سنة ٦٨١هـ / ١٢٨١م : وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٦
- ٤- أبو الفداء المتوفى سنة ٧٣٢هـ / ١٣٣٠م : المختصر في أخبار البشر ج ٣ ص ٢٢
- ٥- شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م : العبر في خبر من غير ج ٤ ص ١٣٦
- ٦- ابن شاكر الكنتي المتوفى سنة ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م : فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧
- ٧- اليافعي المتوفى سنة ٧٦٨هـ / ١٣٦٦م : مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨
- ٨- تاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ / ١٣٦٩م : طبقات الشافعية الكبرى ج ٤ ص ٢٤٨
- ٩- ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م : البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠
- ١٠- ابن قاضي شهبه الاسدي المتوفى سنة ٨٥١هـ / ١٤٤٦م : طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢ - ٣٦٦
- ١١- ابن تغري بردي المتوفى سنة ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠
- ١٢- جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ / ١٥٠٥م : بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦-٨٧
- ١٣- ابن عمار الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٦هـ / ١٦٧٨م : شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ - ٢٥٩
- ١٤- الحاج ميرزا الخوانساري المتوفى سنة ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ - ٤١٠
- ١٥- اسماعيل البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م : هدية العارفين ص ٥١٩-٥٢٠

ونرى من الجدير بنا تسجيل الملاحظات الأولية التالية :

- ١- ان ابن الجوزي صاحب " المنتظم في تاريخ الطوك والامم " لم يتطرق الى ذكر ابن الأنباري مع أنه أولى الناس بالكتابة عنه لأنه ألصقهم به زمناً . غير أنه توقف في تاريخه عند سنة ٥٧٤هـ / ١١٧٨م أي قبل ثلاث سنوات من وفاة ابن الأنباري (توفي سنة ٥٧٧هـ / ١١٨١م) ففاتنا منه فوائد جليلة .

٢- أن ياقوت الحموي صاحب "معجم الأدياء" لم يورد ترجمة لابن الأنباري على الرغم أنه يشير في مقدمة كتابه (ج ١ ص ٤٨) إلى نزهة الألباء (وهو أحد كتب ابن الأنباري المشهورة) كمصدر من مصادر له. ولأنه من غير المعقول أن يعتمد ياقوت على كتب ابن الأنباري ثم يضمن عليه بترجمة ولا سيما أنه ترجم لكثير ممن هم أقل منه أهمية وشهرة فقد بدا أن في الأمر شيئاً، وأنه لا بد من مراجعة معجم الأدياء بتوارة وروية. وبعد الفحص والتدقيق تبين لنا أن جزءاً من الكتاب قد فقد وهو الجزء الذي يشتمل على جميع التراجم التي تبدأ باسم "عبد الرحمن" ولا يسمنا إلا أن نهدى أسفناً على هذه الخسارة فلا شك أنه لو سلمت ترجمة ياقوت لابن الأنباري لتكشف من تفاصيل حياته ووقائعها ما يفيد على شخصيته أضواءً ساطعة.

٣- ابن الأثير وهو أقرب المؤرخين من الأنباري زمناً بعد ابن الجوزي وياقوت مربي ابن الأنباري لماماً فلم يورد عنه إلا حوالي ثلاثة أسطر لا تشفي ولا تغني من جوع.

٤- أن معظم مترجمي ابن الأنباري ينقل بعضهم عن بعض فلا يكاد يضيف اللاحق إلى السابق شيئاً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الإنصاف يفرض علينا أن ننسب الفضل السى أصله فنسجل الملاحظات التالية.

١- أن القفطي هو صاحب أول ترجمة حقيقية لابن الأنباري أورد فيها تفاصيل عن اسمه ولقبه وكنيته ونسبه ونسبته وأساتذته وتلاميذه وموضوعات تخصصه وصفاته وأخلاقه وشعره ووفاته.

٢- أن ابن خلكان ينقل عن القفطي نقلاً حرفياً أو ببعض التصرف ولا تحتوى ترجمته على شيء جديد إلا حديثه عن كثرة تلاميذ ابن الأنباري والتقاءه جماعة منهم.

٣- أن تاج الدين السبكي يورد في ترجمة ابن الأنباري تفاصيل جديدة ومفيدة عن مسكنه ومصرفه الشهري، ورفضه لجائزة الخليفة المستضي وتعففه في المطب والمأكول، وخالطته للشيخ أبي النجيب ثم ذكر بعض أساتذته في علم الحديث.

ولهذه التفاصيل قيمة كبيرة في الحديث عن حياة ابن الأنباري وتصوير شخصيته

٤- أن ابن كثير على قصر الترجمة التي ذكر ابن الأنباري بها في " البداية و النهاية " يذكر أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة . وهذا خبر جديد عن ميول ابن الأنباري التصوفية . صحيح أن القفطي ذكر أنه كان مقيماً برباط له بشرقي بغداد في الخاتونية وأن السبكي أورد أنه كان يقعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب ولكن أحداً لم يذكر أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة وان كانت الأخبار الثلاثة تحمل نفس الدلالة لأنها من واحد .

٥- أن ترجمة ابن قاضي شعبة الأسدي لابن الأنباري هي أوسع الترجمات فهو ينقل ما أورده تاج الدين السبكي دون أن يشير إلى هذا النقل ، ويضيف إليه بعض التفاصيل عن أساتذته وتلاميذه . ثم يصرح بنقل ترجمة ابن الديبشي له (وابن الديبشي هو أبو عبد الله محمد بن سعيد الواسطي المتوفى سنة ٦٣٧هـ / ١٢٣٦م - انظر وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٩) وكان قد كتب ذيلًا على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (انظر كشف الظنون ج ١ ص ٢٨٨) ترجم فيه لابن الأنباري فنقل ابن قاضي شعبة هذه الترجمة . كذلك نجد عند ابن قاضي شعبة هذا زيادات وإضافات لا نجدها عند سواء لعلّه اقتبسها من سبقه من المؤرخين . وما يدرينا لعله اطلع على ما كتبه ياقوت عن ابن الأنباري . فهو يعتمد على ياقوت كما يعتمد على ابن خلكان والذهبي وابن الأنباري نفسه . (انظر مقدمة الدكتور محسن غياث عجيب للجزء الأول من طبقات النحاة واللغويين - مطبعة النعمان - النجف الأشرف سنة ١٣٦٣هـ / ١٩٧٣م) .

٦- ان السيوطي على تأخر عهده ، وعلى ما عرف عنه من شغف بالنقل والاقتباس ، يشير قضية جديدة في حياة ابن الأنباري هي رحلته إلى الأندلس ، فيزعم أن ابن السزيم ذكره في الصلة .

هذا بالنسبة للقدماء، أما المحدثون فقد اعتاد كل من يعنى بتحقيق كتاب لابن الأنباري أن يضع نبذة عن حياته، قصيرة أو طويلة.

(ينظر في ذلك مقدمة اسرار العربية لبهجت البيطار ونزهة الألباء لأبي الفضل ابراهيم والإغراب في جدل الأعراب لسعيد الأفغاني) ومعظم تلك النبذ منقول عن المصادر القديمة، وهو لذلك لا يؤدى أية فائدة.

* * *

بن عبيد الله بن أبي سعيد (١) . (٢)

ب - كنيته ولقبه : يكنى أبا أنباري بأبي البركات كما يلقب **الكامل** (٤)

١ - السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، ابن تفرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ . هذا وقد نص ابن قاضي شهبة على ذكر " عبيد الله " بالتصغير (انظر الطبقات ص ٣٦٢) أما القفطي فكان الوحيد الذي ذكر الاسم كما هو أي دون تصغير (انظر انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦)

٢ - ابن الأثير : الكامل ج ١١ ص ٤٧٧ ، أبو الفداء : المختصر ج ٣ ص ٦٣ ، ابن تفرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ ، السيوطي : البقية ج ٢ ص ٨٦ ، الخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ ، ومما هو جدير بالذكر أن المؤرخين قد يختلفون في ترتيب هذه السلسلة تقدماً وتأخيراً ، إيجازاً واطناً . كما أن منهم من يذهب بها بعيداً جداً فيقول : هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله (البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠) أو هو عبد الرحمن بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد (طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨) وهدية العارفين ص ٥١٩ . وأغرب من ذلك ما ورد في الطبعة الجديدة من وفيات الأعيان - تحقيق احسان عباس - انتمت السلسلة فتستوعب ثلاثة أسماء جديدة هي (محمد بن الحسن بن سليمان) - (انظر الوفيات ج ٣ ص ١٣٩) . ونحن نرى اعتداداً برأي الأكثرية أنه من الأجدر بنا طرح هذه الأسماء الدخيلة على سلسلة نسب ابن أنباري فيسلم لنا من قائمة أجداده اسمان صحيحان ومجمع عليهما هما " عبيد الله وأبو سعيد " وأما ما سوى هذين فمُعَرَّضٌ لِلرَيْبِ والشك . وتبقى السلسلة الصحيحة بعد ذلك كما أثبتناه في المتن من علو .

٣ - الكامل ج ١١ ص ٤٧٧ ، انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٩ ، وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، المختصر ج ٣ ص ٦٣ ، المعبر ج ٤ ص ٢٣١ ، فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧ ، البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠ ، طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢ ، النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ ، بغيضة الوعاة ج ١٢ ص ٨٦

٤ - انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٩ ، المعبر ج ٤ ص ٢٣١ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ .

أو كمال الدين (١) . ولعل الكنية جاءت من اعتقاد تلاميذه والمقربين منه بأنه مبارك، وأن من لازمه ضمن النجاح (٢) . أما لقبه فقد يكون تعبيراً عما كان يتمتع به من كرم الخلق واستقامة المسلك والنزوع إلى الكمال في أعماله وتصرفاته كما ستمعرف فيما بعد .

ج - نسبته : ينسب صاحبنا إلى الأنبار (٣) . وقد أشار الخوانساري إلى هذه النسبة (٤) . ومن المؤرخين من ينسبه إلى بغداد . فيقول : كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي (٥) . ولا شك أن لأبن الأنباري صلة وثيقة بكل من هذين البلدين والآلما نسب إلى كل منهما . وسنكشف عن حقيقة ذلك في حديثنا عن مولده ونشأته .

٢- مولده :

لا يمكن أن يكون الحديث عن أية ولادة دقيقاً ولا صحيحاً حتى يتيسر تحديد عنصرَيْها الأساسيين وهما الزمان والمكان . فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ونظرنا في ولادة أبي البركات ابن الأنباري وجدنا هذين العنصرين الأساسيين موضع أخذ ورد . فممن حيث الزمان يتفق مؤرخوه على أن تاريخ ولادته هو سنة ١١١١م / ٥١٣هـ غير أنهم يختلفون في تحديد الشهر وهم قسم في موقفهم

١- وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩، فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧، امرأة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨ .

٢- قال اليافعي : وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد الا تميز (انظر امرأة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨) .

٣- روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ . هذا ومن الجدير بالذكر أن مؤرخي ابن الأنباري يختلفون في أمر نسبته هذه فمنهم من يدعوه ابن الأنباري كأنه أخذ النسبة من أبيه ومنهم من يدعوه الأنباري ينسبه إلى الأنبار بنفسه (انظر في ذلك بحثاً بعنوان : الأنباري من خلال كتابه الانصاف : للدكتور فوزي فيض الله : مجلة كلية اللغة العربية - جامعة الرياض ، عدد (٤) ١٣٩٤ / ١٧٤ م ١٣٥-١٢٤) والنسبة في كلا الحالين صحيحة لأنه أنبار ابن أنباري ، أعني أن والده كان يتمتع بهذه النسبة من قبله .

٤- اسماعيل البغدادي : هدية العارفين ص ٥١٩ .

من هذه المسألة فثتان : الأولى وتكون الأغلبية ، تكفي بذكر السنة دون ذكر الشهر واليوم . أما الفئة الثانية فتحصر تاريخ الولادة في شهر ربيع الآخر من تلك السنة (١) ، وإن كان ابن قاضي شهبة ينصر رأي هذه الفئة في موضع (أيسوق) رواية تخالف في موضع آخر فيقول : " قال القدسي : سألت عن مولده (يعني ابن الأنباري) فقال : فربي ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وخمسمائة " (٢) . ولكن أحدا من المؤرخين لم يتعرض لذكر يوم الولادة بالتحديد . ولعل السبب في ذلك أن وفاة العالم أشهر من ولادته . فهو عند ولادته مجهول ومغمور ولكنه عند وفاته معروف مشهور . ولذلك نجد أصحاب الطبقات والتراجم أقدر على تحديد يوم الوفاة منهم على تحديد يوم الولادة .

هذا بالنسبة للزمان أما بالنسبة للمكان ، فيختلف المؤرخون كذلك بين أن يكون صاحبنا ولد في الأنبار التي ينتسب إليها أو أن يكون ولد في بغداد . فالقفاي ينسب على أنه " سكن بغداد من صباه إلى أن توفي (٤) وابن قاضي شهبة ينسب في موضع على أنه " نزيل بغداد " (٥) وفي موضع آخر على أنه " قدم بغداد في صباه (٦) أما السيوطي فيذكر أنه " سمع بالأنبار من أبيه وببغداد عن عبد الوهاب الأنماطي " (٧) . وهذه الأقوال كلها لا تدع مجالا للشك في أن ابن الأنباري ولد في الأنبار وانتقل إلى بغداد غلاما . أما اليافعي فيخالف هؤلاء جميعا ويؤكد أن ولادته كانت ببغداد (٨) .

-
- ١- القفاي : إنباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦ ، ابن خلكان : الوفيات ج ٣ ص ١٣٦
 - ٢- طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢
 - ٣- نفس المصدر ص ٣٦٦
 - ٤- إنباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦
 - ٥- طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢
 - ٦- نفس المصدر ص ٣٦٣
 - ٧- البغية ج ٢ ص ٨٦
 - ٨- مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨

غير أن اليافعي لا يذكر المصدر الذي أخذ عنه، ولا يسند قوله بما يشبهه ويؤكد به مما يجعله عرضة للشك . فكل الدلائل اذن تشير الى أن ابن الأنباري ولد فسي الأنبار وانتقل الى بغداد كما ذكرنا آنفا . وأما خبر ولادته في بغداد فيبقى بحاجة الى برهان .

٣- صلته بالأنبار (١)

يتضح مما سبق أن صلة صاحبنا بالأنبار لم تكن بالوثيقة والعميقة ، فقد تركها صغيرا الى بغداد . وشغلته بغداد وبيئاتها الفخرية والدينية عن مسقط رأسه . ولقد كان لنا من هذه الوقائع عذر في الاحتفال ببغداد وحدها دون الأنبار عند الحديث عن بيئته من النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية في الفصل السابق .

ومع ذلك فلا يبدو أن صلة صاحبنا بمسقط رأسه قد انقطعت نهائيا ، أو أنه نهل عن مباح لهوه ومراحع شباهه زهولا تاما اذ ان صلة عاطفية كانت ما تزال تشده اليها على الرغم من كل شيء . وتتجلى هذه الصلة العاطفية في مظهرين :

١- الأنبار اسم يطلق على ثلاثة مواضع مختلفة :

- ١- مدينة على شاطئ الفرات من الجانب الشرقي يسرى النهر .
- ٢- مدينة قرب بلخ وهي قصبة ناحية جوزجان .
- ٣- سكة بمرو في أعلى البلد (انظر ياقوت : معجم البلدان ج ٣ ص ٢٥٧-٢٥٨ وعلى الهاشمي تاريخ الأنبار ص ١٧) .

ومن الجدير بالذكر أن كلمة (الأنبار) وردت بفتح الهمزة في رقم (١) و (٢) أما في رقم (٣) فيجوز فتحها وكسرها - انظر كتاب الأنساب للسمعاني ج ١ ص ٣٥٥ (حاشية ٦) والاكمل لابن ماكولا ج ١ ص ١٤٢ (الحاشية)

وينسب صاحبنا الى أنبار العراق دون الأنبارين الآخرين . وهي تقوم على الضفة اليسرى لنهر الفرات في الشمال الشرقي العراق جنوبي خط طول ٤٣ر٤٠ شرقا وخط عرض ٢٣ ، ٣٣ شمالا (دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ١) وهي تقع الى الغرب من بغداد وتبعد عنها عشرة فراسخ (معجم البلدان ج ٣ ص ٢٥٧) أو أربعين ميلا بالقياس الحديث (أحمد عطية الله : القاموس الاسلامي ج ١ ص ١٩٢)

- ١- ما ذكره مؤرخوه عن تأليفه لكتاب في تاريخ الأنبار (١) .
- ٢- عصبته لعلماؤها وأفذاذ رجالها . وحسبنا مثلا على ذلك احتفاله الشديد
بسلفه الكبير أبي بكر بن الأنباري (٢) على الرغم من اختلافهما في المذهب
النحوي فذاك كوفي وصاحبنا بصري . ونلمس هذا الاحتفال في نقطتين :

أ . أنه يخفي عليه من آيات الثناء والاداء ما لم يخفِ على أحد من علماء
الكوفيين في نزعة الألباء (٣) .

ب . أن ترجمته له من أوسع الترجمات في الكتاب .

وقد يكون لاعتزاز صاحبنا الشديد بمسقط رأسه ما يبرره لسببين :

- الاول : ما أورده بعض المؤرخين من أن الخط العربي أصله من الأنبار (٤) .
 - الثاني : كثرة العلماء والرجال الأعلام الذين ينتسبون إليها (٥) .
- ونستنتج من ذلك كله أن الأنبار لم تبرز خيال ابنها البار ولم تخل من أثر في ثقافته
ومناحي تفكيره .

- ١- سنتطرق للحديث عن هذا الكتاب عند التلام على آثاره في الفصل الثالث من هذا الباب .
- ٢- كان من أعلم الناس بنحو الثوفيين وأكثرهم حفظا للغة (معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٠٦)
وقد صنف كتباً كثيرة في علوم القرآن وتفسير الحديث والمشكل والوقف والابتداء والرد
على من خالف مصحف العامة (تاريخ بغداد ج ٣ ص ١٨٢) كانت ولادته سنة ٢٧١ هـ
(معجم الأدباء ج ١٨ ص ٣١٣)
- ٣- انظر نزعة الألباء ص ٣٦٤
- ٤- انظر في هذا الموضوع كتاب المصاحف لأبي داود السجستاني ص ٤ وتاريخ الأنبار
لعلي الهاشمي ص ٢٨ وتاريخ الشعر العربي لمحمد المبهتي ص ١٩٨ والاسلام
والحضارة العربية لمحمد كرد علي ج ١ ص ١٢٦ .
- ٥- انظر في ذلك معجم البلدان لياقوت ج ٣ ص ٢٨٥ ، والأنساب للسمعاني ج ١ ص ٣٥٣ .
هذا وقد أورد صاحب كتاب تاريخ الأنبار ما يزيد على مائة شخصية من شخصيات
الأنبار ما بين شاعر وعالم لغة ونحوي وفقه ومحدث (علي بن الحسين الهاشمي
ص ٢١١ - ٢١٦) .

٤- نشأة

إن الكلام في نشأة ابن الأنباري يتصل بالكلام على ولادته اتصالاً وثيقاً . فنحن نبدأ هنا من حيث انتهينا هناك . وعلى الرغم من أن هذا الرجل نشأ في وضوح التاريخ ، وتقلب في البيئات العلمية في بغداد والبيئات العلمية فسلط الأضواء على صانعيها والمشاركين فيها عن طريق التلاميذ الذين ينتشرون في كل مكان ، فإن أخباره قليلة جداً ، ولا تسعف الباحث في تكوين صورة متكاملة عن نشأته . ولعل لزهد وانزوائه سبباً في ذلك ، أو لعل ذلك راجع إلى حياته الخشنة التي جرت على وتيرة واحدة مدة طويلة من الزمن دون تنويع أو مباينة . فليس في سيرة هذا الرجل من الحركة والتشويق ما يغري بالتتبع . إنه لم يكن من أهل الأسفار والرحلات كما سنعلم فيما بعد . والأسفار والرحلات تبعث على تحريك اهتمام الآخرين واجتذاب أنظارهم مما يترك مجال القول واسعاً لكتاب التاريخ والتراجم ويمنحهم مادة خصبة لنشر الروايات والأخبار .

ثم إنه لم يكن نشطاً على المستوى الاجتماعي فقد كان منفلقاً على نفسه قانعاً بالقليل غير طامع فيما يطمع فيه الناس من مطالب الحياة ومستلزماتها . وأكثر من ذلك أنه لم يكن يسمح لنفسه بفحشيان ساحات الملوك ولا التقرب منهم . فعاثر بعيداً عن أضواء القصور وقصور الملوك من أكبر العوامل على اتساع الشهرة وبعد الصيت ولنا من الكسائي (١) والفراء (٢) أكبر شاهد على ذلك .

١- هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الكوفي أحد القراء السبعة . كان إماماً في النحو واللغة والقراءات . توفي سنة ١٨٢ أو ١٨٣ أو ١٨٩ هـ (انظر وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٩٥ وما بعدها ونزهة الألباء ص ٦٧ وما بعدها) .

٢- هو يحيى بن زياد الفراء كان أبا عنان الكوفي وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . توفي سنة ٢٠٧ هـ (الوفيات ص ١٧٦ وما بعدها ونزهة الألباء ص ٩٨ وما بعدها) .

ومهما يكن فنحن نستطيع من خلال هذه الأخبار القليلة المتناثرة هنا وهناك، أن نمطي صورة اجمالية عن نشأته، نفتقد الدقة والتفصيل، ولكنها كافية الى حد ما في تكوين فكرة موجزة وواضحة عن هذه النشأة .

ولد صاحبنا في الأنبار كما أثبتنا قبل قليل وتوجه الى بغداد في صباه . أما أسباب هذه الرحلة وظروفها فليست واضحة . غير أننا نستطيع أن نتلمس الأسباب والدوافع من اشارات ذكرها المؤرخون . فقد ذكروا أنه "سمع بالأنبار من أبيه وبغداد من عبد الوهاب الأنطاقي" إن هذه العبارة تشرح مجمل ظروف الرحلة . فلقد كان والده على شيء من الثقافة والعلم، وكان حريصاً على تنشئة ابنه تنشئة علمية صحيحة، وتمكينه من تحقيق ما عجز هو عنه . ولأن الأنبار لم تكن تسد حاجة طالب العلم، ولأن بغداد كانت تعج بحركة علمية نشطة على عهد الدولة السلجوقية وفي ظل نظام الملك^(٢) ومدرسته المشهورة بالنظامية . لذلك كله رأى الوالد أن يشد الرحال الى بغداد مستصحبا ابنه، علّه يحقق فيها ما عجز عن تحقيقه في الأنبار من آمال وأهداف .

وفي بغداد تغيرت الحال من الضيق الى السعة، فكثر أساتذته وأشاخه بعد أن كان والده في الأنبار هو شيخه الوحيد . وكانت المدرسة النظامية آنئذ في ذروة ازدهارها ورفعتها وفيها من رجال العلم كل نابغ نابيه فانتظم في سلكها وأخذ العلم على جلة أساتذها^(٣) وبعد أن تخرج في النظامية صار أحد المعيدين فيها^(٤) ثم رقي الى وظيفة مدرس .

- ١- السيوطي : بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦ . والأنطاقي هو عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن أحمد أبو البركات الأنطاقي محدث بغداد في عصره . مولده ووفاته فيها من ٤٦٢هـ - ٥٣٨هـ (انظر التعريف به "الأعلام" للزركلي ج ٤ ص ٣٣٦) .
- ٢- توفي نظام الملك سنة ٤٨٥هـ / ١٠٩٣ م ولكن اثره استمر في النظم التربوية والمعاهد العلمية التي خلفها . فكان بغداد في مطلع القرن السادس الهجري كانت ما تزال تعيش في ظلاله .
- ٣- سنتعرض لهؤلاء الاساتيد في موضع لاحق .
- ٤- حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٣٢ نقلا عن تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي ص ٢٠٦ مخطوط . وابن قاضي شهاب ص ٣٦٥ ، والسيوطي ج ٢ ص ٨٦ ، والخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ .

فدرس بها النحو والاقراء مدة من الزمن (١) وكان بامكان المعيد بموجب أنظمة هذه المدرسة أن يرقى الى وظيفة مدرس كما حصل لأبي اسحاق الشيرازي المتوفي سنة ٤٧٦هـ / ١٠٨٣م إذ رتب معيدا في حلقة الشيخ أبي الطيب الطبري ثم أصبح مدرسا للفقهاء (٢).

وكانه مل قيود الوظيفة فترك " النظامية " بعد مدة لا نستطيع تحديدها قد تطول أو تقصر ، وانقطع في منزله مشغلا بالعلم والعبادة (٣) . ولكنه لم يقطع صلته بالناس لانه كان يشعر بأن عليه واجبا نحوهم هو واجب التعليم والتوجيه فكان يابيه مفتوحا لطلاب العلم فلا يرد أحدا (٤) . وكان في هذه الفترة " قد تفرد بعلم العربية فشذت اليه الرجال " (٥) .

وقد زاد من اعتزاله وانطوائه في السنين الأخيرة " فكان لا يخرج إلا للجمعة ويلبس في بيته ثوبا خلقا " (٦) . وبقي كذلك حتى آخر أيام حياته .

هـ - سيرته وأخلاقه

هذا رجل طغت مزاياه الحميدة ، وأخلاقه الرشيدة على كل صفاته الأخرى . فلقد ترك الدنيا لعشاقها والطامعين فيها ، وأكسب على العلم والفضيلة ومجاهدة النفس . وبلغ من ذلك مبلغا بعيدا . ولقد عرفت ذلك عنه حتى أن مؤرخيه يفيضون

- ١- القفطي : الانباه ج ٢ ص ١٦٩ ، ابن خلكان : الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥
- ٢- حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٣٢
- ٣- ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٢ و ٣٦٥
- ٤- نفس المصدر ص ٣٦٥
- ٥- نفس المصدر والمكان .
- ٦- نفس المصدر ص ٣٦٣ .

في تعداد هذه الصفات. فالقفاي يذكر أنه " كان فاضلاً عالماً زاهداً (١) وابن كثير يصفه " بالفقيه العابد الزاهد " (٢) وابن قاضي شبهة يصفه بأن كان زاهداً عابداً مخلصاً تاركاً للدنيا (٣)

لقد كان يرضى بعيش الكفاف، كما كان يضيق على نفسه ولا يطمع من دنياه بأكثر مما يبقى عليه رمة. " فسيرته جملة من الورع والمجاهدة والتقلل من الدنيا " (٤) ومن دلائل زهده وورعه أن " كان له من أبيه دار يسكنها ودار حانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر ينتفع به ويشرى منه ورقاً " (٥).

وقد بلغت عفة النفس عنده مبلغاً لا ينال، فقاوم اغراء المادة مقاومة شديدة جداً ورفض أن تأسره متارف الدنيا ومفاتنها أو أن يطأطيء رأسه لمتفضل عليه، حتى لو كان الخليفة نفسه. " فقد سیر اليه الخليفة المستضيء خمسمائة دينار فردّها فقالوا له : اجعلها لولدك فقال : ان كنت خلقتة فأنا أرزقه " (٦) ليس هذا فقط فقد كان يحضّر دعوة الخليفة في كل سنة فيبعث اليه الخلع والذهب فيردّ الجميع " (٧) وهذا إنما يدل على مكانة ابن الأنباري عند الخليفة من جهة وعلى اتصافه بالزهد والقناعة ومجاهدة النفس من جهة أخرى. والتضييق على النفس الى هذا الحد درجة راقية من معرفة الله قلّ من يتحطها أو يقبلها راضياً في أيامنا هذه. وكان الطبراني كان ينطق بلسان ابن الأنباري حين قال بيته المشهور :

وانما رجل الدنيا وواحد ها من لا يمسّول في الدنيا على رجل

وكان إضافة الى ذلك كله، يقضي ليلاته مظلمة معتمة لا يوقد عليه ضوء (٨) " مع أنه في أمس الحاجة اليه وذلك ليتمكن من المطالعة والدراسة. ويبدو أن

- ١- الانباه ج ٢ ص ١٦٩
- ٢- البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣٢٠
- ٣- الطبقات ص ٣٦٤
- ٤- نفس المصدر ص ٣٦٥
- ٥- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
- ٦- نفس المصدر والمكان.
- ٧- ابن قاضي شبهة : الطبقات ص ٣٦٤
- ٨- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

كان يقضي نهاره في الدراسة والتدريس وليله في الصلاة والعبادة ، أو لعله " كان ينفق وقته أثلثاً في القراءة والتأليف والعبادة " (١) .

وعلى الرغم من أن علم ابن الأنباري ومكانته كانا يمكنانه من التمتع بوثيق الفراش وجديد الرياش ، فإنه نبذ كل ذلك واحتقره " فقد كان خشن العيش والملبس لم يتلبس من الدنيا بشيء " (٢) وكان من يزوره في بيته يجد رجلاً تجرد من تصميم الدنيا ورفاهيتها وزدد في جمالها وفتنها " فكان يلبس في بيته ثوباً خلقاً وتحتة حصير قصب " (٣) وكان كذلك يبقى منعزلاً في بيته طوال أيام الأسبوع إلا في يوم الجمعة حيث كان ينزع ذلك الثوب الخلق ويلبس ثوباً جديداً وعمامة قطن (٤) ويخزن إلى المسجد للصلاة .

ومن البديهي أن تنتهي هذه الصفات بمبادئها إلى سلوك طريق التصوف والمتصوفين ، وبخاصة أن الإقبال على هذا الصلوك كان كثيراً ، وأن الدولة كانت تشجع عليه ، كما ذكرنا في حديثنا عن الحالة الدينية في العصر السلجوقي (٥) .

وقد وردت عدة إشارات تثبت ميله للمذهب الصوفي ومشاركته للمتصوفين فـ في حركاتهم فقد " كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة (٦) " وكذلك " كان ممن قعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب " (٧) . وأكثر ممن ذلك أنه

-
- ١- الافغاني : مقدمة الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة .
 - ٢- الكتبي : فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧ ، السيوطي : البيهقي ج ٢ ص ٨٦ ،
الخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٠ .
 - ٣- ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٣
 - ٤- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٣
 - ٥- انظر ص (٢٢) من هذه الدراسة .
 - ٦- ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠
 - ٧- السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

كان مقيماً برباط له شرقي بغداد في الخاتونية^(١) فيمدو من هذا كله أنه كان متصوفاً أو أنه على رأي بعضهم اقترب اقتراباً شديداً من التصوف وبخاصة بعد أن اتصل بالشيخ أبي التجيب الصوفي . وإن أخلاقه وطبيعته لتحبب إليه هذا المذهب الصوفي فقد اشتهر في حياته كلها بالورع والزهد^(٢) .

والذي يدلنا أنه كان يقترب من المذهب الصوفي تدريجاً كلما تقدمت به السن ، أن علاقته بهذا المذهب لم تكن وثيقة في أيام الشباب ، فثمة بعض الدلائل التي تظهر أنه لم يكن يستسيغ هذا المذهب ولا يميل إليه . جاء في نزدة الألباء ضمن حديثه عن استاذة أبي منصور الجواليقي ما يلي : " وحضرت حلقتة يوماً وهو يقرأ عليه كتاب الجهرة لابن دريد . وقد حكى عن بعض النحويين أنه قال : أصل (ليس) (لا أيسر) فقلت : هذا الكلام كأنه من كلام الصوفية . فكان الشيخ أنكر علي ذلك الخ^(٣) .

إن هذه الواقعة تثبت أن ابن الأنباري لم يكن بعد قد استماله المذهب الصوفي ، وأكثر من ذلك يتندر عليهم أو يسخر من كلامهم من طرفة خفي حين يشبه كلام الجواليقي بكلامهم ، وظاهر أن وجه الشبه في ذلك الموضع والاستغلال وانكار الجواليقي لتشبيه ابن الأنباري أكبر دليل على ما في تضعيفه من التنسخر والسخرية .

أما الدليل على أن ابن الأنباري كان شاباً في ذلك الحين فهو أن الجواليقي توفي يوم الأحد منتصف المحرم سنة ٥٣٩ هـ / ١١٤٤ م^(٤) . فيكون عمر ابن الأنباري في ذلك الحين ستاً وعشرين سنة . ولنفتري أن هذه الواقعة حدثت قبل وفاته بخمس سنوات لأنه لا يمكن

-
- ١- القفطي - انباه الرواة ج ٢ ص ١٧٠
 - ٢- طه عبد الحميد طه : مقدمة غريب إعراب القرآن ص ٦
 - ٣- ص ٣١٧
 - ٤- نزدة الألباء ص ٣١٧

أن يصل سن السبعين وهـ وقادر على التدريس إذ هـ ومن مواليد سنة ٤١١ هـ / ١٠٧٣ م (١) وقد تولى التدريس في النظامية بعد وفاة شيخه التبريزي سنة ٥٠٢ هـ / ١١٠٨ م (٢). نستنتج من ذلك كله أن ابن الأنباري كان في حدود الـ شـرين عند حصول الواقعة المذكورة . وهي سن لا تؤهل صاحبها لاختيار المذهب . وبخاصة ما كان منها يتفق مع خشوع الشيخوخة وتطامن المهمة واكمدار الأمل ، وهذا بريق الشباب .

وصفة الكلام أن صاحبنا وجد من الأسباب والدواعي الداخلية والخارجية والسياسية والاجتماعية ما جعله يقترب رويداً رويداً من مذهب المتصوفة ، فيجالسهم ويشاركهم في حلقاتهم ويستمع الى مواعظهم ويمارس رياضتهم الروحية ويسلك مسلكهم في مواجهة أمور الحياة حتى يحسب كأنه واحد منهم في أواخر أيامه .

٦ - مذهب الفقهـي

كان نظام الملك ميالاً الى المذهب الشافعي (٣) متمصباً له ، ولذلك جعل من شروط دخول المدرسة النظامية الانتساب الى هذا المذهب والتمسك به . وقد تخلى ابن الأنباري في نظامية بغداد فلا بدع أن تفقسه

١- ابن خلكان : وفیات الأعيان ج ٥ ص ٢٤٣

٢- ياقوت : معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٠٧

٣- انظر ص (٢٨١) من هذه الدراسة .

على مذهب الشافعي (١) . وقد عمل لنصرة مذهبه بجد وإخلاص . فصنف المؤلفات الجليلة في خدمته . ومن هاتيفه في مذهب الشافعي " راية الزاهب في معرفة المذاهب " " وبداية الهداية " (٢) .

وعلى الرغم من انتساب صاحبنا إلى المذهب الشافعي وخدمته لــــه فإنه كان متسامحاً متسع الأفق . ويشهد على ذلك علاقته الطيبة والمتينة بشيخه ابن الشجري على الرغم من شيعيته فقد كان نقيب الطالبين فــــي الكرخ نيابة عن والده الطاهر (٣) .

كان صاحبنا يرى أن من مهمته تبصير النشء بالمذاهب المختلفة ، وتمكينهم من الوقوف على ما بينهما من فروق واختلافات حتى يكون في وسعهم اتخاذ الموقف المناسب والرأي الفاصل بهذا الشأن حين تدعو الضرورة . هذا بالإضافة إلى أن الإلمام بالمذاهب كان يعد جزءاً من الثقافة الدينية في ذلك العصر .

٧- ثقافته .

من يتتبع أخبار ابن الأنباري يتبين أن الموضوعات التي حذقها وأتقنها كثيرة . ويوضح لنا ذلك من موازنة قصيرة عقد ١٥ الخوانساري بين أبي البركات الأنباري وأبي بكر الأنباري قال : " والفرق بينه وبين ابن الأنباري الأول اللغوي المشهور . . . أنه كان منحصر البراعة في فنون اللغة والعربية

١- ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩

٢- سنعود إلى ذكر هذين الكتابين في الفصل التالي .

٣- ابن خلكان : الوفيات ج ٦ ص ٤٧

بخلاف هذا فإنه الامام البارع والسيد المبرز في فنون شتى (١).

ويبدو أن ثقافة صاحبنا كانت دينية في الأساس غير أنه اتجه اتجاهات أخرى ولم يجعل الحديث همة ووكده ولذلك "حدث باليسير (٢)" وشغل عن ذلك بالدراسة النحوية اللغوية فقد "روى الكثير من كتب الأدب ومن مصنفاته" (٣). وإن لم يمنع ذلك من ممارسة الفقه والتوسع في موضوع الخلاف بين المذاهب (٤).

وسنرى فيما بعد كيف كان لدراسة موضوع الخلاف هذا أثر كبير في ابن الأنباري إذ أوحى إليه بتأليف كتابه "الإنصاف" مترسماً فيه خطى علماء الفقه في أساليب العرض والمعالجة.

هذه الموضوعات الدينية من حديث وفقه وخلاف تلقفها كلها الفتى في صباه. ولعل الوالد مدفوعاً بنزعة الدينية كان يريد لابنائه هذا النهج. وربما كان يود له أن يكون عالماً في الحديث والفقه والخلاف.

ولكن الفتى لم يبق منحصر في هذا الفلك الديني الذي أحيط به في صباه فقد شاءت له فطنته من جهة والظروف المحيطة به من جهة أخرى أن تتسع نظارته وأن يمتد مجال طموحه فيتصل بعالمين كبيرين من علماء عصره أما أبو منصور الجواليقي وأبو السعادات بن الشحري، فقد "قرأ النحو والأدب عليهما" (٥).

١- الخوانساري، روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩.

٢- نفس المصدر والمكان.

٣- نفس المصدر والمكان.

٤- نفس المصدر والمكان.

٥- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٤.

ويتناول السيوطي « هذه الحقيقة بتخصيص أكثر فيقول : " ثم قرأ الأرب على أبي منصور الجواليقي ولازم ابن الشجري حتى برع وصار من المشار اليهم فسي النحو (١) » .

وقد أخذ اه تمامه بالعربية يزيد ويتسع حتى " غلب عليه واشتهر به " (٢) وبلغ في اللغة والنحو مكانة سامية حتى قيل فيه : " وكان قد تفرد بعلم العربية وشدت اليه الرحال (٣) " والتفرد بعلم العربية ليس مركبا سهلا ولا غاية زهيدة .

ويبدو لنا من تتبع سيرة هذا الرجل أن اللحظة التي عرف فيها ابن الشجري وتعرفه ، كانت انعطافا في مجرى حياته . فقد لمس من سمو أخلاقه هذا الرجل ودماثة طباعه ولين عريكته ما حبه اليه وقربه منه فشجعه على ملازمته والتلمذ عليه . فقد استطاع ابن الشجري من خلال هذه العلاقة الوثيقة الحميمة أن يجتذب انتباهه الى علم النحو ويشد اه تمامه اليه فيصبح فيه اما ما تشد اليه الرحال ، ويتردد اليه الدالية من كل حذب وصوب .

ولن نطيل في الحديث عن أثر ابن الشجري في الأنباري فلذلك مجال غير هذا ، ولكننا نود أن نذكر أن معرفة ابن الشجري له هي التي حولت وجهه عن العلوم الدينية الى العلوم اللغوية والنحوية التي اشتهر بها في حياته وبعد مماته .

ونحن لا نزعم أنه ترك العلوم الدينية جملة والى الأبد أو أنه انقطع بتاتا عن التأليف في الفقه والأصول والزهد ، ولكننا نرى أن اه تمامه بالنحو كان

١- البغية ج ٢ ص ٨٦

٢- طبقات ابن قاضي شهاب ص ٣٦٤

٣- نفع المصدر ص ٣٦٥

أكبر وأوسع ومصنفاته فيه كانت أكثر وأضخم . وهكذا برع وظهرت مواهبه في ذلك الفن حتى استوعبه حفظاً وفهماً . وساعده على ذلك ما امتاز به من عقلية رياضية ساعدته على فهم المناظرات والجدال النحوي (١) .

ونودنا أن نشير الى مسألة مهمة وهي أن المؤرخين وأصحاب التراجم لم يكونوا يفرقون بين مصطلح وآخر وهم يتحدثون عن موضوعات تخص ابن الأنباري . فقد خلطوا بين اللغة والأدب والنحو وكأنها شيء واحد . وهذا مما يجعل الرؤية غير واضحة ولا جليّة .

قال القفطي : " ولم يكن (ابن الأنباري) ينتمي في النحو إلا اليه " (٢) (ابن الشجري) ونقل ابن قاضي شهبة عن الديلمي قوله : " إلا أنه لم يكن ينتمي في الأدب إلا اليه " (٣) . واستبدال كلمة الأدب بالنحو في هذا النص يدل على أنهم لم يكونوا يميزون بين التسميتين كثيراً .

قال القفطي : " وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي " (٤) . وقال السيوطي : " ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي " (٥) . فالقفطي يذكر اللغة والسيوطي يذكر الأدب . وهما بمعنى واحد . لأن الأدب حينئذ لم يكن يحمل من المعاني ما يحمل في هذه الأيام . والأدب " كان كلمة فضفاضة تشمل كل ما يمت الى الكلمة بصلة من لغة ونحو وشعر وأخبار .

ولعل القفطي كان أكثر المؤرخين رقة وهو يذكر اختصاصات ابن الأنباري فقد قال : " وقرأ النحو على النقيب أبي السعادات بن الشجري وغيره ولم يكن ينتمي في النحو إلا اليه . وقرأ اللغة على الشيخ أبي منصور بن الخضر الجواليقي وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته " (٦) .

١- طه عبد الحميد طه : مقدمة اعراب القرآن ص ١٠

٢- الانباه ج ٢ ص ١٧٠

٣- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣١٥

٤- الانباه ج ٢ ص ١٧٠

٥- البقية ج ٢ ص ٨٦

٦- الانباه ج ٢ ص ١٧٠

فانه خصص حيث يحسن التخصيص وعم حيث لا يصلح إلا التعميم . فقد جعل الأرب يتسع ليشمل النحو واللغة وهو المعنى المفهوم من كلمة أرب . ولعل فضل القفطي ينحصر في أنه صاحب أول ترجمة كتبت عن ابن الأنباري . فهو اذن صانع لهذا النعل لا ناقل له كغيره . فالنقلة كانوا حبا في التمويه يستبدلون كلمة بأخرى فيحاطون القصد ويضلون الهدف .

وصفة القول أن ثقافة ابن الأنباري كانت في أساسها ثقافة دينية تضرب في الحديث والفقه والأصول بسهم وافر ، ثم اتسعت لأن تشمل النحو واللغة والأرب بصفة عامة ، غير أنه اشتهر بالنحو وتميز به ، وأعطى فيه أكثر مما أعطى في غيره من الموضوعات .

٨ - شخصيته .

كان ابن الأنباري يتحلى بشخصية فريدة فذة تجمع الى الرقة واللطف الحزم والصلابة والثبات . أما رفته ولطفه فيتجلان في حسن معاملته لجماهير الطلبة التي كانت تطرق بابه كل يوم فيستقبلها أحسن استقبال ويزودها بما تشاء من أرب وعلم . فقد كان يترك بابه مفتوحا على مصراعيه لمن يود أن يؤمه من طـالاب المعرفة والعلم . ولقد ذكرنا في حديثنا عن سيرته وأخلاقه ما كان عليه من سماحة وتسامح لا يرى غضاظة في أن يلزم ابن الشجري على ما بين الاثنين من خلاف في المذهب الديني .

على أن الصفة الشارخة في شخصيته هي الاستقلال الذي يتمثل في حزمه وصلابته واعتداده بنفسه على الرغم مما كان عليه من تواضع ولين جانب .

ويظهر ذلك كله من بعض الأخبار التي ساقها في نزهة الألباء عن علاقته باستاذيه الجواليقي وابن الشجري . فقد ذكر بعض الوقائع التي تثبت أنه كان يقف لهما ويجادلهما ولا يتوانى عن تسفيه رأيهما تلميحاً أو تصريحاً ، على الرغم من أنهما استازاه .

وهذا يعني أنه لم يكن يروى حرجا في مخالفة أساتذته ومناقشتهم في آرائهم على الرغم من احترامه وتقديره لهم . وكانوا إذا حاولوا محاورته لمسوا منه براعة في الحوار وقدرة على الرد السريع والجواب المفحم . وتأليفه لكتاب " جندل الاعراب " يظهر عراقة في هذا الميدان . فقد كانت له رغبة في مناظرة العلماء ومحاورتهم . وما رواه عما جرى بينه وبين شيخيه الجواليقي (١) والشجري (٢) أكبر برهـان على ذلك .

إضافة الى ذلك كله كانت شخصية ابن الأنباري تتسم بالجّد الشديد ، والسيطرة على نوازع النفس وخواجها . الى غير ذلك من الصفات والتصرفات التي تحدثنا عنها في موضوع سيرته وأخلاقه . وكأنه تأثر في ذلك بأستاذه ابن الشجري الذي يذكر ابن الأنباري (٣) من صفاته " أنه كان وقورا في مجلسه ذا سمعة حسن ، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة الا وتتضمن أدب نفير أو أدب درس " .

ولعل هذه الصورة التي رسمها لأستاذه ابن الشجري تمثل ما صدق تشييل فقد كان صاحبنا متأثرا بأستاذه معجبا به . ولعل أكبر دليل على هذا الإعجاب ما ذكره عنه في أثناء زيارتهما للزمخشري حينما مرّ ببيته دار في طريقه الى مكة (٤) . كما أنه ليس بالقليل أن يذّكر ابن الشجري ليصحبه في هذه الزيارة وهو لم يزل بعد في حدود العشرين (٥) .

ويظهر جد ابن الأنباري وبعده عن العبث والمزاح من خلال عبارة قصيرة قالها تعليقا على مداعبة جرت بين الميداني والزمخشري وكان قد روى هذا المداعبة في النزهة وقال معقبا : " وهذه فكاهة لا تليق بالمشايخ (١) " .

-
- ١- نزهة الألباء ص ٣٧
 - ٢- نفسير المصدر ص ٤٠٥
 - ٣- نفسير المصدر ص ٤٠٤
 - ٤- نزهة الألباء ص ٣٩٢
 - ٥- يروى ابن خلكان عن أبي اليمن الكندي أن زيارة الزمخشري تمت سنة ٥٥٣٣ فيكون عمر ابن الأنباري آنئذ (٢٠) سنة (الوفيات ج ٢ ص ٣٤٠)

وكأنه يتصرفه : ذا يلتزم بوصية استاذة ابن الشجري القائل : (١) (من الكامل)

لا تمزحَنَّ فإن مزحتَ فلا يكن
واحدٌ مازحةً تعودُ عداوةً
مزحاً تضاف به إلى سوء الأرب
إن المزاح على مقدمة الغضب

(٢) ولا غرو بعد هذا كله أن يصفه الموفق عبد اللطيف البغدادي بقوله :
" لم أر في العبّاد والمنقطعين أقوى منه في طريقه ولا أصدق منه في أسلوبه ،
جد محض لا يعثر به تصنع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم " .

٩- في حلقات العلم .

لو افترضنا أن ابن الأنباري رجل من الأنبار إلى بغداد في سن العاشرة
يكون ، وقد عمّر أربعة وستين عاماً ، قد أمضى في صحبة الكتاب وملازمة الطرس والقلم
حوالي خمسة وخمسين عاماً ، لم يعرف غيرهما رفيقاً ولا صاحباً . واكتفى بها
عن كل مطالب الحياة . فلم يطالب من دنياه إلا ما يمسك عليه رقبته . وقد قضى
هذا العالم الكبير شطراً من حياته طالباً للعلم ساعياً وراءه ، وشطراً آخر مشغولاً
بنشره وتوزيعه في الناس . وكان في الحاليتين مخلصاً . ساداً ، لم يدخر وسعاً
في الطالب ولم يأل جهداً في العطاء . وفي هذه المسيرة العلمية الطويلة
عرف صاحبنا كثيراً من الشيوخ والأقران والتلاميذ . وما أجدرنا ، رغبة في استيفاء
جوانب الصورة ، أن نتحدث عنه تلميذاً واستاذاً .

أ- ابن الأنباري تلميذاً : منذ فتح صاحبنا عينيه على الدنيا وجد نفسه في بيئة
تقدر العلم وتبجل العلماء . فقد كان لوالده اهتمام بالعلم وميل نحوه كما أسلفنا .
ولذلك نستطيع أن نعدّ هذا الوالد الكريم أول استاذ بل أكبر استاذ له . فله
الفضل في حثه على طالب العلم واشرايه الرغبة في انتجاع معاهده وارتياح مناهله .

١- معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٨٣

٢- طبقات الشافعية ج ٤ ع ٢٤٨ ، طبقات ابن قاضي شهباسة
ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

وفي بغداد وجد بيئة علمية نشطة، وجوا يشجع على طلب العلم وتابعة تحصيله فاندمج في تلك البيئة وأنس إلى ذات الجو وشرع يأخذ العلم عن جلة شيوخه ويتلقاه عن صفوة علمائه. وكان من أبرز هؤلاء ابن الرزاز (١) وابن الشجري (٢) والجواليقي (٣).

(٤) وتتجلى في الترجمة التي أثبتتها ابن الأنباري لكل من ابن الشجري والجواليقي، في نزهة الألباء، ما كان يكنه لهما من محبة وتقدير، مما يدل على ما تركاه فسي في نفسه وفي ثقافته من أثر. وقد ذكرنا في حديثنا عن شخصيته طارفاً ما كان يدور بينه وبينهما من محاورات تنم عن قوة العلاقة التي كانت تربطه بهما.

هؤلاء هم أبرز شيوخه. غير أن صاحبنا لم يأخذ عن هؤلاء فقط. فهو لم يحصر طالبه للعلم في شيوخ النظامية وأساتذتها بل كان يطلبه عند مختلف طبقات العلماء. ومن هؤلاء من ليس له شهرة كبيرة أو من هو مغمور تماماً. فقد سمع الحديث من أبي منصور بن خيبر (٥) وأبي البركات

- ١- هو أبو منصور سميد بن محمد بن عمر المعروف بابن الرزاز من كبار أئمة بغداد فقهاً وأصولاً وخلافاً. ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٣٩ هـ (انظر طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٢١، والمنتظم ج ٢ ص ١١٣ البداية والنهاية ج ١٢ ص ٢١٩).
- ٢- هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الغلوي الحسني النحوي اللغوي كان إماماً في النحو واللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٤٢ هـ (انظر فوات الوفيات ج ٢ ص ٦١٠-٦١٤ شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٢).
- ٣- هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر أبو منصور ابن أبي طاهر الجواليقي البغدادي الأديب اللغوي ولد سنة ٤٦٦ هـ وتوفي سنة ٥٣٦ هـ (انظر انبيا الرواق ج ٢ ص ٣٣٥ ووفيات الأعيان ج ٥ ص ٣٤٢ بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٠٨).
- ٤- انظر نزهة الألباء ص ٣٩٦ وما بعدها و ص ٤٠٤ وما بعدها.
- ٥- طبقات ابن شهبة ص ٣٦٣، طبقات الشافعية ج ٣ ص ٢٤٨ وابن خيرون هـ ذا هو محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم أبو منصور البغدادي توفي سنة ٥٣٩ هـ (انظر غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ١٩٢).

الأنماطي (١) وأبي نصير أحمد بن نظام الملك الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي (٢) ، ومحمد بن عطاء الموصلي (٣) وأبي الفضل محمد بن ناصر الحافظ (٤) وأبي الفوارس بن محفوظ الأنباري (٥) وأبي بكر محمد بن عبد الله الديلمي (٦) وطائفة (٧) . ليس هذا فقط فقد سمع من أقرانه مثل أبي المحاسن محمد بن عبد الملك الميداني وغيره (٨) وهذا يدل على ما كان يملك ابن الأنباري من شغف بالعلم وقدرة على الاكباب عليه . ولذلك كثر

- ١- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ . طبقات الشافعية ج ٣ ص ٢٤٨ ، بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦ ، روضات الجنات ص ٤٢٥ ، والأنماطي هذا هو أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي الحافظ الحنبلي ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٣٨ هـ (انظر شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٦)
- ٢- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ .
- ٣- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ .
- ٤- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ . وهو أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي ولد سنة ٤٦٧ هـ وتوفي سنة ٥٥٠ هـ (انظر انباه الرواه ج ٣ ص ٢٢٢ والمير للذهبي ج ٤ ص ١٤٠)
- ٥- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ . وأبو الفوارس المذكور هو خليفة بن محفوظ بن محمد بن علي المؤيد ولد سنة ٥٤٦ هـ ولا يعرف تاريخ وفاته . (انظر انباه الرواه ج ١ ص ٢٥٨)
- ٦- طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ .
- ٧- من هؤلاء أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ (انظر نزهة الألباء ص ٤٠٢) ومنهم خاله أبو الفتح بن الخطيب الأنباري (نزهة الألباء ص ٣٨٢)
- ٨- ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥

شيوخه وأساتيده وتعددت مناحي ثقافته . ومنها كان من شي* فلقد كان تلميذا
عصاميا نجيبا .

ب - ابن الأنباري استازا : هذا الاقبال الشديد على العلم وهذه الملازمة
المستمرة لأئمة العلم ورجالاته ، كان لا بد أن تثمر وتؤتي أكلها . وكان
ابن الأنباري من خلال احتكاكه بالعلماء ومخالطته لهم واطلاعه على ما كان لهم
من مكانة ، كان يحلم في أن يصبح في المستقبل شيخا ولذلك حينما أنس في نفسه
القدرة على أداء هذه المهمة أقبل على التدريس بهمة ونشاط عجيبين . ونستطيع
أن نقسم مدة عمله في التدريس الى ثلاث مراحل :

- ١ - اشتغاله معيدا في النظامية .
- ٢ - اشتغاله مدرسا فيها .
- ٣ - انقطاعه في منزله مشغولا بالعلم والعبادة .

ففي المرحلة الأولى كان عمله غريبا من التدريب والمرانة على هذه المهنة
التي قدر لابن الأنباري أن يمارسها مدة طويلة من عمره . حتى اذا اشتد عموده
واستقام عموده اذن له بأن يرقى من وظيفة معيد الى وظيفة مدرس .

وقد كانت المرحلة الثانية هذه من أخصب الحقبات انتاجا في
حياته (١) . وحسبه أن ألّف فيها كتاب " الانصاف في مسائل الخلاف بين
البصريين والكوفيين " . وهو جهد كبير وعمل ضخم أودع فيه كل رصيده العلمي
وكل خبرته في النحو . وهو ، بلا شك ، من أكثر كتبه شهرة حتى أن بعض مؤرخيه
ينسبه اليه فيقول : صاحب الانصاف . وسنتحدث عنه بالتفصيل في الفصل التالي .

أما المرحلة الثالثة فقد انقطع في منزله مشغلا بالعلم والعبادة وأقرأ الناس العلم على طريقة جديدة وسيرة جميلة (١) . وفي هذه الفترة كان بابيه مفتوحا لطلاب العلم ولا يرد أحدا (٢) . ولذلك تردد إليه الطلبة، وأخذوا عنه واستفادوا منه (٣) . واشتهرت مصنفاته وظهرت مؤلفاته (٤) .

ولا بدع ، بعد هذه الجهود الكبيرة في التدريس أن ينتشر تلاميذه في الآفاق . ويذكر ابن خلكان أنه لقي عددا من هؤلاء التلاميذ (٥) . فمن هؤلاء " ابن الدهان المبارك بن المبارك بن سعيد (٦) وأبو شجاع محمد بن علي بن دواس القنا العنيزي (٧) وأبو منصور أسعد المبرتي (٨) وخزعل بن خليل المصري (٩) والفخر الموصلي (١٠) وغيرهم " (١١) . ومن الذين كتبوا

- ١- القفطي : الأنباء ج ٢ ص ١٧٠
- ٢- ابن قاضي شهاب : الطبقات ص ٣٦٤
- ٣- الأنباء ج ٢ ص ١٧٠ ٤- نفس المصدر والمكان .
- ٥- وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩
- ٦- هو أبو بكر بن أبي طالب بن أبي الأزهر ، الوسطي الأصل البغدادي المنشأ والأشغال . ولد سنة ٥٣٢ هـ . وتوفي سنة ٦١٢ هـ (انظر معجم الأرباء ج ١٧ ص ٥٨ ، الأنباء ج ٣ ص ٢٥٤ ، البغية ج ٢ ص ٢٧٣)
- ٧- لم أعثر له على ترجمة في ما بين يدي من مصادر .
- ٨- هو أسعد بن نصر بن الأسعد أبو منصور الأديب يعرف بابن المبرتي كانت له معرفة تامة بالنحو والأدب توفي سنة ٥٨٩ هـ (انظر أنباء البراءة ج ١ ص ٢٣ وبغية الوعاة ج ١ ص ٤٤١-٤٤٢)
- ٩- هو الشيخ تقي الدين خزعل بن عسكر بن خليل الشنافي المصري . عالم باللغة والنحو ، توفي سنة ٦٣٠ أو ٦٣٣ هـ . (انظر الأنباء ج ١ ص ٣٥٣-٣٥٤ ، ذيل الروضتين ص ١٤٩ ، بغية الوعاة ج ١ ص ٥٥٠)
- ١٠- هو فخر الدين أبو المعالي محمد بن أبي الفرج الموصلي . كان أستاذا فاضلا بارعا في الفنون بصيرا بطلل القراءات . توفي سنة ٦٢١ هـ ببغداد (انظر غاية النهاية ج ٢ ص ٢٢٨ ، شذرات الذهب ج ٥ ص ٩٦ ، النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢٥٩)
- ١١- طبقات ابن قاضي شهاب ص ٣٦٦ .

عنه القاضي أبو المحاسن عمر بن علي القدسي والحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي وغيرهم (١).

ويتضح لنا من ذلك أن علم ابن الأنباري تسرب عن طريق تلاميذه فسي الأجيال التالية. وقد ساعد على هذا التسرب والانتشار ما ترك صاحبنا من المتون والشروح في شتى فروع المعرفة وبخاصة علم النحو، كما سنبين في الفصل التالي. وقد يشير إلى هذه الحقيقة ما يذكره أبو شامة (٦٦٥هـ / ١٢٦٦م) من أنه قرأ "جدل الكمال الأنباري" على أحد تلاميذه في دمشق (٢).

والى جانب هؤلاء وأولئك من الشيوخ والتلاميذ، كان يشارك ابن الأنباري في بيئته العملية هذه عدد من الزملاء والأقران الذين عايشوه في زمن الطلب والتحصيل فأخذوا عن نفس الاساتذة، وجاء السوء في حلقات الدرس فكان لاحتكاكه بهم ومخالطته لهم أكبر الأثر في شخصيته. ومن هؤلاء ابن الخشاب (٣). وأبو اليمن الكندي (٤) وأبو منصور المعتابي (٥) وغيرهم — م.

- ١- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٦.
- ٢- كتاب ذيل الرضتين ص ١٤٩.
- ٣- هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر أبو محمد بن الخشاب، كان أديبا فاضلا عالما بالنحو والفقه والعربية والشعر والفرائض الخ توفي سنة ٥٦٧هـ (انظر معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٧ وما بعده ١٥٠، الأنباه ج ٢ ص ٥٩ وما بعده ١٥٠، المنتظم ج ١ ص ٢٣٨).
- ٤- هو العلامة تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي المعروف بالبغدادي المولد والمنشأ الدمشقي الدار والوفاة. كان أوحد عصره في فنون الأدب وعلو السماع. توفي سنة ٦١٣هـ (انظر الوفيات ج ٢ ص ٣٣٩ وما بعده ١٥٠، مرآة الجنان ج ٤ ص ٢٦، غاية النهاية ج ١ ص ٢٩٧).
- ٥- هو محمد بن علي بن إبراهيم بن زبرج المعتابي البغدادي كان اماما في النحو ومعرفة العربية. ولد سنة ٤٨٤هـ وتوفي سنة ٥٥٦هـ (الوافي بالوفيات للصفدي ج ٤ ص ١٥٢، معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٥١، بغية الوعاة ج ١ ص ١٧٢).

١٠ - رحلاته وأسفاره .

لم يعرف عن صاحب الرحلة والتنقل في البلاد فقد كان قليل الحركة ميالا الى السكون والاستقرار . ومع ذلك فقد تحدث مؤرخوه عن رحلتين فسيحياته ، الأولى حقيقية ثابتة هي رحلته من الأنبار الى بغداد . وقد تحدثنا عن ظروفها وملابساتها في مكان سابق من هذا الفصل . والثانية يحيط بها الظن والخيال ولا تسندها الوقائع الثابتة وهي رحلته الى الأندلس .

وتبدأ قصة هذه الرحلة من خبر ذكره السيوطي في البغية حول هذه الرحلة المزعومة . قال السيوطي (١) " ودخل (يعني ابن الأنبار) الأندلس فذكره ابن الزبير في الصلة " . والسيوطي يروي الخبر بلهجة الواقع المأمثمن دون أن يبدي أدنى اعتراض أو أن تظهر منه بادرة شك كعادته فيما يروي أو ينقل من أخبار . أنه قليل المحاسبة أو التمحيص لما يروي أو ينقل .

وهذا بخلاف ما صنعه ابن مكتوم في معالجة هذا الخبر ، فقال : " ذكر الحافظ المؤرخ أبو جعفر أحمد بن ابراهيم الزبير الثقفي الماصمي في تاريخه للأندلس الذي وصل به صلة أبي القاسم بن شكوال أن أبا البركات عبد الرحمن بن الأنباري الملقب بالكمال هذا دخل الأندلس ووصل الى اشبيلية وأقام بها زمنا . ولا أعلم أحدا ذكر ذلك غيره ، وهو مستغرب يحتاج الى نظر . والظاهر أنه سهو والله أعلم " (٢) .

والحقيقة أن المسألة بحاجة الى نظر كما قال ابن مكتوم . فلا شك أنه تعرض للخبر بمنتهى البراعة والدقة ، وواجهه بزرانة العالم ووعي المؤرخ بخلاف ما صنع السيوطي من نقل للخبر دون اكتراث بمدى صحته ودون محاولة تمحيصه

-
- ١ - البغية ج ٢ ص ٨٦ ، وانظر روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٦ - ٤١٠
 - ٢ - انباه الرواة ج ٢ ص ١٧١ الحاشية رقم (١) وانظر مقدمة البيان فسي اعراب القرآن للدكتور طه عبد الحميد طه ص ١٠ .

بقياسه بمقياس العقل والمنطق .

هذا موقف مؤرخين كبيرين من مؤرخي ابن الأنباري . فما هو موقفنا نحن ؟ وهل انتهت القضية عند هذا الحد ؟ لقد خطر لنا ونحن نقرأ ما ذكره السيوطي بهذا الصدر أن أول ما يجب علينا عمله هو الرجوع الى كتاب " صلة الصلة " لابن الزبير لنتبين الخبر بأنفسنا ، إذ لا يجوز أن نؤكد الخبر أو ننفيه قبل أن نتحقق من صحة وروده في مصدره الأصلي .

ولقد حاولنا أن نعثر على كتاب ابن الزبير فلم نستطع (١) . لقد عثرنا على كتاب الصلة لابن شكوال وتكملة الصلة لابن الأبار . وأما صلة ابن الزبير فقد استعصى علينا العثور عليها .

وعند ذلك رأينا أنه لا بد من دراسة المسألة بعيداً عن صلة ابن الزبير وفي هذه الحالة فليس لنا الا استخلاص الحقائق من الموازنة بين مجموعة من القرائن والإشارات التي تكتنف المسألة . وأول ما راودنا بهذا الشأن أن يكون قد حصل بمغز التصحيف أو التحريف أو الوهم في اسم ابن الأنباري وبخاصة أن الذين يحملون اسم عبد الرحمن بن محمد كثر . ولقد اطلعنا على طائفة منهم في صلة ابن بشكوال (٢) . وما زال هذا الظن يراودنا فليس من المستبعد أن يكون السيوطي قد وهم في قراءة الاسم المذكور وتصور أنه أبو البركات بن الأنباري فسي حين أنه اسم آخر من تلك الأسماء التي ذكرها صاحب الصلة والتي بينها وبين اسم صاحبنا الأنباري تشاكل . فهذا وجه آخر من وجوه السهو أو الوهم . وهو وجه وارد وجائز .

غير أن ابن مكتوم لا يدع مجالاً للشك في أن الاسم الذي أطلع عليه هو اسم صاحبنا ابن الأنباري لأنه يشدد على ذكر اسمه ولقبه وكنيته بلهجة الواثق

١ - طبع بمغز المستشرقين قطعة من هذا الكتاب ويوجد بعضه بمكتبة تيمور تحت رقم (٨٥٠) تاريخ ، غير أن فيه خروما كثيرة من العسير استدراكها وسد نقصها الا اذا عثر على نسخة أخرى منه كاملة - انظر مقدمة التكملة لابن الأبار ص (هـ)

المطامئن، لا بصحة مضمون الخبر كما صنع السيوطي، ولكن بصحة ورود الخبر نفسه .

ولا نستطيع أن ننسب ابن مكتوم إلى الوهم أو السهو فيما قرأ لأنه أورده مستوداً بالدلائل التي تثبت صحة وروده في صلة ابن الزبير . وما دام تعاقب آثار على ذكر الخبر هما السيوطي وابن مكتوم فلامجال لنفي وروده في الكتاب المذكور . غير أن هذا لا يعني ثبوت الرحلة ووقوعها مطلقاً .

يقول الدكتور طه عبد الحميد طه بهذا الصدر : " ليس هناك دليل قاطع على أن ابن الأنباري غادر بغداد ، فلم يظهر أثر ذلك في كتاب من كتبه " ولم يشر أية إشارة إلى ذلك في تصانيفه (١) " وأن حضرة الدكتور أنه بهذه الكلمات صنع صنع (جهيزة) التي قطعت قول كل خطيب . ولم يعلم الدكتور أن هذا القول لا يصح أن يكون برهانا حاسماً على نفي الرحلة من أساسها . ذلك أن ابن الأنباري لم يكن يعني بتسجيل أحداث حياته ووقائعها في مؤلفاته . انه لم يذكر شيئاً مثلاً عن رحلته من الأنبار إلى بغداد وهي رحلة ثابتة تاريخياً . فإذا جعلنا عدم ورود إشارة في مؤلفاته عن رحلته إلى الأندلس مقياساً لنفي الرحلة جاز لنا اعتماداً على هذا المقياس نفي رحلته من الأنبار إلى بغداد لأنه لم يذكر شيئاً عنها البتة في مؤلفاته .

وما دامت مؤلفات ابن الأنباري لم تقدم لنا شيئاً عن تفاصيل حياته وما اكتنفها من وقائع وأحداث فليس من المنطقي أن نجعل تلك المؤلفات حكماً فاصلاً في هذه المسألة .

لا نريد بذلك أن نعلن اقتناعنا بثبوت الرحلة الأندلسية، فلسنا مقتنعين بذلك ولكننا، كذلك لسنا مقتنعين بأن ما في أيدينا من حجج وأدلة كافية لنفي تلك الرحلة . والرأي الذي نرجحه هو أن خبر الرحلة قابل للنفي وقابل للإثبات . ومما بحوزتنا من معلومات لا يمكننا من الحسم في الموضوع .

وما يدرينا لعل الرحلة كانت قصيرة بحيث لم تستحون على اهتمام الرواة والمؤرخين خاصة أن ابن الأنباري كان معروفًا بالصمت وعدم الإعلان عن نفسه ولا عن أخباره . كل ذلك جائز وعسى الأيام أن تكشف لنا جديدًا في موضوع تلك الرحلة وعندئذ نستطيع أن نقول رأينا حاسمًا واضحًا .

١١ - وفاته .

بعد هذا العمر الطويل الحافل بصنوف النشاط العلمي والديني لقي ابن الأنباري وجه ربه راضيا مطمئنًا لما أسلف في الحياة الدنيا من جميل الفعال وصالح الأعمال زهدًا وورعًا وبرًا وتقوى .

وكانت وفاته على أرجح الأقوال ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة ٥٧٧هـ / ١١٨١م (١) . ينفرد عن أربع وستين سنة (٢) . أما سنة الوفاة فلا خلاف عليها غير أن بعضهم ينازع في يوم الوفاة . فقد أورد ابن قاضي شهبة روايتين بهذا الخصوص الأولى تجعلها في الثامن عشر من شعبان والثانية في التاسع منه (٣) ثم أضاف إلى هاتين رواية أخرى نقلها عن ابن الديلمي تجعل الوفاة في ليلة الجمعة السابع من شعبان (٤) ويبدو أن ثمة تصحيحًا في هذه الرواية بين "تاسع" و"سابع" لأنها رواية مفردة تفتقر إلى ما يؤيدها ويسندها .

هذا ودفن ابن الأنباري يوم الجمعة بباب أبرز بترية الشيخ أبي اسحاق الشيرازي (٥) .

- ١- الإنباه ج ٢ ص ١٧١ ، الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
- ٢- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- نفس المصدر والمكان .
- ٥- الإنباه ج ٢ ص ١٧١ ، الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

الباب الأول
عصره ، حياته ، آثاره

- الفصل الثالث -

- آثاره -

الفصل الثالث

دراسة المصادر

أن المصادر التي تتحدث عن آثار ابن الأنباري كثيرة منها القديم ومنها الحديث أما المصادر القديمة فهي تلك التي قدمنا بها عرضا في الفصل السابق . وهي تنطرق الى ذكر آثار ابن الأنباري من خلال الحديث عن حياته . وتتفاوت هذي المصادر في تعرضها لتلك الآثار بين الإشارة السريعة والتفصيل الوافي .

فبينما يثني ابن الأثير والقفطي وأبو الفداء بالثناء على هذه المؤلفات يذكر ابن خلكان منها ثلاثة فقط ويتابعه في ذلك الياضي وابن كثير . كما يذكر ابن تهربردي اثنين منها فقط .

أما عدد تلك الآثار فيقدره الحافظ الذهبي بمائة وثلاثين مصنفا في الفقه والأصول والزهد وأكثرها في فنون العربية ويصفها ابن شاذان الكثي بأنها كثيرة ولكنه يترك تسميتها للاختصار فلا يذكر منها إلا " نسمة العبير " ، ويجاربه في ذلك ابن العماد . ويذكر تاج الدين السبكي أن له طائفة في المذهب يسمى منها خمسة ، ويضيف الى ذلك أن له في اللغة ما يزيد على الخمسين مصنفا دون أن يذكر منها شيئا .

ويبدو من ذلك أن المصادر السابقة لا تفيدنا شيئا في هذا المجال . وأول من يورد جملة من آثار ابن الأنباري هو ابن قاضي شعبة في طبقات النحاة واللفويين إذ يسمي منها حوالي أربعين مصنفا . ويبلغ بها السيوطي حوالي سبعين مصنفا ، ينقلها عنه الخوانساري واسماعيل البغدادي .

وقد يكون صاحب كشف الظنون ، وهو من المتأخرين ، خير من يعرض لهذه المصنفات ويعرف بها . وبخاصة أنه كان يملك نسخا مخطوطة لبعضها فلان يورد مقتطفات من مقدماتها عند التعريف بها ، ويجاربه في ذلك اسماعيل البغدادي في إيضاح المكنون الذي هو ذيل على كشف الظنون فقد استدرج بعض الأسماء الجديدة التي لم يذكرها سلفه .

أما آثاره المخطوطة فقد اعتمدنا كثيرا في كشفها والتعريف بها على مصدرين مهمين هما تاريخ الأدب العربي وملحقه لبروكلمان ، وفهرس المخطوطات المصورة لفيو^١اد السيد .

تمهيد

تحدثنا في الفصل السابق عن حياة ابن الأنباري بمختلف دقائقها وتفصيلاتها ، وعرفناه ورعا صالحا منقطعاً عن الدنيا زاهداً في لذاتها ومفاتها . ونود الآن أن نتحدث عن عنصر مهم في حياته بل أكثر العناصر أهمية فيها ألا وهو الكتاب .

لقد كان الكتاب صديقه في عزلته وأنيسه في وحشته وعزاءه في حزنه . لقد قضى في صحبة الكتاب شتيراً كبيراً من حياته طالباً واستاذاً ، دارساً ومؤلفاً ، ولم يتركه أو يتخلل عنه الا حين أذن البين واستحق الرحيل .

وفي هذه الفترة المديدة من حياته التي قضاها في رفقة الطرس والقلم جادت قريحته بعدد كبير من المؤلفات التي نالت استحسان الطلبة وأهل العلم في جميع الأنحاء . وقد بلغ من شهرة هذا الرجل وزيوع صيته أن " شذت اليه الرجال " (١) كما ذكرنا في الفصل السابق .

وقد تفرغ مؤرخو ابن الأنباري ومترجموه لمصنفاته هذه بالثناء والاطراء لما تشتمل عليه من صفات ومميزات . قال ابن الأثير (٢) : " وله تصانيف حسنة في النحو " وتابعه في ذلك أبو الفداء (٣) وشهد لها ابن خلكان شهادة جيدة حينما قال : " وكتبه كلها نافعة (٤) " وهذا يعكس ما كان لهذه المصنفات من رواج وقبول فني حلقات الدراسة ومجالس العلم . وقد عبر عن ذلك القفاي بقوله (٥) : " واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته " وتابعه في ذلك ابن قاضي شهبة (٦) فيما نقله عن ابن الدبيشي في تاريخه .

١ - طبقات ابن شهبة ص ٣٦٥

٢ - الكامل ج ١١ ص ٤٧٧

٣ - المختصر ج ٣ ص ٦٣

٤ - وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩

٥ - الأنباه ج ٢ ص ١٧٠

٦ - الطبقات ص ٣٦٥

أما عدد هذه المصنفات ومادتها فقد ذكر الذهبي (١) أنها "مائة وثلاثون مصنفًا في الفقه والأصول والزهد وأكثرها في فنون العربية" وتابعه في ذلك ابن قاضي شعبة (٢) وابن العماد (٣).

ومن مميزات هذه المصنفات أنها وضعت للطلبة والدارسين. ولذلك نرى المؤلف يتحرى فيها التيسير دون الإيغال والتعمق كأبي علي الفارسي والرماني مثلاً. ولذلك تمتاز بالمنهجية والتخصيص. فكل كتاب في موضوع خاص به مهما كان ذلك الموضوع صغيراً وضيقاً. وسيظهر لنا ذلك في سرد آثاره العامة إذ سنجد فيها كتاباً في "كيف" وكتاباً في "لو" وآخر في "ما" الخ فقد كان يفرد لكل موضوع كتاباً مما جعل بعض كتبه لا تتعدى بضع صفحات.

وابن الأنباري يلتزم المنهجية في تصانيفه إلى أبعد الحدود — إذا نظرنا إليه بميزان عصره — فهو يسير على نهج متسق ويتتبع جزئيات موضوعه بفكر متزن، وقلمًا يطفّر من مسألة إلى مسألة شأن القدامى كالمبرد في الكامل والجاحظ في البيان والتبيين.

ولا نعني بذلك أن صاحبنا بلغ في منهجيته الغاية دقة واحكاماً. فلا شك أن ثمة بعض المآخذ التي يمكن أن تعزى إليه والمطالع التي يمكن أن توجه له كما سنذكر فيما بعد. غير أننا يجب أن نعترف أن الاتقان لم يكن متيسراً في ذلك الحين لأسباب تتعلق بالعصر نفسه، إذ لا يجوز أن تتناسى الفاصل الزمني والفارق الحضاري بين عصرنا وعصره.

ونحن لن نستبق الحديث عن المميزات الدقيقة والمفصلة لمصنفات ابن الأنباري. فهذا ما سنتوسع فيه خلال عرضنا لها وتعريفنا بها. ومن حسن الحظ أن جميع مصنفاته النحوية بين أيدينا فليس ثمة ما يصعب الحصول عليه، باستثناء ما أعلن المحققون عن فقدانه واليأس من العثور عليه في مكتبات العالم الكبرى. وهذا قليل على كل حال وليس له أهمية بالنسبة إلى ما وصلنا منها. وهو من السمة والكثرة بحيث يتيح لنا التعرف على مذهبه

١- المبرج ج ٤ ص ٢٣٠

٢- الطبقات ص ٣٦٣

٣- شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨

في النحو وجذور تفكيره فيه .

هذا ومن الجدير بنا ، ونحن في معرض الحديث عن ابن الأنباري المؤلف ، أن نتلمس السمات الفنية في نثره وشعره ، قبل الانتقال لتعديد آثاره ومصنفاته .

نشره .

عالج صاحبنا موضوعات متعددة وتعرض لمسائل علمية متنوعة ، فكان يبسطها برفق وتؤدة ، ويعالجها بحكمة وروية . وأسلوبه في ذلك كله أسلوب الأديب المتمكن الذي يملك الموهبة والذوق . فمن يقرأ كتب هذا العالم الكبير يجدها تمتاز بالوضوح وسلاسة العبارة وجمال العرض والتصنيف على طريقة متميزة ونهج متفرد فيه من صاحبه ملامح وسمات .

قال سميد الأفغاني بهذا الشأن (١) : " عرفت التواليف النحوية من بعد سيويه حتى يومنا هذا بيبس الأسلوب وجفاف العرض ، وإملال القارئ ، لكن ابن الأنباري - والحق يقال - (أدب) النحو وأضفى على أسلوب عرضه من المائبة والتندية ما حبه السامع المطالع فأبعد عنه السأم . وليس بالقليل أن تعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية عرضاً جذاباً " ثم يضيف الأفغاني إلى ذلك قوله (٢) : انني اذا أردت التعبير عن أسلوب ابن الأنباري بكلمة جامعة لم أجد أصدق من قلبي : " أسلوب رياضي جميل " .

ونحن وان كنا نوافق الأفغاني على وصفه لأسلوب الأنباري في معظمه فلا نوافقـه على أن هذه السمة محصورة في ابن الأنباري مقصورة عليه وحده ، وان اليبس في التأليف النحوية كان سمة ملازمة لها من سيويه حتى أيامنا هذه ، فالذين كتبوا في النحو بأسلوب طلي لا نستطيع أن ننفي وجودهم لا قبل ابن الأنباري كالزجاج وابن جني ولا بعده كجمال الدين ابن هشام وأبي حيان .

ويقول الاستاذ بهجت البيطار بهذا الشأن (٣) : وكتب ابن الأنباري من هذه المؤلفات النافعة التي تربي ملكة الذوق في الاعراب والبيان وتجعل دارسها

١ - مقدمة جدل الاعراب ص ٢٢

٢ - نفس المصدر والمكان .

٣ - مقدمة أسرار العربية ص ١٥

بامعان واضح الحجة ساطع البرهان . وهذا انما يتأتى كله لما في أسلوبها من جودة الصياغة وبراعة البناء وحسن الذوق في التصرف باللغة عبارات وأساليب .

فأسلوب ابن الأنباري ليس فيه تعقيد أبى على الفارس ولا غموض الرمانى ، بل هو أسلوب واضح لا يستعصى على الفهم ولا يستغلق على الذهن . وابن الأنباري يعرض القضايا المنطقية والفقهية بتسلسل منظم وتنسيق دقيق . وهو لا يعجز عن نقل ما يدور في ذهنه الى القارى بسهولة ويسر دون إرهاقه أو اعنائه . وسنقتبس فقرات متفرقة من كتبه للتدليل على هذا الرأي في أسلوبه . قال من كلمة في موضوع (انقسام القياس) :

" اعلم أن القياس ينقسم الى ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد . فأما قياس العلة فهو معمول به بالاجماع عند كافة العلماء . وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء . وأما قياس الطرد فهو غير معمول به عند أكثر العلماء . وسنبين هذه الأقيسة مفصلة مسرودة على ما تستحقه من الترتيب من تقديم قياس العلة ، ثم قياس الشبه ، ثم قياس الطرد آنفا ان شاء الله تعالى . "

فانظر الى هذه الدقة في التقسيم والتفريع والى هذه المقدمة الموجزة المحكمة عين خطته في معالجة القياس . كل ذلك بمنطق متسق وفكر واضح جلي .

وقال في معرض رده على الكوفيين في قولهم ان السين مقتطعة من سوف ما يلي (٢) :
وأما قولهم " ان السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال " قلنا هذا باطل . لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد . ولا شك أن سوف أشد تراخيا في الاستقبال من السين . فلما اختلفا في الدلالة دل على أن كل واحد منها حرف مستقبل بنفسه غير مأخوذ من صاحبه والله أعلم . "

أرأيتم الى استعمال المنطق والاستعانة بالحجج العقلية لإثبات رأي وتفنيد آخر !
أرأيتم هذا الهدوء في عرض الرأي وهذا الوضوح في إبرازه وتقديمه ، وهو مولع بهذا الجدل

١- لمع الأدلة ، ص ٥٣ - ٥٤

٢- الانصاف ج ٢ ص ٦٤٧

العقلي الذي يدل على ذكائه وزكائه .

وقال في الحديث عن عامل الصفة ما يلي (١) : فان قيل : فما العامل في الصفة قيل : هو العامل في الموصوف . فاذا قلت : جاءني زيد الطريف كان العامل فيه جائي واذا قلت : رأيت زيدا الطريف كان العامل فيه (رأيت) واذا قلت مررت بزيد الطريف كان العامل فيه الباء . هذا مذهب سيويه وذهب أبو الحسن الأخفش الى أن كونه صفة لمرفوع أو جوب له الرفع والى أن كونه صفة لمنصوب أو جوب له النصب والى أن كونه صفة لمجرور أو جوب له الجر . والذي عليه الأكثر هو الأول . وهو مذهب سيويه .

فانظر الى هذه البراعة في عرض الآراء والأدب الجم في ترجيح رأى على آخر مع الصياغة الجيدة والبناء الواضح .

ولا نريد أن نسترسل في الحديث عن محاسن أسلوب ابن الأنباري فان ذلك يطول . وما ذلك من همنا هنا خاصة أن كتب ابن الأنباري كثيرة والإحاطة بها فيها من سمات الكتابة الجيدة ومميزاتها شيء معجز ولا سيما أن هذه المسألة ليست هدفا أساسيا في كتابنا هذا .

على أن أسلوب ابن الأنباري على الرغم مما فيه من محاسن ومميزات لا يخلو من بعض الشوائب ومواطن الخلل والاضطراب . فلقد كانت العبارة تخذله أحيانا فيبدو عليه الوهن والكلالة . ولعل كثرة ما عليه من واجبات كالتعليم والتوجيه والوعظ ، والخوض في شؤون الفقه واللغة والنحو ، كل ذلك كان يفرغ عليه أحيانا التسرع والاستعجال فينزلق ويتعثر خاصة أن كثيرا من مسائل العلم التي كان يتعرض لها دقيقة وتحتاج الى تأن وتؤده . فمن الشواهد على ضعف أسلوبه أحيانا قوله (٢) : فان قيل فلم قدروا الفعل بعد إياك ولم يقدروه قبله ؟ قيل : لأن (إياك) ضمير المنصوب المنفصل ولا يجوز أن يقع الفعل قبله لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المنفصل وهو الكاف ألا ترى أنك لو قلت : (ضربت إياك) لم يجز لأنك تقدر على أن تقول (ضربتك) الخ .

١- اسرار العربية ص ٢٩٥

٢- نفس المصدر ص ١٦٩

ألا ترى الى هذا التكرار في كلمة (لأنك) ، وهذا الاضطراب في وصل الجمل والعبارات ؟ والتكرار وعدم الربط بين الجمل من مطاعن الفصاحة .

وهذا مثل آخر على التكرار والحشو "فان جعلته حالا من المضمر في (ينفقون) جاز أن يكون (ولا يؤمنون) معطوفا على (ينفقون) داخلا في الصلة لأن الحال داخلة في الصلة لأنها حال لما هو في الصلة (١) " فانظر كم مرة كرر لفظتي (لأن و الصلة) . ان هذا الكلام لا يرقى الى مستوى كلام البلغاء ان يعوزه الجملان والرونق وهو بكلام المهتئين أشبهه .

وقد يعتمد أحيانا على التشبيهات الشعرية في معررات البراهين والأدلة قال : "لأن اسم الإشارة لا يضاف الى ما بعده لأنه معرفة وإذا كان معرفة في نفسه استغنى عن تعريف غيره فان الكحل يعني عن الكحل " (٢) . فان الحديث عن الكحل والكحل غير وارد قطعاً في هذا المكان ، ولا نرى مسوغاً لذكره لأنه لا يجوز الاستعانة بالخيال الشعري لاثبات مسائل اللغة والنحو .

ثم لننمّن النظر في هذه الفقرة التي تتسم بالتعقيد والاضطراب : "وهذه الحال لا تجوز الا اذا كان المخاطب يعرف صاحبها ، وذلك أنه اذا كان المخاطب يعرف صاحبها لم يفتى الى محال ، وكانت فائدة الإخبار في الحال وقد أفادت المخاطب وقوع الحال سه فكان فيه فائدة وقد أفدت المخاطب . وإذا لم يعرف المخاطب صاحبها كانت فائدة الإخبار في معرفة صاحب الحال . وذلك يؤدى الى محال ، لأنك اذا قلت : هذا زيد قائماً فقد اخبرت أن المشار اليه زيد في حال قيامه وإذا لم يكن قائماً يكن زيدا وذلك محال " . فتأمل هذا اللف والدوران والتقديم والتأخير والاعادة والتكرار ما يدل على الاضطراب والوهن وعدم صفاء نفس المؤلف وهو يعالج مثل هذه المسألة .

وهو يستعمل في الموازنة بين الوجوه الإعرابية هذه العبارة التي تموزها (٤) الفصاحة : والوجه الاول (أو الثاني أو الثالث) أوجه الوجوه .

١ - غريب اعراب القرآن ج ٢ ص ٢٥٣ - ٢٥٤

٢ - غريب اعراب القرآن ج ١ ص ٤٤٠

٣ - نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣

٤ - نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٧

فتأمل كم مرة ذكر الوجه في هذه الجملة القصيره . وهذا يتنافى مع شروط
الفصاحة ومع قوانينها لأنه من قبيل :
ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا .
أو من قبيل :
فقلقت بالهم الذي قلل الحشا قلا قل هي كلهن قلاقل .

وابن الأنباري يستعمل في الغالب الأسلوب العلمي الخالي من السجع وغيره من
المحسنات اللفظية ، إلا انه قد يلجأ الى هذه المحسنات أحيانا خاصة في مقدمات
مؤلفاته ، فيثقل ويتكلف . جاء في مقدمة (أسرار العربية) ما يلي : " وصحت ما
ذهبت اليه منها لما يحصل به شفاء الغليل ، وأوضحت ما عداه بواضح التعليل . ورجعت
في ذلك كله الى الدليل ، وأعصيته من الاسهاب والتطويل وسهلتته على المتعلم غاية
التسهيل (١) . " وهذا السجع ثقيل وغير مستحب . وليس تحته كبير طائل فهو يجمع
اللفظ الكثير والمعنى القليل ولعل ابن الأنباري قصد به التحريك والاثارة لا التعليم
والتفهيم .

هذا وقد أخذ عليه الاستاذ سعيد الأفغاني وضعه (الآ) في صدر جواب (لولم)
و (لولا) و (إن) وقال : إن هذه كلمة لا لزوم لها (٢) .

حسبنا ما ذكرنا عن أسلوب ابن الأنباري فنحن لا نريد أن نخرج الى حـد
التوسع والاستقصاء . ويجدر بنا أن نشير هنا قبل أن ننهي حديثنا عن أسلوبه
الكتابي أن هذه المأخذ قليلة عنده على كل حال .

شعره

كان صاحبنا عالما في اللغة والنحو والأدب وعلوم الدين . وقد استغرقت هذه
العلوم اهتمامه . فلم يبق عنده مزيد من الهمة لمعالجة الشعر أو الاعتناء به ولذلك

١ - ع ٣ - ٤

٢ - جدل الاعراب ولمع الأدلعه ع ٩٥ حاشية (٢) .

كان شعره قليلا من حيث الكمية متوسطا من حيث المستوى . فمعظم مؤرخيه والمترجمين له يهملون الحديث عن شعره أو الاشارة اليه . وبعضهم يكتفى باللمحة السريعة والاشاره الخاطفة فيذكرهم أن له شعرا ويتبع ذلك بمقطوعة أو مقطوعتين كالفقطي (١) والكتبي (٢) والسيوطي

ويبدو أن ابن الأنباري لم يكن يملك من الوقت والجهد ما يستطيع أن يخلص به للشعر أو أن استعداد الشعر لم يكن قويا . ولذلك كان انتاجه الشعري قليلا وغير من بصفة عامة ولهذه القلة في انتاجه الشعري أسباب منها :

- ١ . أن يكون انتاجه الشعري في أصله قليلا لعدم مواتاة طبيعته لذلك .
- ٢ . أن يكون الإنتاج كثيرا ولكن عدم رضاه عنه جعله يزهد في جمعه وتدوينه وللمحافظة عليه .
- ٣ . أن يكون اهتمام الناس بجمع مصنفاته وتأليفه شغلهم عن شعره فتنسوسي وضاع .

وفي هذه الحالات كلها يكون الشعر شيئا ثانويا في حياة ابن الأنباري . ولولا ذلك لانتشر واستفاض . فقد كان تلاميذه ومقدروا فضلهم مستعدين لنقل أي شيء يروى عنه لو كان هو نفسه يملك العزيمة والرغبة في ذلك .

ويتضح لنا مما سبق أن شعر ابن الأنباري قليل على الرغم من أن السبكي في طبقاته يزعم أن له شعرا حسنا كثيرا (٣) . فكل ما يذكره له مؤرخوه ومترجموه بعض القطع القصيرة جدا والتي لا تتجاوز ستة أبيات .

وهو في شعره هذا يقدم صورة عن حياته الحافلة بأنواع النشاط العلمي من اعتزاز بالمعلم وحث عليه وموازنة بين العلماء ، والجهلاء وغير ذلك من وجوه القول في هذا الموضوع . ففي إحدى هذه المقطوعات يقول (٤) : (من المبحر الكامل)

١- انباه الرواه ج ٢ ص ١٧١

٢- فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧

٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٨

٤- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ — فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧

والعقل أوفى حكمة ولباس
جهل الفتى كالموت في الأرماس
لترى بأن العز عز اليأس
ومطامع الإنسان كألد الناس
وبه يسود الناس فوق الناس

العلم أوفى حكمة ولباس
كن طالباً للعلم تحي وانما
ومن العلوم عن المطامع كلها
والعلم ثوب والعفاف طرازه
والعلم نور يهتدي بضائه

وهو في قطعة أخرى بحث على القناعة والزهد والابتناء عن المطامع والاعتصام
بحبل الله . يقول في ذلك (١) . (من البحر الطويل)

تدرج بجلباب القناعة واليباس
وصنه عن الأطماع في أكرم الناس
وكن راضياً بالله تحي منعماً
وتنج من الضراء والبؤس والبساس
فلا تنس ما أوصيته من وصية
أخي وأي الناس من ليس بالناس ؟

وفي مقطوعة ثالثة يتطرق لوجه آخر من وجوه اهتمامه ألا وهو الزهد والتصوف
ويروى يميز بين الصدق والتظاهر في حياة المتصوفين فيقول (٢) : (من البحر البسيط)

ليس التصوف بالتبليس والخيرف
ورؤية الصفو فيه أعظم الخيرف
وعن مطامعها في الخلق بالخلق
فكيف دعوى بلا معنى ولا خلق ؟

دع الفؤاد بما فيه من الحرق
بل التصوف صفو القلب من كدر
وصبر نفس على أدنى مطامعها
وترك دعوى بمعنى فيه حقه

١- القفطي ، الأنباء ج ٢ ص ١٧١

٢- نفس المصدر والمكان .

فهذا الشعر يعبر عن حياة ابن الأنباري أعـدق تعبير (١) فهو ضرب من الوعـظ الذي احترفه صاحبنا وألف فيه الكتب ولكنه وعـظ منظوم .

ولا يحق لنا أن نطالب ابن الأنباري بشعر غير هذا . فالإنسان لا يقدم الأ بضاعته وهذه بضاعة ابن الأنباري قدمها البناء على علانها . وهي ، وإن كانت ليست من النوع الجيد الرائع فهي ليست من السيء المزدول . كما أنها لا تكفي للحكم على ابن الأنباري من الناحية الشعرية فما يدرينا لعل له شعراً جيداً لم نتمكن من العثور عليه ! إذ لا يجوز لنا أن نحكم على شاعر من خلال أربع مقطوعات صغيرة ، لأن في ذلك مجازفة نقدية ينبغي تجنبها ، لما تتطوى عليه من امكان الزلل والوهـم .

آثاره

سنعرض في حديثنا عن آثار ابن الأنباري لثلاث فئات متباينة منها هي :

- ١- الآثار المفقودة .
- ٢- الآثار المخطوطة .
- ٣- الآثار المطبوعة وتشمل الأصناف التالية :

١- ثمة نوعان من الصدق في عالم النقد ، الصدق الواقعي وهو أن يكون العمل الأدبي صورة صادقة عن الأديب أو المؤلف ، والصدق الفني وهو نسمة الحياة التي تجعل من العمل الأدبي عملاً حياً وفناً راقياً . فألفية ابن مالك مثلاً تحقق مبدأ الصدق الواقعي لأنها تعطي صورة صادقة عن ناظمها العالم النحوي أولاً ، وتتفق مع حقائق علم النحو ثانياً ولكنها تفتقد الصدق الفني الذي يرفعها الى مستوى الأدب الحي . في حديثي عن الصدق هنا كنت أقصد الصدق الواقعي فلزم التشبيه خشية أن يحصل تناقض بين الصدق وبين النظم في شعر ابن الأنباري .

- أ - الآثار اللغوية (١)
 ب - الآثار التاريخية .
 ج - الآثار النحوية .

أما مسوغات هذا التقسيم وأسباب تقديم فئة على أخرى فترجع إلى اعتبارات منهجية بحتة: إذ أثرنا تقديم ما سنمر به مروراً عابراً لندرة أخباره وقلة أهميته في ذاته، وتأخير ما سنطيل الوقوف عنده لأهميته وصلته الوثيقة بمادة الرسالة فالترتيب يطرأ إذن عكسا مع درجة الأهمية والاهتمام لكل فئة فيها .

وثمة بعض الملاحظات الأخرى التي يجدر بنا أن نسوقها حول التخطيط الذي التزمناه في مواجهة هذا الحشد الهائل من الآثار: فإذا كان الأثر مفقودا فسنتعقبه في كتب التراجم والطبقات ونذكر مظاهره فيها .

أما إذا كان الأثر مخطوطاً فسنذكر ماله من نسخ أو مصورات في المكتبات الكبرى دون التطرق لذكر مظاهره في كتب التراجم والطبقات إذ لا جدوى من ذلك .

أما إذا كان الأثر مطبوعاً فسنكتفي بذكر الطبعة أو الطباعات التي تمت له دون الخلق إلى ذكر أخباره ومخطوطاته . وقصدنا من ذلك الاستغناء قدر المستطاع عن إيراد ما لا يلزم إيرادُه في هذه الرسالة والأكتفاء بما هو ضروري من أخبار المصنفات .

١ - من المعروف أن بين اللغة والنحو، على حد تعبير المنطقة، خصوصاً وعموماً . فكل ما هو نحوي لغوي ولا يعكس . فاللغة تشمل النحو كما تشمل علم العروض والقافية وعلوم البيان والمعاني والبديع . ولأن همتنا في هذه الدراسة ينحصر في الجانب النحوي فقط، كان لا بد من هذا التمييز بين النحو وغيره من فروع علم اللغة . وعلى الرغم من أن علم " الصرف " هو قرين علم النحو وقسيمه فهو لا يدخل في نطاق اهتمامنا في هذه الدراسة . لذلك كله استبعدنا الآثار اللغوية التي قد نكون بحاجة إليها في دراسة أخرى عن جهود ابن الأنباري في اللغة . أما الآن فهي ليست تقع ضمن نطاق اهتمامنا .

١- الآثار المفقودة

ونعني بها تلك المصنفات التي تورد كتب التراجم والطبقات أسماءها لكنهم إما غير موجودة في فهارس المخطوطات ولا يعرف المحققون شيئاً عنها وهذا ثبت بها حسب الترتيب الهجائي :

١- الاختصار في الكلام على الفاظ تدور بين النظائر : ذكره السيوطي (١) وصاحب إيضاح المكنون (٢) وهدية العارفين (٣) ، والخوانساري (٤) .

٢- الأسئلة في العربية : ذكره ابن قاضي شهبه (٥) وأشار إليه المصنف في البيان (٦) بقوله : وقد بينا ذلك مستوفى في مسائل سأل عنها بعض أولاد المسترشد بالله تعالى .

٣- الأسمى في شرح الأسماء : ذكره المصنف في أسرار العربية (٧) باسم " الأسماء في شرح الأسماء " كما ذكره السيوطي (٨) ، وصاحب هدينة العارفين (٩) والخوانساري (١٠) .

٤- أصول الفصول في التصوف : ذكره السيوطي (١١) وصاحب إيضاح المكنون (١٢) وهدية العارفين (١٣) .

١٠- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢- اسماعيل البغدادي ج ١ ص ٤٧
١٢- ج ١ ص ١٢	٣- اسماعيل البغدادي ج ١ ص ٥١٩
١٣- ج ١ ص ٥١٩	٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
	٥- الطبقات ج ٣٦٣
	٦- ج ٢ ص ١١٧
	٧- ص ٤٦
	٨- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
	٩- ج ١ ص ٥١٩

- ٥- الأضواء : ذكره السيوطي (١) والخوانساري (٢) .
- ٦- الألفاظ الجارية على لسان الجارية : ذكره ابن قاضي شهبة (٣) والسيوطي (٤) وصاحب ايضاح المكنون (٥) وهدية العارفين (٦) والخوانساري (٧) .
- ٧- الأنوار في العربية : ذكره حاجي خليفة (٨) ، وصاحب هدية العارفين (٩) .
- ٨- الايضاح في النحو : ذكره حاجي خليفة (١٠) .
- ٩- بداية الهداية : ذكره السبكي (١١) قائلاً : انه من تصانيفه في المذهب كما ذكره ابن قاضي شهبة (١٢) والسيوطي (١٣) والخوانساري (١٤) ، وذكره كل من حاجي خليفة (١٥) وصاحب هدية العارفين (١٦) باسم " بداية الهداية في الفروع " .
- ١٠- بغية الوارد : ذكره ابن قاضي شهبة (١٧) ، والسيوطي (١٨) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٩) وهدية العارفين (٢٠) ، والخوانساري (٢١) .
- ١١- البلغة في أساليب اللفظة : ذكره السيوطي (٢٢) وصاحب ايضاح المكنون (٢٣) مرة بهذا الاسم ومرة باسم " بلغة المحب " وصاحب هدية العارفين (٢٤) والخوانساري (٢٥)

- | | |
|----------------------------|------------------------------|
| ١٧- الطبقات ص ٣٦٤ | ١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| ١٨- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | ٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| ١٩- ج ١ ص ١٩١ | ٣- الطبقات ص ٣٦٤ |
| ٢٠- ج ١ ص ٥١٦ | ٤- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| ٢١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | ٥- ج ١ ص ١١٨ |
| ٢٢- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | ٦- ج ١ ص ٥١٩ |
| ٢٣- ج ١ ص ١٩٣ | ٧- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| ٢٤- ج ١ ص ٥١٦ | ٨- كشف الظنون ص ١٩٦ |
| ٢٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | ٩- ج ١ ص ٥١٩ |
| | ١٠- كشف الظنون ص ٢١٢ |
| | ١١- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ |
| | ١٢- الطبقات ص ٣٦٤ |
| | ١٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| | ١٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| | ١٥- كشف الظنون ص ٢٢٨ |
| | ١٦- ج ١ ص ٥١٩ |

- ١٢- البلغة في نقد الشعر : ذكره ابن قاضي شهبة (١)
- ١٣- البيان في جمع أفعال أخف الأوزان : ذكره السيوطي (٢) على أنه كتابان " البيان في جمع أفعال " كتاب ، و " أخف الأوزان " كتاب آخر ، وذكره صاحب ايضاح المكنون (٣) وهدية العارفين (٤) والخوانساري (٥) .
- ١٤- تاريخ الأنبار : ذكره الصفدي (٦) وابن قاضي شهبة (٧) والسيوطي (٨) وحاجي خليفة (٩) وصاحب هدية العارفين (١٠) والخوانساري (١١)
- ١٥- تصرفات لـو : ذكره المصنف في البيان (١٢) والسيوطي (١٣) ، والخوانساري (١٤) .
- ١٦- التفريد في كلمة التوحيد : ذكره ابن قاضي شهبة (١٥) ، والسيوطي (١٦) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٧) وهدية العارفين (١٨) والخوانساري (١٩) .
- ١٧- تفسير غريب المقامات الحبرية : ذكره ابن قاضي شهبة (٢٠) والسيوطي (٢١) وحاجي خليفة (٢٢) ، وصاحب هدية العارفين (٢٣) والخوانساري (٢٤) .
- ١٨- التنقيح في مسلك الترجيح : ذكره المصنف في البيان (٢٥) باسم "التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة" ، وذكره ابن قاضي شهبة (٢٦) باسم "التنقيح في مسائل الترجيح" ، وصاحب هدية العارفين (٢٧) باسم "التنقيح في مسلك الترجيح"

١- الطبقات ص ٣٦٤	١٥- الطبقات ص ٣٦٤
٢- بغية الوعاة ج ٨٧٤	١٦- بغية الوعاة ج ٨٧٤
٣- ج ١ ص ٢٢٤	١٧- ج ١ ص ٣٠١
٤- ج ١ ص ٥١٩	١٨- ج ١ ص ٥١٩
٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	١٩- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٦- الوافي بالوفيات ج ٤٨٤	٢٠- الطبقات ص ٣٦٤
٧- الطبقات ص ٣٦٤	٢١- بغية الوعاة ج ٨٧٤
٨- بغية الوعاة ج ٨٧٤	٢٢- كشف الظنون ص ١٧٨
٩- كشف الظنون ص ٢٨٥	٢٣- ج ١ ص ٥١٩
١٠- ج ١ ص ٥١٩	٢٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٢٥- ج ١ ص ١٥٥
١٢- ج ١ ص ١١٦	٢٦- الطبقات ص ٣٦٤
١٣- بغية الوعاة ج ٨٧٤	٢٧- ج ١ ص ٥١٩
١٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	

في الخلافة والخوانساري (١) .

١٩- جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى : أحل لكم الصيام ذكره المصنف في البيان (٢) والسيوطي (٣) وصاحب إيضاح المكنون (٤) وهديّة العارفين (٥) والخوانساري (٦) .

٢٠- الجمل في علم الجدل : ذكره ابن قاضي شهبة (٧) ، والسيوطي (٨) كما ذكره صاحب هدية العارفين (٩) باسم " جمل في الجدل " والخوانساري (١٠) .

٢١- الخضر على تعليم العربية : أشار إليه المصنف في لمع الأدلة (١١) وذكره حاجي خليفة (١٢) وصاحب هدية العارفين (١٣) .

٢٢- حلية الطراز في حل ألفاظ : ذكره صاحب إيضاح المكنون (١٤) وهديّة العارفين (١٥) .

٢٣- حلية العربية : ذكره ابن قاضي شهبة (١٦) ، والسيوطي (١٧) ، والخوانساري (١٨) .

٢٤- حواش الإيضاح : ذكره ابن قاضي شهبة (١٩) ، والسيوطي (٢٠) ، وصاحب هدية العارفين (٢١) باسم " شت الإيضاح لأبي علي الفارسي " والخوانساري (٢٢) .

٢٥- الداعي إلى الإسلام في علم الكلام : ذكره السبكي (٢٣) باسم " الداعي إلى الإسلام في أصول الكلام " وذكره ابن قاضي شهبة (٢٤) والسيوطي (٢٥) . كما ذكره

- | | |
|----------------------------|------------------------------|
| ١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | ١٣- ج ١ ص ٥١٩ |
| ٢- ج ١ ص ١٤ | ١٤- ج ١ ص ٤٢٠ |
| ٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | ١٥- ج ١ ص ٥١٩ |
| ٤- ج ١ ص ٣٦٢ | ١٦- الطبقات ص ٣٦٤ |
| ٥- ج ١ ص ٥١٩ | ١٧- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| ٦- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | ١٨- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| ٧- الطبقات ص ٣٦٤ | ١٩- الطبقات ص ٣٦٤ |
| ٨- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | ٢٠- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| ٩- ج ١ ص ٥١٩ | ٢١- ج ١ ص ٥١٩ |
| ١٠- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | ٢٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| ١١- ص ٤٧ | ٢٣- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ |
| ١٢- كشف الظنون ص ٦٧ | ٢٤- الطبقات ص ٣٦٤ |
| | ٢٥- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |

حاجي خليفة (١) باسم "الداعي الى الاسلام في اصول علم الكلام وتابعه في ذلك صاحب هدية العارفين (٢) . ويدوان حاجي خليفة كان يمتلك نسخة منه فهو يصفه بقوله (٣) : أوله الحمد لله الواحد الواجب الخ وذكر فيه أنه رد على من خالف المطلة الاسلامية ، وخاطب كل طائفة باصطلاحهم - ورُثب على عشرة فصول : في الرد على من أنكر الحدوث والصانع والرد على الثنوية والطبائعيين والمنجمين ، ومن أنكّر النبوة والمجوس واليهود والنصارى ، والعاشر في اثبات نبوة نبيينا محمد عليه الصلاة والسلام .

- ٢٦ - ديوان اللفظة : ذكره ابن قاضي شهبه (٤) والسيوطي (٥) وصاحب ايضاح المكنون (٦) وهدية العارفين (٧) والخوانساري (٨) .
 ٢٧ - مرتبة الانسانية في المسائل الخراسانية : ذكره السيوطي (٩) وصاحب ايضاح المكنون (١٠) وهدية الطرفيين (١١) والخوانساري (١٢) .
 ٢٨ - الزهره في اللفظة : ذكره السيوطي (١٣) وصاحب هدية العارفين (١٤) والخوانساري (١٥) .

- (١) كشف الظنون عن ٧٢٨
 (٢) ج ١ ص ٥٢٠
 (٣) كشف الظنون عن ٧٢٨
 (٤) الطبقات عن ٣٦٤
 (٥) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
 (٦) ج ١ ص ٥٢٧
 (٧) ج ١ ص ٥٢٠
 (٨) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
 (٩) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
 (١٠) ج ١ ص ٥٤٨
 (١١) ج ١ ص ٥٢٠
 (١٢) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
 (١٣) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
 (١٤) ج ١ ص ٥٢٠
 (١٥) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠

٢٩ - سمط الأدلة في النحو : ذكره صاحب هدية العارفين (١) ، ولم يله تحريف
لكتاب "لمع الأدلة" الذي سنتحدث عنه في موضع لاحق من هذا الفصل .

٣٠ - شرح الايضاح : ذكره حاجي خليفة (٢) وصاحب هدية العارفين (٣) ولعله هو
"حواشي الايضاح" الذي سبق ذكره .

٣١ - شرح الحماسة : ذكره السيوطي (٤) وصاحب هدية العارفين (٥) والخوانساري (٦)

٣٢ - شرح ديوان المتنبي : ذكره ابن قاضي شهبه (٧) والسيوطي (٨) وصاحب هدية
العارفين (٩) والخوانساري (١٠) .

٣٣ - شرح السبع الطوال : ذكره المصنف في أسرار العربية (١١) باسم "المرتجل
في شرح السبع الطوال" أو المرتجل في شرح الجمل" كما ذكره ابن قاضي شهبه (١٢)
والسيوطي (١٣) وصاحب هدية العارفين (١٤) والخوانساري (١٥) .

٣٤ - شرح المقامات للحريري : ذكره صاحب هدية العارفين (١٦) ولعله "تفسير
غريب المقامات الحريرية" الذي سلف ذكره .

٣٥ - شرح المقبوض في علم العروض : ذكره السيوطي (١٧) والخوانساري (١٨) .

٣٦ - شرح مقصورة ابن دريد : ذكره المصنف (١٩) باسم الاشارة في شرح المقصورة
كما ذكره السيوطي (٢٠) والخوانساري (٢١) .

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١١) ص ٣٠٣ | (١) ج ١ ص ٥٢٠ |
| (١٢) الطبقات ص ٣٦٤ | (٢) كشف الظنون ص ٢١٢ |
| (١٣) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | (٣) ج ١ ص ٥٢٠ |
| (١٤) ج ١ ص ٥٢٠ | (٤) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| (١٥) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | (٥) ج ١ ص ٥٢٠ |
| (١٦) ج ١ ص ٥٢٠ | (٦) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| (١٧) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | (٧) الطبقات ص ٣٦٤ |
| (١٨) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | (٨) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ |
| (١٩) البيان ج ٢ ص ٨٩ | (٩) ج ١ ص ٥٢٠ |
| (٢٠) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧ | (١٠) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ |
| (٢١) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ | |

٣٧- شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل : ذكره المصنف في البيان (١) ، كما ذكره ابن قاضي شهبة (٢) والسيوطي (٣) وصاحب ايضاح المكنون (٤) ، وهدية العارفين (٥) والخوانساري (٦) .

٣٨- عقود الاعراب : ذكره ابن قاضي شهبة (٧) ، والسيوطي (٨) وصاحب ايضاح المكنون (٩) وهدية العارفين (١٠) ، والخوانساري (١١) .

٣٩- الفائق في أسماء المائق : ذكره المصنف في نزهة الألباء (١٢) ، كما ذكره السيوطي (١٣) والخوانساري (١٤) وقد حرف الى " الفائق في أسماء الحقائق " في كل من ايضاح المكنون (١٥) وهدية العارفين (١٦) .

٤٠- الفصول في معرفة الأصول : ذكره حاجي خليفة وقال في وصفه : " كتاب في النحو ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه " (١٧) . كما ذكره صاحب هدية العارفين (١٨) .

٤١- فعلت وأفعلت : ذكره السيوطي (١٩) ، وصاحب ايضاح المكنون (٢٠) وهدية العارفين (٢١) ، والخوانساري (٢٢) .

٤٢- قبسة الأديب في أسماء الذيب : ذكره المصنف في البيان (٢٣) . كما ذكره السيوطي (٢٤) والخوانساري (٢٥) ، وقد ذكر في كل من ايضاح المكنون (٢٦) ، وهدية العارفين (٢٧) محرفاً الى " قبلة الأديب في أسماء الذيب " .

١- ج ٢ ص ٤٠ ، ج ٢ ص ٢٤٧	٢- ص ٢٩	٢٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤٠
٢- الطبقات ص ٣٦٤	١٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢٣- ج ٢ ص ٣٣
٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٢٤- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٤- ج ٢ ص ٥٢٥٠	١٥- ج ٢ ص ١٥٤	٢٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٥- ج ١ ص ٥٢٠	١٦- ج ١ ص ٥٢٠	٢٦- ج ٢ ص ٣٠
٦- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	١٧- كشف الظنون ص ١٣٧	٢٧- ج ١ ص ٥٢٠
٧- الطبقات ص ٣٦٤	١٨- ج ١ ص ٥٢٠	
٨- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٩- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	
٩- ج ٢ ص ١١٢	٢٠- ج ٢ ص ٣٠	
١٠- ج ١ ص ٥٢٠	٢١- ج ١ ص ٥٢٠	
١١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠		

- ٤٣- قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب : ذكره ابن قاضي شهبة (١) باسم
شرح خطبة أدب الكاتب كما ذكره السيوطي (٢) وصاحب إيضاح المكنون (٣)
وهدية المارفين (٤) .
- ٤٤- كتاب الألف واللام : ذكره المصنف في البيان وأسرار العربية (٦) كما ذكره
السيوطي (٧) وصاحب إيضاح المكنون (٨) وهدية المارفين (٩) والخوانساري (١٠) .
- ٤٥- كتاب حيص بيص : ذكره السيوطي (١١) والخوانساري (١٢) .
- ٤٦- كتاب في "يعفون" : ذكره السيوطي (١٣) .
- ٤٧- كتاب كاذ وكذا : ذكره المصنف في الانصاف (١٤) ، كما ذكره السيوطي (١٥) وصاحب
إيضاح المكنون (١٦) وهدية المارفين (١٧) ، والخوانساري (١٨) .
- ٤٨- كتاب كيف : ذكره المصنف في البيان (١٩) ، وابن قاضي شهبة (٢٠) والسيوطي (٢١)
والخوانساري (٢٢) .
- ٤٩- كتاب "ما" : ذكره المصنف في البيان (٢٣) ، وابن قاضي شهبة (٢٤) .

١- الطبقات ص ٣٦٤	١٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٤- ج ٢ ص ٤٥٠
٣- ج ٢ ص ٢٢٠	١٥- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٤- ج ١ ص ٥٢٠	١٦- ج ٢ ص ٣٢٤
٥- ج ١ ص ١٩٠	١٧- ج ١ ص ٥٢٠
٦- ص ٤٠١ و ٣٤	١٨- روضات الجنات ج ١ ص ٤١
٧- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٩- ج ١ ص ٦٨
٨- ج ٢ ص ٢٧١	٢٠- الطبقات ص ٣٦٤
٩- ج ١ ص ٥٢٠	٢١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٠- روضات الجنات ج ١ ص ٤١	٢٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١
١١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢٣- ج ١ ص ٥٧
١٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١	٢٤- الطبقات ص ٣٦٤

٥٠- الباب الآداب : ذكره كل من ابن قاضي شهبة (١) والسبئي (٢) والسيوطي (٣) باسم " الباب " وحاجي خليفة (٤) باسم " لباب الآداب " وصاحب هدية العارفين (٥) باسم " لباب الأدب " .

٥١- الباب المختصر : ذكره ابن قاضي شهبة (٦) ، والسيوطي (٧) ، والخوانساري (٨) ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب ورد في البغية وكأنه كتابان . والمسألة لا تحتاج الى أكثر من فاصلة أو نقطة . ولا يدري ما كانت نية صاحب البغية في ذلك . والمباراة تحتل الوجهين .

٥٢- المرتجل في ابطال تمزيق الجمل : ذكره ابن قاضي شهبة (٩) ، والسيوطي (١٠) وصاحب اية المكنون (١١) وهدية العارفين (١٢) ، والخوانساري (١٣) .

٥٣- مسألة دخول الشرط على الشرط : ذكره السيوطي (١٤) ، والخوانساري (١٥) .

٥٤- المسائل التجارية : أشار اليها المصنف في البيان (١٦) .

٥٥- المسائل المخارية : أشار اليها المصنف في البيان (١٧) كذلك .

٥٦- المعترف في الفرق بين الوصف والخبر : ذكره حاجي خليفة (١٨) وصاحب هدية العارفين (١٩)

١- الطبقات ص ٣٦٤	١٣- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٢- ٤٣ ص ٢٤٨	١٤- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٤- كشف الظنون ص ٥٤٠	١٦- ج ٢ ص ٤٠٨ و ١٦٤
٥- ج ١ ص ٥٢٠	١٧- ج ٢ ص ٢٩٣
٦- الطبقات ص ٣٦٤	١٨- كشف الظنون ص ١٧٣١
٧- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٩- ج ١ ص ٥١٠
٨- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	
٩- الطبقات ص ٣٦٤	
١٠- بغية الوعاة ج ٣ ص ٨٧	
١١- ج ٢ ص ٤٦٤	
١٢- ج ١ ص ٥٢٠	

- ٥٧- معاني المعاني : ذكرها المصنف في "نزهة الألباء" في معرض حديثه عن قصة مصرع المتنبي ، قال : " وقد ذكرناها مستوفاة في كتاب "معاني المعاني" في شرح ديوانه" (١) . وقد سبق أن ذكرنا ذلك الشرح . قال الصفدي (٢) ، وكان ابن الأنباري يكتب جيدا كتابة قوية كثيرة الضبط ، ملكت بخطه رحمه الله مجلدة من شرح ديوان أبي الطيب سماه : "معاني المعاني" .
- ٥٨- مفتاح المذاكرة : ذكره ابن قاضي شهبة (٣) والسيوطي (٤) وصاحب ايضاح المكنون (٥) ، وهديّة العارفين (٦) ، والخوانساري (٧) .
- ٥٩- المقبور في علم العروض : ذكره السيوطي (٨) ، وصاحب ايضاح المكنون (٩) وهديّة العارفين (١٠) ، والخوانساري (١١) .
- ٦٠- مقترح السائل في "ويل أمه" : ذكره السيوطي (١٢) ، وصاحب هديّة العارفين (١٣) ،
- ٦١- منشور العقود في تجريد الحدود : ذكره ابن قاضي شهبة (١٤) ، والسيوطي (١٥) وصاحب ايضاح المكنون (١٦) ، والخوانساري (١٧) .

١-	٢٦٩ ص	
٢-	الوافي بالوفيات ٦ : ٧٢/١ نقلا عن البقرة ص ٣٢	
٣-	الطبقات ص ٣٦٤	
٤-	بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	
٥-	ج ٢ ص ٥٢٨	
٦-	ج ١ ص ٥٢٠	
٧-	روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	
٨-	بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	
٩-	ج ٢ ص ٥٣١	
١٠-	ج ١ ص ٥٢٠	
١١-	روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	
١٢-	بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	
١٣-	ج ١ ص ٥٢٠	
١٤-	الطبقات ص ٣٦٤	
١٥-	بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	
١٦-	ج ٢ ص ٥٧٤	
١٧-	روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	

٦٢- ميزان العربية : ذكره باسم "الميزان في النحو" ابن خلّكان (١) والياقيني (٢) وابن كثير (٣) وابن العماد (٤) ، كما سماه صاحب هدية العارفين (٥) "ميزان العربية في النحو" ، كما ذكره باسم "ميزان العربية" السيوطي (٦) والخوانساري (٧) وحاجي خليفة (٨) الذي قال عنه : "شرحه شمس الدين أحمد بن الحسين ابن الخباز الاربلي النحوي المتوفي سنة ٦٣٧ هـ" .

٦٣- نجدة السؤال في عمدة السؤال : ذكره المصنف في البيان (٩) باسم عمدة السؤال في عمدة السؤال ، كما ذكره ابن قاضي شهبة (١٠) والسيوطي (١١) وصاحب ايضاح المكنون (١٢) وهدية العارفين (١٣) والخوانساري (١٤) .

٦٤- نسمة العبير في التعبير : ذكره ابن شاکر الکتبي (١٥) وابن قاضي شهبة (١٦) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٧) وهدية العارفين (١٨) والخوانساري (١٩) .

٦٥- نقد الوقت : ذكره السيوطي (٢٠) وصاحب ايضاح المكنون (٢١) وهدية العارفين (٢٢) والخوانساري (٢٣) .

٦٦- نكت المجالس في الوعظ : ذكره ابن قاضي شهبة (٢٤) والسيوطي (٢٥) وصاحب ايضاح المكنون (٢٦) وهدية العارفين (٢٧) والخوانساري (٢٨) .

٦٧- النوادر : ذكره السيوطي (٢٩) والخوانساري (٣٠) .

٦٨- النور اللامع في اعتقاد السلف الصالح : ذكره السبكي (٣١) وابن قاضي شهبة (٣٢) وحاجي خليفة (٣٣) وصاحب هدية العارفين (٣٤) والخوانساري (٣٥) .

١- وفات الاعيان ج ٣ ص ١٣٩	٣- ج ١ ص ٥٢٠	٥- بيفية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢- امراة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨	٤- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٦- ج ٢ ص ٢٧٧
٣- البديعة والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠	٥- نفقات الوفیات ج ١ ص ٥٤٧	٧- ج ١ ص ٥٢٠
٤- مشذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٩	٦- بالطبقات ص ٣٦٤	٨- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٥- ج ١ ص ٥٢٠	٧- ج ٢ ص ٦٤٥	٩- بيفية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٦- بيفية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٨- ج ١ ص ٥٢٠	١٠- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٧- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٩- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	١١- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
٨- كشف الظنون ص ١٦٨	١٠- بيفية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٢- بالطبقات ص ٣٦٤
٩- ج ١ ص ٢٤٥	١١- ج ٢ ص ٦٧٥	١٣- كشف الظنون ص ١٧٣
١٠- بالطبقات ص ٣٦٤	١٢- ج ١ ص ٥٢٠	١٤- ج ١ ص ٥٢٠
١١- بيفية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٣- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	١٥- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١٢- ج ٢ ص ٣٦٤	١٤- بالطبقات ص ٣٦٤	

٢- آثارة المخطوطة -

- ١- أدلة النحو والأصول : منه مخطوطة في مكتبة عاطف أفندي باستانبول رقم ٢٤٣٦ (١) وفي معهد المخطوطات نسخة مصورة على مايكروفيلم عن مخطوطة عاطف أفندي هذه . وقد ذكرها فهرسو معهد المخطوطات باسم " اجراء القياس " وذكروا أنها مكتوبة سنة ٦٢٢ هـ وقد كتبت هذه النسخة بخط نفيس ، وينقص من أولها خمسة فصول (٢) . يعتقد الأستاذ الأفغاني أنها كتاب " الفصول في معرفة الأصول (٣) " ولكن الدلائل تشير الى أنها هي كتاب " لمع الأدلة " الذي سنتحدث عنه في الآثار المطبوعة .
- ٢- الجوهرية في نسب النبي وأصحابه المشرة : منه مخطوطة بالقاهرة (كتالوج الطبعة الثانية ١٥٦/٥) (٤) .
- ٣- عمدة الأرباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء : منه مخطوطة في ليدن رقم ١٣١ (٥) وأخرى في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ كتبت في القرن التاسع بخط تعليق دقيق وبها مشها حواشٍ يحتمل أن تكون رسالة أخرى . وعن هذه المخطوطة نسخة مصورة على مايكروفيلم في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية رقم ١٧٧ (٦) .
- ٤- فرائد الفوائد : منه مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ وعنه نسخة مصورة على مايكروفيلم في معهد المخطوطات رقم ٦٢٩ أدب (٧) . وهو مائة كلمة من الحكمة مرتبة (٨) .

- ١- بروكلمان (المطبق) ج ١ ص ٤٩٥
- ٢- فهرس المخطوطات المصورة ج ١ ص ٣٧٧
- ٣- مقدمة جدل الاعراب ولمع الأدلة ص ١٢
- ٤- بروكلمان (المطبق) ج ١ ص ٤٩٥
- ٥- نفس المصدر ص ٢٨٢
- ٦- فهرس المخطوطات المصورة ص ٣٦١
- ٧- نفس المصدر ص ٥٠٥
- ٨- مقدمة جدل الاعراب ص ١ (الحاشية)

- ٥- الكلام على عصي ومفزو : منه مخطوطة في مكتبة كوبرلي رقم ١٣٦٣ / ٤ ومنه نسخة مصورة على ميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية رقم ١١٥ لغة (١) .
- ٦- منشور الفوائد : منه مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٨٣٥ أدب (٢) .
- ٧- هداية الزاهب في معرفة المذاهب : منه نسخة مخطوطة بمكتبة عاطف أفندي باستانبول (٣) .
- ٨- الوجيز في التصريف : من هذا الكتاب مخطوطة واحدة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٢٦ فهرس (٤) .

- ١- فهرس المخطوطات المصورة ص ٣٥٣
- ٢- نفس المصدر ص ٥٣٦
- ٣- مقدمة نزهة الألباء ص ١٠
- ٤- فهرس المخطوطات المصورة ص ٤٠٣ .

٣ - آثـاره المطبوعـة .

لابن الأنباري مجموعة من الآثار التي عمل بعض أعدل العلم والفضل على تحقيقها وإخراجها لينتفع بها الطلبة والدارسون . ومن هذه الآثار المطبوعة ما هو نحوي ومنها ما هو غير نحوي أو بالأحرى لفوي أو تاريخي . وسنتحدث عن الآثار غير النحوية أولاً ، ونرجي الحديث عن الآثار النحوية لأنها ألصق بموضوع البحث . ولأننا نود الوقوف عندها وقفة أطول على ما درجنا عليه في صياغة هذا الفصل من الاعتماد في موضوع التقديم والتأخير على مدى الأهمية التي نعلقها على الشيء المراد إدراجه في البحث . فكلما زادت أهميته تأخرت مرتبته ، وذلك رغبة في التفرغ له وإطالة النظر فيه ، واستيفاء القول حوله .

أ - الآثار اللغوية .

١ - البلفة في الفرق بين المذكر والمؤنث : حققه الدكتور رمضان عبد التواب وطبع ضمن مطبوعات مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٧٠ (١) . أما مضمون الكتاب فيدور حول مختلف أنواع الاسم المؤنث من حقيقي وغير حقيقي (لفظي ومعنوي) ثم حول علامات التأنيث الثلاث : التاء والألف المقصورة والألف المدودة ثم حول ما يجوز فيه التذكير والتأنيث فشرط تفسير المؤنث على اختلاف أنواعه . والكتاب مطوًء بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية وبعض الأحاديث .

-
- ١ - حُلِّيَ المحقق الكتاب بعدة مقدمات :
 الأولى - عن ظروف تحقيق الكتاب
 الثانية - عن حياة ابن الأنباري
 الثالثة - عن ظاهرة التأنيث في اللغة
 الرابعة - عن كتاب البلفة .
 الخامسة - عن المخطوطة التي اعتمد عليها في التحقيق .

- ٢- حلية العقود في المقصور والممدود : حققه الأستاذ عطية عامر وطبعه في المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٦ .
- ٣- اللمعة في صنعة الشعر : حققها الهادي هاشم ونشرها في مجلة المجمع العلمي العربي سنة ١٩٥٥ (١) م . محلاة بمقدمة تبلغ خمس صفحات واسم الرسالة لا يتفق مع مضمونها بأية حال من الأحوال ، فهي لا تتطرق الى موضوعات الشعر والمروض بل تتضمن ستة وأربعين نوعاً من الوجوه البلاغية التي يسميها البلاغيون الأنواع البدعية .
- وهذا العدد أقصى ما استطاع ابن الأنباري أن يبلغه في ذلك الحين . فقد كان غاية ما جمع أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ هـ سبعة وثلاثين نوعاً ، ويعرف كتابه بكتاب الصناعتين (٢) ثم جمع فيها ابن رشيق القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ في العمدة مثلها (٣) . فيكون ابن الأنباري قد زاد على ابن رشيق تسعة أنواع جديدة .
- أما فيما يتعلق بدقة التسمية عند ابن الأنباري فيقول عبد الهادي هاشم : "وفي نسخة اللمعة هذه ٤٦ وجهاً من الوجوه البلاغية أطلق عليها الأنباري أسماء تختلف أحياناً عن أسمائها المشهورة بها . فما يسميه المجانسة يسميه البلاغيون المشاكلة . والاعنات عنده هو لزوم ما لا يلزم" (٤) .

-
- ١- مجلد ٣٠ ص ٥٩٠ - ٦٠٢
- ٢- الأب شيخو - علم الأدب ص ٢٦٣
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- مجلة المجمع العلمي العربي مجلد ٣٠ ج ٤ ص ٥٦٤

٤- الموجز في علم القوافي : حققه الاستاذ عبد الهادي هاشم ونشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥٦ م (١) . ويتكون هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول على الوجه التالي :

- ١- فصل في معرفة القافية .
- ٢- فصل فيما يمرض للقافية .
- ٣- فصل في معرفة الحركات
- ٤- فصل في معرفة الأحرف .
- ٥- فصل في معرفة عيوب القافية .

وعلى ما في الكتاب من ايجاز فهو يحتوى على أصول علم القافية مع وضوح في العرض، وبراعة في ترتيب الفصول . فهي متسلسلة متساقطة يكمل بعضها بعضا .

٥- زينة الفضلاء في الفرق بين الضار والظاء : حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب . صدر سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م عن مطابع دار القلم في بيروت (٢) . ونحن اذا جردنا الكتاب من المقدمات والفهارس يصبح حجمه في حدود (٦٠) صفحة . وهو يقسم الى ثلاثة أقسام كبيرة :

الأول : للضار

الثاني : للظاء

الثالث : لما يقال بالضار والظاء باختلاف المعنى .

١- مجلد ٣١ ص ٤٨ - ٥٨

٢- حلاه المحقق بأربع مقدمات :

- الأولى : في ظروف تحقيق الكتاب .
- الثانية : بحث في مشكلة الضار في العربية .
- الثالثة : بحث بعنوان " زينة الفضلاء وتراث الضار والظاء "
- الرابعة : في وصف المخطوطة .

ب - الآثار التاريخية

ونعني بها ما تعلق بأخبار الأدباء والنحاة وآثارهم . وهي تنحصر في كتاب واحد هو " نزعة الألباء " (١) . وهو كتاب له صلة بالنحو وتاريخه ولذلك أطلنا الوقوف عنده ، إذ هو في حقيقته - وكما سنبين فيما بعد - سجل حافل بأخبار النحاة وطبقاتهم ومذاهبيهم . وعلى هذا الأساس وردت التسمية في النسخة المطبوعة على الحجر إذ جاء فيها : نزعة الألباء في طبقات الأدباء أي النحاة . فقد فسر واضع العنوان " الأدباء " بالنحاة .

طبقاته : صدر " نزعة الألباء " حتى الآن الطبقات التالية :

- ١ - طبع في القاهرة على الحجر سنة ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٦ م
- ٢ - طبع في باريس بتحقيق عطية عامر سنة ١٩٥٧ م ، وأعيد طبعه مرة أخرى في المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٣ م .
- ٣ - طبع في مطبعة المعارف ببغداد بتحقيق إبراهيم السامرائي سنة ١٩٥٩ م
- ٤ - طبع في القاهرة بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم سنة ١٩٦٧ م .

قيمه : تتلخص قيمة " نزعة الألباء " في أنه يعطي صورة موجزة دقيقة عن سير حركة النحو حتى زمن المؤلف ، وأنه يقدم لمحات مضيئة عن كبار النحاة واتجاهاتهم في فهم النحو ودراسته . وهو إلى ذلك كله من المصادر الممتدة في دراسة نشأة النحو وتاريخه لما يمتاز به ابن الأنباري من دقة الرأي وصدق النظرة .

-
- ١ - اختلف المؤرخون في تسمية هذا الكتاب فعلى الرغم أن المؤلف سماه " نزعة الألباء " في طبقات الأدباء " (انظر مقدمة الكتاب ص ٣) فقد سماه ياقوت " نزعة الألباء " في أخبار الأدباء " (معجم الأدباء ج ١ ص ٤٨) وابن كثير " طبقات النحاة " (البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠) والياقبي " مناقب الأدباء " (مرآة الجنان ج ٣ ص ٢٧٦) وابن قاضي شعبة " أخبار النحاة " (الطبقات ص ٣٦٤) وابن العماد " طبقات الأدباء " (شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٩) . ولعل هذا الاختلاف في تسمية الكتاب ناتج إما عن رغبة في الإيجاز والاختصار أو عن استيحاء مضمون الكتاب دون التقيد بالاسم الحقيقي .

الغاية منه : قصد ابن الأنباري من تأليف هذا الكتاب (١) الى التعريف بكبار النحاة ومن يلحق بهم في هذا الميدان مبينا المعالم الكبرى في حياة كل منهم كتحديد سنة ولادته ووفاته وذكر شيوخه وتلاميذه ووصف مذهبه النحوي ومستواه العلمي، وغير ذلك من التفاصيل التي تتعلق بحياة العالم. ولا ننسى أن المؤلف كان مدرسا فكان من أهدافه عند تأليف هذا الكتاب خدمة الطلبة والدارسين واغناءهم به عن كثير من المراجع والموسوعات الأدبية.

خصائصه : يمتاز كتاب "النزهة" بالخصائص التالية :

- ١- أنه كتاب متخصص فهو مقصور في معظمه على النحويين أو من عرفت لهم مشاركة في النحولوجه من الوجوه . ولما يتجاوزهم المؤلف الى غيرهم من طبقات الكتاب والشعراء .
- ٢- يمتاز بالايجاز الشديد، ولا بن الأنباري قدرة عجيبة على تقليص الخبر الطويل أو القضية الكبيرة في بضع كلمات مؤديا مرادها منها على الوجه الأكمل (٢) .
- ٣- يعتمد المؤلف في معالجة موضوعه على الروايات المسندة الى كبار العلماء والرواة كالأصمعي وأبي حاتم السجستاني وأبي العباس المبرد وأبي زيد والجاحظ وغيرهم وتتميز في هذا المجال أمانته العلمية فهو لا يذكر الرأي الا منسوباً الى قائله . وعلى الرغم من أن

١- ذكر المؤلف في المقدمة ما يلي : وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بنزهة الألباء في طبقات الأرباء معارف أهل هذه الصناعة الأعيان ومن قاربهم في المعرفة والاتقان، وبينت أحوالهم وأزمانهم على غاية من الكشف والبيان - (نزهة الألباء ص ٣)

٢- قال في وصف النحوي علي بن عيسى الربيعي : ويحكى من سيره وتصرفاته ما طيحه أحسن من نشره (النزهة ص ٣٤٢) وقال فيما ينسب الى أبي العلاء المعري من تشكيك في أمور الدين : ويحكى عنه كلمات وأشعار موهمة توجب في حقسه التهمة والله اعلم (النزهة ص ٣٥٤) فهذا وأمثاله من الايجاز البليغ الذي يتميز به صاحبنا .

يكتفي في معظم الأحيان بما تحمل هذه الروايات من آراء وما تتضمن من مواقف فهو يرى نفسه مضطراً أحياناً لا بداً رأي والفصل في خلاف . فيعد سرد مجموعة من الروايات عن نشأة النحو قال : " فأما زعم من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرم الأعرج فليس بصحيح لأن عبد الرحمن بن هرم أخذ النحو عن أبي الأسود وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذه عن أبي الأسود ويقال عن ميمون القرن . (١)

٤- على الرغم من محاولة المؤلف التزام الحياد والمنهج العلمي في الموازنة بين النحاوة وتقسيم آرائهم إلا أنه سرعان ما تتغلب عليه نزعة البصريه فينحاز الى أحد الجانبين انحيازاً ظاهراً . فأبو الخطاب الأخفش كان من اكابر علماء العربية ومتقد مهياً (٢) والخليل بن أحمد كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو (٣) ويونس بن حبيب كان من اكابر النحويين (٤) السخ ولكنه قلما يذكر مثل ذلك عن علماء الكوفيين .

ولنكتف بما يذكره عن زعيمهم وحامل لوائهم علي بن حمزة الكسائي فماذا قال في حقه ؟ انه يصوره في صورة المغفل وينقل عنه قوله : صليت بالرشيد فأعجبته قراءتي فغلطت في كلمة ما غلط فيها صبي أردت ان اقرأ لعلمهم يرجعون فقرأت لعلمهم يرجعون . وينقل كذلك ما كان يقوله القاضي أبو يوسف فسي في حق الكسائي : أي شيء يحسن إنما يحسن شيئاً من كلام العرب (٦) . وينقل كذلك عن الفراء قوله دخلت على الكسائي يوماً وكان يبكي فقلت له : ما يبكيك ؟ فقال : هذا الطلح يحيى بن خالد يوجه الى ليحضرني فيسألني عن شيء فان ابطأت في الجواب لحقني منه عيب وان سادرت لم آمن

١- نزهة الألباء ص ١٠

٢- نزهة الألباء ص ٤٣

٣- نزهة الألباء ص ٤٥ - ٤٦

٤- نزهة الألباء ص ٤٩

٥- نزهة الألباء ص ٧١

٦- نزهة الألباء ص ٧٣

من الزلل (١) الخ ولعل ابن الأنباري كان مشبعاً بعلم البصريين مقتنعا بحسن فهمهم بحيث لم يعد يرى من محاسن الكوفيين شيئا .

٥- بالإضافة الى النزعة المذهبية تغلب على ابن الأنباري النزعة القبلية فهو على الرغم من موقفه السالف من الكوفيين تهمزه العصية القبلية فيفقد على أبي بكر بن الأنباري ، وهو من دعائم مدرسة الكوفة ، من آيات الثناء والاطراء ، ما لم يستحقه الكوفيون جميعا . يقول بشأنه : فانه كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين وأكثرهم حفظا للغة وكان زاهدا متواضعا (٢) . وما يلفت النظر أيضا بهذا الخصوص أن ترجمته له من أوسع الترجمات في الكتاب ولا تفوقها الا ترجمته لأصمعي والمبرد ولعل السبب في ذلك أنه كان مهتما بالأنبار متعلقا بها لأنها مسقط رأسه ومهوى فؤاده فكان يعتز بها وبكل من ينتمي اليها .

محتوياته : أدار المؤلف كتاب نزهة الألباء حول شخصيات بارزة في تاريخ النحو فجلا صورة واضحة قدر المستطاع لكل منها ، مقدما من الحقائق التاريخية ما لا غنى عنه لكل باحث في هذا الموضوع .

هذا جوهر الكتاب ولكن نزهة الألباء لا ينحصر في ذلك بل يتضمن مجموعة من الفوائد العلمية والأدبية التي تدور حول الأمور التالية :

- ١- العداء المستحكم بين البصريين والكوفيين (٣) .
- ٢- مكانة العلماء لدى الخلفاء ورجال الحكم (٤) .
- ٣- تقوى العلماء وتواضعهم (٥) .
- ٤- الموازنة بين العلماء (٦) .
- ٥- الأحكام النقدية (٧) .
- ٦- اللطائف النحوية (٨) .

١- نزهة الألباء ص ٧٤

٢- نزهة الألباء ص ٣٦٤

٣- انظر ص ٨٣-٨٤

٤- انظر ص ١٠٠ حول قصة الفراء مع ولدي المأمون .

٥- انظر ص ١٢٢ عن ورع الأصمعي وص ١٤٠ عن تواضع اسحاق بن راهويه .

٦- انظر ص ١١٠ و ١٢٢ و ١٤٦ ٧- انظر ص ١٣٩ و ١٧١ ٨- انظر ص ١٢٦

٧- الطرائف البلاغية (١) .

٨- القراءات (٢) .

الى غير ذلك من أصناف المعرفة التي يغص بها هذا الكتاب المهم مما يدل على شموله واتساع افقه وكثرة فوائده . . وقد ضربنا صفحا عن الإفاضة في تبیین هذه المعارف وشرحها خشية الإطالة والخروج عن المنهج المرسوم لهذه الرسالة .

ج - الآثار النحوية .

أن هذه الفئة من آثار ابن الأنباري هي معولنا في دراسة هذا الرجل والاطلاع على فكره النحوي وتحديد جهوده ومساهمته في هذا الميدان . ولذلك سنصيرها مزيدا من العناية والاهتمام . هذا ومن الجدير بنا التنبيه الى أننا في حديثنا عن هذه الآثار لن نتجاوز الوصف والتصوير . أما ما تتضمنه هذه الكتب من فكر نحوي فسندرسه بالتفصيل في الفصول التالية . وهذه هي آثاره النحوية :

١ - أسرار العربية .

طبعت : طبع هذا الكتاب مرتين :

الأولى : في ليدن بعناية المستشرق
G.F. SEY BOLD
سنة ١٨٨١ م (٣) .

الثانية : في دمشق بتحقيق محمد بهجت البيطار سنة ١٩٥٧ م .

قيمته : أثنى عليه عدد من المؤرخين والعلماء (٤) لما يتضمنه من معلومات ويقدمه

-
- ١- انظر ص ٨٣ قصة المأمون مع اليزيدي .
 - ٢- انظر ص ٣٩١ القراءات الواردة في " الحمد لله " .
 - ٣- معجم المطبوعات العربية والمعربة ج ١ ص ٤٨٠ ، دائرة المعارف الإسلامية ج ٣ ص ٤ .
بروكلمان ج ١ ص ٢٨٣ .
 - ٤- انظر وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ ، والبداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١ وكشف الظنون ص ٨٣ .

من فوائد . وترجع قيمة الكتاب الأساسية الى أنه من الكتب القليلة التي تعالج موضوع العلة النحوية معالجة تطبيقية فهو لا يترك حكماً من الأحكام دون تحليل بل يجعل لكل حكم علة ولكل ظاهرة سبباً .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة أن المؤلف كان يرمي ، عند وضع هذا الكتاب ، الى المقاصد التالية :^(١)

- ١- أن يقدم لطلابه عرضاً شاملاً ومبسّطاً لقواعد اللغة العربية .
- ٢- أن يختار لهم من مذاهب النحويين ما يمكنهم من الاطلاع على مختلف التيارات والاتجاهات التي تتجاذب هذا العلم .
- ٣- أن يزودهم بالقدرة على الدخول في موضوع العلة النحوية وتفسير الظواهر اللغوية .

خصائصه : يتميز كتاب أسرار العربية بالخصائص التالية :

- ١- أنه وضع على طريقة السؤال والجواب .
- ٢- أنه يذكر الحكم مقروناً بأسبابه والظاهرة مشفوعة بعلمتها .
- ٣- أنه يتسم " بقرب المآخذ وكثرة الفوائد مما لا تكرر تجده في كتاب واحد (٢)

محتوياته : أن هذا الكتاب في أبوابه وعناوينه كسائر كتب النحو يتضمن مباحث المعرب والمبني . والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، والتوابع والاستثناء والمدد والتنداء والترقيم الخ . ولكل بند من هذه المباحث دقايقه وتفصيله معروضاً بأسلوب سهل واضح . أما موضوع العلة ومساهمة المؤلف فيه ، وهو الهيكل الذي عليه بني الكتاب ، فذلك ما ستعرض له في موضع متأخر عند الحديث عن جهوده في هذا الميدان .

٢- الاغراب في جدل الاعراب .

طبعت : طبع هذا الكتاب مرة واحدة بتحقيق الاستاذ سميد الأفغاني في مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م مع كتاب " لمع الأدلة " وأعيد طبعه في دار الفكر - بيروت سنة ١٩٧١ م .

١- انظر أسرار العربية ص ٢

٢- مقدمة المحقق ص ٤

قيمته : يستمد هذا الكتاب قيمته وأهميته من كونه يعالج موضوعا بکرا هو الجدل الاعرابي . ولا يستطيع أحد أن يجادل صاحب الجدل في زعمه بأنه أبو عذرة هذا الفن : " فلم يكن للعربية فيه قبل كتاب ابن الأنباري كتاب " (١) كما أنه لم يبلغنا أن أحدا ألف فيه فيما بعد .

الغاية منه : يبدو من قراءة مقدمة (٢) الكتاب أن المؤلف كان يطمح ببصره عند تأليفه الى المقاصد التالية :

- ١- تلبية حاجة كان المؤلف يحسها بين طلبة النحو ودارسيه الى استنباط قواعد وقوانين تحكم موضوع الجدل وتهيمن عليه .
- ٢- تنظيم هذا العلم وتحديد أصوله وقواعده حتى يكون للمتناظرين مقاييس يرجعون اليها عند الحاجة بغية تجنب ما يمكن أن يفترض مثل هذا المناظرات من مهارات ومناظرات لا تتفق مع آداب العلم ولا مع حشمة العلماء .
- ٣- اتباع مختلف السبل واستغلال جميع الامكانات التي تخدم علم النحو وتقريبه من عقول الطلبة والدارسين .

خصائصه : يمتاز هذا الكتاب بالخصائص التالية :

- ١- أنه يضم بين دفتيه فنا جديدا مبتكرا من حيث المادة وأسلوب المعالجة ان لا نجد له شبيها في المصنفات النحوية .
- ٢- أنه تتغلب عليه النزعة الفقهية من تمسك بالأقيسة المنطقية والأدلة العقلية والسير في ركاب الفكر الصارم الدقيق .
- ٣- أنه لا يعالج الموضوعات النحوية بقدر ما يعالج الأوعية والأشكال التي توضع فيها هذه الموضوعات في الجدل الاعرابي .

محتوياته : يتكون الكتاب من اثني عشر فصلا تقع في حوالي خمس وثلاثين صفحة تدور حول السؤاال والجواب وشروط السائل والمسؤول ثم الاستدلال والاعتراض عليه بأصول النحو من نقل وقياس واستصحاب حال ، وغير ذلك من متمات هذا

١- الأففاني - المقدمة ص ٢٠

٢- انظر جدل الاعراب ص ٣٥ .

الموضوع كترتيب الأسئلة وترجيح الأدلة .

فمن ذلك، يبدو لنا أن جوهر هذا الموضوع هو كيفية استخدام أصول النحو واستغلالها في الجدل والمقدرة على الاستفادة منها في افحام الخصم والتغلب عليه .

٣- الانصاف في مسائل الخلاف -

طبعااته - طبع الكتاب الطبقات التالية :

- ١- طبع قسم منه (خمس مسائل) في فينا باعتنا^{*} JARONIER
KOSUT سنة ١٨٧٨ م (١) .
- ٢- طبع قسم آخر باعتنا^{*} W. GIRGAS بالروسية سنة ١٨٧٣ م (٢) .
- ٣- طبع قسم ثالث باعتنا^{*} GIRGAS & ROSEN في بطرسبرج سنة ١٨٧٨ م (٣)
- ٤- طبع محلي بالشروح والتعليقات وبشكل تام باعتنا^{*} W. WEIL باللغة الألمانية في ليدن سنة ١٩١٣ (٤) .
- ٥- طبع بعناية محيي الدين عبد الحميد بالقاهرة سنة ١٩٥٣ م

قيمته : كتاب الانصاف من المراجع المهمة في علم النحو والمعامل البارزة في تاريخه . وهو يستمد قيمته وأهميته من العوامل التالية :

- ١- أنه اضخم مصنفات المؤلف النحوية وأعمقها وأغزرها علما على الإطلاق .
- ٢- أنه الكتاب الوحيد الذي يعالج موضوع الخلاف بين المصريين والكوفيين بهذه الاخاطة والشمول . ولا شك أن كتبا أخرى الفت في الخلاف ، غير أن كتاب الانصاف ما زال حتى الآن ذو الكتاب المتداول في الأوساط الأدبية والبيئات العلمية . وما نظن كتابا غيره يسدّ مسده في هذا المجال .

-
- ١- معجم المطبوعات العربية والمصرية ج ١ ص ٤٨ ، دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ٤ وبروكلمان ج ١ ص ٢٨٢ .
 - ٢- دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ٤
 - ٣- نفس المصدر ج ٣ ص ٤
 - ٤- معجم المطبوعات العربية والمصرية ج ١ ص ٤٨ ، دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ٥ ، وبروكلمان ج ١ ص ٢٨٢ .

- ٣- أنه صورة صادقة لما بلغه النحو في القرن السادس الهجري من تطور نشأ
عن تأثره بالفقه واستعانت به بالمقاييس المنطقية والأدلة الفلسفية .
٤- أنه سجل حافل بأراء علماء النحو ومذاهبيهم المختلفة . فقد كان ابن الأنباري
حريصاً ، إلا في حالات قليلة ، على نسبة الرأي إلى قائله .

الغاية منه : يبدو لنا من قراءة المقدمة (١) ان ابن الأنباري كان يرمي إلى المقاصد
التالية :

- ١- تقوية العلاقة بين النحو والفقه وتوسيع مجالات الالتقاء والاتصال بين العلمين .
وكأنما كان يريد أن يسخر علوم العربية لعلوم الدين ويجعلها تبعاً لها .
٢- كان ابن الأنباري يدرس الفقه والنحو . وكان ملتزمه يتلقون عليه العلمين معاً
ولذلك كان يود ، لأسباب قد تكون وجيهة ، بالنسبة إليه ، أن يطبق عليهم
المنهج نفسه في المادتين ، وأن يفرغ عليهم مناخاً فكرياً معيناً ، تقتضيه
البيئة العلمية وتستلزمه سياسة الدولة في ذلك الحين .
٣- رغبته في السير في طريق الابتداع والابتكار العلمي والتعليمي التي بدأها
كتاب " الانصاف " والتزمها في " جدل الاعراب " و" لمع الأدلة " والتسي
ما فتي " يعلن عنها معتزاً معتداً في معظم مؤلفاته .

خصائصه : يمتاز كتاب " الانصاف " بالخصائص التالية :

- ١- أنه جعل من علم النحو موضوعاً عقلياً بحثاً كالفلسفة والمنطق . وصيره حلقة
صراع للتصورات الفكرية والنزعات العقلية والتيارات الثقافية .
٢- أنه يدل على ما كان يتمتع به صاحبه من ثقافة علمية عميقة ، فأساليه في الاحتجاج
تنم عن ثقافته الفلسفية الواسعة فأنظر في كلامه واجد من عبارات الفلسفة
ومصطلحات المنطق ما يكفي للدلالة على مبلغ افادته من دراسة الفلسفة
الكلامية والمنطق (٢) .

- ١- انظر الانصاف ص ٥ .
٢- مهدي المخرومي - مدرسة الكوفة ص ٣٦٠ .

٣- انه يتسم بجدة الاسلوب . فابن الأنباري لا يقلد في أسلوبه احدا " فاذا عرغ للمسائل المطروقة ابتكر لها تنسيقا جديدا ونظرة شاملة ثم وضع تصميم البناء الذي تخيله ثم عبه في قالب بديع لا تجد له نظيرا فيما سبق " (١) .

٤- يبدئك عند الاطلاع على هذا الكتاب ان ابن الأنباري افرغ فيه علمه الغزير وثقافته الواسعة من اطلاع على القرآن الكريم والحديث النبوي، واحاطة تامة بالشواهد الشعرية وكلام العرب والمأم بالمدائح النحوية والتيارات الفكرية وغير ذلك من اصناف المعرفة التي كان ابن الأنباري ملما بها مطلعا عليها والتي مكنته من نيل هذه المكانة السامية بين علماء عصره وغيره من العصور .

محتوياته : يتكون الكتاب من جزئين يقعان في حوالي (٩٠٠) صفحة ويضم هذا الجزء (١٢١) مسألة من المسائل الخلافية . وقد يكون من غير المتيسر تقديم خلاصة عن محتويات الكتاب في هذه المجاله غير اننا نستطيع اعطاء بعض اللوحات المضيئة عنه . انه يتضمن اصنافا واشتاتا من المسائل التالية : —

١ . يحرم المؤلف على حشد اسماء النحاه وآرائهم حول كل مسألة يتعرض لها قال : في اعراب المثني والجمع : " ذهب الكوفيون الى ان الالف والواو والياء في التثنية والجمع في منزله الفتحة والضمه والكسرة في انها اعراب واليه ذهب ابو علي قطرب بن المستنير وزعم قوم انه مذ هب سيويه وليس بصحيح . وذهب البصريون الى انها حروف اعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو الصباس المبرد وابو عثمان المازني الى انها ليست باعراب ولا حروف اعراب ولكنها تدل على الاعراب . وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وحكي عن ابي اسحق الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع " (٢)

٢ . قد يدل على الامور المعنوية بالامور الحسية امعانا في الاستعانة بالادلة المنطقية البحتة . قال في موضوع رافع المبتدأ والخبر : " والتحقيق عندي ان يقال : ان الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لانه كما ان النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب . فالتسخين انما حصل عند وجود الماء .

١- الافغاني — مقدمة جدل الاعراب ولمع الادله ص ٢٤

٢- ج ١ ص ٣٣ (مسأله ٣)

لا بهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هنا (١) .

٣- يستعين المؤلف بعدد من الأدلة والمقاييس التي يعتبرها فصلا في القضايا التي يطرحها ووجهات النظر التي يدلي بها . وهذا عدد منها :

- أ- الفروع أبدا تنحط عن الأصول .
- ب- المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل .
- ج- الأصل في الأسماء ألا تعمل .
- د- حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حملة على ما ليس فيه فائدة .
- هـ- المصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

وسنفرده لهذه الأدلة والمقاييس فصلا في الباب الثالث من هذه الرسالة .

٤- يتمسك المؤلف بكلام العرب ويعتبره الحجة القاطعة في الموضوع . يقول فـي مسألة دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة : " فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم " (٢) .

٥- يتمسك أيضا بالقياس في المواضع التي تستدعي ذلك . قال في موضوع " السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه " (٣) : " وإن حذف الفاء والواو على خلاف القياس فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم . فانه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طالبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود " .

٦- يميل إلى جانب البصريين ويأخذ بآرائهم في معظم المسائل ويظهر مما لا شك لهم في موضوع المناظرة المشهورة بين سيويه والكسائي قال :

- ١- ج ١ ص ٤٧ (مسألة ٥)
- ٢- ج ٢ ص ٦٥٠ (مسألة ٩٤)
- ٣- ج ٢ ص ٦٤٦ (مسألة ٣٣)

"وأما ما رَوَّه عن العرب من قولهم : فإذا هو أياها فمن الشاذ الذي لا يعبأ به كالسجزم (بلن) والنصب (بلم) وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس" (١) . ويضيف إلى ذلك قوله : "على أنه قد روى أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جملاً ، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة فسي الموافقة" (٢) .

هذه لمحات من كتاب الانصاف . أما الموضوع الرئيسي فيه ألا وهو ———
الخلافاً بين البصريين والكوفيين فنستوفي الكلام عنه في الباب التالي حيث سنفرده فصلاً خاصاً .

٤- البيان في غريب اعراب القرآن .

طباعته : طبع الكتاب مرة واحدة بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه في مصر سنة ١٩٦٩م .

قيمه : يستمد الكتاب قيمته من كون ابن الأنباري أفرغ فيه علمه وخبرته . فهو يجمع أصنافاً شتى من معارف هذا العالم الكبير فتجد فيه النحو والصرف واللفظة والقراءات ومسائل الخلافاً ومذاهب النحاة الخ . ويبدو أنه ألفه في أواخر أيامه تقرباً إلى الله وزلفى . فهو يحيل كثيراً إلى كتبه السالفة وبخاصة كتاب " الانصاف " (٣) وصفوة القول أن هذا الكتاب يكتسب أهميته من كونه تطبيقاً لمجمل آراء المؤلف النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علوم القرآن .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة (٤) ومن بعض الدلائل الأخرى أن المؤلف كان يرمي من تأليف هذا الكتاب إلى المقاصد التالية :

- ١- ج ٢ ص ٧٠٤ (مسألة ١٩)
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- انظر مثلاً ج ١ ص ٣٢٦ و ٢٤٦ و ج ٢ ص ١٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ الخ .
- ٤- انظر البيان ج ١ ص ٢٩ .

- ١- اشباع النزعة الدينية والتمعية عنده ، وذلك بخدمة كتاب الله وتوضيحه وتقريبه من الأفهام . وهو عمل يستحق المثوبة وحسن الجزاء .
- ٢- يبدو أنه من خلال ممارسته لمهنة التدريس أحس أن الطلبة كانوا بحاجة ماسة الى مثل هذا الكتاب ، فكفاهم حاجتهم ولبى مطالبهم .
- ٣- رغبته الشديدة في استغراق كل ميادين النحو فقد سبق أن ألف في الخلاف ، والملة ، والجدل ، والأصول ، ولم يبق عليه الا أن يؤلف في إعراب القرآن .

خصائصه : يمتاز بالخصائص التالية :

- ١- الوضوح ونصاعة الأسلوب فمعانيه واضحة جلية لا تحتاج الى روية وأعمال فكر . والوضوح والنصاعة من مقومات المنهج المدرسي التعليمي .
- ٢- حرص المؤلف على ذكر مختلف وجوه الإعراب من ناحية ومختلف الآراء والمذاهب النحوية من ناحية أخرى ، في حين قد جرت العادة في مثل هذه الحالات أن يذكر المؤلف رأيه فقط دون أن يلتزم بالاشارة الى غيره من العلماء الا حينما تستدعي الضرورة ذلك .
- ٣- أنه مع اصراره على ذكر مختلف الآراء يقصر في نسبة هذه الآراء الى أصحابها فيقول : وذهب آخرون الى أنه ضمير (١) . وذهب آخرون الى أنه اسم سبهم (٢) . وكقوله : واختلفوا في أصل اللام فذهب بعضهم ، الى أن أصلها الفتح ، وذهب آخرون الى أن أصلها الكسر (٣) .

هـ - لمع الأدلة في أصول النحو .

طبعااته : طبع هذا الكتاب مرتين :

الأولى : صدرت عن مطبعة جامعة دمشق مع " جدل الاعراب " بتحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني سنة ١٩٥٧ م . وأعيد طبعه في دار الفكر - بيروت سنة ١٩٧١ م .

- ١- ج ١ ص ٣٦٤
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نفس المصدر ج ١ ص ٩٨

الثانية : صدرت عن المطبعة الكاثوليكية في بيروت بتحقيق الاستاذ عطية عامر سنة ١٩٦٣ م .

قيّمته : يعتبر كتاب " لمع الأدلة " من الكتب القليلة التي ألفت في أصول النحو . بل يزعم المؤلف أنه " أول ما صنف في هذه الصناعة " (١) . والكتاب وثيقة ثمينة للتدليل على ما بلغه الفكر النحوي في القرن السادس الهجري من تقدم ورقي . ثم هــ والى ذلك كله يبين العلاقة التي قامت بين الفقه والنحو في ذلك القرن بفضل أوضاع علمية ودينية معينة (٢) . تلك العلاقة التي كان النحاة يتشوقونها وينظرون إليها ويفكرون في اقامتها منذ زمن طويل بفعل ما كان يسيطر عليهم من نوازع وعوامل دينية .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة (٣) أن المؤلف كان يرمي من تأليفه الى الأهداف التالية :

- ١- الرغبة في مواصلة السير في طريق الابتكار والابتداع التي انتهجها من قبل بتأليف كتابي " الانصاف " و " جدل الاعراب " .
- ٢- محاولة سدّ ثغرة كان يحسّها في البناء النحويّ بفضل حدة ذهنه وسعة اطلاعه .
- ٣- تلبية طالب أهل الفضل والاستبصار الذين سألوه التأليف في أصول النحو والوقوف عند حسن ظنهم .

-
- ١- لمع الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٢٣ .
 - ٢- من دلائل تأثر صاحبنا بالمنهج الفقهي في اختيار تسمية كتابه هذا أن لعبد الملك الجويني (امام الحرمين) كتابا في الفقه بعنوان (لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة) وقد صدر هذا الكتاب عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بتقديم وتحقيق الدكتورة فوقية محمود سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م . ومن الجدير بالذكر أن الامام الجويني عاش ما بين ٤١٩ - ٤٧٨ هـ أي قبل ابن الأنباري بحوالي مائة عام .
 - ٣- انظر لمع الأدلة ص ٢٣ .

ولعله كما أوضح في مكان آخر كان يريد أن يقيم علاقة ثابتة وواضحة بين الفقه والنحو وأن يطبق عليهما نفس الموازين لما لمسه من مناسبة بينهما " لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول " (١) .

خصائصه : يمتاز بالخصائص التالية :

١- أنه قسّم تقسيماً يشابه تماماً ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه (٢)

٢- أنه نقل إلى أصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح يحسن القارئ لأصول الأنباري أنه يقرأ كتاباً من كتب الفقه وأنه امام فقيه حازق لا أمام نحوي أو لفوي مدقق .

٣- أن المؤلف يلتزم فيه المنهجية العلمية التزاماً صارماً فهو يشرح أهدافه في مقدمة الكتاب ثم يحدد منهجه تحديداً تاماً في الفصل الأول والثاني حيث يتحدث في الأول عن معنى أصول النحو وفي الثاني عن أقسام هذه الأصول ثم هو إلى ذلك بعيد عن الدافئ أو الانتقال من موضوع إلى موضوع أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي فالكتاب يكون وحدة متماسكة متساوقة إلى الحد الذي تسمح به ظروف المؤلف في القرن السادس الهجري .

محتوياته : يتكون هذا الكتاب من ثلاثين فصلاً تقع في حوالي ستين صفحة تدور حول أصول النحو وأدلتها من نقل وقياس واستحسان واستصحاب حال . ويتتبع المؤلف كل بند من هذه البنود بالشرح والتفصيل . فالنقل ينقسم إلى تواتر وآحاد ولكل منهما شروط معينة . والقياس ينقسم إلى قياس على قياس وشبهه وقياس طرد . ويفضل المؤلف القول في ذلك كله وينتقل للحديث عن الاستحسان واستصحاب الحال وأمور أخرى لها صلة وثيقة بما نحن فيه كمعارضة النقل بالنقل والقياس بالقياس . وسنعود إلى تفصيل ما أوجزنا هنا عند الحديث عن جهود المؤلف في أصول النحو في الباب التالي .

١- نزهة الألباء ص ٨٩ .

٢- لمع الأدلة - مقدمة المحقق ص ٦ - ٧ .

الباب الثاني

انتاجه النحوي

بيننا فيما سبق من الفصول أن ابن الأنباري كان يتحلى بثقافة موسوعية تضم كل ما عرفه عصره من المعلوم كاللغة والنحو والفقه وعلم الكلام . وقد ألف في هذه العلوم كلها غير أنه كان يميل بطبعه إلى علم النحو فأعاده جهده وبذل فيه وكده ووضع فيه مصنفات بلغت من الشهرة وبعد الصيت مبلغاً عظيماً . كتاب " الأنصاف " في مسائل الخلاف " و " اسرار العربية " . وكان لا بد للثقافة ابن الأنباري الموسوعية هذه أن تظهر في ميدان النحو فهو لم يكتف بما توصل إليه السلف في هذا الموضوع بل طفق يفكر في رب يستجده وطريقة يبتكرها وآفاق يجلوها . وقد استطاع بما كان يتحلى به من ذهن صاف وفكر عميق أن يحول في ميادين هذا العلم فيأتي بكل جديد وطريف ويضيف إلى بناء النحو لبنات قد يختلف العلماء في تقييها، ولكنهم لا يختلفون في أنها تستحق التوقف وإطالة النظر . فقد تعرض صاحبنا لمختلف موضوعات النحو وميادينه وألف في :

- ١- أصول النحو . وقد وضع فيه كتاب " لمع الأدلة "
- ٢- جدول الاعراب . وقد وضع فيه كتاب " الإعراب في جد الاعراب " (١)
- ٣- الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد وضع فيه كتاب " الأنصاف "
- ٤- العلة والتعليل . وقد وضع فيه كتاب " اسرار العربية " بالإضافة إلى جزء من " لمع الأدلة " .
- ٥- الاعراب . وقد وضع فيه كتاب " البيان في اعراب القرآن " .

ولقد عالج هذه الموضوعات النحوية كلها بسعة وشمول وحاول أن يقدم في كل منها جديداً ، وأن يضيف إلى ما أنجزه السلف إضافات ذات قيمة . وسندرس في الفصول التالية مدى مساهمة صاحبنا في كل ميدان من هذه الميادين . وسنوزع هذه الموضوعات كلها في ثلاثة فصول هي :

- ١- أصول النحو .
- ٢- العلة والتعليل .
- ٣- الخلاف .

١- يعني بجدول الاعراب جدول النحو . انظر النزهة ص ٨٩ والكشاف للتهانوي ج ١ ص ١٧٧ والايضاح للزجاجي ص ٩١ وقد جاء فيه : ويسمى النحو اعراباً والاعراب نجواً سمعاً لأن الفرغ طالب علم واحد .

ويلاحظ أننا راعينا في هذا التقسيم الأساس الموضوعي دون الاحتفال بأسماء الكتب ودون أن نخضع كل كتاب منها بفصل منفرد مستقل . وقد ملنا الى هذا التقسيم للاعتبارات التالية :

- ١- أنه على الرغم من أن ابن الأنباري قد خص كل كتاب من كتبه بموضوع أو أداره عليه ، فإن هذه الموضوعات متشابهة متداخلة والكتاب الواحد يحتوى على أكثر من موضوع .
- ٢- أن بعض الموضوعات ليس لها كيان مستقل كجدل الاعراب فمنه ما يلحق بأصول النحو ومنه ما يلحق بالعلة ومنه ما يلحق بالخلاف . ولذلك ليس من الحكمة والصواب أن يفرد له فصل خاص به .
- ٣- أن ما تبقى من الموضوعات كأعراب القرآن ليس محصوراً بموضوع واحد بل يتضمن اللفظة والنحو والخلاف والتعليل والقراءات الخ كما ذكرنا في حديثنا عن كتاب " إعراب القرآن " في الفصل الثالث من الباب الأول . ولذلك لا نستطيع أن نفرده فصلاً خاصاً به .

وأضافة الى ما سبق رأينا الترميز على الموضوعات التي كان لابن الأنباري فيها فضل تجديد وابتكار دون تلك التي حذا فيها حذو السابقين ونسج على منوالهم . و " أصول النحو " و " العلة " و " الخلاف " التي سيكون كل واحد منها موضوعاً لفصل من فصول هذا الباب هي الموضوعات التي عرف بها ابن الأنباري واشتهر فضلاً عن أنها تستغرق أهم إنجازاته في النحو فلا ريب أن نقف عندها ونطيل النظر .

الباب الثاني

انتاجه النحوي

الفصل الأول

اصول النحو .

— الفصل الأول —

في أصول النحو

إنَّ لأبن الأبياري صلةً وثيقةً بأصول النحو تتمثل من خلال كتابه المعروف في هذا الموضوع ألا وهو "لمع الأدلة" الذي يعتبر قنطرة ماثلة ومعلمة بارزة في تاريخ هذا العلم. وكنا قد تحدثنا عن هذا الكتاب في فصل سابق (١) فقد منا تعريفاً به وأعطينا فكرة مجملية عنه. وقد يكون ما ذكرنا ثمة كافياً لولا أننا نود أن نتعدى وصف الكتاب إلى الخوض في موضوعه والانتقال من ثمة إلى تقييم جهود صاحبنا في ذلك الموضوع.

ولا بدّ لنا من أجل ذلك أن نقدّم صورة وافية عن تلك الأصول كما عرضها علينا المؤلف تعريفاً وتقسيمًا، وكما جلاها لنا توضيحًا وتمثيلًا، وأن نجول معه جولة تطالعنا على الآفاق التي ارتادها والبيادر التي خوض فيها.

التعريف بهـ

يعرّف ابن الأبياري أصول النحو بأنها " أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وفصولها " (٢) أما الفائدة من هذه الأصول فهي " التحويل في اثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتقاء من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل (٣) ". وكأنه يقصد بذلك الدعوة إلى استقلال وسائل الفكر وأدواته في معالجة النحو وعدم التوقف في ذلك عند حدود التقليد والمحاكاة أو التشبث بالوسائل العلمية البدائية. ولا غرو في ذلك فقد كان من المهتمين بشؤون الفكر المطلعين على المنطق والفلسفة وعلم الكلام كما عرفنا سابقاً.

١- انظر ص (١٢٠) وما بعدها من هذه الدراسة.

٢- لمع الأدلة ص ٢٧

٣- نفس المصدر والمكان.

- أقسامها -

يقسم صاحبنا أصول النحو الى ثلاثة : " نقل وقياس واستصحاب حال " . ويجعل لهذه الأقسام ثلاث مراتب " الأولى لدليل النقل والثانية لدليل القياس والثالثة لدليل استصحاب الحال " (١) . وهو يعني بذلك أن دليل النقل أرفعها مكانة وأعظمها قيمة ، وأنه اذا اجتمع مع دليل القياس ودليل استصحاب الحال رجح عليهما وألغى وجودهما . وكذلك دليل القياس بالنسبة الى ما بعده فأدعية هذه الأدلة متناسب مع أسبقيتها في الترتيب .

- النقل -

وهو يعرف النقل بأنه " الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة " (٢) ويتبين من هذا التعريف أن صاحبنا يشترط في النقل المنقول توافر الأمور التالية :

- ١- أن يكون عربيا فليس لهذا التعريف علاقة بالكلام غير العربي .
- ٢- أن يكون فصيحاً فيخرج من هذا التعريف العامي والركيك وكل ما لا يستوفي شروط الفصاحة . وللفصاحة كما نعلم شروط معروفة (٤) .
- ٣- صحة النقل وتستوجب بصراً بمعرفة أحوال النقلة والاحاطة بما يسمى بعلم الرجال أو علم الجرح والتعديل . فيرد كلام من يشك في علمه أو أمانته من متعاطي هذا الفن . ويشير صاحبنا الى ذلك بقوله : " ويشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً رجلاً أو امرأة حراً كان أو عبداً كما يشترط في ناقل الحديث عن النبي (٥) " .

-
- ١- لمع الأدلة ص ٢٧
 - ٢- نفس المصدر والمكان .
 - ٣- نفس المصدر ص ٢٨ .
 - ٤- انظر مقدمة كتاب البلاغة الواضحة لعلي الجارم ومصطفى أمين ص ٥ وما بعدها .
 - ٥- لمع الأدلة ص ٣٥ .

٤- الكثرة : ويجني بها تواتر عدد كبير من النقلة على رواية واحدة ، ويقصد الرواة من التشديد على الكثرة الوقوف في وجه التحريف والتزييف . واعتدالاً بهذه الكثرة لا يرى صاحبنا قيمة لما ورد على سبيل النذرة والشذوذ (١) .

— القياس —

وهو يعرفه القياس بقوله : " هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل . وقيل هو حمل فرع على أصل بعملة تقتضي اجراء حكم الأصل على الفرع . وفيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع . وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة (٢) " وأول ما نلاحظه أن صاحبنا لم يكتف بايراد تعريف واحد للقياس فأتبعه بثلاثة تعريفات أخرى ، أما لتقديره أن أحدها عاجز عن نقل المعنى المقصود أولاً أنه يود أن يدل بعلم عزيز واطلاع واسع .

وزبدة هذا الكلام كله أن القياس هو حمل نمط من القول على آخر لعلاقة بينهما . وقد تسمى هذه العلاقة كما قد تسمى جامعاً . أما الغاية من اجراء القياس فهي التوصل الى حكم في حالة لم يسبق أن ورد فيها حكم . فيكون اللجوء الى القياس ضرورة تملئها أبنية اللغة المتجددة .

هذا وقد ذكر ابن الأنباري للقياس ثلاثة أنواع :

- ١- قياس علة : ومثل عليه بحمل ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل في رفعه (٣) .
- ٢- قياس شبهة : ومثل عليه بحمل الفعل المضارع على الاسم في اعرابه (٤) .
- ٣- قياس طرد : وقد مثل عليه بأمثلة فرضية كتعليق بناء " ليس " بعدم التصرف

١- لمع الأدلة ع ٢٨ وما بعدها .

٢- نفس المصدر ع ٤٢ .

٣- نفس المصدر ع ٥٤ .

٤- نفس المصدر ع ٥٦-٥٧ .

واعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف (١) . وهو مقياس وهمي لأنه فاقد للمناسبة بين الحكم والملة . فلا علاقة البتة بين البناء وعدم التصرف أو بين الاعراب وعدم الانصراف ، على الرغم من تلازم الظاهرتين في كل منهما .

وهو يشير الى أنه لا بد أن تتوفر في كل قياس من الأقيسة السابقة أربعة أركان : أصل وفرع وعلة وحكم (٢) . ففي المثال الأول الذي ساقه المؤلف على قياس الملة ، الأصل هو الفاعل والفرع هو نائب الفاعل والملة هي الاسناد والحكم هو الرفع .

وكما يرى القارئ فهذه الأقيسة تمتد الى المنطق أكثر مما تمتد الى النحو . وعلى الرغم أن الحياة القدماي استخدموا لفظة القياس ، فقد كانوا يعنون بها معناها البسيط ، ألا وهو النسج على منوال كلام العرب ، لأنهم لم يكونوا بعد قد أوغلوا في قضايا الفلسفة والمنطق .

أما القياس الذي يتحدث عنه صاحبنا فهو قياس معقد ، ما نظن أنه خطر في ذهن أحد من قدماي اللغويين . فإذا رحنا نستقصي الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري على أنواع القياس المختلفة تبين لنا أن في المسألة شيئاً من السفسطة أو القياس الوهمي . والآن فمن يستطيع أن يزعم أن الأعرابي قد نطق بالفاعل قبل نائب الفاعل ورفع هذا قبل أن يرفع ذاك ؟ وكذلك من يستطيع أن يزعم أن الفعل المضارع أعرب لأنه أشبه الأسماء ؟ وهل يتصور عاقل أن الفعل المضارع بقي مدة من الزمن مجرداً من الحركة حتى ثبت شبهه بالأسماء فأعرب خلافاً لبني جنسه من أفعال الماضي والامر ؟

-
- ١- لمع الأدلة ص ٥٨ . وثمة أمثلة متعددة يمكن أن تستخلص على قياس الطارد من وقائع الحياة . فمن ذلك أن يكون معظم من يصابون بداء السرطان مثلاً ممن يأكلون الأرز أو يقتنون السيارات أو يدخنون التبغ . فيستنتج من ذلك خطأ أن كلا من هذه الظواهر يمكن أن تكون علة لوجود هذا المرض الخبيث . والحقيقة أن لا إخاله - أي لا مناسبة - بين أكل الأرز أو اقتناء السيارة أو تدخين التبغ والاصابة بالسرطان ، على الرغم من طراد الظاهرة مع وجود المرض .
- ٢- لمع الأدلة ص ٤٢ .

أغلب الظن أن هذه القضايا أقرب إلى الفرضيات منها إلى الحقائق الثابتة الملموسة . وما التعامل بها إلا من قبيل تحريك الذهن وتنشيط الفكر . ونحن لا نريد أن نجحد قيمة القياس فللقيام بقيمته التي لا تجحد ولكن في مسائل اللفظة لا في مسائل النحو . والحديث في القياس اللفظي لا يدخل في نطاق موضوعنا هذا .

— استصحاب الحال —

أما استصحاب الحال فهو عند صاحبنا " من الأدلة المعتبرة . والمراد به استصحاب حال الأصل ، مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء " (١) . وما دام الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء فيبقى كل شيء على حاله حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب . " فما يوجب البناء في الأسماء «وشبه الحرف أو تضمن معنى الحرف . فشبه الحرف في نحو الذي " وتضمن معنى الحرف في نحو " كيف " . وما يوجب الإعراب في الأفعال «ومضارعة الاسم في نحو يذهب ويكتب وما أشبه ذلك (٢) .

" واستصحاب الحال — في رأى صاحبنا من أضعف الأدلة . ولهذا لا يجوز التمسك به . ما وجد « ناك دليل . ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه . وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم (٣) .

تلك هي أبرز النقاط التي أثارها ابن الأنباري في "لمع الأدلة " والتي تطرق إليها عند معالجته لموضوع أصول النحو . وقد حاولنا أن نستحضر في هذه الخلاصة أهم آرائه بهذا الشأن إلا ما دار منها حول العلة النحوية فقد آثرنا أن نختمها ببحث مستقل في الفصل التالي .

١ — لمع الأدلة ع ٨٦

٢ — نفس المصدر والمكان .

٣ — لمع الأدلة ع ٨٧ .

— أضواء على هذه الأصول —

يقدم ابن الأنباري فيما عرضنا له من الأفكار في أصول النحو منهاجاً جديداً بالنسبة إلى علم النحو وإن لم يكن جديداً بالنسبة إلى علم الفقه . أولنقل : أن البيئة التي حملت علماء الفقه على ابتداء علم الأصول حملت علماء النحو على تبني هذا العلم وتعهده بالرعاية والاهتمام .

ولعل القول المشهور : " أن الحاجة أم الاختراع " لا يصدق في مكان كما يصدق هنا فقد كانت الحاجة ماسة إلى ابتداء علم من شأنه أن يرد إلى علم النحو حيويته وجدرته ويمنحه من القوة والنشاط ما يساعده على الوقوف في وجه الزعاع والأعاصير .

وتفصيل ذلك أن العراق كان دائماً ملتقى الثقافات ومزدهم الحضارات . وحسبنا أن نذكر من تاريخ العراق الزاهر ما صنعه خلفاء بني العباس في عصرهم الأول مسن تشجيع العلم والاهتمام بنشر الثقافة . فقد عملوا على ترجمة التراث اليوناني من فلسفة ومنطق .

وكان لهذا العمل الضخم أثره الكبير في حرية الفكر وتفتح براعمه . فقد غصرت العراق نتيجة لهذا الاحتكاك الثقافي بتراث اليونان حركة فكرية متحررة نشأ عنها ما يسمى في تاريخ الفقه بمدرسة الرأي أو مدرسة القياس في مقابل ما يسمى بمدرسة الحديث أو الأثر التي كان مكانها الحجاز (١) .

وقد نشبت بين مدرسة القياس ومدرسة الأثر محاورات ومناظرات وتسبب عن ذلك كله صراع شديد أدى إلى اتساع شقة الخلاف بين الطرفين . وفي غمرة هذا الصراع بين المدرستين نشأ ما يسمى بالخط المقتدل (٢) الذي كان من هممه الحرص على التمسك بالتراث دون المجازفة بالغاء العقل أو محاولة التخلي عن حرية الفكر .

١ — انظر ضحى الاسلام للاستاذ أحمد أمين ج ٢ ص ١٥١ وما بعدها .

٢ — انظر ضحى الاسلام ج ٢ ص ١٦٢

وكان الحل عند المعتدلين ابتكار علم يقيم الميزان بين الطرفين ويوازن بين الطرفين دون الميل نحو أحدهما . وقد سمي هذا العلم علم أصول الفقه .

ولقد مرّ النحو بنفس الظروف التي مرّ بها الفقه فكان ثمة محاولات للحجر والتضييق ومحاولات للانطلاق بل الانفلات . وبين هؤلاء أولئك كان المعتدلون يفكرون في حل القضية بما يحفظ للغة كيانها يهضمون للفكر حرية وحرمة . وكان من بين هؤلاء المعتدلين صاحبنا ابن الأنباري الذي رأى في مبادئ علم أصول الفقه ما يصلح أن يعالج به قضايا النحو فاستعان بها وطبقها بقدر ما يملك من حكمة وذكاء .

لقد كان ابن الأنباري يطلب التجديد ويسعى إليه كما يذكر في مقدمة " اللمعة " (١) ولكنه في الوقت نفسه لم يكن يود الانطلاق الى حيث لا حدود . وكأنه رأى في مبادئ أصول النحو حدا فاصلا بين الافراط في التقليد والمبالغة في الانطلاق .

فقد حاول بالتشديد على النقل والقياس أن يضبط حركة الفكر الواثب المتفلت ويحد منها . ان تمسكه بمراعاة النقل يشير الى ذلك ويؤكد . فالنقل كما عرفه هو التراث نفسه منحصر في القرآن والحديث وكلام العرب (٢) . وهو حين يطرح "النقل" ركنا من أركان الأصول فكأنه يكيح حركة التفات والانطلاق التي لم تكن تود أن تحكمها قيود المحافظين .

وانطلاقاً من نفع المبدأ في ألا وهو الموازنة بين تيارى المحافظة المتمزمة والتجديد المتطرف يطرح " القياس " أصلاً آخر من أصول النحو . فهو في الوقت الذي يبيح فيه الاجتهاد ويؤيد حرية الفكر لا يريد أن يصبح الأمر فوضى وأن يتجاوز به من ليس من أهله . وقد رأى صاحبنا في القياس ضماناً لعدم الوقوع في هذا المحذور .

والتزاماً بمبدأ الاعتدال الذي أخذ ابن الأنباري نفسه به شدد على الأخذ " بالنقل " واعتبره أحد الأصول الثلاثة بل جعل له المرتبة الأولى بينها (٣) . ورد على منكريه بقوله : " هذه شبهة ظاهرة الفساد " (٤) .

-
- ١- لمع الأدلة ص ٢٧ حيث قال : وقائده (يعني الأصول) التمويل في اثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل .
 - ٢- انظر لمع الأدلة ص ٣٢ - ٣٣ ٣- نفس المصدر ص ٢٧
 - ٤- نفس المصدر ص ٣٣

وكذلك صنع بالنسبة " للقياس " فقد ردّ على منكبيه بقوله : " اعلم أن انكسار القياس لا يتحقق لأن النحو كله قياس (١) . بل زاد على ذلك أن عقد فصلا في الرد على منكري القياس ، حاول أن يبطل فيه كل ما يقدمونه من شبه واعتراضات (٢)

وقد تدلنا هذه الحقائق على مدى ما كان يتمتع به صاحبنا من اتزان ورجاحة عقل . فهو لا يودّ أن يجاري منكري النقل لأن في ذلك نهاية للتراث . وهو كذلك لا يودّ أن يجاري منكري القياس لأن في ذلك محاولة لا يقف العقل . وكان في غمرة هذه المتناقضات يحاول أن يسلك السبيل القويم بعقل راجح وفكر متزن .

ليس هذا فحسب فقد دافعت مبالته في الحذر ورغبته في الضبط والتنظيم أن يضع شروطا وقبولا لكل من هذين المصطلحين اختارها من جملة آراء العلماء المتضاربة حول الموضوع . فكان يفرغ الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ثم يختار منها أقربها إلى العقل والمنطق . وبموجب هذه الطريقة قسم " النقل " إلى تواتر وأحاد كما ذكرنا آنفا ، وحدد طرق النقل وصفات الناقل (٣) . كل ذلك ليجعل طريق النقل بيتا والسير فيه مأمونا ، وليغلق الأبواب على أهل الوضع والانتحال .

أما بالنسبة للقياس فقد جعله ثلاثة أنواع كما أسلفنا : قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد . فكان الأول أعلاها شأنًا وأجدرها بالقبول لأنه يتضمن أوثق صلة تربط المقيس بالمقيس عليه ألا وهي العلة . أما الشبه فهو صلة أضعف من العلة لأنه يتعلق بالظواهر والعلة تتعلق بالجواهر . أما قياس الطرد فهو ضئيف لأنه يقرن بين ظواهر لا علاقة بينها أصلا وإن توهمت هذه العلاقة .

أما استصحاب الحال فقد جعله من الأدلة المعتبرة إلا أنه وصفه بأنه أضعف الأدلة (٤) . ويبدو من ذلك أنه لم يشدد على هذا الأصل ولم يرفيه كبير جدوى . ولذلك لم يعمل عليه ولم يطل الوقوف عنده .

١- "لمع الأدلة" ص ٤٤

٢- نفس المصدر ص ٤٦ وعنوان الفصل " في حل شبه تورّد على القياس "

٣- نفس المصدر ص ٣٤-٤١

٤- نفس المصدر ص ٨٦-٨٧

وصفة القول أنّ ابن الأنباري حاول أن يستخدم أصول النحو في حلّ بعض المشكلات والمصاعب التي كانت تواجه علماء النحو منذ التوت السنّة الأعراب وفسدت سلاقتهم . فحين تفسد السليقة يصبح لا بدّ من استعمال أدوات ووسائل تمّوز عن هذا الفساد وتغني عنه . ولقد استعان المرب بالقياس منذ عبد الله ابن اسحاق الحضرمي (١١٧هـ / ٧٣٥م) (١) والخليل بن أحمد ١٦٠هـ / ٧٧١م (٢) وسقيت حاجتهم الي القياس تزداد تبعاً لتطور المجتمع ومدى ايفاله في الحضارة والعمران ، الى أن ظهر ابن الأنباري الذي كان يشعر أنّ القياس وحده لا يكفي وأنه لا بدّ من تقديم منهج متكامل لسدّ هذه الحاجة . وكان كتاب " لمح الأدلة " مهياً للقيام بهذا الدور .

* * *

١- انظر طبقات الشعراء لابن سلام ص ١٤ ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ١٨

٢- انظر نزهة الألباء ص ٤٥ - ٤٦ وبغية الوعاة ج ١ ص ٥٥٧ .

ابن الأنباري ودعوى ابتكار علم الأصول

يبدل ابن الأنباري في مواضع مختلفة أنه مبتكر علم أصول النحو وأنه أبو عذرتة فيقول في مقدمة لمع الأردلة : " ان جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب الانصاف في مسائل الخلاف " وكتاب " الاغراب في جدل الاعراب " أن اعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم اصول النحو " (١) وينصف الى ذلك قوله : " وقد ألفت له ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة " (٢) . ليس هذا فقط بل هو يصدر على هذا السبق والأولية في موضع آخر وذلك حين يقول : " وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما هما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو " (٣) غير أن بعض العلماء والمؤرخين لا يوافقوه في زعمه بل ينازعه فيه ويشير الى من ينافسه في ادعاء هذا العلم ويجازيه فضل ابتكاره ، واطهاره بين الناس . ومن هؤلاء ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح عثمان ابن جني . وأعجب من ذلك كل شيء أن يجهر بهذا الزعم جلال الدين السيوطي الذي عاش بعد ابن الأنباري بحوالي أربعة قرون (١١١ هـ / ١٥٠٥ م) .

ان نسبة هذا العلم الى واحد من هؤلاء مسألة مهمة وتحتاج الى كثير من الأناة والروية ، وانه لمن صلب علمنا في هذا الفصل أن نتطرق لهذه المسألة بالتحقيق فنتمنى لكل من هؤلاء العلماء على حدة ونبين مدى مساهمته في أصول النحو وأحقية في نسبة هذا العلم الى نفسه وسنتناولهم واحدا واحدا حسب الترتيب التاريخي .

— أبو بكر بن السراج ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م —

كان أبو بكر بن السراج " أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين واليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد " (٤) . وكان يتمتع بشخصية علمية فذة وفكر مستقل وتبرز هذه الشخصية الفذة في المظاهر التالية :

- ١- ص ٢٣
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نزهة الألباء ص ٨٩
- ٤- معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٨ .

- ١- أنه اضاف الى ثقافته النحوية اهتماما بالمنطق والموسيقى (١) .
- ٢- أنه على الرغم من انتمائه الى المذهب البصري عوّل على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة (٢) .
- ٣- أن له آراء كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده (٣) .

وبالإضافة الى ذلك كله عرف ابن السراج بتشددّه في القياس ومجاهرته بوجوب أعمال الشواذ والنوادر فقد كان يقول : " اعلم أنه ربما شدّ شيء من بابيه فينبغي أن تعلم أن القياس اذا اُراد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي شدّ عنه . وهذا مستعمل في جميع العلوم ولو اُعتز بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم (٤)

وهذا انما يصدر عن عقلية منظّمة يؤكدها ويشهد لها ذات القول المأثور فيه " ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج (٥) . والذي يدل على ما كان لا يسن السراج من فضل في تنظيم هذا العلم ولم أطرافه وتمذيب حواشيه واخضاعه لمنهج صارم .

ولا نريد أن نطيل في التحدث عن خصائص ابن السراج ومميزاته الفكرية واتجاهاته النحوية فليس ثمة مجال لذلك . وانما يهمنا في هذا البحث أن نتوقف قليلاً عند إحدى الظواهر المهمة في حياة هذا النحوي الكبير ألا وهي كتاب " الأصول " الذي يعتبر أحسن كتبه وأكبرها (٦) .

وبغض النظر عن قيمة الكتاب في ذاته فهو يحمل بالنسبة إلينا أهمية خاصة لسببين :

- ١- انباه الرواة ج ٣ ص ١٤٩
- ٢- معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٨
- ٣- شوقي غيف : المدارس النحوية ص ١٤٣
- ٤- المزهج ج ١ ص ٣٢٣
- ٥- ياقوت : معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٦٨
- ٦- نفس المصدر ص ٢٠٠

- (١) أنه كان السبب في أن ينسب بعض العلماء فضل ابتكار علم الأصول إلى ابن السراج ، ولولاه لما كان لابن السراج فضل يذكر في هذا المجال .
- (٢) أنه يمثل الرابطة والصلة الوثيقة التي تشد ابن السراج إلى بحثنا هذا ولولاه لم يكن لنا به صلة من قريب أو بعيد .

هذا وقد آن لنا أن نعرض القضية ونطرحها على بساط البحث حسب الخطوات التالية :

- ١- جاء في المقدمة التي وضعها محققو كتاب سر الصناعة لابن جنى ما يلي :
 " وتوجت حركة التأليف في النحو (في القرن الرابع الهجري) باختراع علم اصول النحو على يد أبي بكر بن السراج في كتابيه اصول النحو الكبير وتم ذلك على يد أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح عثمان ابن جنى " (١) .
 - ٢- يذكر على أبو المكارم في كتابه " اصول التفكير النحوي " أن ابن السراج هو أول من يشار إلى أنه قصد علم اصول النحو بالدرس في كتابيه اصول النحو الكبير والصفير (٢) .
 - ٣- يقول الدكتور محمد عيد بهذا الصدد : ان ابن السراج (٣١٦هـ / ١٢٨م) هو صاحب أول مؤلف مشهور في هذا الموضوع (٣) ويقصد به أصول النحو .
 - ٤- شن الدكتور عطية عامر في مقدمة كتاب لمع الأدلة (٤) هجوما شديدا على ابن الأنباري متهمًا إياه بالكذب والافتراء في زعمه أنه مبتكر علم اصول النحو الذي هو مادة كتاب " لمع الأدلة " ومعتمدا في هجومه على ما ذكره المؤرخون وأصحاب الطبقات عن كتاب الأصول هذا ، مع أن ما تذكره هذه الكتب ليس فيه سند أو تأييد لرأي عطية عامر كما سنوضح فيما بعد .
- هذا هو مجمل القضية فما هو موقفنا منها ؟ قبل أن ندلي بدلونا في الموضوع نسود أن نعرض الملاحظات التالية :

- ١- مصطفى السقا وآخرون : سر الصناعة ج ١ ص ٦٤
- ٢- ص ٤
- ٣- اصول النحو العربي : المقدمة ص ٢
- ٤- ص ٩ - ١١

(١) أنه ليس فيما أوردت كتب التراجم والطبقات حول كتاب أصول النحو لابن السراج ما يشير إلى أنه يدور فعلا حول موضوع أصول النحو كما فهمه القدامى وكما نفهم نحن في أيامنا هذه .

(٢) أن كثرة ترداد اسم هذا الكتاب بين النحاة والمؤرخين قد تدعو إلى التضييل والابهام بأن ثمة كتابا يعالج موضوع أصول النحو .

(٣) أن هؤلاء الذين نسبوا فضل ابتكار هذا العلم إلى ابن السراج قد اعتمدوا على ظواهر الأمور دون النفاذ إلى أعماقها ومواطنها إذ اكتفوا بالتسمية ليلا على وجهة نظرهم . والتسمية ليست حجة كافية في هذا المجال .

وهذا يعني أننا لا نشارك هؤلاء جميعا وجهة نظرهم في أن ابن السراج كان مبتدع هذا العلم وأن كتابه " الأصول " يعالج موضوع أصول النحو فعلا . ورأينا أن كتاب الأصول كغيره من كتب النحويين كان يمتاز عنها بحسن الترتيب والتبويب . وهذه براهيننا وأدلتنا مستقاة من كتب التراجم ونصوص اللغة وأقوال النحاة المتأخرين :

(-) وأولى هذه البراهين بالذكر وأحراها بالتقديم هو رأي ابن الأنباري نفسه لما له من أهمية ووجاهة بهذا الخصوص . فماذا قال ابن الأنباري ؟ لقد تعرض لهذا الموضوع في " نزدة الألباء " فقال : " وله (ابن السراج) مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول . فإنه جمع فيه أصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب " (١) .

وهذا النص يفيد الحقائق التالية :

(أ) أن ابن الأنباري كان مطالعا على كتاب الأصول عارفا بكنهه ملما بمحاسنه ومزاياه . ولذلك حاول أن يصفه وصفا دقيقا دون إفراط ولا تفريط .

(ب) أن وصف ابن الأنباري للكتاب يدل على أنه كتاب في النحو لا في الأصول . فهو لا يعدو أن يكون حشدا وتجميعا لمسائل سيبويه وعمل صاحبه فيه لا يعتمد على الترتيب المتقن والتبويب المنسق .

وكتاب سيبويه ليس في أصول النحو (١) بل لم يقل أحد أنه في أصول النحو بالمعنى الذى تقصده .

(ج) أما قول ابن الأنبارى " أنه جمع فيه أصول علم النحو فهو يهين بذلك قواعد النحو كما سنذكر فيما بعد .

٢- أما ما ذكرته كتب التراجم والطبقات بهذا الخصوص فليس فيه ما يشير إلى أن الكتاب وضع في أصول النحو كما ذكرنا آنفا . يقول ابن النديم بهذا الشأن : " وله كتاب الأصول الكبير وكتاب جمل الأصول (٢) . وهذا كلام لا يكشف معنًى ولا يفتح مغلقاً ولا يدل على شيء " (٣) . ويقول ابن خلكان (٤) : " وله التصانيف المشهورة في النحو منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن واليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه " وكلام ابن خلكان يفيد الحقائق التالية :

(أ) أن ثمة كتباً أخرى قد صنفت في أصول النحو وأن كتاب ابن السراج يعد من أجودها . ولولا ذلك لما جازت المقابلة . وإذا كان الأمر على ما ذكر ابن خلكان فأين هي هذه الكتب المصنفة في الأصول ؟ بل كيف يعد ابن السراج مبتكراً لهذا العلم إذا كانت كتب الأصول موجودة من قبله ؟ إن في الأمر اشكالا لا يفكه إلا تفسيرنا للكلمة " الأصول " بأنها قواعد اللغة كما سنذكر فيما بعد .

(ب) أن قول ابن خلكان بأن كتاب الأصول هو المرجع عند اضطراب النقل واختلافه لا يعنى أكثر من أن هذا الكتاب من الضبط وحسن الترتيب والتبويب لمساتل النحو بحيث يزيل كل لبس ويحسم أى خلاف . ولم يقل أحد أن من مميزات كتب الأصول وخصائصها بل من شروطها أن تكون مرجعا في الخلاف واضطراب النقل .

١- الدكتور محمد عبيد - أصول النحو العربي ص ٤٣

٢- الفهرست ص ١١

٣- وقد أوردته لأن الدكتور عطية عامر جعله من أدلته وبراهينه على القول بأن ابن السراج هو مبتكر هذا العلم (انظر مقدمة لمع الأدلة ص ١٠)

٤- وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٣٩

٣- قال أبو عبد الله المرزباني (١) : " صنف - يعني ابن السراج - كتابا في النحو سماه الأصول ، انتزعه من أبواب كتاب سيبويه وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين . فأعجب بهذا اللفظ الفيلسفيون . وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتبه " وهذا الكلام يعني ما يلي :

(أ) أنه لم يدخل في مضمون كتاب الأصول شيئا خارجا عن نطاق كتاب سيبويه .

(ب) أنه تفنن في الشكل من ترتيب وتبويب واحتفظ بالمعنى .

ويبدو أن حافزا بن السراج لذلك هو ما كان يؤنسه من تلاميذه - وكان يدرس كتاب سيبويه - من استكراه للأقبال عليه واستصعاب لخصوص لجبهه . فرأى أن يعرضه عليهم في شكل أحسن تنسيقا وثوب أكثر تشويقا .

٤- قال الزجاجي في مقدمته لكتاب " الإيضاح " (٢) : " وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسرارهِ وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا ولم أر كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا فيه جميعها . وإنما يذكر في الكتب بمقرب الأصول الشيء اليسير منها " .

وتشديد الزجاجي على كثرة كتب الأصول إنما يدل على أنه يعني بها غير المقصود . فإذا كان الزجاجي من معاصري ابن السراج فهمنا ما كان يعنيه ابن السراج بإطلاقه هذا الاسم على كتابه المشهور موضوع حديثنا . فهو إنما كان يقصد " القواعد النحوية " لا أقل ولا أكثر .

٥- روى صاحب نزهة الألباء ، قال : أمر أمير المؤمنين المؤمن الفراء أن يؤلف

منها يجمع به أصول النحو وما سمع عن العرب ، فألف كتاب الحدود " (١) . ولم يذكر أحد أن الفراء ألف في أصول النحو . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إذا كان الفراء ألف في أصول النحو فهو أحقرى من ابن السراج بأن تنسب إليه أولية هذا العلم .

٦- ذكر صاحب كتاب أصول الفقه (٢) ، لكلمة أصل عدة معان منها القاعدة . وأضاف : فيقال الأصل أن الأمر يقتضي الوجوب والأصل أن الفاعل مرفوع يعني أن القاعدة ذلك كما يقولون هذه المسألة على خلاف الأصل يريدون بذلك أنها خلاف القاعدة .

وتفسير كلمة الأصول بهذا المعنى يزيل كل لبس حول الموضوع .
٧- ويجدر بنا هنا أن نورد ما ذكره ابن جني بهذا الشأن (٣) : " وذلك أننا لم نر أحداً من علماء البلد - البصرة والكوفة - تفرغ لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين " .

وكلام ابن جني شهادة قاطعة وحجة دامغة ، ومع ذلك فما زال في الجمعية حجج وأدلة .

٨- قال أبو العلاء الممرى في بعض حديثه عن كتاب ابن السراج : " إن الموضوع في " الموجز " هو منقول من كلام ابن السراج في " الأصول " وفي " الجمل " (٤) .

وكتاب الموجز (٥) بين أيدينا وهو وكثيره من كتب النحو يشتمل على موضوعات النحو المعروفة . وكل ما يمتاز به عن غيره حسن الترتيب والتبويب تماماً كما ذكر عن كتاب الأصول .

-
- ١- النزهة ص ٩٩
 - ٢- بدران أبو العينين ص ٢٢ (المقدمة) وانظر الكشاف للمتفاني ج ١ ص ٨٥
 - ٣- الخصائص ج ١ ص ٢
 - ٤- رسالة الففران ص ٣٥٨
 - ٥- صدر هذا الكتاب عن مؤسسة بدران للطباعة والنشر بيروت - لبنان بتحقيق مصطفى الشويبي وبن سالم دامرجي سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

أفبعد هذه الحجج القاطعة المانعة يكون ثمة مجال للحديث عن ابتداء ابن السراج لعلم أصول النحو ؟ أو ليست نسبة هذا العلم إليه ضرباً من التجاوز والمسامحة ؟ أظن أن فيما أوردنا من الأدلة جواباً مقنعاً على ذلك ورأياً حاسماً في الموضوع (١) .

١- بعد كتابة هذه السطور اتيج لنا الاطلاع على كتاب " اصول النحو " لابن السراج بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مطبعة النجف الأشرف سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م . وقد ثبت لنا من خلال الاطلاع عليه أنه لا يختلف عن غيره من الكتب الكثيرة المؤلفة في قواعد النحو، وأن ابن السراج كان يعني "بالاصول" القواعد الكلية الأساسية لا أكثر ولا أقل (انظر اصول النحو ج ١ ص ٣٩٩ و ٤٦٤) .

وبهذا لا يبقى ثمة مجال لحشر هذا الكتاب في كتب " اصول النحو " ولا في عد ابن السراج في اوائل المؤلفين في هذا الموضوع .

— أبو عليّ الفارسي + ٣٧٧هـ / ٩٨٨ م —

أبو عليّ الفارسي من أعلام النحاة في القرن الرابع الهجري أخذ النحو من أعيان هذا الشأن (١) . وسنهم أبو بكر بن السراج الذي أتينا على ذكره آنفاً . وعلت منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرد وأعلم منه (٢) . وقيل لم يكن بين أبي عليّ وبين سيّويه أحد أبصر بالنحو من أبي عليّ (٣) . برع في القياس واشتهر به وكان شعاره : لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية (٤) . ولعل شغفه بالقياس ناتج عن تعمقه في علوم اليونان فقد كان (يعتق مذهب المعتزلة والاعتزال من قديم يجر إلى قراءة المنطق والفلسفة) (٥) .

واغراق أبي عليّ في القياس واهتمامه به وإثاره له جعل بعض المشتغلين بعلم النحو والمؤرخين له ينسبون إليه دوراً في ابتكار هذا العلم والتقدم فيه ونحن نذكر هنا طائفة من هؤلاء :

- (١) جاء في مقدمة سر صناعة الأعراب ما معناه أن أبا عليّ الفارسي أتم ما ابتدأه استاذة ابن السراج في رفع بناء هذا العلم (٦) .
- (٢) عدّه صاحب كتاب " أصول التفكير النحوي " في أوائل الذين اشتغلوا بعلم أصول النحو وجعله واسطة بين استاذة ابن السراج وتلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني (٧) .

-
- ١- معجم الأديب ج ٧ ص ٢٣٣
 - ٢- نفس المصدر ج ٣ ص ٢٣٤ ، تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٧٥ ، نزهة الألباء ص ٣١٥
 - ٣- نفس المصدر ج ٧ ص ٢٣٩
 - ٤- نفس المصدر ج ٧ ص ٢٥٤
 - ٥- المدارس النحوية ص ٢٥٦
 - ٦- ص ٦
 - ٧- ص ٤

(٣) عقد الدكتور الشلبي في كتابه عن أبي علي الفارسي فصلاً حول أثر أبي علي في تلميذه ابن جنّي في موضوع أصول النحو (١) كما تحدث عن هذا الأثر فاضل السامرائي في كتابه "ابن جنّي النحوي" (٢) .

(٤) تحدث الدكتور شوقي ضيف عن هذا الأثر في كتابه "المدارس النحوية" قائلاً : " وقد استضاء به - يعني ابن جنّي بأبي علي الفارسي - في كثير من الأصول التي حرّرها في كتابه الخصائص " (٣) .

وسيكون جهدنا في تحديد ما نسب إلى أبي علي الفارسي من فضل في ابتداء أصول النحو أقل من جهدنا في تحديد ما نسب إلى أبي بكر السراج . وسبب ذلك أنه لم ينسب إلى أبي علي كتاب منفصل مستقل في هذا الموضوع كما نسب إلى ابن السراج .

إننا إذا تتبعنا قائمة آثار أبي علي (٤) تأكد لنا خلوه من مثل هذا الكتاب . فما السرّان في ادخاله في عداد طلائع هذا العلم وروّاده ؟

لقد كان أبو علي على جانب كبير من الذكاء والألمعية فقد كان يعتمد العقل والتفكير المنطقي في تحليله وقياسه واستنباطه في حين كان يعتمد غيره الحفظ والاستيعاب (٥) . وقد أوغل في ذلك أياً لا يميّداً حتى استقام له منه مذهب وسع الشقة بين الجامدين على السماع وانصار القياس . والظاهر أن عشق القياس بهّره وأخذ على فكره السبل ضار

١ - ص ٦٣٧

٢ - ص ٤٥

٣ - ص ٢٥٧

٤ - انظر " أبو علي الفارسي " ص ٤٦٦ ومقدمة كتاب الحجة ص ٢٤ - ٢٧

٥ - يُقرن عادة بين أبي علي وأبي سعيد السيرافي وكان الناس يقولون : أبو سعيد أكثر رواية وأبو علي أكثر دراية . انظر ظهير الاسلام لأحمد أمين ج ٢ ص ٩١ وأبي جنّي النحوي لفاضل السامرائي ص ١٠٨ ورواية اللغة لعبد الحميد الشلقانسي ص ٢٨٢ وما بعدها .

يتمتحن به كل مسألة تعرض له وعلى رسومه يصدر فتاواه ويمتقد آراءه . ومن يطالع كتب أبي علي يلحس الى أي مدى كان مولعا بالقياس . فهو ينتقل من مسألة الى مسألة مع ملا المقاييس مطبقا الأصول مقبلا على ذلك بحماسة شديدة . فهو رجل كثير الولع بالمقاييس والجمع بين الأشباه والنظائر وحمل النقيض على نقيضه . " إنسه يقاس حتى لا يكاد يخلو احتجاج لآية من قياس " (١) . وكأنه خلق لهذا الموضوع . فقير عجيب أن يذكر عنه قوله : " لأن الخطي " في خمسين مسألة مما يابه الرواية خير من أخطي " في مسألة واحدة قياسية " (٢) .

على أن مسأمة أبي علي في أصول النحو كانت محصورة في الممارسات العملية والتطبيقات التي يجريها على مسائل اللغة والنحو ، وهذه الممارسات كانت معروفة من زمن عبد الله ابن أبي اسحاق الخضرمي الذي كان " أول من بعج النحو ومد القياس وشرح الملك " (٣) . والذين تكلموا في القياس كثر اشتهر منهم سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي والرماني وابن جني والزمخشري (٤) . نحن لا ننكر أن أبا علي توسع فيه وأغل ايما ايفال . غير أن ثمة فرقا كبيرا بين مد القياس والتوسع فيه وتطبيقه على مسائل النحو والتصنيف في أصول النحو فهذا شي ، وذاك شي آخر . وأبو علي قد استخدم الأصول واستعان بها على دراسة مسائل اللغة والنحو وأظهر في ذلك براعة فائقة ولكنه لم يصنف فيها كتابا منهجيا بالصفات والخصائص التي تصورها ابن الأنباري حينما تحدث عن ابتكار هذا العلم . وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نعدّه من منافسي ابن الأنباري ومزاحميه على فضل هذا الابتكار وشرفه .

١- عبد الفتاح الشلبي : أبو علي الفارسي ص ٢٤٤

٢- ياقوت : معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٥٤ .

٣- ابن سلام : طبقات فحول الشعراء ص ١٤

٤- الأففاني : في أصول النحو ص ١٠٣

— ابن جني + ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م —

هو أشهر تلاميذ أبي علي الفارسي وأكثرهم المعية وأشد هم وفاءً لاستاذه . قال الأفغاني بشأنه : " فاذا وصلنا الى ابن جني تبوأنا ذروة القياس وفلسفته . لقد كان أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها ، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأنجحهم في الاهتداء الى النظريات العامة فيها " (١) وكان مثل استاذه يعنى بالقياس عناية شديدة حتى يمكن أن يقال أن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة (٢) .

وكما اشتهر عن أبي علي قوله : " لأن أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس (٣) " اشتهر عن ابن جني قوله : " ان مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس " (٤) فلقد كان يسير في ركـب استاذه ويستمد من نبعه ويطبق أصوله ومقاييسه دون أن يفقد شخصيته الفذة أو يتجرده من تفرد واستقلاله .

هذه صورة موجزة عن ابن جني **نضعها** مقدمة لما سنشيره حول نسبة أولية هذا العلم اليه . لقد نسب بعض العلماء اليه هذا الفضل كما نسبوه الي من قبله . فقد عدّه ناشرو كتاب " ستر الصناعة " (٥) وصاحب " أصول التفكير النحوي " (٦) فسي أوائل الذين اخترعوا علم اصول النحو . واسندوا اليه دوراً في اختراعه وذكر صاحب " أصول النحو العربي " (٧) أن الخصائص قد ضمّ ابحاثاً قيمة من تلك الأصول . كما اسند اليه الدكتور فاضل السامرائي دوراً كبيراً ومساهمة أوسع إذ قال : كان لابن جني في اصول النحو باع طويل وجهد كبير ، وهو أول من ألف فيه بهذه السعة والشمول (٨) .

١- في اصول النحو ص ١١

٢- شوقي ضيف : المدارس النحوية .

٣- ابن جني : الخصائص ج ٢ ص ٨٨ وتروى كلمة ابي علي هذه بوجوه قد تختلف اختلافات يسيراً من مصدر الى آخر (انظر كذلك معجم الأديب ج ٧ ص ٢٥٤ ونزهة الألباء ص ٣٧)

٤- الخصائص ج ٢ ص ٣٠٨

٥- المقدمة ص ٦

٦- ص ٤

٨- ابن جني النحوي ص ١٤١ .

٧- المقدمة ص ١

هذا ما قاله العلماء في موضوع مساهمته في ابتكار علم اصول النحو فمما نصيبه من هذا الفضل وما هو مدى استحقاقه له ؟

لا ريب في أن ابن جنى أكثر من ابن السراج والفارسي استحقاقاً لأن ينسب إليه هذا الفضل . فإن كتابه الخصائص يتضمن الخواطر الأولى التي كانت تراود ابن جنى لابتداع هذا العلم كما يحتوى على قدر كبير من مسائله وقضاياها .

فـ.و.ينبغي أن يكون أحد من علماء البلدين — البصرة والكوفة — تعرض لعمل اصول النحو على مذهب اصول الكلام والفقه (١) . وهو لا يستثنى اصول ابن السراج من ذلك لأنه " لم يلم فيه بما نحن عليه الا حرفاً أو حرفين في أوله " (٢) .

وهو يشير في الخصائص الى الفرق بين علم النحو وأصول النحو فيقول : " ان ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجزم لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه . وانما هذا الكتاب مبني على اثاره معادن المعاني وتقدير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي " (٣) . ويضيف الى ذلك في موضع آخر : فإن هذا الكتاب ليس مبني على حديث وجوه الاعراب وانما هو مقام القول على أوائل اصول هذا الكلام وكيف بدى والام نحى " (٤) .

ونحن لا نريد أن نتبع خطاه ومسا لكة في الخصائص فهذا شيء يطول ولكننا نشير الى بعض موضوعاته ومسائله . وهذا شيء منها :

- ١- باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع (٥) .
- ٢- باب في الشيء يسمع من الفصح لا يسمع من غيره (٦) .
- ٣- باب في اللغة المأخوذة قياساً (٧) .

١- الخصائص ج ١ ص ٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- ج ١ ص ٣٢

٤- نفس المصدر ص ٦٧

٥- ج ٢ ص ١٧

٦- ج ٢ ص ٤٠

٧- ج ٢ ص ٢١

- ٤- توسع العرب في القياس وحمد الفرع على الأصل (١) .
- ٥- حملهم الأصل على الفرع (٢) .
- ٦- باب في تعارض السماع والقياس (٣) .
- ٧- باب في الاستحسان (٤) .
- ٨- باب على إجماع أهل العربية متى يكون حجة (٥) .
- ٩- باب في عدم النظير (٦) .
- ١٠- باب في غلبة الفروع على الأصول (٧) .
- ١١- باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس (٨) .

وهذا كله من صميم أصول النحو ولا يستطيع أحد أن يدفع ابن جني عن هذا الموضوع ولا أن يزعجه عن هذه المكانة . غير أن ثمة بعض الثغرات ومواطن التقصير في عمل ابن جني هذا تجعل من السهل على غيره كابن الأنباري مثلاً أن يعني هذا العلم ويجهر بابتداعه وابتكاره وهي :

- (١) أن كتاب الخصائص ليس خاصاً بالأصول فهو كتاب عام شامل يحتوي على مسائل في اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق الخ .
- (٢) أنه لم يلمّ شتات أصول النحو ولم يستوف الحديث عن أركانه من نقل وقياس واستصحاب حال . ولم يحط بتفصيلات كل ركن منها " بل تناول بعضها قضاياه فيه " (٩) .
- (٣) أنه يعتمد على تحليله وتعليقه الشخصيين وقلما يعتمد على آراء السالفين أو يشركهم في عمله كابن الأنباري . وهو إلى ذلك يوغل في القياس والاستنباط وتقليب المعنى على وجوهه المختلفة وقد يجره خياله الواسع إلى مخالفة العلم والواقعية (١٠) .

١- ج ١ ص ١١١

٢- ج ١ ص ١١٣

٣- ج ١ ص ٣٠٠

٤- ج ١ ص ٣٩١

٥- علي أبو المكارم : أصول التفكير التحوي

٦- ج ١ ص ١٩٧

١٠- جاء في مقدمة الخصائص أن ابن جني قد يركب متن الشطط والاسراف في الاشتقاق

(انظر ج ١ ص ٣٣ - ٣٤)

(٤) أن كتاب " الخصائص " ليس كتاباً منهجياً يصلح لأن يقدم للطلبة في حلقات العلم والدراسة لقصوره من ناحية الترتيب والتبويب فمائله التي تتعرض لهذا الموضوع موزعة مشتتة في الكتاب .

لذلك أباح ابن الأنباري لنفسه أن يدعي ابتكار هذا العلم . ولئن بدا في حديثه عن هذا الابتكار بعض الصالفة ، فقد يشفع له أن " لمع الأدلة " قد جمّع من الخصائص أو المميزات ما يجعله جديراً بالتقدير والاعتبار ، منها :

- ١ - استيفاءه وشموله . فهو يستوعب جميع أركان أصول النحو ويعالجها معالجاً منهجية منظمة بمقياس عصره على الأقل .
- ٢ - أنه يجري على سنن كتب أصول الفقه ويستخدم جميع الاصطلاحات التي استعملها الفقهاء في أصولهم وبراعة تطبيقية تلفت النظر .
- ٣ - أنه أول كتاب يوضع في أيدي الطلبة والدارسين انسجاماً مع متطلبات المنهج في المدرسة النظامية ومقتضياته .

فإذا لم يكن ابن الأنباري مبتكر هذا الفن حقاً فله الفضل الكبير في أنه جمع جزئياته ونظامها وصنّفها تصنيفاً جديداً ، خاصة أن أحداً لم يحاول وضع تصميم لأحداث فن أصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع حتى جاء ابن الأنباري " (١) . ويبدو أن دور ابن الأنباري بالنسبة إلى أصول النحو كدور الشافعي بالنسبة إلى أصول الفقه . فالمؤرخون ينسبون إليه وضع هذا العلم (١) مع أن أركانه كانت معروفة من قبله . وقد يكون ابن الأنباري مدفوعاً بشافعيته ، قد تأثر بالامام الشافعي فحاول أن يصنع في النحو ما حاول سلفه في الفقه .

هذا من حيث السبق والأولية أما من حيث القيمة العلمية فهذا ما سنتعرض له في مكان لاحق من هذا الفصل .

-
- ١ - الأفغاني : مقدمة جدل الاعراب ص ١٩
 - ٢ - انظر ضحى الاسلام لأحمد أمين ج ٢ ص ٢٢٨ و ٢٣٠

— السيوطي + ٥٩١١ / ١٥٠٥ م —

بقي علينا أن نناقش مسألة لها علاقة ماسة بما نحن فيه وهي ادعاء السيوطي أيضا ابتكار علم اصول النحو . وهي مسألة لا تقع في صميم موضوعنا السابق بل في تواليه وذيله وعلى الرغم من ذلك فلا بأس من التمرغز لها استكمالا للموضوع واحاطة بجميع وجوهه .

يقول السيوطي في مقدمة " الاقتراح " : هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج ، على منواله في علم لم أسبق الى ترتيبه ولم أتقدم الى تهذيبه وهو اصول النحو " (١) .

والغريب أنه يزعم أنه لم ير كتاب ابن الأنباري في هذا الموضوع الا بعد فراغه من تأليف كتاب الاقتراح (٢) ، في حين أنه يشير في مكان لاحق الى أنه أخذ من الأنباري اللباب وأدخله في خلال هذا الكتاب (٣) .

والسيوطي غير صادق فيما يقول لأن المطالع على كتابيه " الاقتراح " و " المزهرة " يجده قد حشاهما بمختارات ومقتطفات كثيرة من " المع الأداة " حتى أن الاستاذ الأفغاني قد اعتمد في تحقيقه هذا الكتاب على ما في ذينك الكتابين من نصوص مقتبسة . وقد أشار الى ذلك في مقدمة الكتاب (٤) . وهذا أكبر دليل على عدم تمسك السيوطي بالصدق والتزامه بمبدأ الأمانة العلمية . وقد كشف المؤرخون هذه الخصلة السيئة فيه . قال السخاوي (٥) : " أخذ السيوطي من كتب " الحمودية " وغيرها كثيرا من التصانيف

١- ص ٢

٢- ص ٣

٣- ص ٤

٤- انظر ص ٢١ - ٢٢ و ٧٤

٥- الضوء اللامع ج ٤ ص ٦٦ وانظر ص ٦٨ حيث يقول : كان ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف وما ينشأ عن عدم فهم المراد لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم ولا جلس بينهم في مسائلهم وتعريضهم بل استبد بأخذه من بطون الدفاتر والكتب .

المتقدمة التي لا عهد لكثير من المصريين بها فغير فيها يسيرا وقدم وأخير ونسبها لنفسه . وحول في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئا مما لا يوفي ببعضه .

ولا أعتقد أنا بحاجة بعد للتدليل على أن السيوطي مقلد لا مبتكر في كتابه " الاقتراح " فالكتاب مجموعة مختارة من النصوص المتشابهة المتساوقة وليعزله فيها إلا فضل الجمع والترتيب ومن الافتراء أن يفتبر هذا العمل سبقا وابتكارا .

فإن كان لكتاب الاقتراح من أهمية فهي لا تعود الى ما أضافه السيوطي من جديد . وإنما تمتد هذه الأهمية عن كونه استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابقة عليه وأن يوفق بينها وينسقها ويجعل منها علما محدد المعالم والمبادئ واضح القسمة والأصول (١) .

وهذا الذي يقوله صاحب " اصول التفكير النحوي " وإن كان لا يجهد السيوطي قيمة جهده فإنه يسقط دعواه بالسبق والأولية ولنا على سقوط هذه الدعوى حجتان دامجتان :

- ١- تأخير السيوطي من حيث الزمن عن ابن الأنباري .
- ٢- اعتماده الكبير على كتبه واقتباسه مقتطفات كثيرة منها .

ويتضح من ذلك كله أن السيوطي لم يكن له ما يستند اليه حين ادعى ابتكار هذا العلم . فكل الدلائل تشير الى أن دعواه هذه ضربه من المكابرة والتجح لا يستندها الواقع ولا تؤيدها الأدلة .

— بين أصول الفقه وأصول النحو —

يَصْرَحُ ابن الأنباري في "نزهة الألباء" بأنه في كتابته لأصول النحو كان ينسج على منوال أصول الفقه ويعمل ذلك بأن بينهما من المناسبة ما لا يخفي، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول (١) .

وهو يشير إلى هذه الرابطة بين العلمين في موضع آخر فيقول : " أعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وفصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملة وتفصيله " (٢) .

ليس هذا فقط فإن ابن الأنباري تبع الفقهاء وأصول الفقه خطوة خطوة وقسم أصول النحو تقسيماً يشابه تماماً ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه كما أنه نقل إلى أصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم (٣) وسنرى في الفصل الذي سنعمده عن الخلاف مدى تأثير ابن الأنباري في تصنيفه لكتاب الانصاف في مسائل الخلافة بالمنهج الفقهي فهو يعلن أنه إنما " صنفه على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة " (٤) .

ويستنتج من ذلك كله أن صاحبنا كان مولعاً بتقليد الفقهاء فلا يرى مانعاً في إخضاع علم النحو للأصول والمقاييس الفقهية وجعله يدور في فلك الفقه فقد كان يرى في ذلك الخير كل الخير مدفوعاً بالعوامل التالية :

- (١) ثقافته الفقهية الدينية التي تلقنها عن كبار علماء عصره وعلى رأسهم أبو منصور الرزاز الذي كان من كبار أئمة بغداد فقهياً وأصولاً وخلفاً (٥) .

١- ص ٨٩

٢- لمع الأدلة ص ٢٧

٣- عطية عامر : مقدمة لمع الأدلة ص ٧

٤- المقدمة ص ٥

٥- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٢١

٢- البيعة الدينية التي عاشها في بغداد عامة، والمدرسة النظامية خاصة .
 تلك المدرسة التي تولى منصب التدريس فيها من " الأئمة الكبار أبو حامد
 الفزالي وأبو بكر الشاشي صاحب " المستظهر " وأبو النجيب السهروردي
 وجماعة كبار مترتبون على تعاقب الأعصار " (١) .

٣- ما كان يقتضيه المنهج في المدرسة النظامية من دراسة المذهب - الفقه
 الشافعي - والخلاف والأصول فكان يستحضر لذلك علماء يتقنون هذه
 الموضوعات (٢) . وما كان لذلك من أثر على الدراسات الأدبية
 واللغوية .

ويبدو أن هذا الاتجاه الديني الطاغى على الحياة العلمية في ذلك العصر
 استطاع أن يحقق أمنية العلماء القدامى في إخضاع علم النحو لأصول الفقه انطلاقاً
 من اعتقادهم أن كل العلوم الدينية واللغوية هي تبع للقرآن الكريم وخدم له .

فقبل ابن الأنباري بقرون يسير باح ابن جنبي بميله إلى هذا الاتجاه ورغبته في
 السير على هذا المنهج وذلك أنه لم ير " أحداً من علماء البلدين - البصرة والكوفة -
 تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه (٣) . ولذلك سار ابن جنبي
 خطوات في هذا الاتجاه وكتب فصولاً في هذا المعنى (٤) .

وجاء ابن الأنباري فاستوفى القول في هذا الموضوع وقدم لأول مرة عملاً
 منهجياً مستقلاً في أصول النحو ونجح في تزويد طلبته بكتاب يتسم بالجدة والطرافة
 هو كتاب "لمع الأدلة" .

١- مرآة الجنان ج ٣ ص ١١٩

٢- نفس المصدر ج ٣ ص ٤٣٥ و ٤٩٢

٣- الخصائص ج ١ ص ٢

٤- الاقتراح ص ٢

وعلى الرغم من ادلال صاحبنا بتصنيف هذا الكتاب واعتزازه به فان بعض العلماء لا يشاطرونه هذا الشعور ولا يؤيدونه في اعتقاده بأن عمله مبتكر ولا يرون في تحويل الدراسات النحوية واللفظية عن مجراها الطبيعي عملاً يستحق الفخر والاعتزاز (١) .

غير أنني على ما في عمل ابن الأنباري من مآخذ وما في منهجه من مواطن الضعف والتقصير أجدني غير ميال للتشديد على صاحبنا والقسوة عليه . ذلك أنه كان ابن عصره ، ذلك العصر الذي طغت فيه العاطفة الدينية على كل شيء حتى أصبح من يصنف في موضوع غير ديني مضطراً لأن يعتذر عن صنيعه (٢) . وما دامت علوم اللغة والقرآن قد نشأت بفعل أسباب وعوامل دينية فانها عرضة لتأثير هذه الأسباب والعوامل . فلا تستغرب ان ما يطرأ عليها على كثر الأيام من تغيرات وتطورات نتيجة لتلك الأسباب والعوامل نفسها .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه من المعروف أن العقول تتلاقح والعلوم تتمنزج وتختلط وليس من الممكن حصر التيارات الثقافية أو تحديد اتجاهاتها فلم يكن في مقدور أحد أن يمنع الثقافة اليونانية من التدفق في شرايين الفكر العربي . فقد اطلع العرب على هذه الثقافة وتأثروا بصفة خاصة بالأبحاث المنطقية ، وظهر تأثيرها بقوة في الأبحاث الدينية واللفظية ، واستفحل أمرها في كتب المتأخرين منهم فاصطبغت بطريقة المنطق الصوري الشكلي في الجدل وأعمال الذهن (٣) .

- ١- انظر مقدمة لمع الأردلة ص ٦-٧ واللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان ص ٤٠-٤١ وأصول النحو العربي لمحمد عبيد ص ٦٧ .
- ٢- قال ياقوت الحموي في مقدمة معجم الأرباء : واني لجد عالم ببغيفر، يندر ويسزرى علي/ ويقبل بوجه اللائمة الي/ ممن قد اشرب الجهل قلبه واستعصى علي كـرم السجية لبه/ يزعم الاشتغال بأمر الدين أهم/ ونفع الآخرة أعم . أما علم أن النفوس مختلفة الطبائع متلونة النزاع ولو اشتغل الناس كلهم بنوع من العلم واحد لصاع باقيه ودرس الذي يليه الخ (انظر معجم الأرباء ص ٥٢) .
- ٣- الدكتور عبيد : اصول النحو العربي ص ٢٠ .

وكما أثر المنطق على الأبحاث الدينية واللغوية فإن هذه الأبحاث تبادلت التأثير والتأثير فلا نستطيع أن نجزم بأن النحو تأثر بالفقه دون العكس . والحقيقة أن ثمة ثلاثة علوم بينها من الروابط والعلاقات والمنافذ ما بينها هي المنطق والفقه والنحو . ومن العلماء من يعتقد أن النحو تأثر بالمنطق والفلسفة اليونانية (١) ومنهم من يعتقد أنه تأثر بالفقه (٢) ومنهم من يعتقد أنه تأثر بالاثنيين (٣) . والصحيح أن كلا من هذه العلوم تأثر بالآخر . ولو رحنا نبحث عن الدلائل لتأثر كل موضوع منها بالآخر لوجدناها فلا أدري لماذا يشدد علماءنا على ناحية واحدة من ذلك كله وهي تأثر النحو وأصوله بالفقه وأصوله . والدلائل على تداخل هذه العلوم وتمازجها وتبادلها التأثير والتأثير كثيرة . فابن جني يمزج كتابه " الخصائص " بمختلف الثقافات والموضوعات فيقول في وصفه : " فهذا كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفة والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتقده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصه فيه (٤) " . ويلصق أبو سليمان المنطقي السجستاني هذه العلاقة بين النحو والمنطق فيقول : " فالنحو يدخل المنطق ولكن مرتباً له والمنطق يدخل النحو ولكن محققاً له . وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم أكثر مما يستعار من النحو للمنطق حتى يصح ويستحكم (٥) " ويظهر هذا التمازج والتداخل بين العلوم في

الهريس : —

١- أن من العلماء من كان يستغني على أحد الموضوعات بالآخر . يروى عن بشر المريسي أنه قال للقراء : يا أبا زكريا أريد أن أسألك مسألة في الفقه فقال : سل

١- انظر في هذا الموضوع بحثاً بعنوان " منطق أرسطو والنحو العربي " للدكتور إبراهيم بيومي مذكور مجلة مجمع اللغة العربية العدد السابع ص ٣٣٩ - ٣٤٥ وبحثاً آخر بعنوان " النحو العربي وتأثره بالفلسفة " مجلة المريد عدد (٤) سنة (٣) وانظر كذلك مدرسة البصرة النحوية لعبد الرحمن السيد ص ٣٦٠ وما بعدها .

٢- انظر في ذلك " في أصول النحو " للأفغاني ص ١٠٠ وما بعدها " وأبو علي الفارسي " لعبد الفتاح الشلبي ص ١٩ وما بعدها .

٣- للدكتور عطيه عامر رأي يستلغى النظر بهذا الشأن قال : نحن اذن أمام مدرستين مختلفتين تمام الاختلاف في فهم أصول النحو مدرسة العقل والمنطق ، تلك التي كتبت الأصول العقلية والمنطقية للنحو والنحو . ومدرسة التقليد والنقل تلك التي كتبت الأصول الفقهية وإن صح هذا التعبير للنحو واللغة (انظر مقدمة لمصح الأدلة ص ١٣)

٤- ص ٦٧ .

٥- أبو حيان التوحيد : المقابسات مقايسة (٢٢) ص ١٧٢ .

فقال: ما تقول : في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال : لا شيء عليه قال :
 ————— أين قلت ذلك ؟ قال : قسته على مذاهبنا في العربية وذلك أن المصفر
 لا يصفر وكذلك لا يلتفت الى السهو (١) . وكذلك يذكر عن أبي علي الفارسي أنه " سئل
 — قبل أن ينظر في العروض — عن خرم (٢) متفاعلين . ففكر وانتزع الجواب فيه من النحو
 فقال : لا يجوز ، لأن متفاعلين ينتقل الى مستفعلين اذا اضم (٣) فلو خرم لتعرج للابتداء
 بالساكن (٤) " .

(٢) تعدد مواضيع الاختصاص والتوسع في فروع العلم : وهذا من شأنه أن يساعد على
 تمازج العلوم وتداخلها . فقد كان من العلماء من يتقن علوما كثيرة كأبي سعيد
 السيرافي الذي يقول عنه تلميذه أبو حيان : " أبو سعيد بعيد القرن لأنه كان يقرأ
 القرآن والفقه والشروط والفرائض والنحو واللغة والعروض والقوافي والحساب والهندسة
 والحديث والأخبار وهو في كل هذا إما في الغاية وإما في الوسط " (٥) .

فتأثير بعض العلوم في بعضها ظاهرة طبيعية لا حاجة بنا لاستنكارها وهي ليست
 محصورة في تأثير الفقه وعلم الكلام في النحو بل هي عامة شاملة . وكيف نستنكر هذه الظاهرة
 وتأثير العلوم بعضها ببعض في عصرنا الحاضر طغى واستشرى . وحسبنا أن نذكر
 انتشار الفلسفة وعلم النفس وطغيانهما على مناهج النقد والآداب وتسربهما الى
 المدارس الشعرية بل نفاذهما الى مختلف مجالات المعرفة وميادين العلم . أليس
 اختلاف مصادر الثقافة وتنوع هذه المصادر هما السبب وراء اختلاف المفاهيم العلمية
 وتعدد دوا وتتنوعها . وكيف نمنع الفقه من التأثير في النحو وهذه ثقافتنا عرضة للتيارات
 الأجنبية والأوروبية بشكل خاص ؟ وحسبنا أن نذكر مثلا اتجاه الدكتور طه حسين الفرنسي
 واتجاه العقاد السكسوني ثم الاتجاهات الشرقية والغربية التي عمت العالم العربي بعد
 ذلك . لا نريد أن نفرض في هذا الموضوع وكل ما قصدنا اليه أن نشهد أن ليس في وسعنا
 منع المعرفة من التلاقح والتمازج مهما تذرنا بالمخاطر وامكانات الضرر التي تنطوي عليها
 هذه الظاهرة .

١ — نزهة الألباء ص ١٠١ - ١٠٢ .

٢ — الخرم هو حذف أول الوند المجموع من أول البيت : فقولن = قولن (فعلن) واذا
 لم يلحق به تغيير آخر يسمى الجزأ أثلم . انظر علم الأدب للأب شيخو اليسوعي ص ٣٣٨ .
 ٣ — الاضمار هو تسكين الثاني المتحرك : فعلن (فعلن) . انظر المصدر السابق

ص ٢٦٦ .

٤ — معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

٥ — الامتاع والمؤانسة ج ١ ص ٢١ وانظر المقاييس ص ٨٥ .

— ثغرات في منهج ابن الأنباري —

لم يكن خطأ ابن الأنباري في استخدامه للمنهج الفقهي وتطبيقه على الدراسة النحوية فقد كان من الممكن أن يستغل هذا المنهج استفلا نافعاً ويتوصل إلى نتائج أجمل وأفضل لو أنه تجنب الظواهر السلبية التالية :

١- التعصب الديني : يبدو أن أثر المصركان كبيراً في اتجاه ابن الأنباري الفكري فقد أوحى إليه باستخدام المنهج الفقهي في الدراسة النحوية . وكنا نود في تطبيقه لهذا المنهج أن يتحرى النزاهة والأمانة العلمية بيد أنه شط عن ذلك وانزلق فيما لا يحمد من مزالق النزعات الطائفية قال : " فان قيل كيف جاز قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ؟ والشهادة أضيق باباً من النقل والرواية ؟ قلنا لا نسلم أن شهادة أهل الذمة مقبولة أصلاً لأن الله شهد عليهم بالكذب وهم يعلمون . ولو أن يحيى بن معين أو بعض عدول المسلمين طعن في شخص لم يقبل قوله فما ظنك فيمن شهد الله عليه بالكذب (١) . ولو سيق هذا الكلام في قضية فقهية أو كلامية لهان الأمر لكن أن يساق في موضوع النقل والتوثيق اللغوي فهذا ما لا يعقل لأن اللغة ليست خاصة بطائفة دون طائفة ولا هي ملك فئة دون فئة . وقد كان في مكنة صاحبنا أن يتجنب هذه المأخذ لولا أنه كان واقعاً تحت تأثير المنهج الفقهي والحماسة الدينية التي حطته على تبني العمل بموجبه .

٢- التقصير في وضع المصطلحات الفقهية في موضعها الصحيح من اللغة والنحو : على الرغم من أن ابن الأنباري أحسن كثيراً في مواضع متعددة استخدام المصطلحات الفقهية وفي تطبيقها على مسائل النحو ، فإنه لم يكن يحالفه التوفيق أحياناً في وضع هذه المصطلحات موضعها الصحيح من اللغة والنحو . من ذلك حديثه عن شرط نقل التواتر . فقد أورد في ذلك من آراء العلماء أقوالاً متضاربة ومواقف متباينة (٢) . وهذا الذي ذكره ان كان جائزاً ومتقبلاً فيجب أن يصحح الفقيه

(١) لمع الأدلة ص ٣٨ .

٢- نقل من آراء العلماء في ذلك أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى عدد لا يجوز على مثله الاتفاق على الكذب كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، أو أن يبلغ عددهم ثلاثمائة وثلاثة عشر أو سبعين أو أربعين أو اثني عشر أو خمسة . أنظر (لمع الأدلة ص ٣٤-٣٥) .

ومصطلح الحديث فهو غير مقبول في اصول النحو . ويرجع ذلك الى أن ابن الأنباري لم يدرك الفروق الشاسعة بين طبيعة اللغة وطبيعة الفقه واختلاف الأغراض من نقل نصي كل منهما .

وكانه أحسن ضعف هذه الأقوال ، فودعها لأن أصحابها " اعتمدوا فيها على قصور ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة " (١) . وكان في غنى عن نقلها وتكلف مشقة الاستشهاد بها فهي في غاية الضعف والتهافت .

ويمكن أن نعلم مدى تقصير صاحبنا في معالجة قضية التواتر في النحو اذا قارنا نصه بنص آخر للإمام فخر الدين الرازي في نفس الموضوع . فهو لا يكتفي بالنقل بل يورد الشبه والإشكالات ، ويضع لها الحلول ويقدم الأجوبة . ويستشهد بألا مثله اللغوية ويلم بالموضوع من جميع أطرافه ثم يصل الى النتيجة التي تدل على وعي عميق وبصيرة نافذة ، قال : " أقضى ما في الباب أن يقال : نعلم قطعاً أن هذه اللغات بأسرها غير منقولة على سبيل الكذب ، ويقطع بأن فيها ما هو صدق قطعاً ، لكن كل لفظة عيناها فاننا لا يمكننا القطع بأنها من قبيل ما نقل صدقاً . وحينئذ لا يبقئ القطع في لفظ معين أصلاً . وهذا هو الاشكال على من ادعى التواتر في نقل اللغات " (٢)

وقد بنى هذه النتيجة على عدة إشكالات ترى من المناسب نقل الثالث منها وهذا نصه : " انه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر أن هذه اللغات انما أخذت عن جمع مخصوص كالخليل وأبي عمرو والأصمعي وأقرانهم . ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالفيمن حد التواتر واذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم " (٣) وصفوة القول أن الرازي غير مقتنع بأن مبدأ التواتر جائز

١- لمع الأدلة ص ٣٥

٢- السيوطي : المزهري في علوم اللغة ج ١ ص ١١٢

٣- المزهري ج ١ ص ١١٦ - ١١٧

جائز التطبيق في اللغة والنحو ولذلك فهو ~~ممكن~~ في هذا المبدأ وفي الجدوى من تطبيقه على اللغة والنحو. وهو موقف يختلف عن موقف ابن الأنباري الذي واجه المسألة دون تحقيق أو تثبت بل دون أن يشعر القارئ أنه انتقل من عالم الفقه إلى عالم اللغة والنحو.

إن مبدأ التواتر في النقل لا يصلح لأن يطبق على اللغة والنحو وقد ثبت فسادُه في الماضي وأما في الحاضر فإن علم اللغة الحديث يرفضه وينكره. قال الدكتور محمد عيّد بهذا الخصوص: "ولأنه — مبدأ التواتر — كان أساساً دينياً استخدم في غير موطنه لم يتح له الاستمرار والشهرة في دراسة اللغة ما اتضح له في رواية الحديث كما أنه — لغرضه عن اللغة — لم يؤد دوره العلمي بطريقة طبيعية مفيدة فكان سبباً للاضطراب والمنازعات والجدل حول النصوص (١) .

وهذا ما كان يجب أن يتطرق إليه ابن الأنباري وأن يناقشه خاصة أنه ابن القرن السادس الهجري الذي كانت قد انتهت فيه الرواية والنقل بانتهاء عصور الاستشهاد وكانت "الفاية القصوى في راوي اللغة أن يسنده — لعله أراد الكلام أو المسموع — إلى كتاب صحيح أو إلى إسناد متقن ومعلوم أن ذلك لا يفيد اليقين" (٢) .

٣- التردد بين أصول الفقه وأصول النحو: ويلحق بما سبق من وجوه التقصير عدم استطاعة ابن الأنباري وضع حدٍّ بين أصول الفقه وأصول النحو. لقد كان يذهل أحياناً عن نفسه فيتصور أنه إنما يخوض في مواضع الفقه. وكان الأجدر به أن يضع الحدود بينهما حتى لا يبقى سائياً بين الموضوعين. ومن هذا القبيل الأمثلة التي ضربها على قياس الشبه (٣) وحديثه عن نقل أهل الأهواء (٤) والمقارنة بين النقل والشهادة (٥) . إن هذه الأمثلة لازمة في علم الحديث فما لزومها في اللغة والنحو وقد فسدت السلائق وانقضت عصور الاستشهاد ؟

١- الرواية والاستشهاد باللغة ص ٨٩-٩٠

٢- المزعرج ١ ص ١١٦

٣- انظر لمع الأدلة ص ٥٨

٤- نفس المصدر ص ٣٧

٥- نفس المصدر ص ٣٦

- مصادره في أصول النحو -

لم يذكر ابن الأنباري شيئاً عن مصادره في لمح الأدلة بل كان يسوق الخبر
أو القول مقروناً بإحدى العبارات التالية : فذهب الأكثر إلى كذا (١) وذهب آخرون
إلى كذا (٢) وزعم طائفة قليلة (٣) . وذهب قوم (٤) وزعم بعضهم (٥) ، وقال بعض
أكابر أهل العلم (٦) ، وأحياناً يعتمد إلى المجهول فيقول : ولهذا قيل (٧) فان قيل (٨) ،
إلى غير ذلك من العبارات التي لا تدل على المصدر ولا تخفيه بأية حال من الأحوال .
ولعله لم يكن يرى حاجة لذكر مصادره ما دام همه نقل مضمون كتبه إلى طالبته .

على كل حال كان من المتوقع أن يكون اعتماده في تأليف أصول النحو على مصادر
نحوية وأن تكون أفكاره مستقاة من تلك المصادر . وقد ضل هذا التوقع بعض المعنيين
بهذا الموضوع فراح يتلمس جذوراً لبعض الآراء المجهولة النسبة في كتب النحو . من
هؤلاء صاحب أصول التفكير النحوي الذي عقب على ما ذكره ابن الأنباري على
لسان منكري القياس وبحثاً عن هوية هؤلاء المنكرين ، قال : " ألا يقطع ذلك
بأن من النحاة من قال هذا الكلام ؟ " (١) ولو درى صاحبنا ان ابن الأنباري يأخذ
عن اصوليين وفقهاء لا عن نحاة لأراح نفسه من عنا البحث عن هوية هؤلاء المنكرين
للقياس وآرائهم . ولو قدر لصاحبنا أن يطلع على كتاب " اختلاف أصول المذاهب " مثلاً
لعرف من أمر هؤلاء المنكرين للقياس ما لم يكن يعرف وسنشير إلى شيء من ذلك بعد قليل .

-
- | | |
|----|----------------------|
| ١- | ص ٣٣ |
| ٢- | نفس المكان . |
| ٣- | نفس المكان . |
| ٤- | ص ٣٤ |
| ٥- | نفس المكان . |
| ٦- | ص ٣٧ |
| ٧- | ص ٤٤ |
| ٨- | ص ٤٧ |
| ٩- | علي أبو المكارم ص ٧٦ |

أن ابن الأنباري لا يأخذ عن كتب النحو البتة وكل ما يذكره عن النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مقتبس من كتب الفقهاء والأصول اننا نستطيع أن نرد كثيرا من نصوصه الى تلك الكتب كما أننا سنجد الآراء والأقوال التي ذكرها ابن الأنباري منسوبة الى أصحابها بشي من التصرف تقتضيه طبيعة مصنفاته من ميل الى الإيجاز والترخيص. ففي كتاب " المنحول " للإمام أبي حامد الفزالي شي كثير من ذلك. ففي الباب الأول من كتاب القياس نجد تعديدا لمنكري القياس من حشوية وداودية وجملة الروافض وجملة الخوارج وبعض النجدات ومعهم النظام (١). هؤلاء هم منكرو القياس والى هؤلاء كان يشير ابن الأنباري في حديثه عن منكري القياس لأنه وإن كان يتكلم في أصول النحو فقد كان يعبر بهذه في أصول الفقه. وكان من العبث البحث عنهم بين النحاة لأن النحاة الذين تكلموا في الأصول قلة نادرة.

وهذه بعض النصوص التي لها أصل في كتب الفقه. قال ابن الأنباري في لمع الأدلة (٢): " قالوا لورأينا رجلا معروفا بالسوقار والسكينة حافيا حاسرا يظهر النوح والصويل ويقول انه فقد حميما فاتا نعلم ضرورة صدقة فيما يخبر ". ونجد هذا النص معزوا في " المنحول " الى النظام على الوجه التالي: " اذا فرضنا رجلا من أهل المروءة والسيرة المرضية استمرت عادته على أن لا يخرج من داره الا راكبا محفوقا بحشده وخدمته لا يلتفت الى أحد ولا يتكلم ، فرأيناه خرج من داره وقد مزق ثوبه حاسر الرأس حافي الرجل ، يضرب صدره وينتف شعره رافعا عقيرته بالويل مخبرا عن موت ابنه يعلم على الضرورة صدقه ولا نتمارى فيه " (٣). فقد نقل ابن الأنباري النص بشي من التغيير والتصرف.

قال ابن الأنباري أيضا: " ألا ترى أن القارورة سميت قارورة لاستقرار الماء فيها ولا يسمى كل ما يستقر فيه شي قارورة " (٤) وأصل هذا الكلام في المنحول: " فاذا دل ذلك فليسمو الدار قارورة لمشاركتها القارورة في المعنى (٥) .

-
- ١- ص ٣٢٣
 - ٢- ص ٣٤
 - ٣- الفزالي ص ٣٢٤ - ٣٢٥
 - ٤- لمع الأدلة ص ٤٨
 - ٥- الفزالي ص ٧١

وقال أيضا في تعريف النقض: هو وجود العلة ولا حكم (١) . وعرفه صاحب المنحول بأنه ابداء العلة مع تخلف الحكم (٢) ، والفرق طفيف بين النصين .

وقال أيضا في نفس الموضوع : وقد ذهب قوم الى أنَّ النقص غير مقبول ويقولون بتخصيص
 العلة (٣) . وجاء هذا المعنى في المنحول على الوجه التالي : فقال قائلون :
 ليس ذلك (النقص) باعتراض فإنَّ العلة قابلة للتخصيص (٤) .

وقال في معرضه، حديثه عن شبه تورّد على القياس؛ " أنه إذا كان القياس حمل
الشيء على الشيء بضرب من الشبه فما من شيء يشبه شيئاً من وجهه إلا ويفارقـــــــــــــــــه
من وجه آخر، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع وليس مراعاة
ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأوفى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة (هـ) وجاء
في " اختلاف اصول المذاهب " في نفس المعنى ما يلي: " ثم سألنا أهل القياس عن معنى
القياس عند هم وما هو؛ فوجدناهم يذهبون فيه الى تشبيه الشيء بالشيء وتمثيل الأمر
بالأمر والحكم بالحكم فيقال لهم: هذا التشبيه الذي شبهتموه والتمثيل الذي مثلتموه
في الأشياء بعضها ببعض، هي الشيء غيره من كل جهاته وجميع معانيه وأسبابه فلا
تدكمون بحكم تقيسونه عليه حتي يكون موافقا في التشبيه والتمثيل من جميع جهاته، فقد
أبطلوا القياس وتركوا القول به لأن شيئا لا يكون يشبه شيئا من كل جهاته موجودا فـــــــــي
المعالم أبدا من مثل ما مثلوه وقاسوا عليه في الحلال والحرام " (٦) ولا فرق في النصين
إلا أن الأول يمتاز عن الثاني بالدقة والإيجاز، وقد عرف ابن الأنباري بالقدرة على جمع
المعنى الكثير في اللفظ القليل.

ومن يطالع كتاب "المنحول" يجد فيه كل الموضوعات التي بسطها ابن الأنباري في "لمع الأدلة" و"جدول الأعراب" مما يدور حول النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مع الاعتراضات التي توجه إلى كل من هذه الأصول حتى تكاد تنتفي الفروق بين ما يطرح في كلا الجانبين من أبواب وموضوعات حتى أن من يستغلز عليه شيء في "لمع الأدلة" أو "جدول الأعراب" يستطيع أن يجد له توضيحا وتفسيرا في "المنحول" أو غيره من كتب الفقه.

- ١- جدول الأعراب ص ٦٠
- ٢- الفزالي ص ٤٠٤
- ٣- جدول الأعراب ص ٦١
- ٤- الفزالي ص ٤٠٤
- ٥- لمع الأدلة ص ٤٩
- ٦- النعمان بن محمد ع ١٥٦

الباب الثاني

انتاجه النحوي

الفصل الثاني

العلّة والتعليل

الباب الثاني

الفصل الثاني

— العلة والتعليل —

تمهيد

يجدر بنا قبل البدء في الحديث عن جهود ابن الأنباري في العلة والتعليل أن نوضح نقطتين مهمتين لا يجوز أن نعبر البحث دون جلائهما :

الأولى : مكانة العلة من أصول النحو .

الثانية : لمحة عن العلة والتعليل قبل ابن الأنباري .

وتكمن أهمية النقطة الأولى في أننا نود أن نشيت من خلالهما أن العلة ليست من أصول النحو . ولذلك فهي تمنحنا المسوع لأن نخصها بهذا الفصل **المستقل** . أما أهمية النقطة الثانية فتكمن في أنها تضع الموضوع في إطاره التاريخي إذ لا يصح أن نعبر البحث دون تقديم فكرة مجملة عنه .

١- مكانة العلة من أصول النحو .

جری العلماء والدارسون على الحاق العلة بأصول النحو والحديث عنهما من خلال الحديث عن تلك الأصول وهم في ذلك، ففتان :

الأولى : تعتبرها أصلاً في حد ذاتها فتضيفها إلى بقية الأصول وهو لا فائدة

نادرة (١)

الثانية : تعتبرها جزءاً من أصل على أساس أنها ركن من أركان القياس . وأركان

القياس كما علمنا في الفصل السابق أربعة : أصل وفرع وعلة وحكم . وهو لا هم للكثرة الكاثرة (٢) .

-
- ١- عدت الدكتورة خديجة الحديثي من هؤلاء ابن السراج (انظر الشاهد وأصول النحو ص ١٢٨) ولكني لم أجد في ما بين يدي من مصادر ما يثبت ذلك ، هذا من القدماء أما المحدثون فنستطيع أن نعد منهم الدكتور محمد عبيد في كتابه " أصول النحو العربي) فقد عدّ من أصول النحو القياس والتعليل والتأويل والعامل . وهذا شيء عجيب حقاً فليس من هذه الموضوعات كلها ما يمد في الأصول إلا القياس .
- ٢- نستطيع أن نعد من هؤلاء ابن الأنباري في " لمع الأدلة " والسيوطي في " الاقتراح " ومن المحدثين الأفغاني " في أصول النحو " وخديجة الحديثي في " الشاهد وأصول النحو " . هذا بالإضافة إلى ما يكتب في أصول الفقه عامة فالعلة تلحق في تلك الكتب بالقياس .

والفرق بين الفئتين أن الأولى تلحق العلة بالأصول مباشرة . أما الثانية فتلحقها بها عن طريق القياس الذي هو أحد الأصول . ومهما يكن من شيء فالفئتان تتفقان في النهاية على إلحاق العلة بالأصول .

ولقد أصبح هذا الإلحاق من المسلمات التي لا تحتاج إلى مناقشة . فلم يخالف في ذلك أحد ولا اعترض عليه معترض حتى الدكتور خديجة الحديثي وهي من القلائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع — مكانة العلة من الأصول — أنكرت أن تكون العلة أصلاً من أصول النحو مخالفة في ذلك الفئة الأولى فيما ذهبت إليه ولكنها لم تستطع أن تخرج عما تصورته الفئة الثانية بهذا الشأن (١) .

ولعل السبب في تمسك العلماء والدارسين بهذا الموقف وإصرارهم عليه وذوولهم عن غيره راجع إلى أنهم في حديثهم عن العلة لم يذهبوا بتفكيرهم إلى أبعد من العلة القياسية .

والحقيقة أن للقضية وجهاً غير هذا . ذلك أن العلة لا تنحصر في القياس فقد بين الزجاجي^(٢) أن العلة القياسية هي أحد أنواع العلة لا النوع الوحيد الفريد فيها . قال بهذا الشأن : وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية

١- قالت : أما العلة التي اعتبرها ابن السراج من أصول النحو ، ودليلاً من أدلته فليس عدّه أيّاهاً من أدلة النحو صحيحاً ، فليست العلة أصلاً من أصول الفقه ولا أصلاً من أصول النحو وإنما هي ركن من أركان أحد الأصول وهو القياس ، وسنتحدث عنها في أثناء حديثنا عن القياس وأركانها (انظر الشاهد وأصول النحو ص ١٢٨) .

٢- الزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق . لزم الزجاج البصري وقرأ النحو عليه ومن هنا لزمه هذا اللقب . له من الكتب مجالس العلماء والايضاح في علل النحو وكتاب الجمل . وتوفي سنة ٣٣٧ هـ وقيل سنسنة ٣٤٠ هـ . (انظر انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٠ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٥٧ ومراة الجنان ج ٢ ص ٣٣٢)

وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية (١) . ويتضح من ذلك أن العلة قد تلحق بالقياس في أحد وجوهها وإن كانت في عمومها منفصلة عنه ضعيفة الصلة به . فإذا أخذنا بالاعتبار تقسيمات ابن مضاء القرطبي (٢) التي علل أول وشوان

١- الايضاح في علل النحو ص ٦٤ . وقد عرف هذه العلل بقوله : فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب فمن هذا النوع من العلل قولنا قام زيد . ان قيل : لم رفعتم زيدا ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب .

أما العلة القياسية فإن يقال لمن قال نعت زيدا بأن في قوله إن زيدا قائم : ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحطت عليه فأعطت أعماله لما ضارعت فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا . فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك .

أما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب "أن" بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ بالماضية ، أم المستقبلية ، أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لا شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله . وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ؟ الخ فكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدول والنظر (انظر الايضاح ص ٦٤-٦٥)

٢- هو أبو العباس أحمد بن محمد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي أخذ عن ابن الرماك ، وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي . توفي سنة ١٢٠ هـ (انظر في توجعته الديباج المذهب لابن فرحون ص ٤٧) والتكملة لابن الأبار ص ٢٣٤)

وثالث (١) ووصول الدينوري (٢) بها فيما نقله السيوطي في الاقتراح الى أربعة وعشرين ضربا (٣) ، علمنا كم يكون من المجحف تغلب العلة القياسية على جميع هذه الأنواع والتقسيمات . وبانت لنا سلامة منهجنا في معالجة العلة موضوعا منفصلا مستقلا .

١- عرف ابن مضاء هذه العلة بقوله : ان العلة الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر . والعلة الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تغيدنا الا أن العرب أمة حكيمة . وقال : ومما يجب أن يسقط مسن النحو العلة الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا " قيام زيد " لم رفع ؟ فيقال لا نه فاعل وكل فاعل مرفوع (فهذه علة أولى " فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقته العرب ثبت ذلك بالاستقراء من التلام المتواتر . ولو أجبت السائل عن سوءه بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه ، وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل الا فاعل واحد والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول . . . فلا يزيدنا ذلك ، علما بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم ~~يضرنا~~ جهله . اذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم (انظر الرد على النحاة ع ١٥٢)

٣- هو أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الحلبي صاحب كتاب (ثمار الصناعة)

٤- هي التالية : علة سماع ، علة تشبيه ، علة استغناء ، علة استثقال ، وعلة فرق ، علة تأكيد ، علة تعويض ، علة نظير ، علة نقيض ، علة حمل على المعنى ، علة مشاكلة ، علة معادلة ، علة قرب ومجاورة ، علة وجوب ، علة جواز ، علة تغليب ، علة اختصار ، علة تخفيف ، علة دلالة حال ، علة أصل ، علة تحليل ، علة اشعار ، علة تضاد ، وعلة أولى (انظر الاقتراح للسيوطي ص ٦٥ وما بعدها)

٢- العلة والتعليل قبل الأنباري -

بدأ الاهتمام بالعلة والتعليل مع ظهور البواكير الأولى للحركة النحوية واللفظية في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري . فقد كان من الطبيعي وقد شغل القوم بملاحظة التراكيب اللفظية ومراقبة الظواهر الإعرابية أن ينشأ لديهم ميل لتفسير تلك الظواهر بالقدر الذي يملكونه من علم يعتمد معظمه على البديهة وقوة الملاحظة .

وقد اقترن الحديث عن العلة والتعليل بأوائل النحاة فقد كان عبد الله ابن اسحاق الحضرمي أول من علل النحو (١) وكان الخليل بن أحمد الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله (٢) . وقد عرف الخليل بالبحث فسي العلة وإدامة النظر فيها . ونقل سيويه في الكتاب شيئا من تعليقاته . قال الزجاجي : "ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلة التي يمتد بها في النحو فقل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : أن العرب نطق على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقلها علة وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه ، فان اكن اصبحت فهو الذي التمس وان تكن هناك علة فمثلي في ذلك ، مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج الدلائل ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : انما فعل هذا هكذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك . فجاءه أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فان سنح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " (٣) وهذا الرأي الذي نقله الزجاجي عن الخليل يدل على تقدير صحيح للأمر وينم عن ذكاء مفرط وذهن وقاد . فلا شك أنه وضع الأمر في نصابها الصحيح بالنسبة للعلة وأكد أنها ليست موجبة بل

١- نزعة الألباء ص ١٨

٢- نفس المصدر ص ٤٥ - ٤٦

٣- الايضاح ص ٦٥ - ٦٦

تحتل الشك واليقين (١) .

وكذلك كان علي الأحمر مؤدب " الأمين " متقدما على الفراء في حياة السائس
لجودة قريحته وتقدمه في علل النحو ومقايير التشريع (٢) وثان أبو جعفر بن قادم حسن
النسب في العلل (٣) .

على أننا عند التصريح بالحديث عن العلة يجب أن نميز بين طائفتين من النحاة .
الأولى عرفت العلة ممارسة وتطبيقاً ، والأخرى عرفت بها وفقاً وتنظيراً . وتحتوي كتب التراجم
والطبقات على كثير من هؤلاء الذين صنفوا في العلة متجاوزين الممارسة والتطبيق
إلى التقعيد والوصف النظري . وقد نسبت إلى أفراد هذه الطائفة كتب في العلة
نشرت ما وضعنا عليه منها في الجدول التالي :

اسم المؤلف	اسم الكتاب
محمد بن المستنير المعروف بقشرب (٢٠٦ خ)	العلل في النحو (٤)

١ - من الملاحظ أن الخليل لم يحدد نوع العلة التي تحدث عنها . ولعل السبب
في ذلك أن النحاة لم يكونوا بعد قد وصلوا إلى هذه المرحلة المتقدمة من التشخيص
والفرع . غير أنه يبدو لنا من قراءة الشرائح أن الخليل لم يكن يفسد العلة التعليمية
بأية حال . ذلك أن العلة التعليمية موجبة ولا تحتل الشك فهي كما قال ابن منبج
قدرت بالنتائج كرفع الفاعل ونسب المفعول وجر المضاف إليه الخ . أما العلل التي
تحتل الشك فهي العلل القياسية والعلل الجدلية والنظرية وكما يسميها ابن منبج
العلل الثواني والثالث . وإذا كان الخليل يصرح بأن علله تحتل الخطأ والصواب
وأنه من الممكن أن يجيء غيره بما هو إليه منها بالمعلول فإن ذلك يعني أنه لا يقصد
العلل التعليمية بل القياسية أو الجدلية وهي العلل التي تظهر حكمة العرب وتكشف
عن حجة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم كما ذكر السيوطي (انظر الاقتراح ٥٦) وهي
التي يسميها ابن السراج علة السراج وسميها ابن جني شرحاً وتفسيراً وتتميماً لها
(انظر الخصائص ج ١ ص ١٧٣) أما العلل التعليمية فهي في منتهى الوضوح
والاستبانة فلا يندب عليها كلام الخليل

٢ - نزعة الألباء ١٧٢

٣ - نفع المصدر ج ١٤١ وإنباه الرواة ج ٢ ص ٥

٤ - نزعة الألباء ص ١٢٢ ومعجم الألباء ج ١ ص ١٥٣

اسم المؤلف	اسم الكتاب
ابو عثمان الغازني + ٢٣٠ او ٢٤٨ هـ	علل النحو (١)
الحسن بن عبد الله المعروف بلفدة او لكذة الاصبهاني المتوفي سنة ٣١١ هـ	علل النحو ونقح علل النحو (٢)
هارون بن الحائك من معاصري الزجاج .	العلل والنحو (٣)
لمحمد بن احمد بن كيسان + ٣٢٠ هـ	المختار في علل النحو (٤)
ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي + ٣٣٧ هـ	الايضاح في علل النحو (٥)
محمد بن علي العسكري المعروف بميرمان + ٣٤٥ هـ	المجموع على العلل (٦)
ابو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق + ٣٨١ هـ	علل النحو (٧)
ابو العباس احمد بن محمد المهلبني	شرح علل النحو (٨)
ابو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي + ٣٩١ هـ	تقسيمات العوامل وعللها (٩)
ومن الجدير بالذكر انه لم يسلم لنا من هذا كله الا كتاب واحد هو الايضاح في علل النحو للزجاجي .	

-
- ١- معجم الادباء ج ٧ ص ١٢٢ وانظر المدارس النحوية ص ١١٦
 - ٢- انباه الرواة ج ٣ ص ٤٣ ومعجم الادباء ج ٨ ص ١٤٢
 - ٣- معجم الادباء ج ١٩ ص ١٦٢ وبغية الوعاة ج ٢ ص ٣١٩ .
 - ٤- نسر المصدر ج ١٧ ص ١٣٩ وبغية الوعاة ج ١ ص ١٩
 - ٥- طبع هذا الكتاب مرتين الاولى في دار الصروة بالقاهرة سنة ١٩٥٢ والثانية في دار النفائس في بيروت ١٩٧٣ وقد تولى تحقيقه والاشراف عليه الدكتور مازن المبارك .
 - ٦- معجم الادباء ج ١٨ ص ٢٥٧
 - ٧- بغية الوعاة ج ١ ص ١٣٠
 - ٨- معجم الادباء ج ١٢ ص ٢٢٤
 - ٩- معجم الادباء ج ١١ ص ٢١٧ وبغية الوعاة ج ١ ص ٥٨٤

وإذا كان لنا أن نعتبر بما هو موجود لا بما هو مفقود فإن الزجاجة وابتن
جني هما ابرز من كتب في هذا الموضوع قبل ابن الأنباري وأولاهم بمنافسته ومجازبته
فضل الاسيقية فيه .

فإذا أردنا أن نوازن بينهما تبين لنا أن مساهمة ابن جني في الموضوع أوسع
وأشمل . ذلك لأن الزجاجة لم يكتب في العلة كتابة نظرية إلا بابا واحدا لا يزيـد
عن ثلاث صفحات هو باب " القول في علل النحو " (١) وبقية ما في الكتاب ممارسات عملية
لمفهومه عن العلة أو بالاحرى بحث عن أسرار الكلام العربي وكشف عن وجوه الحكمة
فيه . فهو من هذه الناحية يشبه كتاب " أسرار العربية " لابن الأنباري كما سنوضح فيما بعد .

أما ابن جني فقد أطال القول في العلة وأحوالها وأوضاعها وشروطها
ووجوه اختصاصها . وللتدليل على ذلك نورد العناوين التالية :

- ذكر علل العربية الكلامية هي أم فقهية (٢) .
- باب في تخصيص العلل (٣) .
- باب ذكر الفرق بين العلة الموجبه وبين العلة المجوزه (٤) .
- باب في تعارض العلل (٥) .
- باب في أن العلة اذا لم تتمد لم تصح (٦) .
- باب في العلة وعلة العلة (٧) .
- باب في حكم المعلول بعلتين (٨) .
- باب في ادراج العلة واختصارها (٩) .

١ - الايضاح ص ٦٤ - ٦٦

٢ - الخصائص ج ١ ص ٤٨

٣ - نفس المصدر ج ١ ص ١٤٤

٤ - نفس المصدر ج ١ ص ١٦٤

٥ - نفس المصدر ج ١ ص ١٦٦

٦ - نفس المصدر ج ١ ص ١٦٩

٧ - نفس المصدر ج ١ ص ١٧٣

٨ - نفس المصدر ج ١ ص ١٧٤

٩ - الخصائص ج ١ ص ١٨١

باب في دور الاعتلال (١)

باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة (٢) .

باب في الاعتلال لهم بأفعالهم (٣) .

باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط (٤) .

باب في أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه اليها وحملناه

عليها (٥) .

ونعلم مما أوردنا أن ابن جني أحاط بالعلة من جميع نواحيها وأنه لم يترك فيها شاردة ولا واردة وقد عرض لكل ذلك بعمق ونفاذ بصيرة . وهو يختلف في ذلك عن الزجاجي الذي كان في حديثه عن العلة ضئيلاً مقلداً . وعلى كل حال سنبعث في موضع لاحق أثر هذين العالمين على ابن الأنباري عند الحديث عن مصادره في العلة والتعليل .

— العلة والتعليل عند ابن الأنباري —

كان لا بد من هذا العرض الموجز لتطور العلة عبر التاريخ النحوي قبل أن نبدأ بدراسة موقف ابن الأنباري منها وجهوده فيها . ذلك أننا لا نستطيع أن نجتزئ الموضوع اجتزاءً وننتزعه من أطرافه التاريخية انتزاعاً خاصة أن صاحبنا قد اتكأ فيما صنمه على أسلافه النحاة مقتبساً أو مصححاً أو مستشهداً أو مفسّراً .

١ — للخصائص ج ١ ص ١٨٣

٢ — نفس المصدر ج ١ ص ١٨٤

٣ — نفس المصدر ج ١ ص ١٨٦

٤ — نفس المصدر ج ١ ص ١٩٤

٥ — نفس المصدر ج ١ ص ٢٣٧

وأول ما يبدولنا عند الاقدام على دراسة جهود ابن الأنباري بهذا السبيل
أن انتاجه في العلة ينقسم الى قسمين :

١- القسم النظري وهو الذي يتضمنه كتاب "لمع الأدلة".

٢- القسم الفعلي أو التطبيقي وهو الذي يتضمنه كتاب "أسرار العربية" وقد
يكون أقرب الى الدقة أن نقول ان القسم الأول ينظر في " العلة " والثاني في " التعليل ".

١. في العلة.

في هذا القسم يعنى ابن الأنباري بتعريف العلة القياسية وتعدد أنواعها
ووصف حالاتها وأوضاعها وتبيين مسالكها وتحديد شروطها . ولا يتجاوزها الى غيرها
من العلل الأخرى من تعليمية أو جدلية أو ما سواهما . وسنتابع نشاطه في كل
ذلك بنداً بنداً ومرحلة مرحلة مبينين رأيه في كل من مسائل هذا الموضوع ، مقدريين
مدى مساهمته فيها مع الحرص على الدقة والاستيفاء في معالجة ذلك .

بين العلة القياسية والعلة الأصلية .

يتطرق صاحبنا لذكر العلة القياسية في تعريفه للقياس فيقول : هو حمل فـسـرـع
على أصل بعلة تقتضي اجراء حكم الأصل في الفرع (١) " ثم يذكرها مرة أخرى
عند تعديده لأركان القياس فيقول : " ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل
وفرع وعلة وحكم " (٢) .

ولكن هل يعني ذلك أن العلة مقترنة بالقياس وأنه اذا انتفى القياس انتفت العلة ؟
أليست علة الرفع موجودة في الفاعل قبل أن يتركب القياس ؟

يناقش صاحبنا هذه المسألة في موضع آخر ويطرحها على الوجه التالي : " فـي
اثبات الحكم في محمل النص بمساذا يثبت بالنص أم بالعلة " (٣) .

١- لمع الأدلة ص ٤٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ٦٨

وتوضيح ذلك أن نقول : في النصوص الواردة عن العرب جاء الفاعل مرفوعا والرفع حكم فما مسوغ هذا الحكم ؟ يقول ابن الأنباري : اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص " (١) وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه بالعلة (٢) .

ويفصل صاحبنا في الموضوع فيقول الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع بل عما تغايران فلا منافاة " (٣) .

ونستنتج من ذلك أن ابن الأنباري وضع يده على ما يمكن تسميته بالعلة الأصلية في مقابل العلة القياسية وهي العلة التي تقترب بالحكم الذي يتضمنه الأصل المقيس عليه فإذا وجدت في المقيس أكسبته نفس الحكم السابق . وهذا يعني أن العلة ليست مرتبطة بالقياس وأنها كائنة لا محالة في كل حكم إعرابي من رفع أو نصب أو جر أو جزم .

الاستدلال على صحة العلة .

العلة ليست جوهرًا ملموسًا يقع تحت الحواس وإنما هي معنى تقديري يرتبط بالحكم ارتباطًا تلازميًا ولا ينفك عنه بأية حال من الأحوال . وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علة دون حكم ولا حكم دون علة . ولكن ما يدرينا لعلة تقديريًا لتلك العلة خاطيء ، فما هي الأدلة التي نتكهن بها من التفاضل إلى باطن تلك العلة والحكم عليها بالصواب أو بالخطأ .

إن ابن الأنباري يضع لذلك دليلين هما : التأثير وشهادة الأصول . ويفسر التأثير بأنه " وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها " (٤) . ويضرب مثلًا لذلك بالغايات فاتها تبني على الضم إذا اقتطعت عن الإضافة فإذا أعيدت الإضافة عادت

١- لمع الأدلة ص ٦٨

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ٦٩

٤- لمع الأدلة ص ٥٤ وجدل الأعراب ص ٥٩

الى حالها من الاعراب (١) . وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء كيف وأين وأيان ومتى لتضمنها معنى الحرف فإذا طوّل بصفة هذه العلة قال : " الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدّل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً " (٢) .

وهو يعود ليؤكد هذا التلازم بين العلة والحكم في موضع آخر فيقول : " وليس هكذا العلة المستنبطة لأن دليل صحتها متوقف على الحكم بها ، ووجوده لوجودها فمتى وجدت غير دالة على الحكم عدم دليل صحتها فبطل كونها علة " (٣) .

— شروط العلة —

يتحدث ابن الأنباري عن شرطين وحيدين للعلة فقط هما :

١- الطرد

٢- العكس

١- الطرد

وإذا كانت العلاقة بين العلة والحكم من المثانة والوثاقة حيث أسلفنا ، وإذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم ويستلزمه والعكس بالعكس " وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ومعنى ذلك ، أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع (٤) .

ويذكر ابن الأنباري أن العلماء انقسموا طائفتين في هذا المجال أحدهما ترى أن الطرد شرط في العلة والأخرى تجيز أن يدخلها التخصيص معتمدة على عدد من الأمثلة والبراهين (٥) .

١- لمع الأدلة ص ٥٤ وجدل الاعراب ص ٥٩

٢- لمع الأدلة ص ٥٥ وجدل الاعراب ص ٥٩

٣- لمع الأدلة ص ٦٣

٤- لمع الأدلة ص ٦٠

٥- انظر لمع الأدلة ص ٦١

وعلى الرغم من ذلك فصاحبنا يمارض تخصيص العلة ويسوق في منعه ~~البيان~~ وأدلة منطقية يكثُر فيها من ألفاظ المناطق كالعموم والخصوص والعام والخاص مما لا صلة له بالنحو من قريب أو بعيد بل هو أقرب إلى المنطق وعلم الكلام منه إلى علم أصول النحو (١) .

لقد جهد ابن الأنباري أن ينكر التخصيص في العلة فحشد ما يقدر عليه من الحجج المنطقية، والأدلة الفلسفية، ولكن نقطة الضعف في دفاعه أنه تجاهل الأمثلة التي ساقها على لسان القائلين بالتخصيص ولم يعلن عن موقفه منها . وكان من واجبه أن يتوسل لهذه الأمثلة فاما أن يثبت ضعفها ووهنها أو أن يسلم بصحة موقف خصومه .

ومما يلفت النظر أن ابن جنبي من القائلين بالتخصيص المعترفين به . وأكثر من ذلك أن يصرح بأن التخصيص مذهب البصريين عامة فهو يقول : " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة " . (٢) ويعمل ذلك بقوله : " وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً " (٣) .

٢- العكس .

وإذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم في كل موضع فإن القياس المنطقي الذي يترتب على ذلك " أن يعدم الحكم عند عدمها " وذلك نحو عدم الرفع للقاع لـ عدم استناد الفعل إليه لفظاً أو تقديرًا وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديرًا (٤) . " ولا عجب في ذلك فإن العكس من طباع العلة فإن كل علة أخالت حكماً أخال عدمها عدم الحكم " (٥) .

-
- ١- لمع الأدلة ص ٦٢
 - ٢- الخصائص ج ١ ص ١٤٤
 - ٣- نفس المصدر والمكان .
 - ٤- لمع الأدلة ص ٦٣-٦٤
 - ٥- الغزالي : المنحول ص ٤١٢

وكما أخذ ابن الأنباري بمبدأ الطرد في العلة دون التخصيص أخذ بمبدأ
العكس مخالفاً الذين لا يعتبرونه شرطاً ،

تعليق الحكم بعلمتين .

وعلى نمط المسائل السابقة يعرض ابن الأنباري موقفين مختلفين للعلماء بهذا الخصوص
فمنهم المانع ومنهم المجيز أما الفريق الأول فقد احتج " بأن هذه العلة مشبهة بالعلة
العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة فذلك ما كان مشبهاً بها " (١)

أما الفريق الثاني فقد احتج " بأن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمانة ودلالة
على الحكم وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز
أن يستدل عليه بأنواع من العلل " (٢) .

ومثلوا على رأيهم بالتدليل على كون الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل بمشعر
علل أوردها ابن الأنباري على التوالي (٣) .

ويقف صاحبنا مع المانعين معترضاً على المجيزين بأن العلة النحوية بعد الوضع
بمنزلة العلل العقلية فيجب أن تجري مجراها (٤) . وهو في هذا يخالف الإمام الفزالي
الذي يقول : " والمختار أن العلل قد تزدهم على الحكم الواحد " (٥) .

ولعل الخلاف بين الفريقين حول هذا الموضوع ناشىء عن التباين في فهم طبيعة
العلة النحوية بين أن تكون مؤثرة موجدة أو أن تكون مجردة مألوفة كما سنوضح في حديثنا عن
هذه المسألة بعد قليل (٦) .

١- لمع الأدلة ص ٦٥

٢- نفس المصدر ص ٦٧

٣- نفس المصدر ص ٦٥-٦٧

٤- نفس المصدر ص ٦٨

٥- المنقول ص ٣١٣

٦- انظر ما كتبناه تحت عنوان " طبيعة العلة النحوية " ص ١٨٦ وما بعدها من هذه
الدراسة .

— الأَخَالَة —

ويقصد بها التناسب والانسجام بين الحكم والعلة لأن أحدهما يترتب على الآخر ، ولا يجوز أن يترتب حكم على علة دون أن يكون بينهما نوع من التناسب إلا في القياس الشرعي حيث يجوز " للشارع أن يتحكم بنصب ما ليس بمخيل أمانة كما يتحكم بإثبات الحكم ابتداءً " (١) وقد تستبهم الإخالة في العلة النحوية ولكنها تظهر في المصلحة الشرعية أو الفقهية أكثر وضوحاً وجلاءً (٢) . وقد مثلوا على هذه الإخالة أو المناسبة بتحريم الخمر وعلة التحريم هي الاسكار والمناسبة ظاهرة جليلة بين التحريم الذي هو الحكم والاسكار الذي هو العلة . فإنَّ النظر في نفس المسكر وحكمه ووصفه يعلم منه كون الاسكار مناسباً لشرع التحريم صيانة للعقل الشريف عن الزوال (٣) . وهذا كله يسمى بالإخالة أيضاً لأنه بالنظر إليه يخال أي يظن أنه علة (٤) .

وتعرف الإخالة عند الأصوليين بالمناسبة وتسمى أيضاً تخريج المناط (٥) . وقد تسمى في أصول الحنفية بالملاءمة (٦) ويعرفونها بأنها " موافقة الوصف أي العلة للحكم ، بأن يصح إضافة الحكم إليه ولا يكون نائباً عنه (٧) " وقد تطلق الإخالة على معنى أخص " هو تعيين العلة في الأصل بمجرد ابداء مناسبة بينهما وبين الحكم من ذات الأصل لا بنص ولا بغيره أي كون الوصف بحيث تتعين عليه " (٨) .

وقد سلطنا في تعريف الإخالة هذا السلسلة الذي يتسم بسمتين

١- المنحول ص ٣٤٢

٢- ليس هذا الحكم عاماً فمن الملل الشرعية ما لا يعرف له وجه كما ذكرنا هنا من جواز تحكم الشارع بنصب ما ليس بمخيل . وكما سنذكر عن رأي ابن جني من أنَّ وجوه الحكمة خفية في الملل الشرعية . والمقصود هو التعبير عن أن بعض الأمثلة الشرعية أكثر قدرة على إيضاح معنى الإخالة لا أكثر ولا أقل .

٣- التهانوي : كشف اصطلاحات الفنون ج ٦ ص ١٣٦٩

٤- نفس المصدر والمكان .

٥- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٥٤

٦- نفس المصدر ج ٦ ص ١٣٦٧

٧- نفس المصدر والمكان .

٨- نفس المصدر ج ٦ ص ١٣٦٦

عما الاتساع والاعتماد على أصول الفقه لسببين :

١- لأن ابن الأنباري ضن علينا بتعريفه وافى أو وصف كاف لهذا المصطلح فقد بدأ بالحديث عن الإخالة مباشرة دون تمهيد أو ثبوت عن موضوع حديثه . وكان من الجدير به ، والمصطلح يرفل في أبواب الجدة بعدد ، أن يقدمه الى قرائه تقدما مناسباً خاصة أن المصطلح نفسه يشتم ببعض الغموض والغرابة .

٢- لأن المصطلح منقول من أصول الفقه مقتبس منها ، ومن ثم فلا استعانة بهذه الأصول لتعريفه وتوضيحه وكشف ما يحيط به من ابهام عمل طبيعي ،

وابن الأنباري كما ذكرنا لا يهتم بوصف الإخالة أو تعريفها بقدر ما يهتم بوجود إبرازها أو عدم وجوده ، فيقول في ذلك : اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك (الإبراز) فذهب قوم الى أنه لا يجب إبراز الإخالة ، وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجب إبراز الإخالة بأن المستدل أتى بالدليل بأرثائه فلا يبقى عليه الاتيان بوجه الشرط وهو الإخالة (١) . وبالإضافة الى هذا الفريق الذي لا يوجب إبراز الإخالة ثمة تعريف آخر يقول بوجود إبرازها . وقد تمسك هذا الفريق في الدلالة على ذلك " بأن الدليل (٢) إنما يكون دليلاً اذا ارتبط به الحكم وتعلق به وإنما يكون متعلقاً به اذا بان وجه الإخالة"

أما صاحبنا فهو يؤيد الفريق الأول ويرد على احتجاج الفريق الثاني بقوله وهذا ليس بصحيح (٣) . ذلك أن المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فيمنزلة ابانة عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم أن يقدم في الشهود ، وكذلك ليس على المستدل إبراز الإخالة وإنما على المعترض أن يقدم (٤) .

١- لمع الأدلة ص ٦٩

٢- لمع الأدلة ص ٧٠

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- نفس المصدر والمكان .

في إلحاق الوصف بالعلنة مع عدم الاخالة .

ويعنون به الوصف الذي لا يزيد فضل تمكين في العلة ولا تأثير في الحكم سواء كان مطردا أي لازما لموصوفه ككون الخمر سائلة أو حمراء أم اتفاقيا أي عارضا غير لازم ككون القاتل أبيض أو أسود أو من جنس معين من الناس (١) فإن كل هذه الصفات ليس في ذكرها فائدة لكونها لا تزيد العلة فضل تمكين ولا الحكم فضل تأثير . وقد تطرق ابن جني لهذا الموضوع فقال : " ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطأ ولفوا " (٢) من القول . وقد مثل على ذلك بقوله : " ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحة فقلت : ارتفع لاسناد الفعل اليه ولأنه مؤنت أو لأنه علم لم يكن ذكر التأنيت والعلمية الأكولة بولائه فتج الطاء أو لأنه ساكن عين الفعل ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يعرى من ذلك فلا يكون له فيه حجم . وإنما المراعى من ذلك كله كونه مسندا الى الفصل " (٣) .

هذا رأى ابن جني . أما ابن الأنباري فهو قبل أن يدلي برأيه يبين مواقف العلماء ويصرح باختلافهم في الموضوع كعادته فيقول : " أعلم أن العلماء ذهبوا الى أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الإطلاق سواء كان ذلك لرفع نقص أو غيره بل هو حشوف في العلة لا يجوز تعليق الحكم به " (٤) . ويمثل على ذلك بقوله : وذلك مثل أن تدل على ترك صرف حبلى فتقول : إنما امتنع من الصرف لأن في آخره ألف التأنيت المقصورة فذكر المقصورة حشواً لأنه لا أثر له في العلة (٥) .

وحجة هؤلاء أن مثل هذا الوصف " لا اخالة فيه ولا مناسبة وإذا كان خاليا عن الاخالة والمناسبة لم يكن دليلا . وإذا لم يكن دليلا لم يجز إلحاقه بالعلنة وإذا الحق بها كان حشواً " (٦) .

١- علي حسب الله : اصول التشريع الاسلامي ص ١٠٤

٢- الخصائص ج ١ ص ١٩٥

٣- الخصائص ج ١ ص ١٩٥

٤- لمع الأدلة ص ٧٢

٥- نفس المصدر والمكان .

٦- نفس المصدر والمكان .

أما المانمون فقالوا : "إنها علة باطلة لأن العلة إنما ^{تتراد} للتعديدية وهذه العلة لا تعديدية فيها . وإذا لم تكن ^{متهديدية} فلا فائدة فيها لأنها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا ^{بـ} (١) .

ويقف ابن الأنباري إلى جانب المجوزين فيقول : "لا نسلم أنها إنما تتراد للتعديدية فإن العلة إنما كانت علة لا خاليتها ومضاهيتها لا لتعديديتها . ولا نسلم أيضا عدم فائدتها فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه وتفيد أنه ممنوع رد غير المنصوص عليه . وتفيد أيضا أن الحكم ^{فهم} في المنصوص عليه بهذه العلة (٢)

شبهه واشكالات

يبدو أن ابن الأنباري قصر في تحديد معاني مصطلحاته وألفاظه الأصولية وقد حملته على هذا التقصير التزامه بالإيجاز الشديد في معالجة موضوعاته فقد كان يطفر طفرًا من فصل إلى فصل دون أن يعطي البحث حققه من الأناة والروية ولعل السبب في ذلك أنه كان يتوجه بكلامه هذا إلى فقهاء متمرسين لا إلى نخبة صلتهم بالفقه ضعيفة ومعرفتهم به قليلة . مما يدل على ذلك ما ذكره في مقدمة "الانصاف" من أن طلابه كانوا من الفقهاء المتأربين والأدباء المتفقهين وقد ورد ذلك في قوله : وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأربين والأدباء المتفقهين المستغنيين علي بعلم العربي في المدرسة النظامية الخ (٣) . وهو يعني بالتأربين دارسي النحو . يؤكد لنا ذلك قوله في الكلام على أهمية علم النحو ، ولهذا المعنى سموه أدبا من قول العرب أدب بأرب إذا دعا إلى طعامه ويضيف إلى ذلك : فهذا العلم لما كان مدعوا إليه سمي أدبا (٤) . وكذلك ذكرنا في خلال حديثنا عن كتابه "نزهة الالباء" في طبقات الأدباء (٥) أنه كان يعني الأدباء النحاة .

١ - لمع الأدلة ص ٨٩

٢ - نفس المصدر والمكان

٣ - ج ١ ص ٤٥

٤ - لمع الأدلة ص ٤٥

٥ - انظر ص ١٠٨ من هذه الدراسة .

فالذي كان يحمله على الإيجاز ويعفيه من الاسهاب في الشرح أنه كان يخاطب
طلبة ليست مصطلحات هذا العلم جديدة عليهم ان كان العلم نفسه جديدا . فهم
من الفقهاء الذين يطلبون النحو لأنه جزء من منهجهم المقرر . ولذلك فاصطلاحات النحو
المقتبسة من الفقه لن تكون جديدة عليهم ولا غريبة .

وقد نتج عن معالجة ابن الأنباري لأصول النحو وللملة بهذه الطريقة الموقلة
في الإيجاز بعض الشبه والإشكالات التي سببت عنقا لبعض دارسي هذا العلم ومتتبعيه
وأوقعتهم في أخطاء جسيمة .

فمن ذلك صعوبة التمييز بين عدد من المصطلحات الأصولية وأهمها الطرد
والتخصيص والتعمدي والقصور فقد ظن بعضهم أن الطرد هو التعمدي والتخصيص هو القصور
وأن لا فرق بين كل قرين وقرينه منها .

ونتيجة لهذا الظن الخاطيء نسب صاحب أصول التفكير النحوي الى ابن الأنباري
رفضه للملة القاصرة قائلا : " وكما رفض ابن الأنباري موقف هؤلاء النحاة حين اجازوا الملة
القاصرة رفض موقفهم من عدم اشتراط العكس في الملة (١) .

وابن الأنباري لم يرفض الملة القاصرة فقد سبق أن ذكرنا أنه وقف مع مجوزيها
ورد على منكريها وقد علم على ذلك براهين قوية فمن ذلك قوله : " ولا نسلم أيضا عدم فائدتها
فإنها تفيد الفرق بين المنصور الذي يعرف معناه ، والذي لا يعرف معناه وتفيد
أنه ممنوع رد غير المنصور عليه ، وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصور عليه بهذه
الملة " (٢) .

١- على أبو المكارم ص ٢٠٦

٢- لمع الأدلة ص ٨٩ . ومن الجدير بالذكر أن صاحب أصول التفكير النحوي اعتمد
على "لمع الأدلة" تحقيق الأفغاني ولم يعتمد على تحقيق عطية عامر اذن لا طلع على
فصل عن " الملة القاصرة " لم يثبت الأفغاني . وقد ذكر عطية عامر بهذا الخصوص
ما يلي : ذكر السيوطي هذا الفصل في الاقتراح ص ٥٣ وأكد أنه نقله عن الأنباري .
وقد رأينا أن نوره كملحق في نهاية هذا الكتاب - (انظر ص ٨٩ حاشية رقم أ) . وقد
كان عدم اطلاعه على هذا الملحق سببا في تورطه فيما تورط فيه من أحكام خاطئة .

وإذا كان الأمر كذلك فكيف نسب صاحب اصول التفكير النحوي الى ابن الأنباري رأياً لم يأخذ به وقولا لم يقله ؟ ليس من جواب على ذلك الا أنه خبط بيــــــــــــــــن التخصيص والقصور في العلة فابن الأنباري قد منع التخصيص ورد على معتقديه والقاطنين به رداً طويلاً خلاص منه الى هذه النتيجة : " وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية " (١) .

والعجيب أن صاحب اصول التفكير النحوي قرأ رد ابن الأنباري على القاطنين بالتخصيص وعلق على ذلك قائلاً : وقد رآ ابن الأنباري هذا الاتجاه ، وفقد ما قدمه أصحابه من أدلة على جواز العلة القاصرة " (٢) .

فهو يصير على عدم التفريق بين العلة المخصوصة والعلة القاصرة مع أن الفرق كبير بينهما . ولو كانا شيئاً واحداً لما رأينا ابن الأنباري يرفض الأولى ويتقبل الثانية .

هذا ، ويجدر بنا ذكر موقف ابن جني بهذا الشأن لما له من قيمة في توضيح ما نحن عليه . قال في حديثه عن التخصيص في العلة : اعلم أن محصول مذهب أصحابنا — يعني البصريين — ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة (٣) . وأثبت في موضع آخر باباً في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح . (٤) . فهو إذن يقبل التخصيص ويرفض القصور في العلة النحوية بخلاف ابن الأنباري .

وبناءً على ذلك لا يمكن أن يكون الطرد مساوياً للتعدي والتخصيص مساوياً للقصور في الدلالة . فالطرد هو ترتب الحكم على الوصف أي العلة بأن يوجد الحكم في جميع صور الوصف (٥) . وهذا يعني التعميم أي عدم تخلف الحكم . فإذا تخلف الحكم اختلف العلماء عندئذ فمنهم من قال بأن تخلف الحكم دلالة على عدم وجود العلة ومنهم من قال بتخصيص تلك العلة أي اعمالها في موضع آخر . والتخصيص في عرف الأصوليين يطلق على معان منها قصر العام على بعض مسمياته (٦) وهو في عرف النحاة تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات (٧) .

- ١- لمع الأدلة ص ٦٣
- ٢- علي أبو المكارم ص ٢٠٦
- ٣- الخصائص ج ١ ص ١٤٤
- ٤- نفس المصدر ج ١ ص ١٦٩
- ٥- الكشف ج ٢ ص ٣٦٩
- ٦- الكشف ج ٢ ص ٣٢٩
- ٧- نفس المصدر ج ٢ ص ٣٢٨

فالطرد أن تؤثر العلة في كل موضع تكون فيه والتخصيص ألا يؤثر في بعض المواضع
أى أن يتخلف الحكم عنها . فإراد تأثيرها يسمى تعميما وتخلفه تخصيصا . هذا
عند القائلين بالتخصيص . أما مانعوا التخصيص فلا يقولون بوجودها (العلة) مع
المانع لأن عدمه شرطها (١) .

ويتضح من ذلك كله أن التخصيص لا يتضمن المواضع التي لم تؤثر فيها العلة
كما ظن بعضهم ، وهذا ممكن الخطأ ، بل المواضع التي أثرت فيها . وكذا ما بين الطرد
والتخصيص من فرق أن **تأثير** العلة في الأول طرد **وتأثيرها** في الثاني يتخلف .

هذه دلالات الطرد والتخصيص فما هي دلالات التعدي والقصور ؟ قال صاحب
الكشاف في حديثه عن العلة : وهي اما متعدية وهي التي تتعدى الأصل فتوجد
في غيره وتسمى مؤثرة أيضا لأنها وصف ظهر أثرها في جنس الحكم المعلى (٢) ، واما
قاصرة وهي بخلافها أي التي لا تتعدى الأصل (٣) . وجاء في المستصفى " المراد
بالتعدي ما يوجد هو أو جنسه في غير الأصل والقاصرة ما لا يوجد هو ولا جنسه
فيه بل يختص بالأصل (٤) .

فالقصد من الحديث عن الطرد والتخصيص هو إظهار مدى التلازم بين الحكم
والعلة وترتب أحدهما على الآخر . وهذا بخلاف الحديث عن التعدي والقصور
أن يقصد منه جسرا مكانية الاستفادة من نص معين وذلك بالقياس عليه إذا كانت
علته متعدية والتوقف عن ذلك إذا كانت العلة قاصرة . وثمة فرق آخر
بين الطرد والتخصيص من جهة التعدي والقصور من جهة أخرى . ففي الطرف
الأول الطرد هو الأصل والأساس والتخصيص فرع عليه . وفي الطرف الثاني القصور

١- الفزالي : المستصفى ج ٢ ص ٣٤٥

٢- التهانوي ج ٤ ص ١٠٣٦

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- حاشية المستصفى ج ٢ ص ٢٧٧

هو الأصل والأساس والتعدي فرع عليه . قال صاحب المستصفى : " ينظر الناظر في استنباط العلة واقامة الدليل على صحتها بالايما أو بالمناسبة أو تضمن المصلحة المبهمة ثم بعد ذلك ينظر فان كانت أعم في النص عدى حكمها والا اقتصر فالتعدي فرع الصحة فكيف يكون ما يتبع الشيء مصححاً له " (١) ؟ ونحن في الطرد والتخصيص ننتقل من الكثير الى القليل وفي القصور والتعدي ننتقل من القليل الى الكثير والتخصيص من ناحية أخرى تقليص للطرد كما أن التعدي مطلق للقصور وتوسيع لنطاقه .

هذا من ناحية عامة وأما فيما يتعلق بموقف ابن الأنباري فقد أنكر التخصيص لأنه لا يمتنع تخلف الحكم عن علته والعلة النحوية في رأيه كالعلة العقلية موجبة (٢) من جهة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص من جهة أخرى (٣) . فاذا رأيناها موجودة ولا حكم معها لاسم يغلب على الظن كونها علة (٤) .

ولكنه بخلاف ذلك يقبل العلة القاصرة لأنها تستوفي شروط العلة ألا وهي التأثير والإخالة وشبوت الحكم . وعلى هذا يتضح لنا أن مقياس ابن الأنباري في القبول والرفض هو تمسكه بتلازم العلة والمعلول وعدم وجود أحدهما منفصلاً عن الآخر .

— الاعتراض على العلة —

عقد ابن الأنباري في جدول الأعراب فصلاً كاملاً حول الاعتراض على الاستدلال بالقياس . وقد أورد في ذلك سبعة أوجه الأول منها يمس القياس بصفة عامة والبقية تمس العلة وحدها دون غيرها وهذه الأوجه هي التالية :

(١) فساد الاعتبار (٥)

- ١- الغزالي ج ٢ ص ٣٤٥
- ٢- لمع الأدلة ص ٦٣
- ٣- نفس المصدر ص ٦١
- ٤- جدول الأعراب ص ٦٢
- ٥- هو أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب (جدول الأعراب ص ٥٤ - ٥٥)

- ٢- فساد الوضع (١)
- ٣- القول بالموجب (٢)
- ٤- المنع للعملة (٣)
- ٥- المطالبة بتصحيح العملة (٤)
- ٦- النقض (٥)
- ٧- المعارضة (٦)

وصفة القول في هذه الأوجه السبعة أنها تفسد جوهر العملة وتقدح في صحتها فتسقطها وتمنع عملها . فعلى مورد العملة أن يكون حذرا فيجرد علة من هذه أيا أخذ ، ويجنبها هذه الاعتراضات حتى تكون صحيحة مقبولة .

- ١- هو أن يعلق على العملة ضد المقتضى (جدل الاعراب ص ٥٥-٥٦)
- ٢- هو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للحكم من العملة مع استبقاء الخلاف (جدل الاعراب ص ٥٧)
- ٣- هو أن يورد البصرى علة معينة في تعليل بعض الأحكام فيمنعها الكوفي لأنه لا يقول بها أصلا . (نفس المصدر ص ٥٨) .
- ٤- هي طلب الرهان على صحة العملة . والجواب أن يدل على ذلك بشيئين : التأثير وشهادة الأصول . (انظر لمع الأدلة ص ٥٥ و جدل الاعراب ص ٥٩) .
- ٥- هو وجود العملة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العملة (جدل الاعراب ص ٦٠-٦٢) .
- ٦- هي أن يعارض بعملة مبتدأة (انظر جدل الاعراب ص ٦٢) .

— طبيعة العلة النحوية —

ليس في كتب النحاة عن العلة ما يفيد أنهم متفقون على طبيعة تلك العلة وهل هي أشبه بالعلة العقلية أم بالشرعية وهل هي موجبة أم مجوزة . وقد حفزنا للتفكير في هذا الموضوع ما كان يرد في حديث ابن الأنباري عن العلة ومجاراته مع مخالفه في الرأي من ذكر للعلة العقلية وتشبيهه للعلة النحوية بها .

وقد فكر ابن جني ملياً بهذا الموضوع وأدلى بدلوه فيه، فقارن بين علل النحوية والعلل الفقهية والكلامية . فقد كشف له أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين . ويملل ذلك بأن النحويين إنما يحيلون على الحسن ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام .

وهو يعني بذلك أن المناسبة قوية بين العلة النحوية والحكم الناتج عنها ، في حين أن هذه المناسبة ضعيفة في العلة الفقهية . ذلك أن وجوه الحكمة فيها غير بادية الصفحة لنا " (١) ثم يستمر في كلامه موضحاً وممثلاً فيقول : ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوهه إلى ورود الأمر بعمله . ولا تصرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خصاً دون غيرها من العدد (٢) . ويؤكد رأي ابن جني في ضعف مناسبة العلة الفقهية قول الغزالي : " نعم للشعار أن يتحكم بنصب ما ليس بمخيل أمانة كما يتحكم بأشياء الحكم ابتداءً " (٣) . ويعود ابن جني لتأكيد الرأي نفسه في مكان آخر فيقول : فجميع علل النحواذن موافقة للطابع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد (٤) .

ومع أن ابن جني كان واضحاً في وصف طبيعة العلة النحوية وتحديد صلتها بكل من العلة الفقهية والكلامية ، فهو يضيف إلى قوله هذا فضلاً بيان وتوضيح من قبيل الاحتياط والاحتراز فيقول : إننا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت الملل

١- الخصائص ج ١ ص ٤٨

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- المنحول ص ٣٤٢

٤- الخصائص ج ١ ص ٥٣

الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب اليها من العلل الفقهية (١) . ويقول أيضا
 في موضع آخر وفي نفس المعنى : وأعلم أن - مع ما شرحناه وعيناه به من ترجيح
 علل النحو على علل الفقه والحقا بها بعلل الكلام لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين
 ولا عليها براءه من المهندسين " (٢) . وبعد أن يتحدث عن التخصيص في العلة
 النحوية يبين أن من تلك العلل ما هو موجب ومنها ما هو مجوز يقول : " وليست
 كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض
 في محل واحد ممتنع لا مستكره وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد
 لا طريق الى ظهوره " (٣) .

ويخلص ابن جني من ذلك كله بحقيقة هامة هي تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين
 وإن تقدمت علل المتفقيين (٤) .

هذا مجمل رأي ابن جني في طبيعة العلة النحوية رأينا أن نرده قبل النفاذ
 الى دراسة رأي ابن الأنباري في الموضوع لسببين :

- ١- الرغبة في تقديم توطئة تكون بمنزلة إيضاح لطبيعة الموضوع الذي نعالجه .
- ٢- كشف ما خلفته إجازة ابن الأنباري الشديدة من إبهام وما سببه
 من لبس .

ويجدر هنا قبل أن نتطرق الى موقفنا صاحبنا عن طبيعة العلة النحوية أن نذكر
 الملاحظتين التاليتين :

- (١) أن ما يسميه ابن جني بالعلل الكلامية يسميه ابن الأنباري بالعلل
 العقلية " وهي في اصطلاح الحكماء ما يحتاج اليه الشيء إما في ماديته
 كالمادة والصورة أو في وجوده كالغاية والفاعل والموضوع وذلك الشيء
 المحتاج يسمى معلولا (٥) .

١- نفس المصدر السابق ج ١ ص ٥٣ .

٢- نفس المصدر ج ١ ص ٨٧ - ٨٨ .

٣- نفس المصدر ج ١ ص ١٤٥ .

٤- نفس المصدر والمكان .

٥- الكشف للتهذيب ج ٤ ص ١٠٣٨ وانظر أصول النحو العربي ص ١٣١ .

(٢) ان ما يسميه ابن جنى العلة الفقهية يسميه غيره العلة الشرعية وهي تختلف عن العلة العقلية في أنها " كلها معرقات وامارات لأنها ليست في الحقيقة مؤثرة بل المؤثر هو الله تعالى " (١) .

هذه بعض اللغات عن طبيعة العلة النحوية فما هو موقف ابن الأنباري عن ذلك كله ؟

ان ابن الأنباري مقل وعنinin في بسط رأيه والتعبير عنه فهو لا يشبع القول ولا يتوسع في الكلام ويكتفي باللغات عن الافاضة والشرح ولعل ظروفه التدريسية كانت تفرغ عليه ذلك . فلا عجب أن نراه يمس طبيعة العلة النحوية مساً رقيقاً ويمر بها طافراً دون إفاضة أو استقصاء .

وهو يتطرق الى هذه المسألة في مواضع مختلفة من كتاب لمع الأدلة كالخلاف حول اشتراط الطرد في العلة (٢) واشتراط العكس فيها (٣) وتعليل الحكم بعلمتين فصاعداً (٤) ويسوق في ذلك كله نصوصاً تعبر عن وجهة نظر كل من الطرفين المختلفين دون أن يتخلى عن ابداء رأيه في القضية برفق وكياسة .

وتتضمن تلك النصوص بعض الأضواء واللغات عن العلة النحوية ، فهي تعرض وجهات نظر مختلفة متضاربة في الموضوع ، ناتجة عن الاختلاف في فهم طبيعة هذه العلة .

فالذين تمسكوا بالطرد والعكس وعدم ازدواج العلة أو تمسكوا بها في المكان الواحد انطلقوا من الحاقهم العلة النحوية بالعلة العقلية من حيث أنها موجبة التأثير . ومعنى الايجاب ترتب الحكم عليها وجوداً وعدمها .

أما الذين لم يشترطوا الطرد والعكس والعلة الواحدة في الحكم الواحد فقد انطلقوا من الحاقهم العلة النحوية بالعلة الشرعية .

١- الكشاف ج ٤ ص ١٠٢٨

٢- لمع الأدلة ص ٦٠

٣- نفس المصدر ص ٦٣

٤- نفس المصدر ص ٦٥

أما ابن الأنباري فقد كان من الفريق الأول يؤيد آراءهم ويرد آراء خصومهم معتمداً في ذلك على أن العلة النحوية ملحقة بالعلة العقلية وأن هذه العلة موجبة التأثير فكذاك تلك (١) .

وعلى الرغم من أنه كان فقيهاً فهو لم يقتنع بالحقاق العلة النحوية بالعلة الفقهية ولم يروجه مشاهير أو مناسبة بين الطائفتين شأنه في ذلك شأن ابن جني الذي نسي في مواضع متعددة على أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء كما بينا آنفاً .

ومن الجدير بالملاحظة أن صاحبنا لم يذكر العلة الشرعية نصاً كما ذكر العلة العقلية ولكنه أشار إليها دون أن يسميها وقد جاء ذلك في قوله على لسان القائلين بالتخصيص : لأن العلة العقلية موجبة للحكم وهذه أمانة عليه فلا يقاس أحد من هؤلاء بالآخر (٢) . وكذلك في قوله على لسان القائلين بجواز التعليل بعلمتين فصاعداً أن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمانة ودلالة على الحكم (٣) .

ففي هذين النصين مقارنة أو مقابلة بين العلة العقلية والعلة الشرعية . أما العقلية فمذكورة نصاً وأما الشرعية فقد أشار إليها بكونها أمانة ودلالة . وهي عادة تعرف بأنها كذلك . وهذه بعض الدلائل :

- (١) قال ابن جني : وليس كذلك علل الفقه - العلل الشرعية - وذلك لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام (٤) .
- (٢) قال صاحب الكشاف : العلل الشرعية كلها معرفات وأمارات لأنها ليست في الحقيقة مؤثرة بل المؤثر هو الله تعالى (٥)

١- قال في ذلك : وإنما وجب أن يكون الطارد شرطاً في العلة هاهنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فكذاك العلة النحوية . (لمع الأدلة ع ٦٠ - ٦١) .
وقال في موضع آخر : العلة النحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العلة العقلية موجبة أجزأت مجراها . وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذاك العلة النحوية (لمع الأدلة ع ٦٢) .

٢- لمع الأدلة ع ٦٢
٣- نفس المصدر ص ٦٧

٤- الخصائص ج ١ ص ٤٨

٥- التهانوي ج ٤ ص ١٠٣٦

(٣) وقال في موضع آخر : وتختلف الحكم عن العلة جائز في العلل الشرعية لأنها أمارات وليس موجبة بنفسها (١) .

فالخلاف هنا اذن خلاف بين اتجاهين ثقافيين كانا يهيمنان على البيئة العلمية آنذاك هما الاتجاه المتأثر بالفقه الإسلامي والاتجاه المتأثر بالمنطق والفلسفة . ويبدو أن صاحبنا كان في هذا الموضوع بالذات من المتأثرين بالاتجاه الثاني . ولا عجب في ذلك فهو وان كان فقيها متعمقا في موضوعه ، فقد تمترجموه على أنه كانت له مشاركة في علم الكلام أيضا وذكروا من مؤلفاته في هذا الموضوع " الداعي الى الاسلام في علم الكلام " (٢) . وعلم الكلام كما نعلم يعتمد كليا على الفلسفة والمنطق ويستخدم العلة العقلية لتعليل أحكامه والتدليل عليها (٣) .

فابن الأنباري يلحق العلة النحوية بالعلة العقلية ولكنه يقرن هذا اللاحاق ببعض التحفظات فيقول : " ان عنيتم أنها ليست موجبة كالعقل العقلية كالتحرك لا يعمل إلا بالحركة والعالمية لا تعمل إلا بالعلم فسلم وان عنيتم أنها غير مؤثرة بمقد الوضع على الإطلاق فلا نسلم فاتها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجري مجراها (٤) .

- ١- التهاوني ج ٤ ص ١٠٣٧ - ١٠٣٨ .
- ٢- انظر ص (٦٥) من هذه الدراسة .
- ٣- من الملاحظ أن الحديث عن تأثر النحو بالمنطق أو الفلسفة أو علم الكلام قد يبدو مضللا . ذلك أن الحدود الفاصلة بين تلك العلوم ليست بارزة . وما يزيد القضية تعقيدا عدم محاولة الدارسين تلمس تلك الحدود أو ايضاح مفهومهم لكل من تلك المصطلحات عند حديثهم عن تأثر النحو بها أو ببعضها . واني لا اعترف أنه ليس من السهل الخروج برأي واضح في موضوع تأثر العلة النحوية بغيرها من العلوم العقلية ولا تحديد أكثر تلك العلوم تأثرا فيها ولا رسم الخطوط الفاصلة ما بين علم منها وآخر . ولورحنا نتتبع أقوال العلماء في ذلك لأضنانا الجهد وتملكنا الاعياء . ولذلك كله ليس لنا إلا التعامل مع هذه المصطلحات على أنها الفاظ مترادفة فهي في النهاية من واحد واحد . وضلات القرابة بينها ليست بحاجة الى تأكيد .
- ٤- لمع الأدلة ص ٦٨

وكانه في هذا يوافق ابن جني فيما توصل اليه حيث يقول : انا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب اليها من العلل الفقهية (١) .

ولعل ما حدا بابن الأنباري الى اتخاذ هذا الموقف، ما لحظه من أن العلة العقلية تنفرد بميزة هامة لا تكرر توجد في أي من العلل الأخرى النحوية والفقهية وهي ميزة الایجاد (٢) . ونعني بها انبثاق شيء عن شيء آخر انبثاقا حقيقيا واقعا كالتحرك عن الحركة العالمية عن العلم.

— بين العلة النحوية والدليل العقلي —

كما قارن ابن الأنباري بين العلة النحوية والعلة العقلية قارن كذلك في نصين متتابعين بينهما وبين الدليل العقلي . وقبل أن نتحدث عن هذه المقارنة، نرى أولا اثبات النصين وهما التاليان :

(١) قال على لسان القائلين بأن العكس ليس شرطاً في العلة النحوية : " إن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم . فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه " (٣) .

(٢) قال في معرض الرد على هؤلاء " ومحاولة نقض حججهم : " وهذا ليس بصحيح وذلك لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول . فإن مدلول العالم العلم بالصانع والعلم بالصانع نتيجة وجود العالم . والعالم لن يتصور خروجه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه . ولو تصور عدمه لعدم المدلول وهو العلم بالصانع . وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك هنا " (٤) .

١- الخصائص ج ١ ص ٥٣

٢- الكشاف للتهانوي ج ٤ ص ١٠٣٦

٣- لمع الأربعة ص ٦٥

٤- نفس المصدر ص ٦٣

في هذين النصين قضية جديدة تعرض لها ابن الأنباري واتخذ منها موقفا معينا . وهذه القضية ناتجة كذلك عن اختلافها بالنظر في تحديد طبيعة العلة النحوية وهل هي ملحقة بالعلة الشرعية أم بالعلة العقلية أم بالدليل العقلي .

فهذا فريق من العلماء لا يتفق مع ابن الأنباري في القول بالعكس في العلة . وهو كما عرفه ابن الأنباري نفسه أن يعدم الحكم عند عدم العلة (١) ، أو كما عرفه صاحب الكشف : كلما انتفت العلة انتفى الحكم (٢) وقد أراد هؤلاء أن يؤيدوا وجهة نظرهم هذه فشبهاوا العلة النحوية بالدليل العقلي اعتمادا على أن الدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه (٣) . ولذلك رأينا صاحبنا ينبري لهم ويحاول تفنيد رأيهم .

ومن المؤكد أن هؤلاء يقصدون بالدليل العقلي شيئا غير العلة العقلية ، لأنه من المعروف أن العلة العقلية يدل وجودها على وجود الحكم ويدل عدمها على عدمه . أما الدليل فهو عند الفقهاء ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه على مطلوب خبري ، وعند الأصوليين ما يمكن التوصل به إلى العلم بمطلوب خبري (٤) والعلم بمعنى اليقين على اصطلاح المتكلمين والأصوليين (٥) . فالفرق بين التعريف الأول والثاني أن الثاني يفيد القطع . أما الأول فيفيد الظن .

والدليل عند المتكلمين ، أما عقلي بجميع مقدماته قريبة أو بعيدة أو نقلي بجميعها أو مركب منها . والأول هو الدليل العقلي المخصوص الذي لا يتوقف على السمع أصلا (٦) .

والفرق بين العلة العقلية والدليل العقلي أن العلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة تأثير وتأثير أما العلاقة بين الدليل والمدلول فهي علاقة استنتاج واستنباط . والدلالة في العلة موجبة ولكنها في الدليل غير موجبة إذ قد يكون الدليل قطعيا وقد يكون ظاهريا .

١- لمع الأدلة ص ٦٣

٢- التهانوي : الكشف ج ٤ ص ٩٠٥

٣- لمع الأدلة ص ٦٥

٤- التهانوي : الكشف ج ٢ ص ٣٩٣

٥- نفس المصدر والمكان .

٦- الكشف ج ٢ ص ٣٩٧

وابن الأنباري يخالف هؤلاء في أنه ليس من شرط انعدام الدليل انعدام المدلول بقوله لو تصور عدمه لعدم المدلول . وهو يستعين في الرد عليهم بالأقيسة المنطقية والحجج الدلالية مشدداً على رأيه الذي سار عليه خلال رحلته الطويلة في موضوع العلة من أن العلة النحوية كالعلة العقلية موجبة التأثير قطعية الدلالة .

٢- في التعليل

لقد بذل ابن الأنباري جهوداً في التعليل كما بذل جهوداً في العلة . وأوغل في ذلك حتى بلغ حد الاستحالة بل الخيال . فكان عنده لكل ظاهرة علمية ، ولكل حكم سبب ، وهو يعرض التعليلات عرض العارف الخبير المطلع على بواطن الأمور . فلا يتوقف عن تفسير ظاهرة ولا يعجز عن تعليل حكم . وكأن اللغة ألفت إليه عنانها وعرفته أسرارها وخفاياها . وقبل الخوض في موضوع تلك التعليلات يجدر بنسباً بهذا الملاحظات التالية :

١- أنه في حين أعلن ابن الأنباري عن ابتداعه وابتكاره فيما كتبه عن العلة كجزء من أصول النحول يجهر بهذه الدعوى فيما يخص التعليل . ولعل السبب في ذلك كثرة من سبقوه في خوض هذا الموضوع أو على الأقل اشتهار بعض المؤلفات فيه .

٢- ليس صلة بين ما كتبه في العلة وما كتبه في التعليل وكأنهما موضوعان مختلفان منفصلان . وكان من الواجب أن يوجد هذه الصلة وينمّيها ويحرر عليها حتى يكون تعليله تطبيقاً لما كتبه في العلة وصورة عنه لا شيئاً آخر مختلفاً عنه بل لا يمت إليه لا نصاً ولا إيحاءً .

٣- أنه في حديثه عن العلة كتب عن العلة القياسية فقط ولكنه في التعليل استخدم كل أنواع العلة من تعليلية وقياسية وجدلية وضروب أخرى فرعية متعددة دون أن يتعرض لأسمائها أو يتعرض لها بوصف أو تعريف كما سنوضح بعد قليل .

٤- وفوق ذلك كله فهو لا يشير في أي من الكتابين " لمع الأدلة " و " أسرار العربية " إلى الكتاب الآخر مما يدل على أنه كتبهما في زمنين متباعدين . أو أنه لم يكن يجد هذه الصلة بين ما كتبه في العلة وما كتبه في التعليل . وهذا عنصر ضعف لا قوة على كل حال .

وأذا كان صاحبنا قد أخفق في إيجاد الصلة وإقامة العلاقة بين هذين الفهمين المتجانسين فلأنه كان يرى التعليل فنا نحويًا أصيلًا في حين كان يرى العلة فناً فقهياً دخيلاً . وكان من الأحجى به والأنسب له أن يجعل التعليل صورة للعلة وتطبيقاً لها وتعاملاً بها . ولكن يبدو أن الرجل كان على عجلة من أمره . لم تترك له الأعمال المتراكمة والواجبات الكثيرة مشغواً من الوقت للتأمل والاعتبار فكان كطسه حسين لا يفكر في ما قال أمس ولا يكاد يفكر في ما سيقول غداً (١) .

— تعليلات —

أول ما بيدولنا بهذا الصدر أن صاحبنا لم يحاول أن يستفيد من المصطلحات والتسميات التي وضعها من سبقوه لأنواع العلة وتفرعاتها . وهي ظاهرة لا ينفرد بها ابن الأنباري وحده بل يشاركه فيها غيره من المتصدين لموضوع العلة . فكان كل من هؤلاء يقحم الموضوع وكأن أحداً لم يقل فيه شيئاً قبله ، فيروح يبتدع ما يراه مناسباً من المصطلحات دون النظر في مصطلحات الآخرين أو محاولة الاستفادة منها أو الإشارة إليها على الأقل . (٢)

وابن الأنباري كغيره ممن كتبوا في العلة لا يبدو أنه استفاد في هذه المسألة بالذات — المصطلحات والتسميات — من تجارب الآخرين . غير أنه يختلف عن هؤلاء في أنه لم يحاول أن يقترح مصطلحاً أو يضع تسمية .

ولا نريد أن نلتزم له المذرع على هذا في أنه لم يطلع على آثار السابقين .

١— من حديث الشعر والنثر — المقدمة ص ٣—هـ

٢— من دلائل هذه الفوضى في مصطلحات العلة أن العلة التعليمية عند الزجاجي يقابلها العلة عند ابن السراج والعلة الأولى عند ابن مضاء وعلة السماع عند السيوطي . وكذلك العلة القياسية والجدلية هما ما يطلق عليه "علة العلة" عند ابن السراج والشر والتفسير والتتيم عند ابن جنّي والعلل الثواني والثالث عند ابن مضاء (انظر في أصول النحو واللغة لفؤاد ترزي ص ١٣٦—١٣٧ والشاهد وأصول النحو لخديجة الحديثي ص ٣٢٥)

فكلّ الدلائل تشير — كما سنثبت فيما بعد — أنه قرأ ما كتبه الزجاجي في العلة واستفاد منه وإن كان لم يستفد لسبب أو لآخر من مصطلحاته أو تسمياته فيها .

ويتضح مما سبق أننا لن نقع خلال جولتنا في تعليقات ابن الأنباري على مصطلحات محدّدة أو تسميات موحدة لما كان ينكشف له منها في موضوعات النحو المختلفة . وإن كنا سنعثر — برغم ذلك — في هذه التعليقات على مختلف الأنواع التي أشار إليها العلماء دون أن تكون مقترنة بأسماء محدّدة .

فمن تلك الأنواع العلل الرئيسية الثلاث التي أوردها الزجاجي (١) وهي :

التعليمية : وهي علة ظاهرة قريبة الصال قلما يحرس المشتغلون بهذا الفن على تسميتها أو تعيينها . وذلك لأنها ليست موضع اختلاف بين النحاة بل ليست موضع التباس حتى تحتاج إلى كشف وتبيين . فالفاعل لا يكون إلا مرفوعاً والمفعول لا يكون إلا منصوباً والمضاف إليه لا يكون إلا مجروراً وهكذا دواليك . ولعلنا نجد ابن الأنباري يتمسّح بها إلا في مواضع قليلة . فمن ذلك قوله في تعريف الفاعل : هو اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه ، نحو قام زيد وذهب عمرو (٢) . فهذا يشبه قول الزجاجي في تحليل رفع الفاعل : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه (٣) .

العلة الجدلية : وتتصل العلة الجدلية بالعلة التعليمية اتصالاً وثيقاً . ذلك أنك إذا تجاوزت العلة التعليمية في الاستفسار والبحث عن الأسباب فقد نفذت إلى العلة الجدلية . ويظهر لنا ذلك من تتبع كلام ابن الأنباري في الحديث عن الفاعل . قال بعد تعريفه السابق له : فإن قيل : فلم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقا بينه وبين المفعول فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً قيل لخمسة أوجه الخ (٤) .

وهذا الضرب من العلة النحوية كثير في "أسرار العربية" لا يمكن الإحاطة به . فصاحبنا يكثر من افتراض الأسئلة والإجابة عليها . فيطل ينتقل من سؤال إلى آخر في باب التنثية والجمع . قال : فإن قال قائل : ما التنثية ؟ فإن قيل : ما الجمع ؟ فإن قيل :

١ — سبق أن أوردنا تعريف الزجاجي لهذه العلل انظر ص (١٦٤) من هذه الرسالة

(الحاشية رقم (١))

٢ — أسرار العربية ص ٧٧

٣ — الإيضاح ص ٦٤

٤ — أسرار العربية ص ٧٧

فلم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ فان قيل : فلم خصصوا التثنية في حال الرفع بألف والجمع السالم بالواو وأشركوا بينهما في الجر والنصب؟ وهل النصب معمول على الجر أو الجر معمول على النصب؟ ولم حمل النصب على الجر دون الرفع؟ وما جر فاعل في التثنية والجمع؟ ولم فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟ ولم ادخلت النون في التثنية والجمع؟ وما الحاجة الى الفرق بينهما مع تبليين صيغتهما؟ وهلاً عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلاً؟ فالاجابة عن هذه الاسئلة كلها تقع في نطاق العلة الجدلية النظرية (١) .

العلة القياسية : وهي العلة التي يكون فيها القياس سبباً في حمل كلام على آخر أو الحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما . وقد ذكر ابن الأنباري من ذلك حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع قال : فان قيل : فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعاً؟ قيل لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما كان يرتفع الفاعل (٢) . ومن ذلك حمله " ما " الحجازية على " ليس " ووجه الشبه بينهما من وجهين أحدهما : أن " ما " تنفي الحال كما أن " ليس " تنفي الحال . والوجه الثاني أن " ما " تدخل على المبتدأ والخبر كما أن " ليس " تدخل على المبتدأ والخبر (٣) .

والعلل القياسية كثيرة في أسرار العربية . وقد نمر بأمثلة منها عند تعرضنا لعلة التشبيه وعلة النظير وعلة النقيض .

بالإضافة الى هذه العلل الرئيسة الثلاث نجد عند ابن الأنباري طائفة من العلل أو التعليلات الفرعية المتنوعة والتي يمكن أن نرد كل فئة منها الى أحد الموضوعات التالية :

١- علم الأصوات : وتدور التعليلات في هذا المجال حول بناء الكلمة وما يجب أن تكون عليه حروفها من تناسق وبعد عن الاستكراه والاستقبال والتنافر . وفي سبيل خدمة هذا الهدف قد تجرى عليها بعض التغيرات

١- أنظر ص ٤٧ وما بعدها .

٢- أسرار العربية ص ٨٨

٣- نفس المصدر ص ١٤٣

من ادغام أو اعلال أو حذف وصولاً بها إلى أحسن مستوى من الدقة والاتقان
ويقع تحت هذا البند التعليقات التالية :

(أ) علة استئصال : علل بها حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة التنكير
في نحو قاض فقال : استئصلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت
الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين (١) . وعدم
السماح بالتقاء الساكنين هو أيضاً ضرب من الاستئصال وان كان غير ممتنع
أصلاً .

(ب) علة استخفاف : وهي تقابل العلة السابقة . وإذا كان الاستئصال يسوغ
الحذف فالاستخفاف يسوغ الإظهار . وقد علل بها ظهور الفتحة على
" يغزو " و " يرمي " وقالوا : انما فتحوا الواو والياء في " يغزو " و " يرمي "
في النصب لخفة الفتحة (٢) . ومن المعروف أن الضمة لا تظهر على
هذين الحرفين في حالة الرفع للاستئصال .

(ج) علة معادلة : علل بها قلب الهمزة في جمع صحراء على صحراوات . قال :
لأنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو " أقتت " و " أجوه " أبدلت
الهمزة ههنا واوا من باب النقص والتمويض (٣) .

(د) علة دلالة على الأصل : وهي تختلف عن علة الأصل في أن هذه تفسر
لتفسير يقع في الكلمة أما تلك فهي تسويغ لواقع ثابت . وقد علل بها كسر
همزة " اسم " فقال : وكسرت الهمزة في " اسم " لمحا لكسرة سينه
في " سمو " لأنه الأصل (٤) .

٢- القياس : ويقصد به حمل بناء على بناء أو الحاق صيغة بأخرى لما بين الطرفين
من تشابه . وقد يحمل الشيء على نظيره كما يحمل على نقيضه . وبيان ذلك
في التعليقات التالية :

١- أسرار العربية ص ٣٧

٢- نفس المصدر ص ٣٢٣

٣- نفس المصدر ص ٦٢

٤- نفس المصدر ص ٩

(أ) علة تشبيه : وقد علل بها زيادة النون في الفعل المضارع فقال : وأما النون فانما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب الزيدتين والزيدين (يعني في المثنى وجمع المذكر السالم) وكذلك علل بها بناء " من " و " أي " و " كم " و " قبل " و " بعد " و " كيف " و " أمس " و " هو " . فقال : وانما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف وتضمنت معناها (١) . وترد هذه العلة في " أسرار العربية " كثيرا .

(ب) علة نظير : وهي تشبه العلة السابقة . وقد علل بها اعراب " أي " الموصولة ، قال : وذلك أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها . فنظيرها " جز " ونقيضها " كل " وهما معربان فكانت معربة . ومن علة النظير قولهم : مررت بالبسر لأن له نظيرا في كلامهم " طنب " وحرص " (٢) .

(ج) علة نقيض علل بها بناء " كم " ووقعها في صدر الكلام وخفى مميزها حملا . ونقيضها " رب " في ذلك كله على التفصيل التالي :
 ١- قال في تعليل البناء : فبنيت " كم " حملا على رب (٣) .
 ٢- قال في تعليل وقوعها في صدر الكلام : وان كانت خبرية فهي نقيضة (رب) ورب معناها التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام (٤) .
 ٣- قال في تعليل جر مميزها : لأنها نقيضة " رب " ورب تجر ما بعدها وكذلك ما حمل عليها (٥) .

(د) علة أولى : علل بها عدم جواز إعمال حروف الجزم مع الحذف فقال : والذي يدل على صحة ما ذكرناه أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم أولى (٦) . ومن هذا القبيل تدليله على بناء أسماء الإشارة وما التعجيبة بقوله : أجمعنا على أن الاسم يبنى اذا تضمن معنى حرف منطوق به . واذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فلا يبنى أسماء الإشارة وما التعجيبة

-
- ١- أسرار العربية ص ٣٠
 - ٢- نفس المصدر ص ٤١٧
 - ٣- نفس المصدر ص ٢١٤
 - ٤- نفس المصدر والمكان
 - ٥- نفس المصدر ص ٢١٥
 - ٦- نفس المصدر ص ٣٢١

(ب) علة توكيد : علل بها دخول الباء على خبر " ما " الحجازية . قال : فإن قيل : فلم دخلت الباء في خبرها نحو : ما زيد بقائم ؟ قيل : لوجهين أحدهما أنها دخلت توكيداً للنفي (١) .

(ج) علة فائدة : علل بها امتناع وقوع ظرف الزمان خبراً عن جثة كما قال ابن مالك : ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخبراً . وعلل ذلك بقوله : لأن في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة (٢) .

(د) علة استغناء : علل بها حذف الفاعل قال : ان قال قائل : لم لم يستم الفاعل ؟ قيل : لأن العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجمل بالفاعل . وقد تكون للايجاز والاختصار والى غير ذلك (٣) . فهذه جملة من الأهداف والمقاصد يستغنى عن الفاعل لواحد منها أو أكثر . فيكون أقرب الى الدقة جمع هذه المقاصد والأهداف كلها تحت اسم واحد هو الاستغناء . ومن هنا جاءت التسمية التي اخترناها لهذا الضرب من التعليل .

(هـ) علة كثرة استعمال : علل بها حذف فعل القسم قال : فان قال قائل : لم حذف فعل القسم قيل : انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال (٤) .

(و) علة دلالة حال : علل بها حذف " لا " من قوله تعالى : تالله تفتأ تذكر يوسف . وقال : وذلك لدلالة الحال عليه (٥) .

(ز) علة تخفيف : علل بها اقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل ((في باب الاغراء)) مثل عليك وعندك ودونك وهي التي يسمونها أسماء الأفعال . قال فسيحيي تعليل ذلك : لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال واستعملوها بدلاً منها طلباً للتخفيف (٦) . وهو يعني بالتخفيف هنا الايجاز لأن التخفيف في معناه الحقيقي يستعمل في المفردات كحذف حرف أو الاستغناء عن حركة . أما في الجمل فيقصد به الايجاز . ولذلك أوردناه تحت هذا البند .

-
- ١- أسرار العربية ص ١٤٥
 - ٢- نفس المصدر ص ٧٥
 - ٣- نفس المصدر ص ٨٨
 - ٤- نفس المصدر ص ٢٧٥
 - ٥- نفس المصدر ص ٢٧٨
 - ٦- نفس المصدر ص ١٦٣

(ح) علة اتساع : علل بها حذف حرف الجر من بعض الظروف غير المختصة مثل معقد الأزار ومقعد القابلة ومناط الثريا . وقال في ذلك : الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف جر إلا أنهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعاً (١) .

٤- متفرقات : ندرج تحت هذا البند طائفة من العلل المتفرقة التي لم نستطع أن نردها إلى موضوع محدد أو أن نجد بينها عفة مشتركة وهي التالية :

(أ) علة اشتقاق : وقد علل بها تسمية الاسم اسماً فقال : فان قيل : لم سمي الاسم اسماً ؟ قيل : اختلف فيه النحويون . فذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين : أحدهما أنه سما على مسماه وعلى ما تحته من معناه فسمي اسماً لذلك . والآخر أنه سما على الفعل والحرف أي ارتفع (٢) . وكذلك علل بها تسميته الاسم المقصور مقصوراً . فقال : وسمي مقصوراً لأن الحركات قصرت عنه أي حبست (٣) .

(ب) علة استقلال : علل بها تقديم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قال : إنما قدم الاسم على الفعل لأنه الأصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو : زيد قائم . وآخر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه لا يستغني عنه . فلما كان الاسم هو الأصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر إليه كان الاسم مقدماً عليه (٤) .

(ج) علة أصل : وهي ما يسمى باستصحاب الحال . وعلل بها بناء الحروف على ما بنيت عليه نقال : وأما الحروف فكلها مبنية لم يُحرب منها شيء لبقائها على أصلها في البناء (٥) .

(د) علة عدول : علل بها إجازة النصب في ميم " كم " الخبرية إذا فصل بينهما بالجار والمجرور أو بالظرف . قال : إنما جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن الفصل بين الجار والمجرور لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس الناصب

١- أسرار العربية ص ١٨٠

٢- نفس المصدر ص ٤

٣- نفس المصدر ص ١٧

٤- نفس المصدر ص ٣٣

٥- نفس المصدر ص ٣٤

مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد (١) .

(هـ) علة اختصاص : علل بها عمل حروف الجر وذلك بقوله : انما عملت لانها اختصت بالأسماء والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة (٢) .

(و) علة عدم نظير : علل بها منع صيغة منتهى الجموع من الصرف مشـلـل مفاعل وفواعل وما شابه قال : لأنه جمع لا نظير له في الأحاد . فقدم النظير يقوم مقام علة ثانية (٣) .

(ز) علة تفضيل : علل بها بناء الفعل الماضي على حركة . فقال : بني على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة (٤) . ويلاحظ ما في بعض هذه العلل ولا سيما الأخيرة منها من ضعف وتهاافت كما سنوضح بعد قليل .

هذه جولة في علل ابن الأنباري وتعليلاته كان يمكن لها أن تطول وتمتد لولا أننا لا نود الخروج عن الحدود المرسومة لهذه الرسالة . وما ذكرناه كان على كسل حال لا عطاء صورة عن جهود صاحبنا في هذا الميدان .

-
- ١- أسرار العربية ص ٢١٦
 - ٢- نفس المصدر ص ٢٥٣
 - ٣- نفس المصدر ص ٣١٢
 - ٤- نفس المصدر ص ٣١٥

— نصيب تعليقاته من القوة والضعف —

ليست التعليقات النحوية جميعها في مستوى واحد من القوة والضعف خاصة أنها تقديرات ذهنية معرضة للأصابة والخطأ . ولا شك أن الاكثار من هذه التعليقات والاندفاع وراءها بحماسة وشغف ودون الاعتضاد بمنهج فكري ثابت يجعلها عرضة للاستحالة والاختلال ومطابقة للوهم والخيال ، مما حمل الشعراء على السخرية من هذه التعليقات والتندر بأصحابها والاعتزاز في مقابل ذلك بالموجبة والسليقة (١) .

وقد استفزت هذه الحملة القاسية النحاة فهبوا يدافعون عن تعليقاتهم مستخدمين في ذلك الحجاج المنطقي والجدل الكلامي ويقف على رأس هؤلاء النحوي الكبير ابن جني (٢) .

ولا نريد أن نسترسل في هذا الموضوع فكل قصدنا أن نقيم تعليقات ابن الأنباري الذي أوغل في هذا الميدان أيما اغفال وزاد على السابقين فيها أيما زيادة .

والسؤال الذي يواجهنا بهذا الشأن هو : ما قيمة تعليقات ابن الأنباري هذه وما نصيبها من القوة والضعف ؟ فلا شك أنها تتباين قوة وضعفاً وتوسطاً بين الحالين .

ومن الجدير أن نذكر بهذا الخصوص أن بعض المصنّين (٣) بهذا الموضوع قسم العلة الى ثلاثة أصناف هي التالية :

١— ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول (٤)

١— قال بعض الأدباء :

ترنو بطرف فاتن فاتر أضف من حجة نحووي .
وقال غيره :

ولست بنحووي يلوك لسانه ولكن سليقي يقول فيعرب .

٢— كتب في الخصائص باباً في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة (ج ١ ص ١٨٤)

٣— محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ص ٧٤—٧٥

٤— وقد مثل على ذلك بتحريك بعض الحروف الساكنة للتخلص من التقاء الساكنين وحذف أحد الحرفين المتماثلين طلباً للخفة . (انظر ص ٧٤)

- (٢) ما يكون من قبيل الفرغيات التي لا تستطيع أن تردنا على قائلها (١) .
 (٣) ما يجرى فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل (٢) .

وهذا التقسيم ينطبق الى حد بعيد على تعليقات ابن الأنباري فمن تعليقاته ما هو منطقي مقبول ومنها ما هو فرضي مظنون ومنها ما هو قريب من الأساطير والأوهام .

فمن الصنف الأول قوله في رد رأي الكسائي بأن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله . قال : فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا يجزمه مع وجوده لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل (٣) . ومن هذا القبيل تحليله لامتناع وصف المعرفة بالنكرة (٤) ولكون الواو أصل حروف العطف (٥) ولحذف حروف العلة في الجزم (٦) ولوجوب تقدير (أن) دون غيرها بعد الواو والفاء و أو واللام وحتى في حالة النصب (٧) . ولحذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف نحو قولهم في النسب الى مرتجى مرتجى والسى مشترى مشترى (٨) وغير ذلك من التعليقات المنطقية المقبولة عقلا .

ومن الصنف الثاني تحليله لجواز تقديم خبر (ليس) على اسمها وامتناع تقديمه

- ١- وقد مثل على ذلك ببناء (قبل وبعد) على الضم إذا قطعا عن الاضافة لفظا لأنيهما شابهما الحروف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه الخ . انظر ص ٧٤
 ٢- وقد مثل على ذلك بهل . فانها تختص في اصل استعمالها بالدخول على الأفعال وقد تخرج من هذا الاصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ؟ ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل نحو هل عمرو كتب ؟ وقد علل ذلك بعضهم بقوله :

مليحة عشقت ظبياً هوى حوراً فمذ رأتته سميت فوراً لخدمته
 كهل اذا ما رأت فعلاً يحييها حنت إليه ولم ترض بفرقتيه

- ٣- أسرار العربية ص ٢٩ وأنظر ص ٧٥
 ٤- نفس المصدر ص ٢٩٤
 ٥- نفس المصدر ص ٣٠٢
 ٦- نفس المصدر ص ٣٢٢
 ٧- نفس المصدر ص ٣٣٢
 ٨- نفس المصدر ص ٣٧٥

عليها نفسها . قال : انما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من (كان) لأنها تتصرف ويجوز تقديم خبرها عليها وأقوى من (ما) لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين . فلم يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين . فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها لتنحط عن درجة (كان) ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة (ما) (١) . فهذا وان كان لا يفيد العلم أو الظن القريب منه (٢) فهو لا يستعصي على العقل والمنطق ولا يبلغ حد الاستحالة . ومن هذا القبيل تعليله لعدم بناء الظاروف (٣) ولمجيء الحذف (٤) ولمجيء مميز (كم) منصوبا في الاستفهام مجرورا في الخبر (٥) ، ولبناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح (٦) .

أما الصنف الثالث فهو كثير في أسرار العربية ولا استطاع تتبعه وحسبنا أن نلقي نظرة سريعة على باب العدد (٧) لنصرف مدى انزلاق صاحبنا في هذه المآهات الوهمية التي لا تستند إلى علم أو منطق . فمن ذلك تعليله لكسرين (عشرين) قال : لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين وأول الإثنين مكسور كسروا أول العشريين ليدلوا بالكسر على الأصل (٨) . وكذلك تعليله لكون مميز (المائة) مفردا مجرورا قال : فان قيل : فلم اذا بلغت إلى المائة أضفت إلى الواحد ؟ قيل : لأن المائة حملت على العشرة من وجه لأنها عقد مثلها وحملت على التسعين لأنها تليها فالزمت الاضافة تشبيها بالعشرة وبينت بالواحد تشبيها بالتسعين (٩) . وكذلك قوله : فان قيل : فلم اجري الألف مجرى المائة في الاضافة إلى الواحد ؟ قيل :

- ١- أسرار العربية ص ١٤١
- ٢- دراسات في العربية ص ٧٤
- ٣- أسرار العربية ص ١٧٧-١٧٨
- ٤- نفس المصدر ص ١٩٣ .
- ٥- نفس المصدر ص ٢١٦
- ٦- نفس المصدر ص ٢٤٦
- ٧- نفس المصدر ص ٢١٨ وما بعدها .
- ٨- نفس المصدر ص ٢٢١
- ٩- نفس المصدر ص ٢٢

لأن الألف عقدٌ كما أن المائة عقدٌ (١) . وكذلك قوله : فان قيل : فلم يجمع الألف إذا دخل على الأحاد و انفرد مع الأحاد كالمائة ؟ قيل : لأن الألف ظرفٌ كما أن الواحد ظرفٌ . لأن الواحد أول والألف آخر . ثم تتكرر الأعداد فكذلك أجرى مجرى ما يضاف إلى الأحاد (٢) . ومن هذا القبيل تعليقه لبناء المنادى المعرفة على الضم (٣) . ولا اختصاص حروف الجر بالجر (٤) ولقيام الواو مقام الباء في القسم (٥) ولجمع فعل على أفعال (٦) وفعل على أفعل على قلة (٧) . وغير ذلك من التعليقات الكثيرة التي لا يقبلها العقل ولا يستسيغها المنطق .

ولسنا نستطيع أن نتعقب كلاً من هذه التعليقات فنبين سبب كونه معقولا أو مطنونا لأن ذلك يقودنا إلى الإطالة والأسهاب ، غير أنه يبدو لنا بصفة عامة أن التحليل يكون معقولا أو مطنونا بقدر وقوعه في نطاق اختصاص النحوي من تعريف وتنكير أو تقديم وتأخير أو حذف وإثبات الخ فإذا انتقل من ذلك إلى ملاحظة الوضعيات (٨) ومحاولة اكتشاف أسرارها والنفاذ إلى أسباب وجودها على هيئات معينة كتعليقه لكسر "عشرين" ولكون مميز المائة مفردا مجرورا ولا جراء الألف مجرى المائة في الإغافة إلى الواحد وغير ذلك مما لا علة فيه إلا السماع ، فقد خرج إلى البحث في ما يعتد من الأمور الفيبية التي لا يرى العلماء جدوى من الاستمرار فيها (٩) .

ولعل السبب في تشبث ابن الأنباري بهذه التعليقات الظنية وإيفاله في ملاحظتها

- | | |
|-------------------------|-------------------------|
| ١- أسرار العربية ص ٢٢٣ | ٣- نفس المصدر ص ٢٢٤ |
| ٢- نفس المصدر والمكان . | ٤- نفس المصدر والمكان . |
| ٥- نفس المصدر ص ٢٧٦ | ٦- نفس المصدر ص ٣٥٠ |
| ٧- نفس المصدر ص ٣٥٢ | |

- ٨- علق أبو حيان الأندلسي على مثل هذه التعليقات بقوله : فهذا كله تحليل يسخر الماقل منه ويهزأ من حاكمه فضلاً عن مستنبطه فهل هذا كله الأمن الوضعيات والوضعيات لا تعلل ؟ وقد مثل على هذه الوضعيات بقوله : فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك "زيد قائم" كما لا يقال : لم يقال للعين الطرف ولليل : الليل ؟ ولا يقال : لم كانت حروف المضارعة : الهمزة والتاء والنون والياء الخ (انظر أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي ص ٣١٤)
- ٩- انظر دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٣ .

وتتبعها ما كان يجده في نفسه من شغف بالأقيسة المنطقية والأدلة الفلسفية . فقد كان هذا الشغف سمة العصر إذ كانت النزعة المنطقية ظاهرة في مختلف جوانب النشاط العلمي وما يؤيد وجود هذه النزعة قول الغزالي : لا ثقة بقول من لم يتمنطق .

وما يدرينا لعل ابن الأنباري ومن سار على نهجه من النحاة لم يكونوا يحرصون على صدق التعليل وصحته قدر حرصهم على الإدلال بقدرتهم والتباهي بعلمهم . ولا أقلم يكونوا يحسون ما يمتري هذه التعليقات من ضعف وهزال ؟ أقلم يكن هذا الأيغال في التعليقات الظنية الغرضية هو الدافع لنشوء حركة نحوية مضادة في الأندلس كان على رأسها ابن مضاء القرطبي (١) . هاجمت النحاة المشاركة وفندت آراءهم وسخرت بتعليلاتهم على أية حال لا ريب في أن ابن الأنباري كان ابن عصره وبيئته . ولم يكن متوقفاً منه أن يضع غير ما صنع . فلقد كان خير من يمثل تلك الفترة التي اتسمت بتسرب المنطق إلى جميع مناحي الثقافة وهيمنتها على مختلف العلوم .

— مصادرة في العلة والتعليل —

كما اعتمد ابن الأنباري في أصول النحو على مصادر فقهية كذلك اعتمد في العلة على مصادر فقهية أيضاً خاصة أنه أدمج العلة بأصول النحو وجعلها جزءاً منها فلا بدع أن تكون المصادر واحدة في الجهتين .

ونحن لا نريد أن نطيل في البحث عن تلك المصادر لأن المجال لا يتسع لذلك . وحسبنا أن نذكر مثلاً واحداً على ذلك . " قال في لمع الأدلة : والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه " (٢) .

وقد ورد هذا الكلام في "المنحول" على الوجه التالي : فقال قائلون : لا يعتبر كما في الأدلة العقلية إن الأحكام يدل على المحكم ووجوده وعدمه لا يدل على جهله وعدمه (٣) . فقد نقل ابن الأنباري عبارة الغزالي مع بعض التصرف والتحريف .

وكذلك استفاد ابن الأنباري فيما كتبه عن العلة من ابن جني . وقد مرّ بنا فيما سبق من مقارنات وموازنات بين نظرات كل منهما في مسائل معينة شىء غير قليل من ذلك . ان معظم مصطلحات ابن الأنباري في العلة لها مقابل في كتاب الخصائص وقد اشرنا إلى ذلك في مواضع سابقة متعددة فلا ضرورة لإعادة والتكرار .

١ — انظر كتابه المشهور في ذلك والمسمى "بالرد على النحاة" تحقيق الدكتور شوقي ضيف

القاهرة سنة ١٩٤٧ .

٢ — ص ٦٥

٣ — الغزالي ص ٤١١

وأما في التعليل فيبدو أنه اعتمد على الزجاجي في كتابه "الايضاح" ولا سيما أن كتاب "الايضاح" كما يقول صاحبه : قد انشئ في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسرار (١) . وهو نفس الهدف الذي قصد إليه ابن الأنباري من تأليف "أسرار العربية" . فهما متطابقان من حيث الهدف وأسلوب المعالجة . وليس من المستطاع هنا تعقب ابن الأنباري وتبيين جميع مواطن أخذه عن (الايضاح) بدقة وتفصيل ولذلك نكتفي بذكر الأمثلة التالية :

(١) قال ابن الأنباري في تعليل تحديد أقسام الكلام بثلاثة لا رابع لها : فان قيل : فلم قلتم ان أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم في الخيال . ولو كان ها هنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه . ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط ؟ فلمّا عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس الا هذه الأقسام الثلاثة (٢) .

وهذا الكلام يمت بصلة الى قول الزجاجي في نفس المعنى : " والمدعي أن للكلام قسما رابعا أو أكثر منه مخمّن أو شاك فان كان متيقنا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجا عن احد هذه الأقسام ، ليكون ذلك ناقضا لقول سيويه ولن يجد الى ذلك سبيلا (٣) " .

وقال ابن الأنباري في تعليل تسمية الحرف حرفا " فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لأن الحرف في اللغة هو الطرف ومنه يقال : حرف الجبل أي طرفه فسمي حرفا لأنه يأتي في طرف الكلام " (٤) .

وهذا الكلام قريب الشبه بقول الزجاجي : وسمي القسم الثالث حرفا لأنه هو ما بين هذين القسمين ورباط لهما . والحرف حد الشيء فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها (٥) .

-
- | | |
|-----|-----------------------|
| ١ - | ص ٣٨ |
| ٢ - | أسرار العربية ص ٣ - ٤ |
| ٣ - | الايضاح ص ٤٣ |
| ٤ - | أسرار العربية ص ١١٢ |
| ٥ - | الايضاح ص ٤٤ . |

وحسبنا أن تلقى نظرة على باب التثنية والجمع (١) عند ابن الأنباري فهو شبيه تماما بباب القول في التثنية والجمع (٢) عند الزجاجي . وهذه بعض المقارنات :

قال ابن الأنباري : إن قال قائل : ما التثنية (٣) ؟ وقال الزجاجي : إن قال قائل : أخبرونا عن التثنية ما معناها (٤) ؟

قال ابن الأنباري : فلم خصص التثنية في حال الرفع بالألف (٥) ؟ وقال الزجاجي : إن قال قائل : لم جعل رفع الاثنين بالألف (٦) .

قال ابن الأنباري : وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات (٧) . وقال الزجاجي : إن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف (٨)

قال ابن الأنباري : " فان قيل : فما حرف الاعراب في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبيويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ومن تابعهما أنها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب .

وذهب أبو عمر البصري إلى أن انقلابها هو الاعراب . وذهب قطرب والفراء والزيادي إلى أنها هي الاعراب (٩) .

وقال الزجاجي في نفس المعنى : " قال الكوفيون كلهم : الألف في التثنية والواو في الجمع والياء في التثنية والجمع هي الاعراب نفسه .

١- انظر أسرار العربية ص ٤٧ وما بعدها .

٢- انظر الايضاح ص ١٢١ وما بعدها .

٣- أسرار العربية ص ٤٧

٤- الايضاح ص ١٢١

٥- أسرار العربية ص ٤٩

٦- الايضاح ص ١٢٣

٧- أسرار العربية ص ٤٩

٨- الايضاح ص ١٢٣

٩- أسرار العربية ص ٥١ - ٥٢

وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة: هذي الحروف دليل الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب.

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعها هذه الحروف اعراب (١) . والنصان قريب الشبه أحدهما من الآخر.

هذا وقد أشار محقق الايضاح الى بعض مواطن الشبه هذه بين ابن الأنباري والزجاجي ونبه على ذلك في الحواشي (٢) .

ونحن لا نزعم أن ابن الأنباري ينقل عن الزجاجي نقلاً حرفياً فلا شك أن عباراته تختلف بعض الاختلاف عن عبارات سلفه في النصوص التي نقلناها . وعلى الرغم من ذلك فتأثره به واضح غير قابل للجحد والانتكار . انه يتجلى في مظا هر ثلاثة هي التالية :

- (١) الالتقاء في معالجة نفس الموضوعات .
- (٢) التقارب في اسلوب المعالجة .
- (٣) استخدام الطريقة الجدلية .

فابن الأنباري في هذا كله يقلد الزجاجي ، وخاصة في البحث عن علل الكلام ومحاولة الكشف عن أسرارها وذلك بطريقة السؤال والجواب ولاهتمام باثبات آراء الآخرين ومناقشتها مما لا يدع مجالاً للشك بوقوع هذا التأثير وثبوته وبأن كتاب " الايضاح " كان في زمن ابن الأنباري معروفاً متداولاً .

* * * *

١- الايضاح ص ١٣٠

٢- انظر ص ٥٦ (حاشية رقم ١) و ص ٨٤ (حاشية رقم ١) و ص ٩١ حاشية رقم ٢) و ص ١٢٦ (حاشية رقم ٥)

الباب الثاني

انتاجه النحوى

الفصل الثالث

الخلافا

- الفصل الثالث -

- الخلاف -

تمهيد

عرف ابن الأنباري بصلته الوثيقة بالخلاف النحوي فهو من النحاة القلائد الذين عالجوا هذا الموضوع بإفاضة وأوسعوا القول فيه ورفعوا معالمه بارزة واضحة. وكتابه "الانصاف في مسائل الخلاف" من الشهرة والذيع بحيث يطغى على كل ما ألف في هذا الموضوع قبل ابن الأنباري ويعدّه وهو عمدة الأدباء والباحثين عند النظر في الخلاف والخوض في مسائله وقضاياه. ففيه من المميزات والمناقب ما يجعله جديراً بهذه المكانة السامية.

وسنبحث في هذا الفصل مدى مساهمة ابن الأنباري في الخلاف ونقيم جهوده فيه ونحدد نصيبه من النجاح في معالجته. غير أننا قبل ذلك نود أن نقدّم عرضاً سريعاً لمعنى الخلاف وظروف نشأته، ونلقي بعض الضوء على أسبابه ودواعيه، ونعرض بعض الآراء التي تتلجج في ذهننا حوله.

نشأة الخلاف .

يعني النحاة "بالخلاف" ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة - من تباين في تحليل الظواهر اللغوية، وتمايز في استنباط الأحكام النحوية، واختلاف في فهم الأصول واستخدامها، وتقعيد القواعد وتخريجها - إلى غير ذلك مما يستت إلى علم النحو واللغة .

وعلى الرغم من أن كلا الطرفين استعمل نفس الأصول واستخدم نفس الوسائل فإن كلا منهما كان له فهمه الخاص ليها وموقفه المتميز منها . فقد استخدم كل منهما السماع والقياس وتمسك بهما ولكن اختلاف فهم كل منهما لهذين الأصلين الكبيرين

الرئيسين جعلهما يقفان على طرفي نقيض في تفسير النحو وتعميده فما تجد لطرف رأيا حتى تجد للطرف الآخر ما يباينه ويناقضه .

فالبصريون يتمسكون بالسماع ويتشدّدون غاية التشدد في استخدامه والاعتماد عليه فلا يأخذون الا ممن ثبتت أعماله واشتهرت فصاحته . فقد حصروا الأخذ بقبائل معينة دون أن يتجاوزوها الى غيرها ممن كان لها احتكاك أو اتصال بالأمم الاخرى ممن فرس وهنود وأقباط وغيرهم (١) .

أما الكوفيون فقد ترخّصوا في أمر السماع وأخذوا دون تحفظ أو احتياط فقد أخذوا عن أهل الأرياف وسكان البراري (٢) . وقيل عن الكسائي وهو من ائمتهم الا وائسل " انه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو" (٣) . وذكر كذلك أنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى " الحطمة" كانت نازلة ببغداد فأخذ عنها كثيرا من الخطأ واللحن (٤) .

وكان البصريون يعتزون بمنهجهم وينعّون علي الكوفيين تهاونهم في الأخذ وتوسعهم في الاستماع حتى قال قائلهم مفتخرا : " نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب واكله اليرابيع وانتم تأخذونها عن اكلة الشوايرز وباعة الكواميخ" (٥) .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جوار شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوتوا عليه . فمذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر (٦) .

وفي احدى المناظرات التي دارت بين أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأبي العباس أحمد بن يزيد المبرد استشهد الاول بقول اعرابية فقال له المبرد : " لا يترك كتاب الله واجماع العرب لقول اعرابية رعناء" (٧) .

- ١ - نقل السيوطي عن ابي نصر الفارابي تفصيلا وافيا عن هذا الموضوع فقد ذكر اسما القبائل التي اخذت عنها العرب دون سواها . (انظر المزهج ج ١ ص ٢١١ - ٢١٢)
- ٢ - المدارس النحوية ص ١٦٠
- ٣ - معجم الادباء ج ١ ص ١٨٣
- ٤ - معجم الادباء ج ١ ص ١٨٢ وانبأ الرواة ج ٢ ص ٢٧٤
- ٥ - السيرافي - أخبار النحويين البصريين ص ٩٠ والاقتراح للسيوطي ص ١٠٠ والشوايرز هي الألبان الثخينة والكواميخ هي المخللات يشهى بها الطهام .
- ٦ - السيوطي الاقتراح ص ٨٦ - ٧ - الزجاجي - مجالس العلماء ص ١٢١ .

هذا بالنسبة لكلام العرب. أمّا بالنسبة لمصادر الاحتجاج الأخرى كالقرآن والحديث النبوي فقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسند لها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها . واستبعدوا كذلك من منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد . في حين كان الكوفيون يأخذون بكل ذلك ، دون تردد أو تحفظ (١) .

وكذلك نسب إلى الكوفيين التزييل في رواية الشعر والتساهل في نسبتها إلى قائلها . قال أبو الطيب اللغوي : " الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بين في روايتهم (٢) " .

وصفوة القول أن الكوفيين اتسعوا في السماع والبصريين اتسعوا في القياس فأصبح الاتساع في السماع السمة الغالبة للمذهب الكوفي والاتساع في القياس السمة الغالبة للمذهب البصري .

ويتضح مما سلف أن المذهب البصري أكثر دقة وأشد غبطة وأوفر مراعاة لقواعد المنهج العلمي . "ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم، لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى . ونقصد الكثير منها الذي استخرجت منه تلك القواعد استخراجاً مصقياً مروقاً أروع ما يكون الترويض والتصفية" (٣) .

وعلى الرغم من ذلك كله ما زال ثمة من العلماء والدارسين من يفضل المذهب الكوفي ويرجحه على المذهب البصري وخاصة في موضوع الاحتجاج بالقراءات والحديث النبوي . ولعل النزعة الدينية والتعصب لمذاهب المصدرين هما الحافز لاتخاذ مثل هذا الموقف والالتزام به مع أن النزعة الدينية يجب أن تكون بعيدة عن هذه الأمور العلمية .

١- عبد المال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٩٧

٢- أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين ص ٧٤

٣- شوقي شيف : المدارس النحوية ص ١٦٢

شكوك حول وجود المدرستين .

على الرغم من اشتهاار أمر هاتين المدرستين أو المؤسستين وثبوت وجودهما في كتب التراث فإن من الباحثين المحدثين من أنكر وجود المدرسة الكوفية مثل جوتولد فايل والمترجم لشعلب في دائرة المعارف الإسلامية وبروكلمان فقد اشترك هؤلاء في القول بعدم وجود مدرسة نحوية كوفية ذات منهج مكتمل وكيان مستقل وأن القول بوجودها قضية كانت من صنع النحاة المتأخرين (١) .

ولورحنا نبحث في المصادر النحوية لمشرنا على ما يدعم وجهة نظر هؤلاء المشككين في وجود مدرسة نحوية تسمى مدرسة الكوفة وحسبنا أن نورد شيئا من خلافاث اثنين من أئمة هذه المدرسة هما الكسائي والفرأء للتدليل على وجهة النظر هذه أو على الأقل لاظهار أن وجهة النظر هذه لها ما يسوغها .

وهذا عدد من مواطن الخلاف بينهما :

- (١) إنضم عند الفرأء اسم وعند الكسائي فعل (٢) .
- (٢) الفرأء لا يجيز العطف على اسم أن قيل استكمال الجواب إلا فيما لا يتبين فيه الأعراب والكسائي يقول فيما يتبين ولا يتبين (٣) .
- (٣) في قولهم : زيداً إن نضرب أضرب . أن نصبته بالثاني لم يختلفا فيه وإن كان الأول أجاز الكسائي وأبى الفرأء لأن الشروط لا تتقدمها صلاتها (٤) .
- (٤) الفرأء يجيز قائم أخول والكسائي لا يجيزه (٥) .
- (٥) في قوله عز وجل : ولقد مكناكم فيما أن مكناكم فيه . الفرأء يقول فيما لم نمكنكم فيه والكسائي يقول : في الذي مكناكم فيه (٦) .
- (٦) في قوله تعالى : فآمنوا خيراً لكم . الكسائي يقول فيها : فآمنوا يكن خيراً لكم

—١— مهدي المخزومي — مدرسة الكوفة ص ٣٥١ — ٣٥٢ .

—٢— مجالس العلماء ص ٥٩

—٣— مجالس شعلب ص ٣١٦

—٤— مجالس شعلب ص ٤٨٧ والانصاف ج ٢ ص ٦٢٣

—٥— مجالس شعلب ص ٣٨٧

—٦— مجالس شعلب ص ٣٢٢

والفراء يقول : فأمنوا إيماناً خيراً لكم (١) .

(٧) أنت أخانا أول غارب . يأباه الفراء ويجيزه الكسائي (٢) .

(٨) أجاز الكسائي تقديم اسم منصوب في جملة جواب الشرط . نحو إن تأتني زيدا
أكريم وأباه الفراء (٣) .

(٩) الفراء لا يجيز الكناية عن الأعداد في مثل قولنا عندى الخمسة الدراهم والستتها
والكسائي يجيز (٤) .

(١٠) الفراء يجيز مررت بزيد لا عمرو والكسائي لا يجيزه إلا مع الباء . اعني مررت بزيد
لا بعمرو (٥) .

فهذه بضعة مسائل اختلف فيها إمامان كبيران من أئمة الكوفيين . وقد تطول القائمة
إذا رحنا نتتبع نقاط الخلاف بينهما ونتقصاها (٦) . وليست هذه الظاهرة منحصرة
في أئمة الكوفيين بل هي منتشرة بين أئمة البصريين أيضاً . فليست هناك قاعدة
أجمع عليها نحاة البصرة وتوارد على معارضتها نحاة الكوفة أو قال بها الآخرون
جميعاً . وعارضها الأولون جميعاً ، بل كثيراً ما نجد العالم الواحد من أهل الكوفة
مثلاً يذهب إلى أحكام يوافق فيها مذهب خصومه ويخالف أهل مضره . وطالما
تجد هذه الظاهرة في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري
وفي كتب النحو الأخرى . وما أكثر ما نقرأ فيها قال البصريون : لا فلاناً وفلاناً
كذا وذهب الكوفيون لا فلاناً وفلاناً كذا (٧) .

فهذا كله يشير إلى أن شمة مبالغة في الحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين
كما ارتأى بروكلمان (٨) . ولعل العصبية القبلية والأهواء السياسية أرادت لهم هذا

- ١- مجالس ثعلب ص ٣٧٢
- ٢- مجالس ثعلب ص ١٦٩
- ٣- الانصاف ج ٢ ص ٦٢١
- ٤- مجالس ثعلب ص ٣٣٢
- ٥- مجالس ثعلب ص ٥١٤
- ٦- انظر في خلافاً الكسائي والفراء مدرسة الكوفة ص ١٤٢ والبحث اللغوي عند
العرب ص ١٠٢-١٠٣
- ٧- سميد الأفغاني في أصول النحو ص ١٦٦-١٦٧
- ٨- تاريخ الشعوب الإسلامية ج ٢ ص ٢٨ وانظر مدرسة الكوفة ص ٣٤٢

الخلافة أن يكبر ويتضخم فأرثته ونفخت فيه .

يدلنا على ذلك أن الصلات بين أئمة المدرستين كانت في أول العهد حسنة فقد تخرج أئمة الكوفة على أئمة البصرة (١) . وكان الكسائي يقدر الخليل ويحمله فقد ذكر عنه أنه قال : " مات والله الفهم يوم مات الخليل : لو رأيته لم يعظم في عينك بشر بعده ثم قال : والله ما تمثلت في صدري جلالة أدب من وجهه ولا علم إلا وجدت ذلك فرعا من أصل اغترسه أو سببا في باب افتتحه " (٢) .

وكذلك ذكر عن يونس بن حبيب وهو أحد أئمة البصريين أنه " سمع منه الكسائي والفراء وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية " (٣) .

وكذلك مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه . (٤) .

هذه الأخبار تدلل على أن العلاقات بين المدرستين كانت في أول الأمر وثيقة متينة وأن نقاط الالتقاء كانت أكثر من مواطن الاختلاف . وعلى الرغم من ذلك كله فإن تاريخ النحو العربي كله قد تأسس بعد ذلك على الخلاف بينهم . وأغلب الظن أن صورة الخلاف كما نصرفها من المدرستين قد شكلها نحويون متأخرون " (٥) .

وعلى الرغم من الشبهات التي اثيرت حول وجود إحدى المدرستين أو كليهما فإن وجودهما حقيقة واقعة أقرها غالبية العلماء قديما وحديثا (٦) . وستزيد هذه الحقيقة اتجاها وينقلب شكنا بها يقينا حينما نؤغل في كتاب " الانصاف " نطلع على

١- قال الدكتور مهدي المخزومي : قائمة الكوفيين اذن قد وقفوا على النحو البصري مشافهة أو مناقلة ولا بد أنهم كانوا قد افادوا من أعمال البصريين وكان لهم منها نقط ارتكاز اعتمدوا عليها في نهجهم الجديد . (انظر مدرسة الكوفة ص ٣٣)

٢- مجالس العلماء ص ٢٥٨

٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٦٥

٤- معجم الأرباء ج ١٦ ص ١٢٢

٥- عبده الراجحي : دروس في كتب النحو ص ٧٦

٦- انظر مدرسة الكوفة ص ٣٤٩ وما بعدها . والمدارس النحوية ص ١٥٥ وما بعدها . والبحث اللغوي عند العرب ص ١٠٩ وما بعدها .

مسائله الخلافية التي حوت صوراً ونماذج من مناهج التفكير النحوي ومنازعه عند أئمة المدرستين .

المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين .

على الرغم من توافق المدرستين في كثير من مصطلحاتهما فبينهما أيضاً تباين في عدد من المصطلحات النحوية . وقد يكون من مستلزمات هذه الدراسة اثبات بعض تلك المصطلحات عند أحدهما وما يقابلها عند الأخرى .

ما يقابلها عند أهل الكوفة	مصطلحات البصريين
(١) الصفة	النعمة
الرد (٢) أو التبيين (٣) أو الترجمة (٤) .	البدل
المحل أو الصفة (٥)	الظرف
حروف الخفض (٦)	حروف الجر
الاجراء وعدم الاجراء (٧) .	الصرف والمنع من الصرف
واو الصرف (٨)	واو المعية
المجهول (٩) .	ضمير الشأن
النسب (١٠)	المطوف
الكناية والمكني (١١)	الضمير والمضم

- ١- السيوطي ، همع الهوامع ج ٢ ص ١١٦ وانظر المدارس النحوية ص ١٦٧ وابن جني النحوي ص ٢٦٤ .
- ٢- مجالس العلماء ص ٤٣
- ٣- شن الأشموني ج ٢ ص ٢٦١ ، وانظر مدرسة الكوفة ص ٣١٠
- ٤- مجالس ثعلب ص ٢٥
- ٥- الانصاف ج ١ ص ٥١ . أسرار العربية ص ١٧٧
- ٦- ابن جني النحوي ص ٢٦٤ ، وانظر مدرسة الكوفة ص ٣١١
- ٧- مجالس ثعلب ص ٦٥٣
- ٨- ابن هشام : مغني اللبيب ج ٢ ص ٣٦١ ٩- مجالس ثعلب ص ١٢٥ وشرح المفصل ج ٣ ص ١١٤
- ١٠- السيوطي : همع الهوامع ج ٢ ص ١٢٨ ، المدارس النحوية ١٦٧
- ١١- مجالس العلماء ص ١٣٨

اسم الفاعل	الفعل الدائم (١)
الاختصاص	لا تسمية له عند هم ولكنهم يعتبرونه حالا (٢)
التمييز	التفسير (٣) .
المضارع	المستقبل (٤) .
المفعول له أو لأجله	لا يفرد له باب عند هم وإنما يلحقونه بالمصدر (٥)
ضمير الفاعل	ضمير العماد (٦)
حروف النفسي	حروف الجحد (٧)
الحروف الزائدة	حروف الصلة أو الحشو (٨) .
المتعدي	الواقع (٩)

وثمة مصطلحات كوفية غير موجودة عند البصريين كالصرف (١٠) والخلاف (١١)

- ١- مجالس ثعلب ص ٢٧٩، ٤٥٦، ٤٦٣، الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢٩
- ٢- قال الفراء في مثل: "نحن بني وممشر ورهط" هي مثل "جميعا" وقال البصريون يفعل مضمرا (انظر مجالس ثعلب ص ٤٣٢).
- ٣- مجالس ثعلب ص ٤٩٣
- ٤- نفس المصدر ص ٢٧٩، ٤٦٣ وإصلاح المنطق ص ٢١٦
- ٥- قال ابن الأنباري في حديثه عن المفعول له: وهذا الباب يترجمه البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا (انظر أسرار العربية ص ١٨٩).
- ٦- شرح الرغزي على الكافية ج ٢ ص ٢٤
- ٧- مجالس ثعلب ص ٤٢٢
- ٨- ابن يعيش: شرح المفصل ج ٨ ص ١٢٨
- ٩- ابن السكيت: إصلاح المنطق ص ٢١٥
- ١٠- الصرف من مصطلحات الفراء ويقصد به النصب في بابين هما: باب المضاع المنصوب بعد الواو والفاء وأو وباب المفعول معه (انظر المدارس النحوية ص ١٩٨ ومدرسة الكوفة ص ٣٠٦).
- ١١- هو عامل النصب في الظرف الواقع خبرا مثل زيد أمامك (انظر الانصاف مسألة رقم ٢٩) هذا ومن الجدير بالتنبيه أنه ليس ثمة فرق كبير بين الصرف والخلاف فالصرف عند الفراء هو الخلاف الذي اعتمده الكوفيون إلا أنه أخص منه. ومهما يكن فملاك الصرف والخلاف واحد (انظر مدرسة الكوفة ص ٢٩٥ و ٣٠٦) والدليل على أنهما مترادفان أن ابن الأنباري راجع بين الاصطلاحين في المكان الواحد (انظر الانصاف مسألة رقم ٧٥).

والتقريب (١) كما أن ثمة مصطلحات بصرية غير موجودة عند الكوفيين كلاماً لا بتداعياً (٢) واسم الفعل (٣) وعطف البيان (٤) .

— من كتب الخلاف —

كان موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين مثار جدل ونزاع بين علماء كل من المدرستين . وقد استغرق كثيراً من جهدهم واستنفد طويلاً من وقتهم . فأقيمت حول هذه المناظرات وألفت فيه الكتب وسارت بحديثه وحديث فرسانه الركبان . وقد عفى الزمن على تلك الآثار الخلافية ولم يبق لنا منها إلا بعض الأسماء التي نجد لها مشبته في كتب التراجم والطبقات . ونحن نثبت فيما يلي جملة مما عثرنا عليه منها :

- ١- اختلاف النحويين لثعلب + ٢٩٢ هـ (٥) .
- ٢- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان + ٣٣٠ هـ (٦) .
- ٣- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس + ٣٣٨ هـ (٧) .
- ٤- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه + ٣٤٧ هـ (٨) .

-
- ١- قال ثعلب : أن الكوفيين يسمون : "هذا زيد القائم" تقريباً أي قرب الفعل به وحكي : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً أي الخليفة قادماً . فكلما رأيت هذا يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب (انظر مجالس ثعلب ص ٤٢٧ ومدرسة الكوفة ص ٣٢١) أما البصريون فيصرون (قائماً) حالاً ويجعلون ما قبلها مبتدأ وشبهاً (المدارس النحوية ص ١٦٦)
 - ٢- مدرسة الكوفة ص ٣٠٧ والمدارس النحوية ص ١٦٧
 - ٣- مدرسة الكوفة ص ٣٠٨
 - ٤- أسرار الصربية ص ٢٩٧ حيث يقول ابن الأنباري في باب عطف البيان : هذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون .
 - ٥- الإنباه ج ١ ص ١٥٠ ، البقية ج ١ ص ٣٩٧ ، كشف الظنون ج ١ ص ٣٣
 - ٦- الفهرست ص ١٢٦ وقد ذكره صاحب البقية باسم ما اختلف فيه البصريون والكوفيون . (انظر ج ١ ص ١١٩)
 - ٧- الإنباه ج ١ ص ١٠٣ ، معجم الأدباء ج ٤ ص ٢٢٨ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٨٠ ، هدية المعارفين ج ١ ص ٦١
 - ٨- الأفغاني ! في أصول النحو ص ٢٢٧

- ٥- كتاب الاختلاف لعبيد الله الأزدي + ٣٤٨ هـ (١) .
- ٦- الخلاف بين النحويين الرمانى + ٣٨٦ هـ (٢) .
- ٧- الخلاف بين سيبويه والمبرد للرمانى (٣) .
- ٨- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس + ٣٩٥ هـ (٤) .
- ٩- مسائل الخلاف في النحو لابن العرس عبد المنعم بن محمد الخرناطى + ٥٧ هـ (٥) .
- ١- التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبرى .
- + ٦١٦ هـ (٦) .
- ١١- الاسعاف في مسائل الخلاف لابن اياز + ٦٨١ هـ (٧) .

— مسائل الخلاف —

ينص ابن الأنبارى في مقدمة الانصاف على أن كتابه يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة (٨) . وهذا يعني أن ثمة مسائل خلافية لم يتعرض لها في الانصاف . فمن تلك المسائل ما أشار اليه عرجا في " اعراب القرآن " ومنها ما لم يتطرق اليه البتة . وتحتوي امهات كتب النحو على شيء غير قليل منها .

أما كتاب الانصاف فيشتمل على احدى وعشرين ومائة مسألة تبرز أهم نقاط الاختلاف بين البصريين والكوفيين كما سنثبت فيما بعد . وتعطي صورة واضحة عن ملامح الفكر النحوي عند كل من الفريقين كما تحدد مناهج البحث وأساليب المعالجة التي استخدمها ابن الأنبارى في مواجهة هذا الحشد من المسائل .

- ١- معجم الأرباء ج ١٢ ص ٦١
- ٢- الانباه ج ٢ ص ٢٥٩
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- معجم الأرباء ج ٤ ص ٨٤ وقد ذكره السيوطي في البغية باسم اختلاف النحويين (انظر ج ٢ ص ٣٥٢)
- ٥- كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٦٩
- ٦- صدر هذا الكتاب بعنوان (مسائل خلافية) عن مطبعة حلب الشهباء - بتحقيق الاستاذ محمد خير الخوانى دون تاريخ .
- ٧- الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٤٦ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٦٩ حيث حرف الاسم الى ابن اياس .
- ٨- ج ١ ص ٥

وقد يكون من المناسب أن نصنف هذه المسائل حسب موضوعاتها فنضع كل فئة متجانسة منها تحت عنوان يجمعها . وذلك على الوجه التالي :

١ . بنية الكلمة : وتتضمن الخلاف حول أصل بعض الكلمات ومصدر اشتقاقها وميزانها الصرفي وكونها بسيطة أو مركبة مجردة أو مزيدة مفردة أو مشناة أو جمعا ، أحادية أو ثنائية أو ثلاثية وغير ذلك مما اصطلاح القدماء على تسميته بعلم الصرف . ونستطيع أن ندرج تحت هذا العنوان المسائل التالية :

- أ - الاختلاف في أصل اشتقاق لفظة " اسم " بين أن يكون مشتقا من الوسم وهو العلامة أو أن يكون مشتقا من السمو - وهو الطلو . (١) .
- ب - القول في لام " لعل " الأولى زائدة هي أم أصلية (٢) .
- ج - " كم " مركبة أم مفردة أي بسيطة (٣) .
- د - الحروف التي وضع عليها الاسم في " ذا " والذي " . أهى الذال وحدها أم هي ما زاد عليها (٤) .
- هـ - القول في " آمين " في القسم مفرد هو أم جمع (٥) .
- و - " كلا " كلمتا " مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط (٦) .
- ز - السنين مقتطعة من سوف أو أصل برأسها (٧) .
- ح - المحذوف من التائين المبدوء بهما المضارع أهو التاء الأعلى أم التاء المضارعة (٨) .
- ط - الحروف التي وضع عليها الاسم في " هو وهي " أهى الهاء وحدها أم هي وما يعقبها (٩) .
- ي - الضمير في اياك وأخواتها أهو " آيا " أم ما يتبعها من أحرف كالكاف ، كالهاء والياء (١٠) .
- ق - وزن الخماسي المكرر ثنائية وثالثة مثل " صمحمح " ود مكمك أهو على وزن فعلل أم على وزن " فعلعل " (١١) .
- ل - هل في كل رباعي وخماسي من الاسماء زيادة (١٢) .

١ - مسألة ١	٢ - مسألة ٢٦	٣ - مسألة ٤٠
٤ - مسألة ٩٥	٥ - مسألة ٥٩	٦ - مسألة ٦٢
٧ - مسألة ٩٢	٨ - مسألة ٩٣	٩ - مسألة ٩٦
١٠ - مسألة ٩٨	١١ - مسألة ١١٣	١٢ - مسألة ١١٤

- م- وزن سيّد وميت ونحوهما أهو على "فعليل" أم على "فيعل" (١) .
 ن- وزن خطايا ونحوه أهو على وزن فعاللي أم على وزن فعائل (٢) .
 س- وزن انسان أهو على "افعان" أم على "فعلان" (٣) .
 ع- وزن أشياء أهو على "أفعلا" تحول الى "أفعا" أم على "أفعال" (٤) .

٢- تقدير الاعراب : ويدور الخلاف فيه حول طبيعة علامات الاعراب حروفا وحركات ومواضع تلك العلامات من الكلمة ثم تقدير بعض الضمائر واعراب بعض الكلمات . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- أ) الاختلاف في اعراب الاسماء الستة أهى معربة من مكانين أم من مكان واحد (٥) ؟
 ب) القول في اعراب المثني والجمع على حدة أتعد الألف والواو والياء فيهما اعرابا أم حروف اعراب (٦) .
 ج) القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ في مثل : زيد أخوك وعمر غلامك ، أيجوز أم لا يجوز (٧) .
 د) علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت (٨) .

٣- تقدير العامل : ويدور الخلاف في هذا النطاق حول تقدير العامل في بعض الألفاظ المرفوعة والمنصوبة بين أن يكون لفظيا ومعنويا وإذا كان لفظيا أيكون امما أو فعلا أو حرفا وإذا كان حرفا أيكون ظاهرا أم مقدرا ؟ وإذا كان ظاهرا يعمل بنفسه أم بالنيابة ؟ ونستطيع أن ندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- أ) القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر (٩) .
 ب) القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور (١٠) .
 ج) القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا (١١) .

١- مسألة ١١٥	٧- مسألة ٧
٢- مسألة ١١٦	٨- مسألة ١١٩
٣- مسألة ١١٧	٩- مسألة ٥
٤- مسألة ١١٨	١٠- مسألة ٦
٥- مسألة ٢	١١- مسألة ١٠
٦- مسألة ٣	

- (د) القول في ناصب المفعول عنه (١) .
 (هـ) القول في أولى العاملين في التنازع (٢)
 (و) القول في العامل في الخبر بعد " ما " النافية للنصب (٣) .
 (ز) القول في رافع الخبر بعد " أن " المؤكدة (٤) .
 (ح) القول في العامل النصب في الظرف الواقع خبراً (٥) .
 (ط) القول في العامل النصب في المفعول معه (٦) .
 (ي) القول في العامل في المستثنى النصب (٧)
 (ك) " واو رب " هل هي التي تعمل الجر (٨) .
 (ل) القول في اعراب الاسم الواقع بعد " مذ " ومنذ (٩) .
 (م) القول في رفع الفعل المضارع (١٠) .
 (ن) عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية (١١)
 (س) عامل النصب في الفعل المضارع بعد فا السببية (١٢) .
 (ع) القول في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل (١٣) .
 (ف) هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ (١٤) .
 (ص) عامل الجزم في جواب الشرط (١٥) .
 (ق) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد " ان " الشرطية (١٦) .
 (ر) القول في عامل النصب في المفعول (١٧) .

٤- ترتيب الجملة : ويدور الخلاف في هذا النطاق حول ما يعترى عناصر الجملة من تقديم وتأخير وما يتعلق بتلك العناصر من عوامل ومعمولات وما يجوز من ذلك كله وما لا يجوز . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

(أ) القول في تقديم الخبر على المبتدأ . (١٨) .

١- مسألة ١٢	٩- مسألة ٥٦	١٧- مسألة ١١
٢- مسألة ١٣	١٠- مسألة ٧٤	١٨- مسألة ٩
٣- مسألة ١٩	١١- مسألة ٧٥	
٤- مسألة ٢٢	١٢- مسألة ٧٦	
٥- مسألة ٢٦	١٣- مسألة ٧٩	
٦- مسألة ٣٠	١٤- مسألة ٨٢	
٧- مسألة ٣٤	١٥- مسألة ٨٤	
٨- مسألة ٥٥	١٦- مسألة ٨٥	

- (د) هل يجوز إضافة النيف إلى " العشرة " ؟ (١) .
 (هـ) المنادى المفرد العلم مبني أو معرب . (٢) .
 (و) اسم " لا " المفرد النكرة مبني أو معرب (٣) .
 (ز) هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر (٤) .
 (ح) فعل الأمر معرب أو مبني (٥) .
 (ط) منح صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر (٦) .
 (ي) القول في هل يقال : " لولا ي ولولا ك " وموضع الضمائر (٧) .
 (ك) " أي " الموصولة مصرية دائماً أو مبنية أحياناً (٨) .
 (ل) هل يكون للاسم الممحلى " بأل " صلة كصلة الموصول (٩) .
 (م) ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن . (١٠) .
 (ن) القول في الميم في " اللهم " أعوض من حرف النداء أم لا (١١) .

٦- تحديد معنى الأداة : ويدور الخلاف ضمن هذا النطاق حول ما يمكن أن تتضمنه بعض الأدوات من معان نتيجة لاختلاف وجوه استخدامها في الجملة أو لتباين وجهات النظر في فهم دلالتها وتقدير المعنى المستفاد منها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- (أ) هل تكون " إلا " بمعنى الواو (١٢) .
 (ب) اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم (١٣) .
 (ج) هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟ (١٤)
 (د) هل تأتي أو بمعنى " الواو " أو بمعنى " بل " (١٥)
 (هـ) القول في " إن " الشرطية هل تقع بمعنى " إذ " (١٦) .

١- مسألة ٤٢	٩- مسألة ١٠٤
٢- مسألة ٤٥	١٠- مسألة ٥٠
٣- مسألة ٥٣	١١- مسألة ٤٧
٤- مسألة ٦٩	١٢- مسألة ٣٥
٥- مسألة ٧٢	١٣- مسألة ٥٨
٦- مسألة ٧٠	١٤- مسألة ٦٤
٧- مسألة ٩٧	١٥- مسألة ٦٧
٨- مسألة ١٠٢	١٦- مسألة ٨٨

- (و) القول في " أن " الواقعة بعد " ما " أنافية هي أم زائدة (١) .
 (ز) القول في معنى " أن " ومعنى اللام بعد ها (٢) .
 (ح) هل يجازى بكيف ؟ (٣) .
 (ط) هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة ؟ (٤) .

٧- تحديد عمل الأداة : ويتصل الكلام في هذا البند بالبند السابق من حيث أن معنى الأداة وعملها متلازمان . فالمعنى يحدد العمل كما أن العمل يحدد المعنى . والفرق بينهما أن وظائف الأدوات كانت معروفة في البند السابق ومعانيها غير معروفة أما هنا فإن معانيها معروفة ولكن وظائفها غير متفق عليها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- (أ) القول في عمل " إن " المخففة للنصب في الاسم (٥) .
 (ب) هل تعمل " أن " المصدرية محذوفة من غير بدل (٦) ؟
 (ج) هل يجوز أن تأتي " كي " حرف جر ؟ (٧) .
 (د) هل يجوز مجيء " كما " بمعنى " كيما " وينصب بعد ها المضارع ؟ (٨) .
 (هـ) هل تنصب حتى الفعل بنفسها ؟ (٩) .

٨- تحليل الحكم : ويدور الخلاف فيه حول تحليل بعض الظواهر اللغوية والصوتية والنحوية مما يتفق فيه على الحكم ويختلف على العلة كالإعراب والبناء والتذكير والتأنيث والاعلال والابدال وغير ذلك من المسائل والقضايا . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- (أ) القول في المؤنث بغير تأنيث مما هو على زنة اسم فاعل مثل طالق وحامل (١٠) .
 (ب) علة حذف الواو من " يعد ونحوه " (١١) .

١- مسألة ٨١	٧- مسألة ٧٨
٢- مسألة ٩٠	٨- مسألة ٨١
٣- مسألة ٩١	٩- مسألة ٨٣
٤- مسألة ١٠٣	١٠- مسألة ١١١
٥- مسألة ٢٤	١١- مسألة ٧١
٦- مسألة ٧٧	

- (ج) القول في علة بناء الآن (١) .
(د) القول في علة اعراب المضارع (٢) .

١- أسلوب الكلام : كالخلاف حول الإظهار والاعتذار والاثبات والحذف والتعريف والتكثير وبعض وجوه الاستعمال في النداء والندبة والاعانة والتوكيد والمطاف وغير ذلك مما يرجع الى تنوع أساليب الكلام وتباين أذواق أهل الصناعة في الاختيار. ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- (أ) القول في ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير صاحبه (٣) .
(ب) القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن (٤) .
(ج) هل يقع الماضي حالا (٥) .
(د) القول في تعريف العدد المركب وتعيينه (٦) .
(هـ) القول في اضافة العدد المركب الى مثله (٧) .
(و) القول في نداء الاسم المحلى بأل (٨) .
(ز) هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه (٩) .
(ح) هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي (١٠) .
(ط) القول في ندبة النكرة والاسماء الموصولة (١١) .
(ي) هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة (١٢) .
(ك) هل تقع " من " لا ابتداء الغاية (١٣) .
(ل) هل يعمل حرف القسم محذوفا بخير عوض (١٤) .
(م) القول في الفصل بين المضاف والمضاف اليه (١٥) .
(ن) هل تجوز اعانة الاسم الى اسم يوافقـه (١٦) .

١- مسألة ٤٨

١٠- مسألة ٤٩

١١- مسألة ٥١

١٢- مسألة ٥٢

١٣- مسألة ٥٤

١٤- مسألة ٥٧

١٥- مسألة ٦٠

١٦- مسألة ٦١

١- مسألة ٧١

٢- مسألة ٧٣

٣- مسألة ٨

٤- مسألة ٢٥

٥- مسألة ٣٢

٦- مسألة ٤٣

٧- مسألة ٤٤

٨- مسألة ٤٦

- (س) هل يجوز تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً (١) .
 (ع) هل يجوز العطف على الضمير المخفوض (٢) .
 (ص) العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام (٣) .
 (ق) هل يجوز أن يعطف بـ **لكن** بعد **الاجابة** ؟
 (ر) هل يجوز اظهار **"أن"** المصدرية بعد **لكي** وبعد **حتى** ؟ (٥)
 (ش) هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة (٦) .
 (ت) المسألة الزهوية (٧) .
 (ث) هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟ (٨)
 (خ) هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؟ (٩)

١- تحديد نوع الكلمة : بين أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً . فقد أوقعتهم بعض الألفاظ في حيرة من أمرهم فاختلفوا في تحديدها وتقرير نوعيتها . فمنهم من نظر إلى معناها ومنهم من نظر إلى وظيفتها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :-

- (أ) القول في **"نعم"** و**"بئس"** أفعلان هما أم حرفان ؟ (١٠)
 (ب) القول في **"أفعل"** التمجيد اسم هو أم فعل ؟ (١١)
 (ج) **"حاشا"** في الاستثناء فعل أم حرف أو ذات وجهين ؟ (١٢)
 (د) هل تكون **"سوى"** اسماً أم تلزم الظرفية ؟ (١٣)
 (هـ) القول في **"رب"** اسم هو أم حرف ؟ (١٤)

١١- قضايا صوتية : وتتعلق بنطق بمفر الحروف والكلمات بين أن تكون ساكنة أو متحركة مشدودة أو ملينة إلى غير ذلك مما له صلة بانسجام الأصوات

١- مسألة ٦٣	٨- مسألة ١٠٩
٢- مسألة ٦٥	٩- مسألة ١١٠
٣- مسألة ٦٦	١٠- مسألة ١٤
٤- مسألة ٦٨	١١- مسألة ١٥
٥- مسألة ٨٠	١٢- مسألة ٣٧
٦- مسألة ٩٤	١٣- مسألة ٣٩
٧- مسألة ٩٩	١٤- مسألة ١٢١

وتتألفها واتساق السابق مع اللاحق أو اللاحق مع السابق . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية : —

- أ (همزة بين بين متحركة أو ساكنة ؟ (١)
 ب (هل يوفق بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره ؟ (٢)
 ج (القول في أصل حركة همزة الوصل ؟ (٣)
 د (هل يجوز نقل حركة همزة الوصل الى الساكن قبلها ؟ (٤)

١٢ — استعمال صيغ معينة : لقد تركت مقاييس اللغة الكثيرة وقواعد ما المتنوعة مجالا واسعا لمن يريد أن يقيس أو يتصرف في اشتقاق صيغ جديدة أو أبنية طارئة . ولهذا اختلف النحاة في مدى موافقتهم على هذه الصيغ والأبنية فمنهم الرافض المانع ومنهم المؤيد المشايخ . وقد ذكر صاحبنا من هذا القبيل مثاليين : —

- أ (يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟ (٥)
 ب (القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان (٦) .

١٣ — متفرقات : وهي بضع مسائل لم نستطع أن نردّها الى باب معين ومنهنا التالية :

- أ (القول في أصل الاشتقاق الفعل د أو المصدر (٧) .
 ب (ضمير الفصل اسمه وعمله (٨) .
 د (مراتب المعارف (٩) .

٨ — مسألة ١٠٠

٩ — مسألة ١٠١

١ — مسألة ١٠٥

٢ — مسألة ١٠٦

٣ — مسألة ١٠٧

٤ — مسألة ١٠٨

٥ — مسألة ٤

٦ — مسألة ١٦

٧ — مسألة ٢٨

مسائل لم ترد في الانصاف

تلك هي المسائل الخلافية التي تضمنها كتاب الانصاف ولكن ابن الأنباري لم يقتصر همه في حياته على هذه المسائل فقط فقد كان شغفًا بالخلاف منجذبا اليه لا ينس يفكر فيه ويطيل النظر في قضاياها . ولذلك كثر في مؤلفاته الأخرى ذكر مسائل الانصاف والأحالة اليها . فما يذكر مسألة الا ويورد فيها رأي البصريين والكوفيين إجمالا فهو في هذا يختلف عن أبي علي الفارسي وابن جني اللذين كانا حريصين على ذكر رأيهما والتعبير عن موقفهما . وقلما كانا يوردان رأيا لغيرهما من النحاة الا ليجملاه جسرا يصبران عليه ومنفذا ينفذان منه . أما صاحبنا فقد كان مولعا بتعدد الوجوه الجائزة في المسألة الواحدة واثبات آراء النحاة فيها والموازنة بين تلك الآراء وترجيح احدها على الآخر .

والذي يدعو الى العجب انه يلتزم ذلك في معظم مجالات نشاطه النحوية وفي مختلف مؤلفاته فيه . مع أن ثمة موضوعات نحوية لم تجر المادة باقحام موضوع الخلاف فيها كالاعراب مثلا ؛ لأن المقصود من الاعراب هو التطبيق العملي لقواعد النحو . وقد جرت العادة فيه أن يدون المؤلف فيه رأيه ويثبت موقفه لا أن يجعله سجلا لآراء الماضين والسالفين . أما صاحبنا فقد جرى على غير ذلك في اعراب القرآن إذ التزم عند تعرضه لأي كلمة باثبات ما كان يراه مناسبا من آراء النحاة الذين لرأيهم وزن ولكلمتهم قيمة .

غير أن ثمة نقطة لا بد من ايضاحها وهي أنه عند تعرضه لأي مسألة خلافية يختلف في كتابة الانصاف عن غيره من الكتب " كأسرار العربية " واعراب القرآن " وجدل الاعراب " الخ فهو في الانصاف يفيين ويستقصي ويوازن ويتأمل ثم يرجح الرأي الذي يراه صوابا . ولكنه في مؤلفاته الأخرى يمرر العجولان ويعمّن على المسألة تعريجا ، فلا يذكرها الا عرضا في اعراب بعض الكلمات والجمل أو في شرح بعض المسائل النحوية .

ويجدر بنا أن نشير الى أن كثيرا من مسائل الانصاف هذه قد وردت مكررة وبصوره موجزة مختصرة في مؤلفاته الأخرى . ولذلك نراه يحيل على هذا

الكتاب وخاصة في " أسرار العربية " الذي يهدو على ما به من مزايا كأنه منتزع من كتاب
" الانصاف " لما فيه من مسائل مكررة حرفيا أو ببعض التصرف .

وكذلك نجد تلك المسائل مبثثة في " اعراب القرآن " فهو يحري على اشراكها
في اعرابه للآيات القرآنية وتطبيقها عليها فينقلها بايجاز شديد ودقة متناهية ودون اتخاذ
موقف محدد منها الا في القليل النادر . وكأنه كان يرى في الاحالة عليها ما يفنيه
عن الاعادة والتكرار خاصة أنه منحها ما تستحق من جهد وعناية .

وكذلك نجد شيئا من هذه المسائل الخلافية في " جدل الاعراب " فهو
يحاول أن يستخلص منها لعلم الجدل النحوي أصولا وقوانين .

ويتضح مما سبق أن صاحبنا يكثر من ذكر مسائل الخلاف فهو يتطرق اليها
ويحيل عليها كلما وجد لذلك داعيا أو آنس مناسبة . وهذا يعني أن معظم ما يورد
في مؤلفاته الأخرى من تلك المسائل معاد مكرر وأن الأصل والأساس هو ما ورد في
" كتاب الانصاف " أما ما لم يرد في " الانصاف " فهو قليل على كل حال . وتستطيع
أن نقسم تلك المسائل الى عتفين :

أحدهما : يتعلق بأصل الكلمة واشتقاقها

والآخر : يتعلق بموضعها من الاعراب

فما يقع تحت الصنف الأول المسائل التالية :

- أ (اشتقاق لفظة " نام ") (١) .
- ب (اشتقاق لفظة " أول ") (٢) .
- ج (اشتقاق لفظة " هلم ") (٣) .
- د (اشتقاق لفظة " تخن ") (٤) .

- ١- اعراب القرآن ج ١ ص ٥٣-٥٤
- ٢- نفس المصدر ج ١ ص ٧٨
- ٣- نفس المصدر ج ١ ص ٣٤٨
- ٤- نفس المصدر ج ٢ ص ١١٥

ومما يرجع الى الصنف الثاني المسائل التالية :

- أ (اعراب "لا" في قوله تعالى (١) " غير المفضوب عليهم ولا الضالين " (٢) .
- ب (اعراب المصدر المؤول في قوله تعالى * : أن يؤمنوا لكم (٣) .
- ج (اعراب لفظة ملة في قوله تعالى : (٤) بل ملة ابراهيم حنيفا (٥) .
- د (اعراب الظرف في قوله تعالى (٦) : لقد تقطع بينكم (٧) .
- هـ (اعراب " شيئا " في قوله تعالى (٨) : ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً ولا يستطيعون (٩) .
- و (في تقدير فاعل " يهد " في قوله تعالى (١٠) : أفلم يهد لهم كم أهلكنا (١١) .
- ز (في اعراب كلمة " زهرة " في قوله تعالى (١٢) : زهرة الحياة الدنيا (١٣) .
- ح (في تعيين متعلق الظرف أهو أم مؤذن في قوله تعالى (١٤) : فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله (١٥) .

هذه طائفة من مسائل الخلاف التي وردت في كتاب اعراب القرآن ولم يجر لها ذكر في الانصاف . ولكل من البصريين والكوفيين موقف خاص منها ألم به ابن الأنباري المامراً دون أن يعنى بالتفصيل والاطنا ب كما صنع في الانصاف . ولعل بساطة هذه المسائل وقلة شأنها جعلتاه يكتفي بما ذكره عنها فلا يحس حاجة الى مزيد من الشرح والتوضيح .

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| ١- سورة الفاتحة، آية ٧ | ١٢- طه، ١٣١ |
| ٢- اعراب القرآن ج ١ ص ٤١ | ١٣- اعراب القرآن ج ٢ ص ١٥٥ |
| * البقرة، ٧٥ | ١٤- الأعراف، ٤٤ |
| ٣- اعراب القرآن ج ١ ص ١٧ | ١٥- اعراب القرآن ج ١ ص ٣٦٢ |
| ٤- البقرة ١٣٥ | |
| ٥- اعراب القرآن ج ١ ص ١٢٤ | |
| ٦- الأنعام، ٩٤ | |
| ٧- اعراب القرآن ج ١ ص ٣٣٢ | |
| ٨- النحل، ٧٣ | |
| ٩- اعراب القرآن ج ٢ ص ٨١ | |
| ١٠- طه، ١٢٨ | |
| ١١- اعراب القرآن ج ٢ ص ١٥٤ | |

- مسائل خلافية أخرى -

بقي علينا ، حتى نستكمل جوانب الصورة ، أن نعرض طائفة من المسائل الخلافية التي لم يتطرق اليها ابن الأنباري لا من قريب ولا من بعيد ، إذ أننا لن نستطيع تحديد أهمية المسائل التي تضمنها كتاب "الإصناف" ولا الحكم على قول ابن الأنباري بأنها من مشاهير المسائل الخلافية ، دون أن يتيسر لنا الاطلاع على أمثالها مما لم يجر له ذكر في مؤلفاته ، حتى نتمكن من المقاييس والمقارنة .

ومن الجدير بنا أن نشير الى أننا سنتبع في عرض مسائل هذه الطائفة نفس الأسلوب الذي اتبعناه في عرض المسائل السابقة من تقسيمها الى فئات متميزة ، تنتمي كل فئة منها الى موضوع مستقل يجمعها . وذلك على النحو التالي :

١- تقدير العامل (١) : وتندرج تحته المسائل التالية :

- أ) اعمال المصدر مضمراً نحو : ضربني زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيح (٢) .
- ب) اعمال المصدر منوناً (٣) نحو : وأطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً (٤) .
- ج) اعمال اسماء المصادر نحو : القسل والوضوء والعطاء (٥) .
- د) اعمال امثلة الهالفة كفعل وفعل ومفعول ومفعول (٦) .

٢- اعراب الكلمة : وتندرج تحته المسائل التالية :

- أ) الاتباع على المحل باضافة المصدر نحو : ضرب زيدٌ وعمراً (٧) .
- ب) الاتباع على المحل باضافة اسم الفاعل نحو : ضارب زيدٌ وعمراً (٨) .
- ج) حذف نون التثنية في الاضافة اللفظية نحو : قاتلاً زيداً وزيداً (٩) .
- د) ابدال الظاهر من المضمرة في نحو : رأيتك زيداً (١٠) .
- هـ) محل "أن" وما بعدها بعد لو (١١) .

سبق أن أوضحنا ما تعنيه هذه البنود ولذلك لا ضرورة لاعادة ايضاحها ثانية .

- ١- سبق أن أوضحنا ما تعنيه هذه البنود ولذلك لا ضرورة لاعادة ايضاحها ثانية .
- ٢- الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ج ٢ ص ٦٢ ، ابن هشام : المغني ج ١ ص ١٠٦ .
- ٣- الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ج ٢ ص ٦٣ .
- ٤- البلد ، ١٤ .
- ٥- شرح التصريح ج ٢ ص ٦٤ .
- ٦- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٨ .
- ٧- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٥ .
- ٨- نفس المصدر ج ٢ ص ٧٠ .
- ٩- السيوطي : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٢ .
- ١٠- شرح التصريح ج ٢ ص ١٦١ .
- ١١- نفس المصدر ج ٢ ص ٢٥٩ .

- (و) مجي المصدر حالاً نحو: طالع زيد بفتة (١) .
 (ز) تعليق "باء" البسطة بالمصدر أو الفعل (٢) .
 (ح) إعراب " كل " مقطوعة عن الإضافة (٣) .
 (ط) النصب في جواب الترجي (٤) في قوله تعالى: لملي أبلغ الأسباب
 السموات فأطلع (٥) .
 (ي) ضمير " رب " ومطابقته لمميزها في نحو: ربّه رجلاً ، تذكيراً وتأنياً وإفراداً
 وتثنيةً وجمعاً (٦) .
 (ك) إعراب ضمير النصب المنفصل في: إنك إياك الفاضل (٧) .
 (ل) الإضمار قبل الذكر في باب التنازع نحو: ضربني وضربت زيداً (٨) .
 (م) حذف جواب الشرط إذا كان فعله مضارعاً نحو: أتيتك إن تأتني (٩) .
 (ن) عطف البيان بين التصریف والتكثير (١٠) .

٣- معنى الأداة : ويندرج تحته المسائل التالية :

- (أ) هل تجي " إن " الشرطية بمعنى " إذ " (١١) .
 (ب) هل تجي " أن " المصدرية بمعنى " إن " الشرطية ؟ (١٢) .
 (ج) هل تجي " أم " بمعنى بل والهمزة ؟ (١٣) .
 (د) هل تنوب " أل " التصریف عن الضمير (١٤) في مثل قوله تعالى: فإن الجنة
 هي المأوى (١٥) .

٤- عمل الأداة : ويندرج تحته المسائل التالية :

- (أ) هل يجوز الجزم بأن المصدرية . (١٦) .
 (ب) هل يجوز الغاء عمل أن المصدرية . (١٧) .

- | | |
|--|------------------------------------|
| ١- ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ج ١ ص ٦٣٢ | |
| ٢- ابن هشام : مغني اللبيب ج ٢ ص ٣٧٦-٣٧٧ | |
| ٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٥١٠ | ١٠- شرح التصريح ج ٢ ص ١٣١ |
| ٤- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٧٩ | ١١- مغني اللبيب ج ١ ص ٢٦ |
| ٥- غافر : ٣٧ | ١٢- نفس المصدر ج ١ ص ٣٥ |
| ٦- مغني اللبيب ج ٢ ص ٤٩١ | ١٣- نفس المصدر ج ١ ص ٤٥ |
| ٧- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٩٥ | ١٤- نفس المصدر ج ١ ص ٥٤٥ ج ٢ ص ٥٠١ |
| ٨- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٠٩ | ١٥- الفازعات ، ٤٠ |
| ٩- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٤٥ | ١٦- مغني اللبيب ج ١ ص ٣٠ |
| | ١٧- نفس المصدر والمكان . |

ج) هل تخفف "إن" ؟ وإذا خففت فهل يجوز إعمالها ؟ (١) .

٥ - ترتيب الجملة : ويندرج تحته المسألة التالية :

أ) تأخر الفاعل وتقدمه عن الفعل (٢) .

٦ - متفرقات : ويندرج تحتها المسألة التالية :

أ) الأعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال أم هو فرع فيهما ؟ (٣) .

— أهمية مسائل الانصاف وشهرتها —

يتضح مما سبق أننا أمام ثلاث طوائف من المسائل الخلافية :

- ١ - ما ذكره ابن الأثير في كتاب الانصاف .
- ٢ - ما ذكره في مؤلفاته الأخرى وخاصة كتاب "أعراب القرآن" .
- ٣ - ما لم يذكره ولم يتطرق إليه بتاتاً .

فإذا أنعمنا النظر في هذه الطوائف الثلاث تبين لنا أن الطائفة الأولى تشمل دائرة واسعة من القضايا والموضوعات النحوية واللغوية تستمد من الكلمة المفردة إلى الجملة المركبة . فهي تمتاز بالشمول والتنوع ؛ فضلاً عن أن كل مسألة منها تعرض جديداً في قضية الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد حرص صاحبنا أن تكون مسائل هذه الطائفة أمثلة ونماذج لغيرها من المسائل الخلافية ، ذلك أن همه كان منحصراً في عرض جميع جوانب الخلاف دون أن يكون مضطراً إلى إيرادها جميعاً بسبب مشاغله الكثيرة . يقول في ذلك : " هذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب الانصاف من مسائل الخلاف ، واقتصرنا

-
- ١ - مغني اللبيب ج ١ ص ٣٧
 - ٢ - ابن عقيل : شرح الألفية ج ١ ص ٤٦٥
 - ٣ - السيوطي : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٢ .

فيه على هذا القدر من القول مع تشعب أنحائه، لتوفر رغبة الطلبة في سرعة انبهاؤه وكثرة الشواغل عن استقصائه. (١) فلقد كان اذن مضطراً للاختيار والانتقاء إذ إن الاحاطة بجميع مسائل الخلاف ليست مهمة سهلة. وما يدل على حسن اختياره وبراعة انتقائه لهذه المسائل أنه جعل كل مجموعة منها تدور حول أحد الموضوعات الرئيسية فتزيد وضوحاً وجلالاً. ولا نود أن نعود لتعدد تلك الموضوعات ثانية، فقد ألمنا بها خلال عرضنا لمسائل الطائفة الأولى غير أننا نرى أن اتساع الدائرة التي تمتد إليها هذه الموضوعات وشمولها لمختلف جوانب الكلمة مفردة ومركبة يدل على أهمية المسائل التي تناولها صاحبنا في "انصافه". ومما يؤكد هذه الأهمية أن مسائل الطائفة الثانية لا تضيف جديداً إلى موضوع الخلاف. فلورجعنا إلى كسل مسألة منها على حدة، لوجدنا أنها تدور في فلك نظائرها وأشباهها من مسائل الطائفة الأولى.

وربما كان من الصعب الالمام بكل من تلك المسائل، غير أننا نستطيع أن نأتي بشواهد وأمثلة على ما نقول: فالمسائل الخمسة الأولى من الطائفة الثانية والتي تدور حول اشتقاق "نار" و "أول" و "هلم" و "اتخذ" و "تورا" تمت بصلة وثيقة إلى المسألة الأولى في الانصاف "الطائفة الأولى" والتي تدور حول اشتقاق لفظة "اسم". وما تبقى من مسائل الطائفة الثانية لا يعدو أن يكون مسائل اعرابية فرعية قد تلحق بما أدرجناه من مسائل الطائفة الأولى تحت بند "تقدير الحالة الاعرابية" من حيث أن كلا من الفئتين يتعلق بالاعراب. غير أنها لا تضاهي تلك الأهمية من حيث أن تلك تدور حول الأصول والقواعد وهذه تدور حول الأمثلة والتطبيقات وشتان ما بينهما.

أما مسائل الطائفة الثالثة فهي تدور حول خمسة فقط من مجموع البنود التي استوعبتها مسائل الطائفة الأولى وعددها اثنا عشر. وهذه البنود هي:

- ١- تقدير المامسل.
- ٢- اعراب الكلمة.
- ٣- معنى الأراه.
- ٤- عمل الأراه.
- ٥- ترتيب الجملة.

وهذا يعني أنها لم تضاف جديداً الى مسائل الطائفة الأولى، ولم تتجاوز الحدود التي تحركت ضمنها . ويتضح مما سبق أن مسائل "الانصاف" هي اكثر مسائل الخلاف اُدمية أو هي كما يرى الدكتور المخزومي "أهم المسائل التي تمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين والبصريين" (١) . وكان ~~جديداً~~ فإيل قد قرر الحقيقة نفسها (٢) .

وإذا كان لهذه المسائل من الأهمية ما ذكرنا فلا عجب أن يزعم صا حينا أنها من مشاهير المسائل الخلافية (٣) لأن ثمة تلازماً بين الشهرة والأهمية .

وأياً كان الأمر فإن هذه المسائل إن لم تكن من مشاهير المسائل الخلافية قبل اختيار ابن الأنباري لها لتكون موضوع كتاب "الانصاف" فلا شك أنها أصبحت بعد ذلك من مشاهير تلك المسائل بل أكثرها شهرة وأوسعها زيوفاً . فقد غدا كتاب "الانصاف" بما يحتوي عليه من تفصيلات واسعة عن مواقف الفريقين، ومهما قيل في صحة هذه التفصيلات وصدقها، المرجع الأول في الموضوع .

ولا غرو في ذلك فهو يمتاز بجملة من الصفات والخصائص التي لا توجد في غيره، أبرزها ما يلي :

- ١- الاتساع والشمول : فهو يحتوي على مجموعة كبيرة من مسائل الخلاف تبلغ مئة واحد وعشرين مسألة .
- ٢- الاختصاص والتفرد : فهو يردور بكليته حول موضوع الخلاف ولا يخرج عنه الى موضوع آخر .
- ٣- ما يشتمل عليه من تفصيلات دقيقة حول مواقف الفريقين وآرائهما .

ولا شك أن أي باحث لا بد أن يأخذ هذه المميزات والخصائص بالحسبان عند تفكيره في التطرق الى موضوع الخلاف، وخاصة أن البديل لذلك أن يتعقب تلك المسائل

١- مدرسة الكوفة ص ٣٦٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- المقدمة ج ١ ص ٥ .

في مظانها من كتب النحو مشتتة موزعة ومجردة من أي شرح أو تفصيل ، وما يقتضيه ذلك من التعب والإرهاق وقلة المحصول .

ولذلك فنحن لا يخالجنا شك في أن مسائل الخلاف التي احتواها " الأنصاف " هي أكثر مسائله أهمية وأوسعها شهرة وأعظمها فائدة وإن صاحبنا كان يلتزم دقة العلماء وحذرهم حين صرح أنها من مشاهير المسائل الخلافية ولم يقل - وكان محققا لو فعل ذلك - أنها أشهر تلك المسائل . وشتان ما بين العبارتين .

— منهجه في الخلاف —

لعلنا نستطيع أن نقدم صورة صادقة عن منهج ابن الأنباري في الخلاف من خلال الحديث عن العناصر التالية :

١- تأثيره بالخلاف الفقهي .

٢- موقفه من المذاهب .

٣- طريقته في المرض .

١- تأثيره بالخلاف الفقهي .

لا شك أن هيمنة الماطفة الدينية على العلماء جعلتهم يعتبرون علوم العربية وعلى رأسها النحو خدما للقرآن وأدوات لصيانته ووسائل لفهمه . ولذلك " كان البحث اللغوي عند العرب أداة لفهم الدين وقد ارتبط منذ نشأته بالبحث في لغة القرآن الكريم . وظل هذا الارتباط قائما في الدوائر العلمية على مدى القرون " (١) ولأن الفقه من أشد العلوم صلة بالقرآن فلقد نال من اهتمام القوم ورعايتهم ما جعله يبلغ درجة من الرقي والكمال أغرت بعض النحاة ممن لهم اطلاع عليه بالتفكير في تقليده ومحاكاته .

١- محمود فهمي حجازي : علم اللغة العربية ص ٤٥

ولقد بينا في الفصلين السابقين ما كان من تأثير ابن الأنباري بالفقه في مجالين هما : أصول النحو والعلة ، ونود الآن أن نبحث عن هذا التأثير في مجال ثالث هو الخلاف النحوي .

ولعلنا من الجدير بنا قبل كل شيء أن نذكر أن الخلاف الفقهي يقصد به العلم الذي يتناول خلافاً لعلماء الشريعة الإسلامية ولا سيما الشافعي وأبو حنيفة حول استنباط الأحكام الشرعية لما لم ينتج على حكمه من أفعال المكلفين (١) . وكان هذا الموضوع معروفاً في معاهد العلم وحلقات الدراسة ، بل كان ركناً أساسياً كما أسلفنا في موضع آخر في مناهج التعليم آنثذ . بل بلغ من شدة اهتمام القوم به أنه إذا افتتحت مدرسة " كان في شرط واقفها أن يكون المدرس عالماً بالخلاف " (٢) . وكما كانوا يصفون العالم بالنحوي أو اللغوي أو العروضي كانوا يصفونه بالخلافي (٣) نسبة إلى هذا العلم .

ولقد كانت لصاحبنا صلة وثيقة بهذا الموضوع فقد قرأ الفقه على سميد بن الرزاز حتى برع وحصل طارفاً من الخلاف وصار سميداً في النظامية (٤) . كما ألف فيه كتاباً أسماه : التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة (٥) .

وانطلاقاً من هذه الصلة الوثيقة بالخلاف الفقهي ، ورغبة في تحقيق أمنية كانت تتلجج في نفوس العلماء طوال العصور السابقة رأى أن ينسج في الخلاف النحوي على منوال الخلاف الفقهي فألف في ذلك كتاباً الانصاف في مسائل الخلاف الذي يقول في مقدمته : " إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفهمين المشتغلين على معلم العربية بالمدرسة النظامية سألونني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة (٦) . ثم يصف كتابه هذا بأنه " أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب (٧) .

ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يقلد الفقهاء في المنهج فقط بل في عنوان الكتاب ،

-
- ١ - علي حسب الله : أصول التشريع الإسلامي ص ٨
 - ٢ - السيوطي : بغية الوعاة ج ١ ص ١٦
 - ٣ - نفس المصدر ص ٦٣
 - ٤ - نفس المصدر ج ٢ ص ٨٦
 - ٥ - انظر في التعريف بهذا الكتاب ص ١٤ من هذه الدراسة .
 - ٦ - الانصاف ج ١ ص ٥
 - ٧ - نفس المصدر والمكان .

إذ إن كتب الخلاف الفقهي التي أطلق عليها اسم " الانصاف " كثير ، نذكر منها ما يلي :

- ١- الانصاف في ما بين العلماء من الاختلاف للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ (١) .
- ٢- الانصاف في مسائل الخلاف للإمام أبي سعيد محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٤٤٨ هـ (٢) .
- ٣- الانصاف في مسائل الخلاف للشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥١١ هـ (٣) .
- ٤- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف لملاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ (٤) .

وثمة كتاب آخر يمت الى ما نحن فيه بصلة وهو " الانصاف بذكر أسباب الخلاف " للإمام النحوي أبي عمر عبد الله بن محمد بن السيد البطليوس المتوفى سنة ٥٢١ هـ (٥) ، يمزج صاحبه فيه بين الفقه والنحو واللغة مسوغاً ذلك بأن الطريقة الفقهية مفتقرة الى علم الأرب مؤسسة على أصول كلام العرب (٦) وهو منهج طريف في التأليف يدل على مدى ما بلغه التمازج بين الفقه والنحو في موضوع الخلاف كما ينم عن اصرار العلماء على الجمع بين هاتين المادتين والاستفادة منهما .

وحتى نبين مدى تأثير صاحبنا بالمنهج الفقهي ، حسينا أن نلقي نظرة سريعة على كتاب في هذا الموضوع اسمه " الخلاف " لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ (٧) . فصاحبنا يتقبله في المقدمة والتمن . يقول في المقدمة : " سألتهم أيكم الله أملاء مسائل الخلاف بيننا وبين من خالفنا من جميع الفقهاء من تقدم منهم

- ١- كشف الظنون ج ١ ص ١٨٢
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- دار المعارف الاسلامية : مطبعة الحكمة طهران ، ط ١ سنة ١٣٧٤ هـ ويقع في (٦) أجزاء .
- ٥- منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأوقاف في بغداد رقمها (٦٠١٨)
- ٦- المقدمة ورقة أ ، ب .
- ٧- دار المعارف الاسلامية - مطبعة الحكمة ، طهران سنة ١٣٧٠ هـ ويقع في ثلاثة أجزاء

ومن تأخر وذكر مذهب كل مخالف على التعمين وبيان الصحيح منه (١) الخ . . فهذا يشبه ما ذكرنا بين الأنباري في مقدمة الانصاف (٢) .

فإذا تجاوزنا المقدمة الى متن الكتاب وانعمنا النظر في مسأله أخذت وجوه الشبه تتضح لنا وتتجسم أكثر فأكثر . وسنجتزئ ، للتدليل على ذلك ، بواحدة من تلك المسائل ، آثرنا أن تكون خشية الاطئاب ، غاية في القصر ، هي مسألة " صيد المدينة " (٣) . قال : " صيد المدينة حرام اصطياده وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة ليس بمحرم . دليلنا اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط . وروى عن علي عليه الصلاة والسلام أن النبي (صلعم) قال : المدينة حرام من عائر الى ثور (٤) ، لا ينفر صيدها ولا يختلى خلاها (٥) ولا يفضد شجرها (٦) الا رجل يعلق بعيره " .

نقرأ هذه المسألة فتبدو لنا الملاحظات التالية :

- ١- أن الخلاف هنا بين الشافعي وأبي حنيفة كما هو في " الانصاف " بين البصريين والكوفيين (٧) .
- ٢- أن المؤلف عرض رأي الشافعي ثم رأى أبي حنيفة تماماً كما يعرض ابن الأنباري آراء الفريقين في مسأله الخلافية .
- ٣- حسم المؤلف الخلاف بالاحتجاج بحديث شريف كما كان يصنع ابن الأنباري في ختام كل مسألة فكان يحتج بالقرآن أو بكلام العرب .

-
- ١- ج ١ ص ٢
 - ٢- ج ١ ص ٥
 - ٣- ج ١ ص ٤٤١
 - ٤- عائر ثور مكانان .
 - ٥- يقطع عشبها
 - ٦- يقطع شجرها
 - ٧- من الجدير بالذكر أن منشأ الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة كمنشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين . انه صراع بين تيارين واتجاهين أحدهما سلفي يتمسك بالنقل هو اتجاه أبي حنيفة والكوفيين والآخر متحرر يتمسك بالعقل هو اتجاه الشافعي والبصريين .

ولسنا بحاجة بعد ذلك الى دليل على تأثر صاحبنا بمنهج الخلاف الفقهي . فهو بالإضافة الى ما عرضنا من شواهد وبيانات ، يحترق بهذا التأثير في مقدمة كتاب الانصاف كما ذكرنا آنفاً . والسؤال الذي يواجهنا الآن هو : لماذا كان ابن الأنباري هو السابق الى اقتحام هذه الحلبة دون غيره من العلماء والدارسين ؟ والجوابان ذلك يرجع الى تربيته الدينية وثقافته المشبعة بالقرآن وعلومه ، وبسببته المتحفزة للسير في هذا الاتجاه . فان قيل : ان من كانوا يتحلون بهذه الصفات من العلماء في عصره وقبل عصره كثير ، فما الذي حمل على الاضطلاع بهذا السبب والقيام بهذه المهمة من بينهم جميعاً ؟ قلنا : ليس لذلك تفسير الا ما تتحلى به نفوس الرواد والطلائع عارداً من مواهب يفقدونها غيرهم من الناس . وصفوة القول أن صاحبنا تأثر بالخلاف الفقهي . وكان في تأثره هذا رائداً بغنى النظر عما يمكن أن يكون لهذا التأثير من قيمة بحسبنا الحالية .

٢- موقفه من المذهبيين .

يلتزم صاحبنا في مقدمة الانصاف بأن يكون منصفاً في أحكامه ، بعيداً عن الميل والهوى والمحاباة وهي الشوائب التي ما دخلت قلباً الا أفسدته ولا حكماً الا أبطلتسه يقول بهذا الشأن : " اعتمدت في النصرة على ما أذهب اليه من مذهب أهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والاسراف " (١) . ونستخلص من هذه الكلمات حقيقتين مهمتين :

- ١- أنه يريد أن يلتزم سبيل النصف وعدم التشيع في أحكامه .
- ٢- أنه بحديثه عن مذهب أهل الكوفة ومذهب أهل البصرة اختار أن يجعل من نفسه طرفاً ثالثاً . وكان في مقدوره أن يقول : مذهبنا بدل أن يقول مذهب أهل البصرة لو كان في نيته الانتماء الى أي من المذهبيين . وهو يلتزم بهذا النهج في الكتاب كله فيقول : ذهب الكوفيون الى كذا وذهب البصريون الى كذا وأما الجواب عن كلمات

البصريين فهو كذا الخ . . مع أن غيره من النحاة كابن جني كان يقول وهو مذاهب أصحابنا (١) أو يقول : وهذا قد قاسه الكوفيون وإن كنا نحن لا نراه قياسا (٢) الخ . . فهو يضع الكوفيين في طرف كما يضع نفسه مع البصريين في طرف آخر . بخلاف صاحبنا الذي حاول أن يجعل من نفسه حكما بين طرفين مختلفين ، وتعمد بأن يحكم بينهما بالنزاهة والعدل وأن يتصف بما يحسن أن يتصف به الحكم من حيطة وعدم محاباة .

وهنا يبرز سؤال مهم وهو : إلى أي حد استطاع صاحبنا أن يتمسك بمذهب بوعوده ويقي بوعوده فيلتزم جادة العدل والنزاهة في هذا الخلاف الذي نصب نفسه فيه حكما ووقف فيه قاضيا ؟ والجواب هو أن صاحبنا أصدر حكمه في إحدى وعشرين ومائة مسألة . فوقف في سبعة منها إلى جانب الكوفيين (٣) . وناصر البصريين فيما تبقى منها . وبعملية رياضية بسيطة يتبين لنا أن ابن الأنباري شايع البصريين في أربع عشرة ومائة مسألة . وهذا في حد ذاته كاف لإثبات تحيزه إلى جانب البصريين ومحاباته لهم .

وقد يبدو هذا الغرض الوهلة الأولى صحيحا . غير أنه من الجدير بنا التنبيه إلى أنه من السذاجة المتنادية تناول الأمور بهذه الطريقة السطحية البحتة . اننا لن نقسم صاحبنا في صدقه ولن نشك في مدى نزاهته وأمانته ولكن القضية تتعدى هذا كله . فثمة من العوامل والمؤثرات ما جعل صاحبنا يتجه هذه الوجهة ، ويسلك هذا السبيل ويوسعنا أن نعدد من تلك العوامل والمؤثرات ما يلي :

- (١) أن المدرسة البصرية كانت أكثر دقة وأشد ضبطا مما جعلها أوسع انتشارا وأكثر انصارا .
- (٢) أن سلسلة أساتيد ابن الأنباري كما ذكرها في النزاهة هي سلسلة بصرية صرفة (٤) .
- (٣) أن المدرسة الكوفية في عصر ابن الأنباري بل قيل ذلك بحوالي قرنين ، كانت تعاني من غربة قاتلة ، يقول الزجاجي في ذلك : وإنما نذكر هذه الاجوبة

-
- ١- انظر الخصائص ج ١ ص ١٣٧ وج ٣ ص ٣٠٤ ، ٣٧٤ الخ . .
 - ٢- نفس المصدر ج ٢ ص ١٠
 - ٣- هي المباشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون والسبعون والسابعة والتسمون والحادية والمائة والسادسة والمائة .
 - ٤- نزاهة الألباء ص ٤٠٦ وسنذكر هذه السلسلة بالتفصيل عند الحديث عن مذهبه في النحو .

عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم ممن ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة في ذلك بغير الفاظهم والمعنى واحد لأننا لو تكلفنا حكاية الفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة بل لعل أكثر الفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم وكثير من الفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الزياط وابن الأنباري (١) . فهذا يعني أن مصطلحات الكوفيين منذ أوائل القرن الرابع الهجري لم تكن مفهومة ويستنتج من ذلك أن المصطلحات البصرية هي التي كانت معروفة وأن النحو كان يدرس على الطريقة البصرية .

فابن الأنباري كانت تتقدم به حينما نصب نفسه لهذا الموضوع عوامل كثيرة لم يستطع أن يتخذ من تأثيرها هي عوامل البيئة والتربية والثقافة . لقد كانت هذه متمكنة من نفسه بحيث لم يستطع أن يجد منها مفرا ولا مناصا . ونتج عن ذلك أن شايع البصريين في أكثر مسائل الخلاف فقد كانت النزعة البصرية غالبية عليه في جميع مسالك بحثه . ولا يستطيع هو ولا غيره أن ينكروا هذه النزعة وإن حاولوا فهي ظاهرة في محاوراته ومناقشاته التي يسوقها في تأييد رأي وابطال آخر .

٣- طريقته في العرض .

لقد التزم صاحبنا طريقة خاصة في عرض مسائل الخلاف . وقد وصف الدكتور عبد الفتاح الشلبي هذه الطريقة وصفا موجزا بقوله : " يسلك أبو البركات الخطوات التالية :

- أ- يصدّر المسألة بذكر مذهب الكوفيين إجمالا .
- ب- يتبع ذلك مذهب البصريين إجمالا كذلك . وقد يفضل الرأي بذكر آراء لرجال كل فريق . وهنا يمين المتبع من رجال كل فريق آراء الفريق الآخر .
- ج- يذكر احتجاج الكوفيين .

د (يذكر احتجاج البصريين .

هـ (يذكر الجواب على احتجاج الكوفيين مدفوعاً في ذلك بمنزعة البصرية) (١)
وقد يكون من الأقرب الى الدقة أن نقول : إنه يتولى الرد بنفسه على الكوفيين ،
لا أنه ينقل رد البصريين عليهم . ونقصه بذلك أنه لم يكن مجرد ناقل لآراء البصريين
بل كان يصوغ رده على حجج الكوفيين وءاواهم ممزوجاً بالفكر البصري مسنوداً بأدلتهم
ومقاييسهم .

هذا المنهج يطارد في المسائل التي يميل فيها ابن الأنباري الى جانب البصريين
وهي الغالبية العظمى . أما تلك التي يأخذ فيها بوجهة نظر الكوفيين ويميل الى
جانبهم فهو يغير فيها قليلاً من هذا المنهج .

فيقول آنشد بعد عرض وجهة نظر كل من الطائفتين واحتجاجاته : والصحيح مسياً
ذهب اليه الكوفيون . ويتبع ذلك بقوله : أما الجواب عن كلمات البصريين فهو كذا وكذا (٢) .
ويشرع في نقض آرائهم بنداً بنداً .

وهو يستعين بفكر البصريين لنقض آراء الكوفيين . أما في الرد على البصريين
فيمتدح نظرياتهم ومقاييسهم مع اختلاف قليل في التحليل والتأويل وتوجيه الحوار واستنباط
الأحكام . أما استدلالاته فهي مثل تعليقاته منها القوي المحكم ومنها الضعيف المتهاوت
ومنها بين بين (٣) .

وبوسعنا أن نقول بعد ذلك كله إن منهجه في عرض مسائل الخلاف منهج خاص
به . ولذلك من حقه أن يقول مفتخراً : " فهو أول كتاب صنف في علم العربية على هذا
الترتيب والفعل على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه
أحد من الخلف " (٤) .

١- " أبو علي الفارسي " ص ٦٦٦

٢- أنظر مثلاً المسألة ١٨

٣- أنظر بحثاً في هذا الموضوع للدكتور فاضل السامرائي بعنوان : استدلال ابن
الأنباري في " كتاب الانصاف " : مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد مج ٢

عدد ١٤ ص ٥٨٣ - ٥٩٢

٤- مقدمة الانصاف ج ١ ص ٥

وقد علق الشيخ محيي الدين عبد الحميد على ذلك قائلاً : " يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصري تلميذ الأخفش الصغير وأبي العباس الميرد والزجاج والمتوفى سنة ٣٣٨ هـ قد ألف كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين وسمّاه "المسحج" ولعلّ المؤلف لم يطلع عليه ولم يسمع به" (١) .

وكان الشيخ وجد تناقضاً بين قول ابن الأنباري السابق ووجود هذا الكتاب وأشباهه . فحاول أن يمتدّر عن ذلك بأن ابن الأنباري لم يسمع بهذه الكتب . والحقيقة أن الشيخ لم يكن موفقاً في تذييله هذا . فالمؤلف لم يتحدث عن الابتكار في الموضوع بل في الترتيب والأسلوب أي في المنهج . فهو لم يرسل قوله إرسالاً بل أورده مقروناً ببعض القيود اللفظية كقوله على هذا الترتيب وعلى هذا الأسلوب وهما قيدان كافيان لتوضيح ما يعني المؤلف وكفيلان برفع ما قد يشوب عبارته من التباس .

وهو لم يكتف بما سلف بل أضاف إليه قوله : وهو ترتيب لم يصف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف . ولم يقل : وهو كتاب لم يصف عليه الخ . . لأنه فضلاً يقصد منهج الكتاب لا موضوعه .

فمن يفهم من هذا كله أن المؤلف يقصد الابتكار في موضوع الكتاب فهو واهم لأنه إنما يقصد ترتيبه واسلوبه كما بيّنا . وفي العبارة التي صاغ ابن الأنباري بها قوله هذا من المؤلفات ما ينفي أنه أراد شيئاً آخر .

فاستنتاج الشيخ محيي الدين عبد الحميد أن ابن الأنباري يزعم أنه أول من ألف في الخلاف ليس له ما يسنده أو يؤكده وهو شيء لا يحتمله كلام المؤلف ولا تتسع له عبارته . ولذلك يبقى تعليقه أو تذييله في الحاشية غير وارد ولا ضروري .

وسواء كان صاحبنا مطالعاً على جميع كتب الخلاف التي سبقته أو فاتته شيء منها فهذا لا يمتار مع قوله بأنه وضع كتاباً الانصاف على ترتيب فريد وأسلوب متميز .

وإذا كان للمرء أن ينفذ إلى مواطن الأمور ويفحص في أعماقها قلنا أن نستنتج من تشديده على التفرد في الترتيب والتميز في الأسلوب أنه كان مطالعاً على عدد من كتب الخلاف فأراد أن ينبه القارئ إلى أن كتابه وإن لم يكن بدعاً في بابه فهو بدع في ترتيبه وأسلوبه .

ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان ابن الأنباري حاجة للحديث عن الجدة في الترتيب والطرافة في الأسلوب . ولكن تحدث عن الجدة في موضوع الكتاب دون ترتيبه وأسلوبه اللذين لن يكونا حينئذ بحاجة إلى التأكيد على جدتها وطرافتهما لأنها يقفان دون منافس .

وصفة القول أن صاحبنا كان يعلم أنه ليس أول من ألف في موضوع الخلاف ولكنه إنما فخر واعتز بمنهجه الجديد في ذلك المؤلف . وكل الظواهر تشير إلى أنه كان على حق فيما ذهب إليه . فليس مما بين أيدينا من كتب الخلاف قبل ابن الأنباري ويعده ما يشاكل الانصاف ترتيباً أو تبويباً أو أسلوباً عرض .

— خصائص المذهبين كما يعرضها ابن الأنباري —

سبق أن قدمنا في صدر هذا الفصل صورة مجملة عن خصائص كل من المذهبين البصري والكوفي . ولكي نزيد تلك الصورة وضوحاً وإشراقاً ، فلا بد لنا من تتبع تلك الخصائص واستخلاصها مما أثبتته صاحبنا في كتاب الانصاف . ذلك أن هذا الكتاب يختلف عن غيره من الكتب في وصف تلك الخصائص وتحديد ملامحها . ففي حين نكتفي تلك الكتب بالوصف النظري العام يقدم لنا ابن الأنباري في كتابه هذا لتلك الخصائص عرضاً عملياً واقعياً حافلاً بالشواهد والأدلة . ولذلك فهو جدير باعطاء صورة أكثر وضوحاً وشمولاً وصدقاً عن خصائص كل من المدرستين

بما تتضمنه من مساوئ وتناقضات وثقرات .

وما دام الأمر كذلك يصبح من الضروري العمل على نقل تلك الصورة بكل جزئياتها ودقائقها تحقيقاً لعنصري النزاهة والعدل وأنسجاماً مع قواعد المنهج العلمي الصحيح وهذه هي خصائص المذهب الكوفي :

١- اعتمادهم في السماع على القليل النادر وجعلهم من هذا القليل النادر أصلاً يقاس عليه . نلمس ذلك في احتجاجهم على جواز دخول لام الابتداء في خبر " لكن " ، بشرط بيت من الشعر هو : ولكنني من حبها لعميد (١) . وقد رد ابن الأنباري على هذا بقوله : فهذا شأن لا يؤخذ به لقلته وشدوذه . ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب (٢) . وأضاف الشافعي في الحاشية إلى كلام ابن الأنباري هذا قوله : " بل لا يعرف أوله ولا قائله " (٣) .

٢- توسمهم في الإباحة والترخيص وإجازة ما لا يجيزه غيرهم من البصريين . وحسبنا أن نذكر في ذلك المسائل التالية :

- أ) أجازوا التمجيد من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان (٤) .
- ب) أجازوا تقديم خبر " ما زال واخواتها عليها " (٥) .
- ج) أجازوا تقديم مفعول خبر " ما " النافية عليها (٦) .
- د) أجازوا المصطف على اسم " أن " قبل استكمال الخبر (٧) .
- هـ) أجازوا تقديم مفعول اسم الفعل عليه (٨) .
- و) أجازوا أن يقع الفعل الماضي حالا (٩) .
- ز) أجازوا مجيء " إلا " بمعنى الواو (١٠) .
- ح) أجازوا تقديم الاستثناء في أول الكلام (١١) .
- ط) أجازوا الجر في ميم " كم " الخبرية إذا فصل بينهما وبينه بالظرف وحرف الجر (١٢) .

١- مسألة ٢٥	٧- مسألة ٢٣
٢- الانصاف ج ١ ص ٢١٤	٨- مسألة ٢٧
٣- نفس المصدر والمكان حاشية رقم (١)	٩- مسألة ٣٢
٤- مسألة ١٦	١٠- مسألة ٣٥
٥- مسألة ١٧	١١- مسألة ٣٦
٦- مسألة ٢٠	١٢- مسألة ٤١

- (د) أجازوا نداء المحلى بأل (١) .
 (ح) أجازوا ترخيم الاسم المضاف بحذف آخر المضاف اليه (٢) .
 (ل) أجازوا ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط (٣) .
 (م) أجازوا ندبة النكرة والأسماء الموصولة (٤) .
 (ن) أجازوا القاء علامة الندبة على الصفة (٥) .
 (هـ) أجازوا استعمال " من " في الزمان والمكان (٦) .
 (ع) أجازوا الخفض في القسم بإضمار حروف الخفض من غير عوض (٧) .
 (ف) أجازوا الفضل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور (٨) .
 (س) أجازوا إضافة الاسم الى اسم يوافق معناه (٩) .

هذه المسائل وكثير غيرها نذهب الكوفيون فيها مذهب الاباحية والترخيص
 في حين اختار البصريون المنع في كل ذلك . وهذا يدل على ما يتصف به المذهب

-
- ١- مسألة ٤٦
 ٢- مسألة ٤٨
 ٣- مسألة ٤٩
 ٤- مسألة ٥١
 ٥- مسألة ٥٢
 ٦- مسألة ٥٤
 ٧- مسألة ٥٧
 ٨- مسألة ٦٠
 ٩- مسألة ٦١

الأول من توسع في الإباحة والترخيص. هذا التوسع الذي قد يعتبره بعضهم من محاسن المذهب الكوفي في حين يعتبره آخرون بحق ضرباً من التسمّح والترخيص خاصة إذا لم يكن مدعوماً بكلام العرب.

٣- يمعن الكوفيون في التقدير بل يذهبون بعيداً في حمل شيء على شيء. فهم يرون مثلاً أن الخبر الجامد يتحمل ضمير المبتدأ. نحو زيد أخوك وعمر غلامك. واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه يتضمن ضميراً - وإن كان اسماً غير صفة - لأنه في معنى ما هو صفة. ألا ترى أن قولك: زيد أخوك في معنى: زيد قريبك وعمر غلامك في معنى عمر خادمك. وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منها الضمير فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ (١).

فهم يعتمدون على المعنى في تقدير قواعدهم. والاعتماد على المعنى مظهر ضعف حذر منه عدد من حذاق النحاة وعلى رأسهم ابن جني الذي عقد في الخصائص باباً في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى (٢) جاء فيه ما يلي: وكذلك قولنا زيد قام. ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا سرتني قيسام هذا وقعود ذاك بأنه سرتني أن قام هذا وأن قعد ذاك. وربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى (٣). ويضيف إلى ذلك قوله: ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فإذا سرتني شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه (٤).

وقد تنبه ابن الأنباري إلى هذا المزلق فأشار إليه في مواضع متفرقة من مؤلفاته. قال في الرد على من اعتقد أن "ألا" قامت مقام استثنى فينبغي أن تعمل عمله: إن هذا يؤدي إلى أعمال معاني الحروف. وأعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك تقول ما زيد قائماً فيكون صحيحاً فلو قلت ما زيد قائماً على معنى نفيت زيداً قائماً لكان فاسداً فلذلك هاهنا (٥):

-
- ١- مسألة ٧
 - ٢- ج ١ ص ٢٧٩
 - ٣- ج ١ ص ٢٨٠
 - ٤- ج ١ ص ٢٨٣
 - ٥- الانصاف ج ١ ص ٢٦٢ وانظر نفس المصدر ص ١٧٤ و ٢٢٦ الخ ..

ولا نود أن نسترسل في ملاحقة هذا المزلق فقد أشبعناه بحثا في موضع آخر (١)
وقد نعود إليه في مكان متأخر من هذه الدراسة . المهم في الأمر أن نبين أن اعتماد
الكوفيين على معاني الألفاظ في تقدير حالتها الاعرابية ليس من الدقة والرصانة العلمية
في شيء . وكان أجدى لهم وأجدر بهم لو تركوه وتخلوا عنه (٢) .

— تناقضات المذهب الكوفي —

ومع أن الخصائص المذكورة تلازم المذهب الكوفي في معظم حالاته فإن هذا المذهب
لا يخلو من بعض التناقضات والمظاهر غير المتسقة فيه . فمع أن السماع أصل كبير من
أصوله وخاصة شاذة من خصائصه حتى قال فيه بعض الباحثين : أما مذهب الكوفيين
فلواؤه بيد السماع لا يخفله ذمة ولا ينقض له عهدا (٣) على الرغم من ذلك فهم
قد يتكبرون لمذهبهم ، إذ يحكمون القياس في مواضع لم يرد فيها سماع قطعا ويفرقون
في ذلك ، أكثر من البصريين . وكأنهم أرادوا أن يقلدوهم حتى يظهروا لهم أنهم
ليسوا أقل منهم تمسكا بالعقل واستخداما للمنطق .

فمن تناقضات الكوفيين ما يأتي :

١— أجازوا جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم نحو طاحة وطاحون (٤) وراحوا
يقيسون ويقدررون . وقد رد عليهم ابن الأنباري في ذلك بقوله : انه لم يسمع

٢— " التعجب صيغة وأبنيته " رسالة ماجستير مخطوطة للمؤلف انظر ص ٧٤ وما بعدها
و ١٠٢ وما بعدها .

٣— ليس هذا الوجه محصورا في الكوفيين وحدهم فقد يرتكبه البصريون ومن دلالات ذلك
أن ابن جنى وابن الأنباري إنما كانا يوجهان تنبيهاتهم بهذا الشأن الى من
يتلقون النحو عن بصريين (فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا) ولكن الكوفيين
أكثر تشبها به وولوعا باستخدامه ورغبة في اقتحامه .

٤— حارث طه الراوي . مجلة مجمع اللغة العربية . دمشق مج ١٤ ص ٣١٩

٥— مسألة ٤

من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء كقولهم في جمع طلحة "طلحات" وفي جمع هبيرة هبيرات. قال الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا رَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانِ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ (١)

وأضاف إلى ذلك قوله : ولم يسمع عن أحد من العرب أنهم قالوا "الطالحن" ولا الهبيرون ولا في شيء من هذا الذخو بالواو والنون . فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب ألا يجوز (٢) . ولا شك أن ابن الأنباري قد أصاب المحذور وأطبق المفضل في رده فقد كان مناطه سليما وحجته قوية .

(٢) أجازوا دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة (٣) . فقد لجأوا إلى القياس والتقدير والجدل اللفظي ، ويرون أن يأتيوا بشاهد واحد على صحة دعواهم من كلام العرب . وقد رد عليهم ابن الأنباري بقوله : وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من العرب ولا يصح في القياس لأنه لا نظير له في كلامهم (٤) . وهذا رد منطقي وسليم أيضا لأنه لا يصح لأهل السماع - أن صح لغيرهم - أن يقولوا بشيء ليس له سند من كلام العرب .

(٣) منعوا تقدم الخبر على المبتدأ خشية تقدم ضمير الاسم على ظاهره (٥) وكان الجدير بهم أن يجيزوا ذلك خاصة أن الشواهد التي أبرزها البصريون لا مجال للطعن فيها . فقد احتج هؤلاء بحملة من كلام العرب لا يتطرق إليها الشك كقولهم : في بيته يوءتى الحكم ، وفي أكفانه لف الميت ، ومشنوء من يشنأك وغير ذلك من الشواهد الشعرية المتعددة (٦) .

ففي هذا كله يتضح الكوفيون أصلا قام عليه مذاهبهم وتمسك به علماءهم ألا وهو السماع من العرب والاعتداد بكلامهم والاحتكام إليهم في كل ما يختلف فيه من مسائل اللغة والنحو . ولعل ذلك راجع للأسباب التالية :

- ١- الانصاف ج ١ ص ٤١
- ٢- الانصاف ج ١ ص ٤٢
- ٣- مسألة ٩٤
- ٤- الانصاف ج ٢ ص ٦٦٦
- ٥- مسألة ٩
- ٦- الانصاف ج ١ ص ٦٦

١- لم يكن للكوفيين منهج واضح يؤولون اليه أو يبارى محدة يتمسكون بها
ما جعل مجال الفوضى والتحلك من الأصول واسما .

٢- صدور هذه الآراء في ازمة متفاوتة وعن اشخاص مختلفين فلم يكن مؤسسو
المذهب الكوفي وهم الكسائي والفراء وشعيب متفقين في الآراء والنظرات
بل كانوا يختلفون في معالجة بعض المسائل والقضايا وقد عرضنا في مطالع
هذا الفصل شيئا من ذلك .

٣- ما كان يفرضه الخلاف من لجوء الى اللجاج والمغالاة والمحاكة رغبة في الظفر
وحيا للغلبة . فقد جعلهم ذلك يخرجون عن الاعتدال ويتشبثون بالحجج
الواهية والاستدلالات الخادعة .

أما خصائص المذهب البصري فهي :

١- الاعتماد على السماع الكثير دون القليل والنادر . ولذلك عارضوا الكوفيين
في مسائل خلافية متعددة وقف فيها الكوفيون موقف الإباحة والترخيص كما
أوضحنا قبل قليل ووقف هؤلاء موقف المنع وعدم الجواز ، مما كان له أثر
كبير في ظهورهم بمظهر المتعنت المتزمت . وكان السبب في كل ذلك
أن الكوفيين اعتمدوا في اجازتهم على القليل النادر أو على القياس الضعيف
مما لم يقتنع البصريون به ولم يطمئنوا اليه . ولذلك اضطاروا أن يواجهوا أمثلة
الكوفيين وشواهدهم بالتأويل والتخريج كأن يطعنوا في صدق الرواية أو يحملوا
الشاهد على محمل آخر أو يضعفوا قائله أو ينسبوا ناقله الى التزيد والاختلاف
وهذه أمثلة للتوضيح :

٢- في التدليل على عدم وجوب ابراز الضمير المستتر في اسم الفاعل أو المفعول
إذا جرى على غير من هوله (١) ، أورد الكوفيون هذين الشاهدين :

أ) وإن أمراً أسرى اليك ودونه
من الأرض مومةً وببداً سلق
لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه
وأن تعلمي أن المعلمان موقق .

(ب) ترى أرباقهم متقلد يهسا كما صدى الحديد على الكساة .

وقالوا لو كان ابراز الضمير واجبا في هذه الحالة لكان الشاعر ملزما بأن يقول :
لمحقوقة أنت ولكن ملزما في الشاهد الثاني أن يقول : " متقلد يهسا هم " لأن
هذين الاسمين قد جرىا على غير من دماله . لأن "محقوقة" لم ترجع الى امرئ
في البيت ولا "متقلد يهسا" الى الأرباق . وعدم ذكر الضميرين برهان على عدم الإلزام في
ذلك (١) .

وقد رد ابن الأنباري على الكوفيين بلسان البصريين قائلا : " أما البيت الأول وهو
قوله : لمحقوقة أنت تستجيبى دعاءه . فلاحجة لهم فيه لأنه محمول على الاتساع والحذف .
والتقدير لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه . وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائح ففي
العربية سقط الاحتجاج . وأما البيت الثاني ، وهو قول الآخر : ترى أرباقهم متقلد يهسا
فلا حجة لهم فيه أيضا لأن التقدير فيه : ترى أصحاب أرباقهم متقلد يهسا . إلا أنه حذف
المضاف وأشبه المضاف اليه مقامه كما قال تعالى : وأسأل القرية أي أهل القرية وقال
تعالى : وأشربوا في قلوبهم العجل " (٢) أي حب العجل الخ ...

٢- حينما احتج الكوفيون على اسمية "نعم" بقول العرب : نعم الرجل زيد .
على أساس أن "فعيلا" من أوزان الأسماء لا من أوزان الأفعال (٣) ، رد عليهم ابن الأنباري
بلسان البصريين قائلا : وأما قولهم انه قد جاء عن العرب نعم الرجل فهذا ما ينفرد بروايته
أبو علي قطرب . وهي رواية شاذة . ولكن صحت فليس فيها حجة لأن "نعم" أصله
"نعم" على وزن "فعل" بكسر العين فاشبع الكسرة فنشأت الباء كما قال الشاعر :

تنفي يداها الحص في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
أراد الدراهم والصيارف (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ٥٨ - ٥٩

٢- نفس المصدر ص ٦٠ - ٦١

٣- نفس المصدر ص ١٠٤

٤- نفس المصدر ص ١٢١

(ج) حينما احتج الكوفيون على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه بالآية القرآنية :
 كتاب الله عليكم (١) ، رد عليهم ابن الأنباري بلسان البصريين قائلا : وأما
 احتجاجهم بقوله تعالى : "كتاب الله عليكم" فليس لهم فيه حجة لأن "كتاب الله"
 ليس منصوبا بعلبيكم وإنما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه
 كتب كتابا الله عليكم . وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه (٢) .

الى غير ذلك من الأدلة والشواهد التي تثبت ميل البصريين الى الاعتماد
 على السماع الكثير وتفوردهم من القياس على الشاذ والنادر ولجؤهم الى التأويل والتخريج
 كلما اصطدمت قواعدهم بما يخالفها أو يتناقض معها .

٢- اعتمادهم على القياس وتمسكهم به . وكانوا يلجأون الى القياس في حالتين :

(أ) طرد القواعد فيقيسون القليل على الكثير .

(ب) بالادلة البرأى حول مسألة لم يرد فيها نص .

أما في الحالة الأولى فكان القياس ضروريا وذلك " أن عوامل الألفاظ يسيـرة
 محصورة والألفاظ غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال
 لأدى ذلك الى أن لا يفي ما يحصر بما لا يحصر ويبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير
 عنه لعدم النقل . وذلك مناف لحكمة الوضع فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسيا
 عقليا لا نقليا (٣) .

وأما في الحالة الثانية فقد أوقفهم القياس في مزالق كانوا في غنى عنها وحسبى
 أن أدلل على ذلك بمثلين :

(أ) منع الكوفيون صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر . وبالفهم البصريون
 فأجازوا صرفه قياسا على غيره من الأسماء الممنوعة متذرعين بأن الأصل فـسي
 الأسماء كلها الصرف وإنما منع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها
 على خلاف الأصل فإذا اضطر الشاعر ردها الى الأصل (٤) . وهذا المعنى

١- مسألة ٢٢

٢- الانصاف ج ١ ص ٢٣٠

٣- لمع الأدلة ص ٤٨

٤- الانصاف ج ٢ ص ٤٨٩

قياس صحيح ، ولكن ثمة شيئاً أقوى منه كان يجب أن ينظر إليه البصريون . وأنه على الرغم من كثرة الضرورات الشعرية في جميع المنوعات من الصرف لم يرد شاهد واحد شعري على مجيء أفعل التفضيل مصروفًا .

وقد حاول الكوفيون أن يحتجوا لرأيهم ، وكان بوسعهم الاعتماد على عدم السماع أو ورود نريد لك . فأخذوا يبتدون العلل ويبسطون الأسباب لذلك . وكان مما احتجوا به قولهم : انما قلنا ذلك لأن " من " لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به (١) . ويبدو أن الكوفيين أحسوا المسألة إحساساً فلم يجيدوا التعبير عنها وإن كانوا لا مسوها أو كسادوا .

والحقيقة أن السبب في عدم جواز صرف أفعل التفضيل هو اتصال " من " به بحيث أصبحت الكلمة الواحدة لا يجوز التصرف في بنيتها ، إذ إن التنوين لا يجيء في وسط الكلمة ولا يدارأ على حركاتها الداخلية .

وكان على ابن الأنباري أن يؤيد الكوفيين في هذه المسألة ولكنه انساق مع البصريين ودافع عن وجهة نظرهم معتمداً مثلهم على القياس دون السماع أو الاعتداد بشاهد واحد من كلام العرب .

(ب) أجاز البصريون تقديم معمول الفعل المقصور عليه نحو ما طعمتك أكل الآ زيد ومنعه الكوفيون (٢) . وقد اعتمد البصريون في ذلك على القياس . قالوا : انما جوزنا ذلك لأن " زيد " مرفوع بالفعل والفعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كقولهم : عمراً ضرب زيد وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

فقد اعتمد البصريون هنا على القياس المجرد حينما لم تسمحفهم المصادر بشاهد واحد على صحة رأيهم وسلامة موقفهم . وكان أجدر : لهم لو اعتمدوا على شاهد واحد من كلام العرب فالقياس في مثل هذه المسائل لا يجدي .

١- الانصاف ج ٢ ص ٤٨٨

٢- مسألة رقم ٢١

ولعل عدم وجود الشاهد هو ما دفع الكوفيين الى الصنع . وموقفهم سليم في هذه المسألة وكان حقيقيا بآبى الأنبارى أن يقف الى جانبهم ولكنه عارضهم مدقعا بنزعتهم البصريّة .

٣- استصحاب الحال : استخدم البصريّون هذا الدليل في محاوراتهم النحويّة في حين لم يستخدمه الكوفيّون . وقد سبق أن تحدثنا عن استصحاب الحال في الفصل الذى عقدناه عن جهود ابن الأنبارى في أصول النحو فلا غرورة لاعادة الحديث عنه . وقد استعمله البصريّون في عدة مواضع نذكر منها ما يلي :

أ) استدلوا به على فعلية نعم ونفس . فقالوا : الدليل على أنهما فعلان مثنيان على الفتح ولو كانا اسمين لما كان لثنائهما وجه . إذ لا علة لها هنا توجب بناءهما . وهذا تمسك باستصحاب الحال (١) .

ب) استدلسوا به أيضا على عدم جواز عمل حرف القسم محذوفا بغير عوض . وقالوا في ذلك : أجمعنا على أن الأصل في حذف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقينا فيما عداه على الأصل . والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة (٢) .

ج) استدلوا به كذلك على عدم مجيء اسم الإشارة " هذا " بمعنى " الذى " خلافا للكوفيين . وقالوا في ذلك : إنما قلنا ذلك ، لأن الأصل في هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالا على الإشارة و" الذى " وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها فينبغي أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة فمن ادعى أمرا وراء ذلك بقي مرتبنا باقامة الدليل (٣) .

١- الانصاف ج ١ ص ١١٢

٢- نفس المصدر ص ٢٩٦

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٧١٦

- تناقضات المذهب البصري -

هذا وقد وقعت مدرسة البصرة شأنها في ذلك شأن مدرسة الكوفة في بعض التناقضات فعلى الرغم أن البصريين يعتقدون بالسماع الكثير فقد ناقضوا أنفسهم حين بنوا قواعدهم على القليل النادر بل على الشاهد الواحد والمثل الشارد . وحسبنا أن نذكر في ذلك قولهم بجواز تقديم خبر ليس عليها معتمدين على قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . وعللوا ذلك بقولهم : وجه الدليل في أنه أنه قدم معمول خبر ليس على ليس . فان قوله : يوم يأتيهم يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس . ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس ولا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل (١) .

وقد رد عليهم ابن الأنباري قائلا : أما قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فلا حجة لهم فيه لأننا لا نسلم أن "يوم" تتعلق بمصروف ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بني على الفتح لضافته إلى الفعل كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (٢) .

فهذا الشاهد لم يسلم لهم وقد اضطر أصحابهم ابن الأنباري وهو المولع الشفـف بأقوالهم وآرائهم أن يقول : والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون (٣) .

أجل ! الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون والسبب أن البصريين اعتمدوا على شاهد مأنون فعارضوا أصولهم وناقضوا مقاييسهم فلا غرو أن يخطأوا الهدف ويضلوا القصد أما أسباب هذا التناقض فهي نفس الأسباب التي عرضنا لها في حديثنا عن تناقضات المذهب الثوفي تقريبا وتتلخص في عدم الالتزام بالمنهج ، واختلاف الأشخاص والرغبة في المماحكة والجدل (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ١٦٢

٢- نفس المصدر ص ١٦٣

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- من الجدير بالذكر أن البصريين يختلفون عن الكوفيين في هذا الشأن قليلا من حيث أنهم كانوا يملكون منهجاً واضحاً هو " كتاب سيبويه " ولكنهم كانوا يختلفون أحيانا في فهم هذا المنهج أو تفسيره . وأكبر مثال على ذلك "المبرد" الذي خالف أستاذه سيبويه وهاجمه بشدة وكذلك ابن السراج الذي خالف المنهج البصري عامة ففقدان المنهج عند الكوفيين يقابله عدم الالتزام بهذا المنهج عند البصريين .

— صراع المذهبين —

وصفة القول أن الكوفيين والبصريين كانوا في صراع دائم يجيز هؤلاء شيئاً فيمنعه أولئك والعكس بالعكس ولا أدل على هذا الصراع من موقف المدرستين من تقديم خبر بعض الأفعال الناقصة عليها .

فقد أجاز الكوفيون تقديم خبر "ما زال" عليها ومنعه البصريون (١) وأجاز البصريون تقديم خبر "ليس" عليها فمنعه الكوفيون . (٢)

وهذان موقفان متناقضان لا يحكمهما منطق وليس لهما تفسير إلا اللجاج في المخالفة والرغبة في الغلبة .

فالصراع كان قائماً بين المدرستين وكانت كلاهما تمني نفسها بالفوز على الأخرى . وقد تدخلت السياسة في هذا الصراع فأفسدته . وأبرز الدلائل على هذا التدخل السياسي تلك المناظرة (٣) السيئة الطالع التي جرت في حضرة جعفر بن خالد البرمكي في بغداد فقد انتصر الكسائي فيها ورجع سييويه يجرراً أذيال الخيبة ثم توفي بعد ذلك مهموماً مغموماً . وكان للعوامل السياسية أكبر الأثر في تحديد نتائج هذه المناظرة .

وقد أصبح الحوار والمناظرة على مدى الأيام علماً له أصول وقواعد . ويبدو أن هذا العلم كان على أشده في عهد ابن الأنباري سواء على صعيد الفقه أو على صعيد النحو، فقد ألّف فيه صاحبنا كتاباً تحدثنا عنه في موضع سابق هو "الاعراب في جدل الاعراب" فالناظر في هذا الكتاب يلحس حدة الجدل بين المذهبين والأساليب التي يستخدونها كل من الطرفين لضمان الفوز والغلبة .

وقد يكون من المناسب أن نورد فقرة من ذلك الكتاب تدور حول "التأويل" فهي الجدل وهي تعطي نظرة صادقة عما نحن بسبيله . قال : " التأويل وهو مثل أن

١ — مسألة ١٧

٢ — مسألة ١٨

٣ — انظر وقائع هذه المناظرة مفصلة في الانصاف مسألة ٩٩ وكذلك في مفتي اللبيب لابن هشام الأنصاري ج ١ ص ٨٨ وما بعدها .

يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر :

ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض .
فترك صرف " عامر " وهو منصرف دل على جوازه . فيقول له البصري : انما لم يصرفه
لأنه ذهب به الى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر :

قامت تبكيه على قبره من لي من بمدك يا عامر .
تركنتي في الدار ذا غربة قد دل من ليس له ناصر .

فقال : " ذا غربة " ولم يقل " ذات غربة " لأنه حمله على المعنى . كأنه قال : تركنتي
انسانا ذا غربة . والانسان ينطلق على الذكر والأنثى . فيقول له الكوفي : قوله : ذو
الطول وذو العرض يدل على أنه لا يذهب به الى القبيلة لأنه لو ذهب به الى القبيلة
لقال ذات الطول . فيقول له البصري : قوله ، ذو الطول رجع الى الحي . ونحو
هذا في التنقل من معنى الى معنى قول الشاعر :

ان تميمًا خلدت ملمومًا قوماً ترى واحد هم صهميمًا (١)
فهو صورة صادقة عما كان يجري بينهما من جذب وشدة وكبر وافر .

وعلى كل حال ، لم يكن هذا الخلاف شرا كله فقد شجع على تنشيط الحركة العلمية
واذكا هم العلماء . وما كالمناقسة شي يستحث الهم ويستفز العقول .

— مصادره في الخلاف —

من السمات البارزة في منهج ابن الأنباري أنه قد ينسب الرأي الى قائله وقد
لا ينسب . ولكنه قلما يشير الى مصدر هذا الرأي . فهو كما أوضحنا في الفصلين السابقين
يأخذ من هنا ومن هناك . ويستعين بآثار السابقين فيما يكتب ولكنه لا يشير الى هذه

١ — ص ٤٩ — ٥١ والصهميم هو الذي لا ينثني عن مراده .

الأشار ولا ينوه بأسماء مؤلفيها .

وقد كانت هذه الشفرة في منهجه موضع تأمل من بضعة علماء أشاروا إليها عرضاً ومن خلال أبحاث تمت بصلة وأهمية أو وثيقة إلى ما نحن فيه . أما المصادر التي أشار إليها العلماء زاعمين أن صاحبنا نقل عنها واقتبس منها فهي التالية :

(١) - الإيضاح في علم النحو للزجاجي : فقد أشار محققه الدكتور مازن المبارك في المقدمة إلى هذا الموضوع قائلاً : " وكتاب الإيضاح يقفنا على جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين . وهو في ذلك سابق لابن الأنباري (٥٧٧ هـ) في انصافه والمكبري (٦١٦ هـ) في مسائله الخلافية " (١) .

وهو يشير في موضع آخر إلى مواطن الشبه بين الإيضاح والانصاف فيقول : " وهو (يعني الزجاجي) في عرضه لمسائل النحو وإيراده آراء النحاة وذكر ما ورد عليها من الاعتراضات وما قدمه بين يديها من الأدلة والبراهين إنما يذكرنا بابن الأنباري في كتاب الانصاف " (٢) .

وقد أشار الدكتور عبد الفتاح الشلبي إلى هذه الحقيقة حين قال : " كما أن نحو الزجاجي في هذا الكتاب (يعني الإيضاح) وكتاب اللامات والأخبار يمثل طرفاً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين واحتجاج كل فريق مع توثيق ذلك بالأسانيد مما يعد بذرة للأنباري في الانصاف والمكبري في التبيين . وعلى الدارسين الذين يريدون تاريخ هذا الخلاف ألا ينسوا هذه الحلقة الهامة التي وضعها الزجاجي في سلسلة هذا التطور " (٣) .

وأكثر من ذلك أن ابن الأنباري ينقل عن الإيضاح نقلاً يкар يكون حرفياً . ولا نرى ضرورة للتمثيل على هذا النقل حسينا أن نوازن بين المسألة (٢٨) في الانصاف (٤)

١ - ص ١٧

٢ - ص ١٣

٣ - أبو علي الفارسي ص ٦٣٦

٤ - ج ١ ص ٢٣٥ وعنوان المسألة هو : القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر

وباب القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه (١) ، حتى نرى مقدار التشابه بل التماثل بين النصين .

٢- مصنفات أبي علي الفارسي : أشار الدكتور الشلبي الى تأثر ابن الأنباري بأبي علي الفارسي واقتباسه من مصنفاته بما يغني عن بحث الموضوع من جديد . فقد كان ينتقي من كلام أبي علي الفارسي ويبحث عما يضاويه أو يشاكله من كلام ابن الأنباري في الانصاف معقبا على ذلك بمثل الأقوال التالية :

- أ (هذا وقد أورد أبو البركات ابن الأنباري ذلك الدليل بما يكاد يكون من لفظه (٢)
- ب (وقد نقل أبو البركات الأنباري حجاج أبي علي هنا أو يكاد (٣) .
- ج (انظر الانصاف فقد كادت الفاظ الفارسي تظهر في تدليل الأنباري (٤) .
- د (انظر الانصاف (ص ١٤٧) فقد أورد قريبا من هذا الكلام بحر وفه (٥) .

٣- الامالي لابن الشجري : ابن الشجري هو استاذ ابن الأنباري الذي ما يني يمتاز به ويشيد بفضله وقد اتهمه بعض العلماء بالنقل عن استاذ هو الاقتباس منه واليك تفصيل ذلك :

- أ (قال الاستاذ عبد المنعم أحمد صالح التكريتي بهذا الشأن : " ويلاحظ على هذه المسائل (مسائل الخلاف) أن بعضها أخذه أبو البركات بلفظ ابن الشجري ولم يخالفه الا في ترتيب المرش كما في الخلاف في (نعم ويثنى) والخلاف في (أفعال التعجب) والخلاف في (لشتقلى الاسم) (٦) .

ب (أشار الى هذه الحقيقة كذلك الأستاذ محمد خير الحلواني (٧) في هجوم

١- الايضاح ص ٥٦ وانظر حاشية المحقق رقم (١) من نفس الصفحة فهو يشير فيها الى هذا التوارد .

٢- ابو علي الفارسي ص ٥٢٨

٣- نفس المصدر ص ٥٣٣

٤- نفس المصدر ص ٥٤٣

٥- أبو علي الفارسي ص ٥٤٣

٦- ابن الشجري ومنهجه في النحو : رسالة ماجستير مودعة في مكتبة بغداد المركزية

تحت رقم ٤١٥ نحو ص ٣٠٨

٧- انظر بحثا له بعنوان " ابن الأنباري وكتاب الانصاف " نشر على حلقتين في مجلة

مجمع اللغة العربية مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٢٠ - ١٥١ ج ٣ ص ٦٢٢ - ٦٤٤

مشدد على ابن الأنباري قال : " ثم جاء أبو البركات فأغار علي أمالي
استاذة ونقل المسألة (مسألة نعم وبئس) برمتها حرفيا لم يضاف إلا بعض
الشواهد . ولم يذكر شيئا ذا بال فوق ما ذكره استاذة " (١)

٤- المشكل في اعراب القرآن لمكي القيسرواني : نسب الاستاذ محمد خير الحلواني
الى ابن الأنباري تهمة الأخذ عن مكي هذا والاعتماد عليه وذلك في قوله : " ومكي
هذا كثير الوهم في كتابه . وقد عب منه أبو البركات في انصافه وفي كتابه الآخر
" البيان في اعراب القرآن " حتى انه كثيرا ما ينقل كلامه هنا وهناك دون أن يشير
الى مصدره ولا سيما في اعراب القرآن " (٢) .

ويبدو أن صاحبنا كان يحصر همه عند التصنيف في تلمس أقصر الطرق الى افادة
الطالبة والبحث عن أنجع الوسائل لنقل العلم اليهم . فكان يقدم الغاية التعليمية
على غيرها من الغايات والمطالب .

ولذلك فإنه لمن التشدد والتعنّت محاسبته ومطالبتة بتطبيق مناهجنا وأصولنا
نحن بل لا نستطيع تطبيقه منها مع ما نملك من حداثة الوسائل وتقديم الأدوات
فلكل عصر أعرافه وتقاليده .

ومن ثم لا يبقى مسوغ لما وجهه الاستاذ الحلواني الى ابن الأنباري من تهمة
كالوهم (٣) والجهل وضعف التحقيق خاصة أنه أشرك معه في هذه التهمة مجموعة
من كبار العلماء المحققين مما يخرج المسألة عما نحن فيه الى باب النقد التاريخي
فهني الى ذلك الموضوع أقرب وبه أدخل .

١- مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٣٩ ، وانظر كذلك أمالي

بن الشجري ج ٢ ص ١٤٧

٢- مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٤٦

٣- نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٥

٤- نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٢

٥- نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٥

الباب الثالث

منهجه في النحو

الباب الثالث

منهجه في النحو

— مقدّمه —

من البديهيات التي ليست بحاجة الى تأكيد أو اثبات أن من مقومات كل نحوي كبير أن يكون له منهج خاص به . ومن لم يكن له منهج من النحاة فهو مقلد لا يستحق أن تؤلف فيه الكتب ولا أن تدار حوله الدراسات .

وفعل الشخصية كبير في تحديد ملامح المنهج الذي يتبناه النحوي ورسم الاتجاه الذي يختاره . ومن دلائل أهمية الشخصية في تحديد ملامح المنهج هذه الخلافات التي نجدها بين أبناء المذهب الواحد فالمبرد يتعقب سيبويه وينتقده وهما بصريان . والفراء يخالف الكسائي ويعارضه وهما كوفيان والأمثلة على ذلك كثيرة .

والنحوي لا يكون نحويًا بحق حتى تكون له آراءه الخاصة ومواقفه المتميزة . فليس بصاحب منهج من لم يترك طابعه الفكري على ذلك المنهج . فإذا لم يكن لـ_____ من تعاطي هذه المهنة إلا تقليد الآخرين واتباع آرائهم فليس نفسه دارسًا أو طالبًا أو معلمًا من هذه الأسماء التي تدل على دراسة النحو أو طلبه أو المشاركة فيه غير أنه لا يستطيع أن يسمي نفسه نحويًا إلا على سبيل التجاوز والاتساع .

ونرى من الجدير بنا أن نشدد على التفريق في ميدان النحو بين منهج يقوم على التقليد المطلق ونقل آراء السلف دون تحويل أو تعديل أو آخر يقوم على الابتكار والتجديد واعطاء الفكر مداه في حرية الحركة والقدرة على التصرف .

ولسنا بحاجة الى التصريح بأن أصحاب الاتجاه الأول هم الجمهور الكبير

من الطلبة والدارسين والمدرّسين على مختلف طبقاتهم . أما أصحاب الاتجاه الثاني فهم قلة قليلة من رؤساء المذاهب ورواد الاتجاهات والمناهج المستقلة على مدى تاريخ النحو .

وإذا كنّا نؤمن بأن ابن الأنباري من الشخصيات البارزة والوجوه المتألّقة في تاريخ النحو، فمن مستلزمات هذه الدراسة أن تصف منهجه النحوي وأن تبحث عن مقومات هذا المنهج ، وذلك من خلال الحديث عن الأمور التالية :

- ١- احتجازه وموقفه من الشواهد .
- ٢- أصوله ومقاييسه .
- ٣- مذهبه النحوي .

وسنعالج هذه المباحث كلّها موزعة في الفصول الثلاثة التالية بالترتيب .

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الأول

احتجاجة وموقفه

من الشواهد

الفصل الأول

احتجاجه -

وموقفه من الشواهد

تمهيد //

بعد ظهور الدين الاسلامي ودخول الأجناس الأخرى فيه بأعداد كبيرة واختلاط العرب بالعجم وما نتج عن ذلك من فساد السلاسل السليمة والتواء الفطر القويمة : هرع علماء اللغة للذباب عن لفظة القرآن وصيانتها مما قد يتسرب اليها من لحن أو يتحيفها من وهن .

وأمام هذا المدّ الزاحف من فساد السلاسل والتواء الألسنة وتفشي اللحن وانتشار اللكنة لم يكن في وسع هؤلاء العلماء إلا أن يتدبروا أمرهم ويفكروا في مواجهة هذا الخطر المتعاظم فيستخذموا في ذلك ما يتيسر لهم من وسائل وأدوات .

وكان أو ما فكروا فيه أن يضعوا مقاييس محددة وضوابط ثابتة يستطيعون بها تمييز السمين من الغث والمحيح من السقيم . فإن من شأن هذه المقاييس

١ - عرف التهانوي الشاهد بقوله : الشاهد عند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربييتهم (الكشاف ج ٣ ص ٧٣٨) ولكن النحاة اعتمدوا على الشاهد الشعري غالباً دون الشاهد النثري أو القرآني ومن الدلائل على ذلك أن " جاءت كل كتب الشواهد التي بين أيدينا محشوة بالشعر وشرحه والتعليق عليه حتى أصبحت لفظية " الشواهد " ذات معنى عرفي يقصد به الشعر " (الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢٤) وعلى الرغم من ذلك فنحن حينما نتكلم عن (الشواهد) نقصد بها أصناف الشواهد عامة من شعر ونثر وقرآن وحديث نبوي وكل ما يستشهد به على إثبات قواعد النحو .

والضوابط أن تكبح جماح هذه الفوضى التي أخذت تتسع وتعتد وتخفف من غلواء ذلك الخطر الذي طفق يكبر ويشتد .

ونظروا في أمرهم ملياً فوجدوا أن الحل يكمن في العودة الى الأصول والرجوع الى المنابع، والتوجه نحو البادية من جديد حيث ما زالت السلائق سليمة والألسنة قوية، وحيث ما يزال البدوي على فصاحته المعهودة سلامة نطق وصحة أداء .

وهكذا جعلوا البادية هي المثل الأعلى في الفصاحة كما جعلوا الابتعاد عنها أو الاقتراب منها هو المقياس الصحيح للحكم بفصاحة الكلام وسموه أو ركافته ودنوه . وبناء على ذلك احتفلوا بأنماط معينة من الكلام وجعلوها مثالبهم المحتذى (١) وهذه الأنماط هي التالية :

- ١- القرآن الكريم وقراءاته .
- ٢- الحديث النبوي الشريف .
- ٣- الكلام العربي من شعر ونثر .

تلك هي المنابع التي راحوا يستخرجون منها الشواهد ويستحضرون الحجج والأدلة وكل همهم المحافظة على فصاحة الكلمة العربية وصفائها وعذوبتها .

وعلى الرغم من أن هذه الأنماط الثلاثة من الكلام كانت هي المصادر الوحيدة

١- كان هذا من الناحية النظرية فقط أما في الواقع فلم يكن الاعتماد على هذه الأنماط الكلامية متساوياً فقد استبعد الحديث النبوي تقريباً واستخدم النص القرآني على نطاق محدود وبقي الشعر العربي هو المصدر الأول والرئيس للشواهد

لا نتراع الشواهد واستحضار الأمثلة فقد اختلف علماء النحو واللغة كالعادة فسي
تحديد مواقفهم منها وكان لهم نظريات متباينة فيها وآراء غير متسقة حولها .

وقد يكون من الجدير بنا تسليط بعض الأنوار على هذه المواقف المختلفة والنظرات
المتباينة ، فنخص كل عنصر من تلك العناصر بنظرة سريعة تتناسب مع هذه التوطئة
الوجيزة . والقصد من ذلك كله أن يكون حديثنا عن موقف ابن الأنباري من الشواهد
مثبتا في إطاره التاريخي الصحيح من جهة ، وقابلا للمقايضة بمواقف الآخرين من
جهة أخرى ، إذ من المفترض أن نعرف أصول الاستشهاد وشروطه قبل أن نتحدث عن
موقف أحدهم منه . وسنتحدث عن كل من تلك العناصر بالترتيب .

١ - القرآن الكريم وقراءاته

يُجمع العلماء على أن القرآن الكريم أثبت نص وأصح أثر وأنه جدير بأن يكون المرجع
الأول والمعتمد الأساسي في وضع القواعد واستخراج الأدلة .

هذا ولم يختلف أحد في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة
والنحو . ولكن النحاة اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءاته . ففي الوقت الذي تقبل
الكوفيون كل هذه القراءات متواترها وآحادها وشاذها (١) استبعد البصريون من
منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسند لها أو كلام عربي يؤيد لها
أو قياس يدعمها (٢) .

١ - قال السيوطي في تصريف هذه الأنواع من القراءات : المتواتر هو ما نقله جمع
لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى متناه وقال القراءات كذلك . والآحاد
هو ما صحّ سنده وخالف الرسم (أي المصحف العثماني) أو العربية أو لم يشتهر
الاشتهار المذكور . والشاذ هو ما لم يصحّ سنده (انظر الاتقان في علوم القرآن
ج ١ ص ٧٧) .

٢ - القرآن وأثره في الدراسات النحوية ص ٦٧

وكان الاحتجاج بهذه القراءات موضع جذب وشدة وأخذ ورد بين العلماء فمنهم المانع ومنهم المجيز، ولكل فريق حجه وأدلة. ويذكر السيوطي من أدلة المانع نسبة القراء إلى اللحن، ومن أدلة المجيزين تواتر تلك القراءات وثبوتها بالأسانيد (١). أما أبو عمرو والداني فيقرر أن أئمة القراء تقدم صحة النقل على مقاييس العربية (٢).

ومن القراءات التي طال حولها الجدل واشتد الخلاف قراءة عبد الله بن عامر: وكذلك زين الكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم" بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول أي قتل شركائهم أولادهم. ومن المعروف أن هذا الفصل غير جائز في أصول المذهب البصري (٣).

ومن أنكروا هذه القراءة أبو علي الفارسي (٤) وابن عطية (٥) والزمخشري (٦) وصاحبنا ابن الأنباري (٧)، كما أن من أيدها أبو حيان الأندلسي (٨) وعبد القادر البغدادي (٩) من القدماء والأفخاني من المحدثين (١٠).

-
- ١- الاقتراح ص ١٧
 - ٢- النشر في القراءات العشر ص ١٠-١١
 - ٣- انظر الانصاف ج ٢ ص ٤٣١
 - ٤- أبو حيان: البحر المحيط ج ٤ ص ٢٣٠
 - ٥- نفس المصدر والمكان.
 - ٦- نفس المصدر والمكان.
 - ٧- الانصاف ج ٢ ص ٤٣٥
 - ٨- البحر المحيط ج ٤ ص ٢٢٩
 - ٩- خزانة الأرباب ج ٤ ص ٣٢٢
 - ١٠- انظر في أصول النحو ص ٤٠-٤٥ "ومن الجدير بالذكر أن الاستاذ الأفغاني لم يخرج في مجمل آرائه عما أورده أبو حيان في "البحر المحيط" بل نقل عنه في بعض المواضع نقلاً حرفياً وكانت الأمانة العلمية تقتضيه أن يشير إلى ذلك ولكنه لم يفعل".

ولمصل مما يدعو الى الاستغراب اعتماد مؤيدي هذه القراءة على العصبية
القلبية أو القومية فيتخذون برهانهم على صحتها من كون عبد الله بن عامر عربياً عريقاً (١) .
ويطعنون في انكار الزمخشري لها بأنه عجمي ضعيف (٢) .

ومن المعروف أنه ليس من المنهج السليم في القضايا العلمية تفضيل العربي
على العجمي والمسلم على النصراني . وسواء كان الزمخشري عربياً أو عجمياً فالنتيجة
واحدة . فلقد كان سيئويه أعجمياً ولم يطعن ذلك في قدره . ثم إن الزمخشري من
العلماء المشهود لهم بطول الباع في علوم الدين واللغة والنحو . وحسبه فخراً
كتابه "الكشاف" . ولقد كان الزمخشري معتزلياً يحكم العقل والمنطق فيما يتعرض
له من مسائل وقضايا . وموقفه من قراءة عبد الله بن عامر اكبر دليل على ذلك
بالإضافة الى أن هذا الموقف يدل على ما كان يتمتع به من ذوق رفيع فـي
شؤون اللغة لأن الفصل بين المتعاضفين أمر معجوج مكروه ونسبه نصيب
الفاعل ورفع المفعول .

ومن ناحية أخرى لن يغير عبد الله بن عامر أن يقال انه سها أو توههم
أو أخطأ كما لن يفيد قول الاستاذ الأفغاني بأنه "كان من عميم العرب الذين يحتاج
بكلامهم" (٣) . أو أنه "كان قاضي دمشق وشيخ مشايخ قرائها وامام جامعها
الأعظم على عهد عمر بن عبد العزيز" (٤) .

لن يفيد ذلك كله فليس عبد الله بن عامر بأول من ينسب اليه اللحن فـقد
نسب اللحن الى النابغة الذبياني (٥) وحسان بن ثابت (٦) ودريد بن الصمة (٧) و

١ - البحر المحيط ج ٤ ص ٢٢٩

٢ - نفس المصدر ج ٤ ص ٢٣٠

٣ - في أصول النحو ص ٤٣

٤ - نفس المصدر ص ٤٤

٥ - انظر الموشح للمرزياني ص ٤٥ - ٥٥

٦ - انظر نفس المصدر ص ٨٢ - ٨٧

٧ - نفس المصدر ص ١١

جرير (١) والفرزدق (٢) ومعظم شعراء الجاهلية والاسلام (٣) . واكثر من ذلك ان سيبويه نسب الغلط الى العرب عامة (٤) . وقد علم ابن الأنباري ذلك بقوله :
ان العربي يتكلم بالكلمة اذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه (٥) .
وقد ذكر عدة أمثلة من أخطاء العرب نشرًا وشميرًا .

ومهما يكن من أمر فالخلاف بين المجيزين والمانمين هو خلاف بين اتجاهين فكريين متناقضين هما اتجاه أهل النقل واتجاه أهل العقل .
وأهل الأثر وأهل القياس . وقد نتجاوز ذلك فنقول انه خلاف بين فئتين
تحكم الإيمان والمقيدة في القضايا الفلسفية وأخرى تحكم العقل والمنطق
وشتان ما بينهما .

١ - نفس المصدر ص ١٧

٢ - نفس المصدر ص ١٥٦ - ١٦١

٣ - يرجع في ذلك الى كتاب " الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء " للمرزباني " ففيه كثير من الأغاليط المنسوبة الى كبار الشعراء اسلاميين وجاهليين ومولدين . وكذلك ذكر عبد القادر البغدادي أن أبا عمرو بن العلاء وعبد الله بن ابي اسحاق والحسن البصري رضي الله عنهم بن شهره كانوا يملحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأغرابهم
(انظر خزانة الأدب ج ١ ص ٢١)

٤ - الانصاف لـ ص ١٨٦

٥ - نفس المصدر ص ١٩١ .

٢ - الحديث النبوي

ثمة بعض وجوه الشبه في مواقف النحاة من الحديث النبوي ومواقفهم من القراءات. فقد كان الاستشهاد بالحديث موضع خلاف أيضا بين النحاة كما كان موضع خلاف بين الفقهاء على طريقتين: طريقة أهل النقل وطريقة أهل العقل تماما كما ذكرنا في موضوع القراءات. وكما كان أكثر أهل الحجاز يتخرج من الرأي ويرى العمل به محنة، كان أكثر أهل العراق لا يحجم عنه بل كان يتخرج من كثير من الأحاديث ويرى الأخذ بها محنة. وحجته في هذا بعد ما بين الناس وبين مصدر التشريع وعدم الوثوق من صحة كثير مما يروى من أحاديث.

هذا بالنسبة للاستشهاد بالحديث من الناحية الفقهية. أما من الناحية النحوية فالأمر يختلف بين متقدمي النحاة ومتأخريهم. أما متقدموهم فيزعم أبو حيان أنهم لم يحتجوا بشيء منه (١).

أما متأخروهم فهم في ذلك قنّتان :

(١) المانعون : وهم الذين تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث. يقول أبو حيان : وتبهم (يعني المتقدمين) على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كحاة بغداد وأهل الأندلس (٢). ويتفأبو حيان هذا وكذلك ابن الضائع على رأس المانعيين للاستشهاد بالحديث وسندهما إمران :

أحد هما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي (صلعم) وإنما

رويت بالمعنى . (٣) .

ثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين (البصرة والكوفة) لم

يحتجوا بشيء منه (٤) .

١ - عبد القادر البغدادي : خزانة الأرباب ج ١ ص ٢٣

٢ - محمد الخضر حسين : دراسات في العربية ص ١٦٨

٣ - نفس المصدر والمكان

٤ - خزانة الأرباب ج ١ ص ٢٣

(٢) المجيزون : وقد عدَّ هؤلاء الحديث في الأصول التي يرجع اليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد . ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام وغيرهما (١) .

ولكل من الفريقين في اختيار الموقف الذي ارتضاه من منح أو اجازة علل وأسباب حول مدى صحة نقل الأحاديث وعدم التفسير في نصوصها . ويحتج الفريق الأول بأن الرواة جنوزوا النقل بالمعنى كما أنه وقع اللحن في كثير مما روي من الأحاديث لأن كثيراً من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عرباً بالقطرة . (٢) .

أما الفريق الثاني فيتمسكون بأن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع وأن أهل العلم قد شدوا في ضبط ألفاظه والتحرى في نقله . ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه . وهذا الظن كافٍ في اثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية (٣) .

وصفة القول أن الحديث كالأقراءات تجاز به اتجاهان هما اتجاه أهل النقل واتجاه أهل العقل . ومن المعروف أن الاتجاه الأول يتحرك بنوازع دينية تمبديية ولا شك أن الاتجاه العقلي هو الأقوى والأثبت خاصة أنه مذهب النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين . ولم يكن هؤلاء تموزحم الأمانة العلمية ولا الغيرة على كتاب الله وحديث رسوله . ولذلك فما نرى وجهة نظر هؤلاء الذين ينادون بوجوب مراجعة المواقف والاستشهاد بالحديث النبوي قوية مما قد موا من حجج وأوردوا من براهين ما دامت آروهم ووجهات نظرهم منبثقة عن دوافع لا تمت إلى العلم بأية صلة .

١- دراسات في العربية ص ١٦٨

٢- نفس المصدر ص ١٦٩

٣- نفس المصدر ص ١٧٠

٣- كلام العرب

يعتبر كلام العرب من شعر ونثر المصدر الأول والرئيسي الذي اعتمد عليه النحاة واللغويون في استخراج الأصول وتعميد القواعد . ولكن الأخذ عن العرب والاعتداد بكلامهم لم يكن فوضى وبلا شروط . فقد وضع علماء اللغة شروطاً قاسية لتلك منها ما يتعلق بالزمان ومنها ما يتعلق بالمكان ومنها ما يتعلق بالأشخاص (الراوي والمروي عنه) .

أما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسننوا الحاضرة أم البادية (١) . فاستشهدوا بشعراء الجاهليين والمخضرمين أجمعاً وبالإسلاميين مع بعض التحفظ والاحتياط . وامتصوا عن الأخذ من المولدين أو المحدثين (٢) .

- ١- سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص ١٦ .
- ٢- قال عبد القادر البغدادي : طبقات الشعراء أربع : الطبقة الأولى الجاهليون وهم قبل الإسلام كأمرئ القيس والأعشى . والثانية المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان . والثالثة المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق . والرابعة المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كإسحاق بن برم وأبي نواس . فالتبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما أجمعاً وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما وقد كان أبو عمر بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذو الرمة وأضرابهم . وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري . (انظر خزانة الأدب ج ١ ص ٢٠ - ٢١)

فكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالاجماع ابراهيم بن هرمة (٧٠ - ١٥٠) الذي ختم الأصمعي به الشعر . أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدنون لغاتهم حتى فسدت سلاقتهم في القرن الرابع الهجري (١) .

وكما يحدث في كل المسائل الأخرى فقد اختلف العلماء في شروط الأخذ من الناحية الزمنية فمنهم من ضيق دائرة الأخذ ومنهم من وسعها بل أفرط ففي توسيعها . فقد حكى عن الأصمعي أنه قال : جلست الى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت اسلامي (٢) .

يقابل هذا التضيق والتشديد تساهل^٢ وتسامح من قبل بعض العلماء . ففي حين كانت الفئة السابقة تتشدد في الأخذ عن الشعراء الاسلاميين كانت فئة قليلة تجيز الاستشهاد بالمولدين والمحدثين . ومن هؤلاء الزمخشري الذي استشهد في تفسير أوائل البقرة في الكشف ببيت من شعر أبي تمام وقال : وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٣) .

أما من الناحية المكانية فقد أخذ العلماء عن قبائل معينة وأهملوا قبائل أخرى وكان مقياسهم في الأخذ وعدمه مدى قرب القبيلة أو بعدها عن الأم المجاورة . فاعتمدوا كلام العرب في قلب جزيرة العرب وردوا كلام القبائل التي على السواحل

١- في أصول النحو ص ٢٠

٢- خزانة الأدب ج ١ ص ٢١

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٢١

أو في جوار الأعاجم (١) .

أما بالنسبة للبند الثالث فقد آثروا في المروى عنه أن يكون أعمق في التبدي
والصق بميشة البادية (٢) . وأما الزاوي فقد شدوا على أن تؤخذ اللغـة
سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقن المطنون (٣) . لأن النحاريـر
ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتضيت (٤) .

في أصول النحو ص ٢١ . وقد نقل السري في المزهري عن أبي نصر
الغاري في كتاب الألفاظ والحروف تفصيلاً وافياً بهذا الموضوع قال : والذين
عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وغنم أخذ اللسان العربي من بين
قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ
ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الأعراب والتصريف ثم هذا يدل وبمـ
كنانه وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فانه
لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم
المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم . فانه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام
لمجاورتهم أهل مصر والقيط ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام
وأكثرهم نصارى يقرأون بالمبرانية ولا من تغلب واليمن فانهم كانوا بالجزيرة
مجاورين لليونان . ولا من بكر لمجاورتهم للقيط والفرس ولا من عبد القيس
وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ولا من أهل اليمن
لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف
وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز
لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا
غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم - انظر المزهري في علوم اللغة ج ١ ص ٢١١ -

٢١٢ .

٢- في أصول النحو ص ٢٤ .

٣- المزهري ج ١ ص ١٣٧ .

٤- نفس المصدر ص ١٣٨ .

— شواهد ابن الأنباري —

في غزو ما تقدم نستطيع أن نحدد موقف ابن الأنباري من مصادر الاستشهاد الثلاثة ألا وهي القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي وكتاب العرب بشقيه الشعري والنثري .

ما هي نظرة ابن الأنباري إلى تلك المصادر وما هو موقفه منها ثم ما مدى استعمانه بها واستفادته منها ؟ هذا ما سندرسه في الصفحات التالية .

القرآن الكريم وقراءاته

القرآن الكريم : يكثر ابن الأنباري من الاستعانة بالآيات القرآنية والاستشهاد بها في معظم الموضوعات النحوية التي يتطرق إليها والمسائل التي يبحثها . وهو يلتزم هذا المنهج ولا يتخلو عنه في معظم كتبه . ولورجعنا إلى فهرس الآيات القرآنية في كتاب أسرار العربية مثلاً لتبين لنا صدق ذلك (١) .

فهو في " أسرار العربية " يضع القاعدة ويستشهد عليها بإحدى الآيات القرآنية . وإذا كنا لا نستطيع أن نتعقب كل تلك المواضع فلا أقل من أن نورد منها ما يحمل أهمية خاصة إما لطرافة التخریج أو جودة الرأي أو براءة استخدام الشاهد إلى غير ذلك من الميزات والخصائص وحسبنا أن نذكر الأمثلة التالية :

- ١- زعم أن الفعل قد يسند إلى ألف المثنى والمقصود تثنية الفاعل لا تثنية الفاعل . وقال في ذلك : إنهم قالوا للواحد (قفا) على التثنية لأن المعنى قف قف . قال الله تعالى : ألقيا في جهنم كل كفار عنيد . فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد لأن المراد به ألق ألق (٢) .

—١— انظر ص ٤٥٠ - ٤٥٨

—٢— أسرار العربية ص ٨٣

٢- في التدليل على مجيء (كان) تامة أورد الآية التالية : كيف تكلم من كان في المهد صبياً ؟ وقال معقبا : اي وجد وحدث . وصبيّا منصوب على الحال . ولا يجوز أن تكون ههنا الناقصة لأنها لا اختصاص بعيسى في ذلك لأن كلاً كان في المهد صبياً . ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي . فدل على أنها ههنا بمعنى وجد وحدث^(١).

٣- عند تقسيمه البديل الى أربعة أقسام بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال وبدل الخلط، مثل على بدل الكل من الكل بقوله تعالى : إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم . ومثل على بدل البعض من الكل بقوله تعالى : وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر، ومثل على بدل الاشتغال بقوله تعالى : يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . وأما الضرب الرابع وهو بدل الخلط فقد قال فيه : وأما بدل الخلط فلا يكون في قرآن ولا كلام فصيح (٢) .

٤- في التدليل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه يورد قوله تعالى : ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة، وقوله : قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم . ويخلق على الشاهد الأول بقوله : فظهور اللام في بيوتهم وهي بدل من (من) يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه كما يخلق على الشاهد الثاني بقوله : فظهور اللام مع (من) وهو بدل من الذين استضعفوا يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه (٣) .

١- أسرار العربية ص ١٣٤-١٣٥

٢- نفس المصدر ص ٢٩٦

٣- نفس المصدر ص ٣٠١

٥- في تعديد معاني كل حرف من حروف الجهر يستعين بالآيات القرآنية وحسبنا أن نذكر من ذلك ما أورده من الآيات في حديثه عن (من) الجارة ومعانيها وهي التالية :-

- (أ) تبين الجنس واستشهد بقوله تعالى : **وَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ** وعلق على ذلك قائلا : **وهن** هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز أن تكون للتبعيض لأنه ليس المسامور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان (١) .
- (ب) أن تكون زائدة . كقوله تعالى : **مَالِكُم مِّنَ الْهِغِيرَةِ** . والتقدير مالمكم اله غير ه ومن زائدة . كقول الشاعر : **وما بالربيع من أحد . وهو يعني بذلك أن يسبقها نفي .** وبناء على ذلك أنكر ما ذهب إليه بعض النحويين جواز وقوع الزيادة دون نفي . وذلك في مثل قوله تعالى : **وَيَكْفُرْ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ** وقوله : **قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُوا مِنْ أْبْصَارِهِمْ** . وقال معلقا على ذلك : **فأما قوله تعالى : وَيَكْفُرْ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ** فمن فيه للتبعيض لا زائدة . لأنه من الذنوب مالا يكفر بإبداء الصدقات أو إخفاءها وإيتائها للفقراء وهي مظالم العباد . وأما قوله : **يَفْعَلُوا مِنْ أْبْصَارِهِمْ** (فمن) فيه للتبعيض لأنهم إنما أمروا أن يغيضوا أْبْصَارَهُمْ عما حرم عليهم لا عما أحل لهم **فدل على أنها للتبعيض وليست زائدة (٢) .**

الى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي لا يستطيع لها حصر والتي تدخل كما ذكرنا سابقا في معظم موضوعات الكتاب ومسا ثلثه .

أما في كتاب الانصاف فهو يورد الآيات القرآنية إما على لسان الكوفيين أو على لسان البصريين أو في جوابه على أحد الطرفين ، أو لمقاصد وأغراض لغوية أو نحوية أو بلاغية أخرى .

١- أسرار العربية ص ٢٥٩

٢- نفس المصدر ص ٢٦٠-٢٦١

وهو في الحالة الأولى أي حينما يورد شيئاً من الآيات القرآنية على لسان الكوفيين نراه كثيراً ما يخالفهم الرأي فيلجأ إلى التأويل والتخريج . فمن ذلك اجازتهم العطف على اسم أن قبل استكمال الخبر فقد استشهدوا بقوله تعالى :
 ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر الخ . .
 وقالوا : وجه الدليل انه عطف (الصابئون) على موضع ان قبل تمام الخبر (١) .

وقد ردّ على الكوفيين بقوله : * اما احتجاجهم بقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

(١) أن نقول في هذه الآيات تقديم وتأخير والتقدير فيها : ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك .

(٢) أن نجعل قوله تعالى : من آمن بالله واليوم الآخر خبراً للصابئين والنصارى وتضمن للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى .

(٣) أن يكون عطفاً على المضمرة المرفوعة في هادوا . وهادوا بمعنى تابوا وهذا الوجه عندي ضعيف لأن العطف على المضمرة المرفوعة قبيح وان كان لازماً للكوفيين لأن العطف على المضمرة المرفوعة عند هم ليس بقبيح (٢) .

وحيثما احتج الكوفيون بقوله تعالى : * كتاب الله عليكم * على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ردّ عليهم بقوله : أما احتجاجهم بقوله تعالى : كتاب الله عليكم فليس فيه حجة لأن كتاب الله ليس منصوباً بعلبيكم وانما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه مصدر والتقدير فيه : كتب كتاباً الله عليكم وانما قدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه (٣) .

١- الانصاف ج ١ ص ١٨٦

٢- نفس المصدر ج ١ ص ١٩٠

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٢٣١

وكذلك يستشهد الكوفيون على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بقوله تعالى : **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتِ صَدْرُهُمْ فَرْتَعَلَيْهِمْ** بقوله : **أَمَّا احْتِجَاجُهُمْ** بقوله تعالى : **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتِ صَدْرُهُمْ فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ** وذلك من أربعة أوجه :

- ١- أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية . وهو قوله تعالى : **الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ** .
- ٢- أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : **أَوْ جَاءُوكُمْ قَوْمًا حَصْرَتِ صَدْرُهُمْ** . والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالاجتماع .
- ٣- أن يكون خبراً بعد خبر كأنه قال : **أَوْ جَاءُوكُمْ ثُمَّ أَخْبَرَ فَقَالَ : حَصْرَتِ صَدْرُهُمْ** .
- ٤- أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال كأنه قال : **غِيَقُ اللَّهُ صَدْرَهُمْ كَمَا يُقَالُ : جَاءَنِي فَلَان وَسَخَّ اللَّهُ رِزْقَهُ وَأَحْسَنَ الَّذِي غَفَرَ اللَّهُ لَهُ (١)** .

ويبيد ابن الأنباري براءة فائقة في الاستفادة من النص القرآني وفي فهم الحدود التي تقف عندها دلالات هذا النص . فحينما احتج الكوفيون بقوله تعالى : **وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا** بقوله : **فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنْهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا** ، على أن النص واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ ، رد عليهم بقوله : **وَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ** بقوله تعالى : **وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا** وقوله تعالى : **فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنْهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا** فلا حجة لهم في هاتين الآيتين إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع وإنما فيهما دلالة على

جواز النصيب ونحن نقول به (١) .

وكأنه أحسن انه لم يوضح الفكرة ايضاحا كافيا فتطوع لا يضاعفها من خلال رده على قولهم : ان القراء أجمعوا فيها (الآيتين السابقتين) على النصيب ولم يرو عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منها بالرفع قال : على أن هذا الاستدلال فاسد وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحاً . ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل " ما " في المبتدأ والخبر نحو : ما زيد قائم وما عمرو ذاهب إلا فيما ليس بمشهور وان كانت لفظة مشهورة معروفة صحيحة وهي لغة بني تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة (٢) .

وعلى هذا النهج يواجبه ابن الأنباري الكوفي فيؤول شواهدهم القرآنية على الوجه الذي يتفق مع أصوله وأرسلته ، ويجابهم بسيل من الحجج والاستدلالات مستعينا على ذلك بثقافته الموسوعية المتنوعة .

أما احتجاجاته القرآنية على مسائل لغوية ونحوية وبلاغية فقد استشهد بقوله تعالى : لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم على مجيء الانسان بمعنى الناس (٣) .

واستشهد أيضا بقوله تعالى : والذين اتخذوا من دونه أولياء ، اتعبد لهم الا ليقربونا الى الله زلفى . على جواز حذف القول في الكلام وهي ميزة من ميزات اسلوب القرآني . اي يقولون ما نعبد هم (٤) .

أما استشهاده بالقرآن على بعض المسائل النحوية ففي مثل قوله : والحمائل

١- الانصاف ج ١ ص ٢٥٩

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ج ١ ص ١١١

٤- نفس المصدر ص ١١٤

في (كلا وكلتا) على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى تارة أخرى كل " فانه لما كان مفردا في اللفظ مجموعا في المعنى ردّ الضمير اليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى ، كقولهم : كل القوم غرقته وكل القوم غربتهم وقد جاء بهما التنزيل قال الله تعالى : ان كل ما في السموات والأرض الا آتي الرحمن عبدا . فقال (آتي) بالإفراد حملا على اللفظ وقال تعالى : وكل أتوه . فقال (أتوه) بالجمع حملا على المعنى الا أن الحمل على المعنى في كل أكثر من الحمل على المعنى في كلا وكلتا (١) .

ومثل ذلك في الاستشهاد بالنص القرآني على مسائل نحوية قوله : والذي يدل على أن النون الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ويوقف عليها بالألف فقال الله تعالى : ليسجنن وليكونا من الصاغرين . أجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين لنفسا وليكونا بالألف لا غير (٢) .

أمّا استشهاده بالقرآن على أمور بلاغية فمثل قوله : وأما قول الشاعر :

ما أقدر الله أن ينني على شحط
من داره الحزن ممّن داره صول

فانه وإن كان لفظاً به لفظاً تمجيد فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى : فليمدد له الرحمن مدا . فجاء بصيغة الأمر وإن لم يكن في الحقيقة أمراً لا متناع ذلك في حق الله تعالى ، وإن شئت قدرته تقدير ما أعظم الله (٣) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٤٤٨

٢- نفس المصدر ص ٦٥٣ وهو يشير الى قوله تعالى : لنفسا بالناسية

٣- نفس المصدر ج ١ ص ١٤٨

وعلى هذا السؤال من استخدام النص القرآني يجري ابن الأنباري في كتاب الإنصاف: وقد كان من الممكن حشد عدد أكبر من الشواهد والاسترسال في التمثيل والايضاح لولا أننا لا نودّ الاطالة والاطناب.

أمّا كتاب (البيان في غريب اعراب القرآن) فيستخدم صاحبنا فيه الشاهد القرآني اما للتدليل على مسألة لغوية أو نحوية أو بلاغية.

فمّا استشهد به على مسائل لغوية قوله: **الفلك يكون واحدا ويكون جمعا**. فكونه واحدا لقوله تعالى: **في الفلك المشحون**. والفلك ههنا واحد لقوله: **المشحون ولو كان جمعا لقال: المشحونة**. وكونه جمعا كقوله: **حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فالفلك ههنا جمع لقوله تعالى: وجرين بهم (١)**.

ومثل ذلك قوله: **والطاغية بمعنى الطغيان والكاذبة بمعنى الكذب قال الله تعالى: ليس لوقعتها كاذبة**. اي كذب. وكقولهم العاقبة والمقابضة الى غير ذلك (٢).

وقال تعليقا على قوله تعالى: **أموالكم التي جعل الله لكم قياما**. انما قال: التي على لفظ المفرد ولم يقل اللائي على لفظ الجمع لأنها جمع مالا يمتثل فجرى على لفظ المفرد. ولو كان جمع من يمتثل لقال: **اللائي كقولهم تعالى: والقواعد من النساء اللائي**. وهذه المسألة (٣). يتجاز بها اللغة والنحو.

ومن استشهاده على مسائل نحوية قوله في اعراب قوله تعالى: **ألا تعبدوا إلا الله**. فيه وجهان: أن تكون (أن) مفسرة بمعنى أي كقوله تعالى: **أن**

١- اعراب القرآن ج ١ ص ١٣٢

٢- نفس المصدر ص ٢٨٧

٣- نفس المصدر ص ٢٤٣

أَمْشُوا أَيْ أَمْشُوا (١) .

ومن ذلك قوله : **والاستثناء** من المصدر كقوله تعالى : **أفما نحن بميتين** **الّا موتتنا الأولى** : **فموتتنا منصوب على الاستثناء** لأنه من **غروب الموت الذي** **رل عليه قوله بميتين (٢)** .

وأما استشهاد على مسائد بلاغية فكقوله : **والهمزة في أنذرتهم** **لفظها لفظ الاستفهام ومعناها الخبر** . **فإن الاستفهام يرد في كلامهم والمراد به** **الخبر كما يرد الخبر والمراد به الاستفهام (٣)** .

ومثل ذلك **استشهاد** على جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه ، وهو ما يسمى **بالمجاز المرسل** بقوله تعالى : **وأشربوا فني** **قلوبهم العجبل أي حب العجبل** . وكقوله تعالى : **واسألوا القرية التي كنا** **فيها والعير التي أقبلنا عليها أي أهل القرية وأهل العير** . وهذا كثير **في كلامهم (٤)** .

أما في ما تبقى من كتبه النحوية (كجدل الاعراب) و (لمع الأدلّة) **(نزهة الالباب)** فاستشهاد بالقرآن قليل وذلك أن هذه الكتب لا تعالج **موضوع النحو التقليدي الذي يحتاج إلى الشاهد أكثر من غيره من الموضوعات** **الفرعية** .

١- اعراب القرآن ج ٢ ص ٧

٢- نفس المصدر ص ١٨

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٤١

٤- نفس المصدر ص ٥٥

القراءات :

لا بدّ قبل الخوض في موقف ابن الأنباري من القراءات أن نبين العلاقة بين القرآن والقراءات . والذي يستوجب الاهتمام بتبيين هذه العلاقة ما نجده من اضطراب في مناهج الدارسين المحاصرين الذين يتعرضون لهذا الموضوع فمنهم من يذكر القرآن الكريم ويتحدث عن القراءات (١) ومنهم من يذكر القراءات دون ذكر القرآن (٢) ومنهم من يتحدث عنهما معاً (٣) . ولذلك كان من الواجب توضيح هذه العلاقة ورسم الخطوط الفاصلة بينهما .

وأول ما يبدو لنا في ذلك أن القرآن الكريم هو المصدر وأن القراءات لا يجوز أن تسمى مصدراً إلا على سبيل التجويز والمسامحة . فالقرآن هو الأصل والقراءات فرع . وموقع القراءات من القرآن كموقع اللهجات من كلام العرب شمره ونشره فكما لا يجوز أن تسد لفظة اللهجات عن لفظة كلام العرب ولا أن تقع موقعها كذلك لا يجوز أن تسد القراءات سد القرآن ولا أن تقع موقعه أي أننا نعد القرآن الكريم وكلام العرب من مصادر النحويين في استخراج الشواهد غير أننا لا نستطيع أن نقول أن القراءات واللهجات العرب هي من تلك المصادر . قال الزركشي في البرهان : " القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وسلم) للبيان والإعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحسروف وكيفية من تحقيق وتشديد وغيرها (٤) وقال ابن الجزري : " القراءات علم بكيفية أراء كلمات القرآن واختلافها بعمز الناقلة . ولا بدّ فيها من التلقي والمشافهة لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة (٥) .

وهذا بحد ذاته كاف للتدليل على ما بين القرآن والقراءات من تباين وتغاير فإذا عرفنا ذلك فلنتحدث عن موقف ابن الأنباري من هذه القراءات ومدى استفادته منها في الاحتجاج النحوي .

- ١ - سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص ٢٨ وما بعدها .
- ٢ - خديجة الحديثي : أبو حيان النحوي ص ٤١٧ وما بعدها ومهدي المخزومي مدرسة الكوفة ص ٣٣٧ وما بعدها .
- ٣ - فاضل السامرائي : ابن جني النحوي ص ١٢٤ وما بعدها .
- ٤ - السيوطي : الاتقان ج ١ ص ٨٠ هـ - ابن الجزري : منجد المقرئين ص ٣٠ .

أن نظرية فاحصة في مؤلفاته النحوية تكفي للتدليل على أنه كان مطلعاً على هذا الفن ملماً بمسائله وقضاياها عارفاً بمختلف القراءات متواترة وآحاد وشاذة . فهو يشترك القراءات في المسائل الخلافية ويكثر منها في إعراب القرآن وهو إلى ذلك ينسب القراءات إلى أصحابها في معظم الأحيان منها على النكته النحوية أو اللغوية المقترنة بها ، والتي يقصد اليها من إيراد القراءات . وهو في ذلك كله إنما يقصد التوسع في الدراسة النحوية واستغلال كل الامكانات المتوفرة لديه لخدمة هذا الموضوع الأثير إلى نفسه .

وإبن الأنباري في عرضه للقراءات ومحاولات استفادته منها لا ينسى أن القراءة سنة متبعة وأن امكانية التصرّف بها غير وارده فهي تنقل كما سمعنا دون تحريف أو تبديل حتى لو خالفت أصول النحو ومقاييس النحاة . يقول فـي ذلك : والقراءة سنة متبعة (١) . وينبني على ذلك أن ليس كل ما جاز في العربية جاز في القراءة ففي قوله تعالى : لا يبيع ولا خلة ولا شفاعة يقول ابن الأنباري : قرن بالرفع والبناء على الفتح فالرفع بالابتداء أو على أن يجعل "لا" بمعنى ليس و"فيه" الخبر . والبناء على الفتح لما بينا من قبل (٢) يعني لأنه اسم لا النافية للجنس . هذا بالنسبة للقراءة . أما بالنسبة لامكانات النحو فيقول : ويجوز فيه في العربية ستة أوجه . ولكن هذه الأوجه لا يجوز الأخذ بها في القرآن لان القراءة سنة متبعة (٣) .

غير أن هذا لا يمنع صاحبنا أن يصف بعض القراءات بانهم ضعيفة في القياس أو قليلة الاستعمال أو شاذة أو مبها شابه ذلك . فمن ذلك قوله بشأن قوله تعالى : الحمد لله : وقراءة من قرأ بكسر الدال من الحمد اتباعاً لكسرة اللام من الله كقولهم في " مَنِّين " مَنِّين " فكسرت الميم اتباعاً لكسرة التاء .

١ - إعراب القرآن ج ١ ص ١٦٨

٢ - نفس المصدر والمكان .

٣ - إعراب القرآن ج ١ ص ١٦٨ .

وقراءة من قرأ بضم اللام اتباعاً لضمه الميم فقراءتان ضعيفتان في القياس قليلتان فـ في الاستعمال لأنَّ الاتباع إنما جاء في الفاظ يسيرة لا يعتدُّ بها فلا يقاس عليها (١) .

وكذلك قوله في قراءة من قرأ : لا تخف دركا ولا تخشى : والقياس ولا تخشى لأنه مجزوم بالمطف على "تخف" إلا أنه أشبع فتحة الشين فنشأت عنهما الألف وهو ضعيف في القياس (٢) .

وكذلك يصف قراءة : فانما يقول له كن فيكون بالنصب بأنها ضعيفة ويعمل ذلك بأن (كن) ليس بأمر في الحقيقة (٣) .

وفي قوله تعالى : ولا الضالين قال : علي أن بعض العرب يبدل من الألف مع المشدود همزة . فقد قالوا ولحارها من تولى قارها لأنه رام أن يحرك الألف لالتقاء الساكنين فلم يمكن تحريكها . فأبدل منها الهمزة لقرئها في المخرج (٤) . ويضعف إلى ذلك قوله : وعلى هذه اللغة قومه في الشواذ ولا الضالين وأيضاً وتـرى الشمس إذا طلعت تزوار عن كهفهم (٥) .

وفي قوله تعالى : وباطل ما كانوا يعملون قال : وقرئ في الشواذ ، وباطلاً بالنصب . وهو منصوب بـعملون وما زائدة وتقديره وكانوا يعملون باطلاً (٦) .

١ - اعراب القرآن ج ١ ص ٢٥

٢ - نفس المصدر ص ٤٢

٣ - نفس المصدر ص ١٢٠

٤ - اعراب القرآن ج ١ ص ٤١

٥ - نفس المصدر والمثان

٦ - نفس المصدر ص ٩١

وقد ينصر في حديثه عن بعض القراءات أن بعض علماء اللغة قد أنكرها
ففي قراءة وقلن حاش لله قال : إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد
القراء . وقال : العرب لا تقول حاش لك ولا حاشك وإنما تقول : حاش لك وحاشاك (١)

وقد يفرس عدة قراءات ثم يفاضل بينها . فمن ذلك ما ذكره بشأن قوله
تعالى : نوءة فيها . قرئ بالاشباع وقرئ بالاختلاس وقرئ بالإسكان وأحسنها
الاشباع ثم الاختلاس ثم الإسكان وهو أضعفها (٢) . ويحلل هذا الحكم بقوله : لأن الهاء
إنما تسكن تشبيها لها بهاء التانيث في حالة الوقف نحو غاربه وذاهيه وهذا إنما
يكون في الشعر لا في الكلام (٣) .

وهو يورد القراءة للاستشهاد بها على جواز شيء أو عدم جوازه . ففي
ردة على بعض القائلين بأن الحذف لا يدخله الحذف . قال : لا نسلم بل الحذف
يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا في رب رب بالتخفيف . وقد قرئ به قال تعالى :
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٤) .

وقد يورد القراءة للموازنة بين حالة وأخرى . ويبرز وجوه الاختلاف بينهما
فمن ذلك قوله تعليقا على البيت التالي :

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض .

١ - الانصاف ج ١ ص ٢٨٥

٢ - اعراب القرآن ج ١ ص ٢٢٣

٣ - نفس المصدر ص ٢٢٤

٤ - الانصاف ج ١ ص ٢٨٥

قال : فترك صرف عامر وهو ينصرف . ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال : ذو الطول وذو العرض . ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرض . ولا يجوز أن يقال : إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء وجئتكم من سبأ بنياً يقين . فترك صرف سبأ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى (١) .

وهو قد يعتمد إلى تأويل القراءة إذا لم تتفق مع مقاييسه . فحين استشهد الكوفيون بقوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بجر الأرحام — وهي قراءة حمزة الزيات — على جواز العطف على الضمير المخفوض ، رد عليهم بقوله : أما احتجاجهم بقوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام . فلاحجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن قوله والأرحام ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور وإنما هو مجرور بالقسم وجواب القسم قوله : أن الله كان عليكم رقيباً .

والثاني : أن قوله والأرحام مجرورة بباء مقدرة غير المفعول بها . وتقديره وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها (٢) .

وكذلك قد يعتمد إلى تفسير بعض القراءات . ففي قوله تعالى : وما يخادعون إلا أنفسهم قال : قرئ وما يخادعون فمن قرأ يخادعون بالالف أراد به ازدواج الكلام والمطابقة لأن قبله يخادعون الله ليطابق لفظ المنفي لفظ المثبت . لأن الله نفي بقوله : وما يخادعون : ما أثبت لهم بقوله : يخادعون الله (٣) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٥٠٢

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٦٧

٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٥٤ - ٥٥

ومن هذا القبيل ما ذكره في قوله تعالى : وهو بكل شيء عليم . قال : قرئ (هو) بضم الهاء وسكونها فمن ضم فعلى الأصل . ومن أسكنها جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل عنها . وهو بمنزلة "عُضد" فكما جاز أن يقال في "عُضد" "عُضد" بالأسكان فكذلك ها هنا (١) .

وكذلك ما ذكره في قوله تعالى : ربما يؤدّب الذين كفروا لو كانوا مسلمين . قال : قرئ ربما وربما بالتشديد والتخفيف . فالتشديد على الأصل والتخفيف لكثرته الاستعمال (٢) .

ومن هذا القبيل قوله في تفسير " كسف " الواردة في قوله تعالى : أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفاً . قال : وقرئ كسفاً فمن قرأ " كِسْفًا " بكسر الكاف وسكون السين كان اسم جنس كثرة وثمر ودرّة ودرّة وبر ما الفرق بين واحد وجمعه التاء . ومن قرأ بكسر الكاف وفتح السين فهو جمع كسفه جمع تكسير ونحو كِسْرَة وكِسْر وسِدْرَة وسِدْر (٣) .

وهو قد يورد قراءتين ثم يذكر الوجه الإعرابي لكل منهما . وذلك في مثل قوله تعالى : فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت أحد إلا امرأتك . قال : قرئ امرأتك بالنصب والرفع . فالنصب على أنه مستثنى من قوله فأسر بأهلك إلا امرأتك والرفع على البديل من أحد (٤) .

وابن الأنباري قد يذكر موقف النحاة من بعض القراءات ففي قوله تعالى : وكذلك تنجي المؤمنين . قال : وقرئ تنجي المؤمنين . وأنكر أكثر النحويين أن يكسبون

١- اعراب القرآن ج ١ ص ٦٩

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٣

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٩٥-٩٦

٤- نفس المصدر ج ٢ ص ٢٦

"نجي" فعل ما لم يسم فاعله لأنه لو كان كذلك لكانت الياء منه مفتوحة وقالوا : أن هذه القراءة محمولة على اخفاء النون من "نجي" فتوهمه الراوي ادغاماً . وأجازه آخرون على تقدير المصدر لدلالة الفعل عليه واقامته مقام الفاعل وتقديره نجسي النجاء المومنين (١) .

وقد يدافع عن بعض القراءات التي هاجمها النحويون ففي قوله تعالى : وما أنتم بمصريين ، قال : قرئ بفتح الياء وكسرها أما الكسر فقد قال النحويون أنه ردي في القياس وليس كذلك لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر . وإنما لم يكسر لاستثقال الكسرة على الياء فعدلوا إلى الفتح إلا أنه عدل ههنا إلى الأصل وهو الكسر ، ليكون مطابقاً لنون همزة اني كبرت بما أشركتموني . لأنه أراد الوصل وهو دون الوقف فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها . وإنما عاب من عاب هذه القراءة لأنهم توهم كسرة الياء بالياء . على أن كسرة ياء المتكلم لغة لبعض العرب حكاه أبو علي قطرب (٢) .

وقد يحمل القراءة على لهجة إحدى القبائل ففي قوله تعالى : أن هذان لساحران قال : من قرأه بالألف أتى به على لغة بني الحارث ابن كعب فانهم يقولون مررت برجلان وقبض منه درهمان (٣) .

فأين الأنباري ، بصفة عامة ، يستخدم القراءات في دراساته النحوية بسعة وكثرة . ويبدى في ذلك براعة وقوة فهو يقلب الآيات القرآنية على جميع وجوهها المسموعة ويستفيد منها في استخلاص القواعد واستخراج الأحكام . هذا إلى أنه لا يسرف في الحجر والتضييق فيمنع الاستشهاد بالقراءات البتة كما لا يبتعد في الإباحة والترخيص فيجيز الاستشهاد بالقراءات دون شروط . ولكنه يتوسط في ذلك بين الطرفين فيمنع باعتدال ويسمح باعتدال ليقينه أن في الاعتدال تكمن الفضيلة .

١- اعراب القرآن ج ٢ ص ١٤٢

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٧

٣- نفس المصدر ص ١٤٤

— الحديث النبوي —

يختلف موقف ابن الأنباري من الحديث النبوي عن موقفه من القرآن وقراءته .
فانه قليل الاستشهاد به والا تكا^١ عليه فيما يطرق من مسائل ويعالج من قضايا . فهو
لا يأتي على ذكر الأحاديث النبوية الا في مواضع محددة ومواقع معدودة . وأكثر من
ذلك أنه لا يجعل احتجاجه بالأحاديث في هذه المواضع المحددة خالصاً من أجل
اللفة والنحو بل يوردها حججاً وشواهد على مسائل أخرى لها صلة بشؤون اللفة
والنحو ولكنها ليست من صلبها .

فهو يحتج مثلاً على أهمية علم النحو واستنكار اللحن بقوله : وهذا الرسول صلعم —
سمع رجلاً يلحن فقال : أصلحوا أخاكم رحم الله امرأً أصلح من لسانه . ثم يروي الحديث
بصورة أخرى فيقول : وروى عنه أنه قال : أرشدوا أخاكم فانه قد ضل^(١) .

ثم يتطرق الى ما يذكر عن نسبة تأسيس علم النحو الى علي بن أبي طالب فيقول :
فانه اذا كان قول واحد من الصحابة حجة في قول أشرف أئمة الأمة فما ظنك بقول ذلك
الجبر العظيم علي بن أبي طالب — كرم الله وجهه — والرسول — صلعم — يقول في حقه :
أنا مدينة العلم وعلي بابها . ويقول في حقه : اللهم أدر الحق مع علي حيثما دار (٢) .

ثم يتطرق الى الاجماع وهو أصل من أصول الفقه الاسلامي فيقول : والاجماع حجة
قاطعة . قال عليه السلام : امتي لا تجمع على ضلالة (٣) .

فهذا كله ما لا نستطيع أن نعدّه في صلب اللفة والنحو وان كان يمت اليهما
ببعض الصلات .

١ — لمع الأدلة ص ٤٦ .

٢ — نفس المصدر والمكان .

٣ — لمع الأدلة ص ٤٧ .

أما في المسائل النحوية فهو قلما يتطرق لذكر الأحاديث النبوية ابتداءً بل من خلال رده على حجج الكوفيين وشواهدهم . فحين احتج الكوفيون على أن فعل الأمر معرب بقول القرآن : فهذا فلتفرحوا هو خير مما يجمعون . ويقول الرسول . ولتزره ولو بشوكة . وقوله أيضا : لتقوموا الى مصافكم رد عليهم بقوله : ان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة . وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى : فهذا فلتفرحوا معربا لوجود حرف المضارعة . ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف . واذا حذف حرف المضارعة - وهو علة وجود الاعراب فيه - فقد زالت العلة . فانما زالت العلة زال حكمها فوجب أن يكون فعل الأمر معربا (١) .

وكذلك حين احتج الكوفيون على جواز حذف أن من خبر كاد " بقول عامر بن الطفيل : فلم أر مثلها حباصة واحد ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله ، بنصب "أفعله" على تقدير أن المصدرية . رد عليهم بقوله : انه (اي الشاعر) نصب (أفعله) على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم كأثر توهم أنه قال : كدت أن أفعله . لأنهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر (٢) . وأضاف الى ذلك قوله : فاما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع كاد وكذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح (٣) .

وكأنه توقع أن يحتج عليه أحد بيمض الأحاديث فاستبق الاعتراض قائلا : فأما الحديث : كاد الفقر أن يكون كفرا فان صح فزيادة "أن" من كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد (٤) .

ونفهم من هذا كله أن صاحبنا كان قليل الثقة برواة الحديث بحجة أنهم ينقلونه بالمعنى لا باللفظ فيتصرفون به وقد يحرفونه لأن معظمهم أعاجم . وكأنه برده هذا على الكوفيون يمبر عن رأي ويبر عن موقف ويعمل على إقباله على الاستشهاد بالحديث النبوي والاعتداد به .

١- الانصاف ج ٢ ص ٥٤١ .

٢- الانصاف ج ٢ ص ٥٦٥ .

٣- نفس المصدر ص ٥٦٢ .

٤- نفس المصدر . والمكان .

بقي بعد ذلك كله ثلاثة مواضع استشهد فيها بالحديث استشهاده صحيحا
موفقا باختياره ودون أن ينساق وراء الكوفيين . وهذه المواضع هي التالية : -

- (١) في الموازنة بين قراءتين نقلتا في قوله تعالى : ويقتلون النبيين بغير حق
فقد قرئ لفظ النبيين بالهمز وغير الهمز . وقال ابن الأنباري في ذلك : جاء
في الحديث أن رجلا جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا نبي الله بالهمز
فقال عليه السلام : إنما أنا نبي الله بغير همز . وإنما قال عليه السلام بغير
همز لأن الهمز لم يكن من لفظه فلذلك ترك الهمزة (١) .
- (٢) في تفسير معنى "أعراب" قال : أعراب الرجل عن حاجته إذا بينها ومنه قول - صلى الله عليه وسلم -
الشيء تعرب عن نفسها . أي تبين وتوضح (٢) .
- (٣) في اختصار اسم الفعل بالمخاطب دون الغائب والمتكلم في عليك وعندك ودونك
وخروجه عن هذا الاختصار قال في ذلك : وأما قوله عليه السلام : ومن لم يستطع
منكم الباءة فعليه بالصوم فإنه له وجاء . فأنما جاء لأن من كان بحضرته يستدل
بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه (٣) .

وصفة القول أن صاحبنا لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في عدم الأخذ بالحديث
والاستشهاد به . ولكنه في الوقت نفسه لم يشأ أن ينص على موقفه نصا بل اكتفى بالتلميح
دون التصريح كما أوضحنا قبل قليل . ولعله كان يدري أن الخوض في هذا الموضوع
شائك وأن تقحمة غير محمود المواقف فأثر الصمت شأنه في ذلك شأن غيره من النحاة
القدامى الذين عزفوا عن الاستشهاد بالحديث دون أن يحاولوا تفسير ذلك أو تسويغه
لعلمهم بما يتضمنه هذا الموضوع من محظورات وما ينطوي عليه من مخاطر .

-
- ١- أعراب القرآن ج ١ ص ٨٨ .
 - ٢- أسرار المربية ص ١٨ .
 - ٣- نفس المصدر ص ١٦٤ .

— كلام العرب —

حين نذكر كلام العرب نعني به شعرهم ونثرهم فالشعر يتضمن القصيد والرجز والنثر يتضمن الخطب والقصص والحكم والأمثال . وقد ذكرنا فيما سبق مدى اعتماد ابن الأنباري على القرآن وقرآنته والحديث النبوي وقد آن لنا أن نعرف موقفه من كلام العرب شعره ونثره .

والذي يبدو لنا أن من يتتبع شواهد ابن الأنباري ويتأملها ملياً يجده أكثر استشهاداً بالشعر العربي واعتدالاً به من غيره من المصادر . فقد جرى في ذلك على نهج قدامى النحاة من بصريين وكوفيين إذ جعلوا الشعر العربي في مقدمة مصادرهم الاحتجاجية مما حمل بعض المتأخرين على التذمر من هذا المسلك والتبرم من الاقبال على الشعر العربي أكثر من القرآن والحديث النبوي (١) .

ولقد أكثر ابن الأنباري من إيراد الشواهد الشعرية . فقد كان يستحضرها بسهولة ويسر وفي كل مناسبة . فهو يوردها على لسان الكوفيين وأحياناً على لسان البصريين ثم على لسانه هو حينما يتكفل بالرد على الكوفيين أو في مناقشاته ومحاكماته النحوية .

وشواهد الشعرية تحتوى على القصيد والرجز وهي من الكثرة والسعة بحيث لا يمكن الا حاطة بها في هذا المجال الضيق لأنها تستغرق مساحات كبيرة من مؤلفاته .

١ — قال فخر الدين الرازي : إذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيراً ما نرى النحويين متحيزين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فإذا استشهدوا في تقريرها بيت مجهول فرخوا به . وأنا شديد التعجب منهم فأنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على حجتها فلا ن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى — (تفسير فخر الدين الرازي ج ٣ ص ١٦٣) .

وقال ابن حزم : ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجريز أو للحطيئة أو الطرماح أو لعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض عليه ، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه (في أصول النحو للأفغاني ص ٢٠) هذا وقد أورد ابن حزم في " الأحكام " ما يشبه هذا الكلام (انظر الأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٢٦)

شقيق بن جزء بن رباح الباهلي . وهو من شواهد سيبويه (١) .

هذا ومن الجدير بالذكر أن بعض الشواهد التي لم ينسبها ابن الأنباري أثبت المحقق أنها من أبيات سيبويه (٢) . كما أن بعضها ورد في الحماسة (٣) غير منسوب إلى أحد مما يدل على أن مهمة صاحبنا لم تكن سهلة . وكأنه كان يعتبر أبيات سيبويه والحماسة مما لا يتطرق إليه الشك ثقة بسيبويه وأبي تمام فالأول اعتبرت شواهد كلها صحيحة على الرغم من أن خمسين منها من مجموع ألف وخمسين شاهدا لم يعثر لها على قائل (٤) . أما أبو تمام فقد ذكرنا مدى ثقة العلماء به حتى أن الزمخشري ذهب إلى جواز الاعتداد بكلامه داعيا إلى اعتبار ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٥) .

ومما يؤكده اعتقادنا بأن ابن الأنباري لم يكن يتسامح في نسبة الشاهد إلى صاحبه قوله : أن هذا البيت غير مصروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة (٦) . وإذا كان هذا هو رأيهم في وجوب وضوح نسبة الشاهد فكيف نعمل ليراد الشواهد بلا نسبة أو اسناد . ليس ثمة جواب على ذلك إلا أن يكون صاحبنا قد تصرف ضمن الأصول والقوانين التي وضعها في علم الجدل والتي يفهم منها أنه ليس من شرط

١- الانصاف ج ١ ص ٦٣ (الحاشية ، شاهد رقم ٢٥)

٢- نفس المصدر ص ٦٢ ، ١٩٧ ، ٢٢٢ وغيرها .

٣- نفس المصدر ص ١٦٩ (حاشية رقم ٩٩)

٤- نقل البغدادي عن الجوهري قوله : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلهم

(الخزانة ج ١ ص ٢٩) .

٥- خزانة الأدب ج ١ ص ٢١

٦- الانصاف ج ٢ ص ٥٨٣ . وقد نقل البغدادي كلام ابن الأنباري وعلق عليه بقوله : وعلة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه (خزانة

الأدب ج ١ ص ٢٨)

الراوي أن يُسند بل من شرط المعترض أن يطالب بالسناد . فإذا طالب بالسناد كان من واجب الراوي اثبات الاسناد أو إحالة المعترض على كتاب معتمد عند أهل اللغة (١) .

فكان ابن الأنباري كان مستعداً في كل لحظة لأن يسند هذه الشواهد التي أصحابها إذا طوبى بذلك لأنه لم يكن عنده متسع من الوقت لأن يعير مسألة الاسناد أكثر مما تستحق ، خاصة أن همه كان منصبا على هدف واحد ألا وهو تزويد الطلبة بأكبر قدر ممكن من الفائدة العلمية .

أما الشعراء الذين استشهد بأقوالهم فهم من الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين ولم يتعدّهم إلى المحدثين والمولدين . فحافظ بذلك على قواعد الاستشهاد التي ذكرناها في صدر هذا الفصل والتي تجعل ابن هرمة الحد الفاصل بين من يحتاج بكلامهم ومن لا يحتاج .

هذا بالنسبة للشعر أما بالنسبة للنثر فشواهد ابن الأنباري ليست كثيرة على كل حال ، كما أن بعضها مقتبس من أمثال العرب وحكمهم في حين يضم القسم الباقي طائفة من لهجات العرب .

فمن الأمثال والحكم ما استشهد به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك مثل : في بيته يوثق الحكم وفي أكفائه لف الميث ومثنو من يشنأك (٢) . وكذلك ما استشهد به على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مثل : شتى ثؤوب الحلبة (٣) . وكذلك ما استشهد به على جواز اقتصار أفعال القلوب على الفعل والفاعل كقولهم : من يسمع يخل (٤) .

١- جدل الاعراب ص ٤٦

٢- الانصاف ج ١ ص ٦٦

٣- نفس المصدر ص ٢٥١

٤- أمرار العربية ص ١٥٩

وهذه طائفة مما استشهد به من لهجات العرب :

١- حكى عن العرب قولهم : اذا بلغ الرجل الستين قاياه وايا الشواب . أورد في معر عن الحديث عن " إيا " و " أن " من النحاة من يعتبره اسما مظهرا مضافا الى ما بعده ، وأنه يضاف الى الضمير غالبا والى اسم مظهر كما هنا نادرا (١) .

٢- حكى عن العرب قولهم : على كيف تهب الأحمريين . أورد للاستشهاد على اسمية " كيف " (٢) .

٣- بنو الحارث بن كعب يقولون : مررت برجلان وقبض منه درهمان . باثبات الألف في المتن رفعا ونصبا وجرا . حمل على هذه اللمحة قوله تعالى : ان هذان لساحران (٣) .

٤- يحكى عن الامام أبي حنيفة أنه سئل عن انسان رمى انسانا بحجر فقتله هل يجب عليه القود ؟ فقال لا ولو رماه بأبا قبيس . بالألف على لغة القصر اى ابقاء الألف في الأسماء الخمسة رفعا ونصبا وجرا كما ورد في قول الشاعر :

ان أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها
وكان من الواجب ان يقول أن أباه وأبا أبيها قد بلغا في المجد غايتها
ولكن الشاعر التزم لغة القصر التي حكيت عن بعض العرب (٤) .

٥- أورد على لسان الكوفيين بعض الشواهد التي تدل على اسمية نعم وبئس وهي التالية :

١- الانصاف ج ٢ ص ٦٦٥ ، اعراب القرآن ج ١ ص ٣٦ .

٢- اعراب القرآن ج ١ ص ٦٢ .

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٤ .

٤- الانصاف ج ١ ص ١٨ .

- (أ) حكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : نعم السير على بئس العير (١) .
(ب) حكى عن الفراء أن أعرابيا بشره بمولودة فقال : والله ما هي ينعم
المولودة ، نصرتها بكاء وبرها سرقة (٢) .

وصفة القول أن ابن الأنباري يفيض في ذكر الشواهد ويتوسع في عرضها وإشراكها
في تسيير المحاكمات وتقرير الأحكام . ومن الجدير بالقول أن هذه الشواهد وبخاصة
ما تعلق منها بلهجات القبائل هي ثروة لغوية لا يستهان بها وستكون ذات
جدوى كبيرة لدارسي الفقه واللغويات الحديثة .

* * *

١- الأنصاف ج ١ ص ٦٨

٢- نفس المصدر ص ٦٦

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الثاني

أصوله ومقاييسه

— الفصل الثاني —

— أصوله ومقاييسه —

تمهيد

نورد قبل البدء في الحديث عن هذا الموضوع أن نحدد المقصود من كلمة "أصول" ذلك أن استعمال هذه الكلمة دون تحديد قد يكون مضللاً لما تحمله من معانٍ وما تتضمنه من دلالات . وقد يزيد من هذا الغموض في دلالتها كثرة استعمالها في كتب اللغة والنحو . فهي من الألفاظ الشديدة الالتصاق بعلم النحو الجارية على ألسنة النحاة .

وكنا قد تتبعنا معاني هذه الكلمة في الفصل الذي عقدناه عن جهود ابن الأنباري في الأصول (١) . ورأينا كيف خلط الدارسون بين معانيها المختلفة مما أوقعهم في بعض الاشكالات التاريخية . وقد انتهينا من ذلك إلى أن كلمة "أصول" قد تستعمل بمعنى الدليل في موضع وبمعنى القاعدة الكلية في موضع آخر . ولئن كان سياق الكلام يقتضي استعمالها هناك بالمعنى الأول فإنه يقتضي هنا استعمالها بالمعنى الثاني .

ولعل في هذا الإيضاح تفسيراً لما يبدو كأنه تعارض أو تناقض في استعمال هذا المصطلح . ذلك أن ابن الأنباري حصر أصول النحو في لمع الأدلة وجدل الأعراب بثلاثة هي السقيل والقياس واستصحاب الحال (٢) . في حين نراه يورد كثيراً من الأصول في معنفاته المختلفة ولولا أن ثمة اختلافاً في دلالة هذا

١ — انظر ع (٢٢٥) وما بعدها من هذه الدراسة . وانظر ص ١٣٩ و ١٤٠ منها أيضاً .

٢ — لمع الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٢٧ وجدل الأعراب تحقيق الأفغاني ص ٤٥ .

المصطلح بين موضع وآخر لا تهمنا صاحبنا بالوقوف في التناقض والتضارب

ويتضح مما سبق أن أصول النحو قد ترد بمعنى الأدلة فتكون ثلاثة وقد ترد بمعنى القواعد الكلية فتكون عددا كبيرا . فنحن نعني بالأصول هنا مجموعة من القواعد العامة أو الضوابط أو المعايير أو القوانين التي كان يستعمل بها صاحبنا في تفسير الظواهر وتقرير الأحكام والفصل في الخلافات النحوية .

أما " المقاييس " فهي جمع " مقياس " ويعرف ابن الأنباري المقياس بمعنى المقدار (١) . ولكن ابن منظور كان قد عرفه بأنه ما يقاس به (٢) أي آلة القياس وأداته .

فالمقاييس إذن هي آلات القياس وأداته . وهي هنا تناسيد لفظة الأصول وتتسق معها وهما غالبا ما تستعملان مقترنتين . قال ابن فارس : " أن للغة الميسر مقاييس صحيحة وأصولا تتفرع منها فروع . وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أضل من الأصول (٣) . فالأصل والمقياس ههنا مترادفان ومن عادة العرب أن يعطفوا المترادفات لتقوية المعنى وتأكيده (٤) . والقاعدة بحد ذاتها مقياس يعرف به صحيح الكلام من

١ - لمخ الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٤٢

٢ - لسان العرب مادة (قاس)

٣ - معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون ج ١ ص ١

٤ - قال السيوطي : قالوا : إنما يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيدا ومبالغة كقوله : وهند أتى من دونها التأني والبعد . قالوا : فالتأني هو البعد (المزهر ج ١ ص ٤٠٤) وقال ابن الأثير بهذا الشأن ولا نجد شيئا من ذلك يأتي في الكلام إلا لتأكيد الغرض المقصود به كقوله : إن من أولادكم عدوا لكم فاحذروهم وإن تمفؤوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم . فانه إنما كرر الصفو والصفح والمغفرة والجميع بمعنى واحد للزيادة في تحسين عفو الوالد عن ولده . وهذا وأمثاله ينظر في الغرض المقصود به وهو موضع يكون التكرير أو جز من لمحة الإيجاز وأولى بالاستعمال (انظر مقالات المشاهير العرب ص ١٦٢ - ٢٦٣) .

خطأه ، اذا اتسق الكلام معها فهو صحيح واذا لم يتسق فهو خطأ .

ولا شك أن صاحبنا قد استخلص أصوله ومقاييسه هذه من خلال رحلة مضمينة مع النحو انفق بها أيام عمره في صحبة الكتاب طالباً ومدرساً . وان من شأن افاضة بعض الاضواء على هذه الأصول والمقاييس أن تدلنا على الوسائل التي استخدمها في ممارسة هذا العلم والمسالك التي انتهجها في رحلته الطويلة معه والاتجاهات التي حددتها لنفسه في ذلك الخضم المتلاطم من الآراء المتناقضة والمواقف المتعارضة .

هذا وسنلحق كل طائفة من تلك الأصول والمقاييس ببند جامع لها حرصاً على وجود نوع من التناسب والمشاكلة بين أجزاء المجموعة الواحدة ورغبة في حسن الترتيب والعرض . أما هذه البنود فهي :

- ١- المامل
- ٢- القياس .
- ٣- الحذف .
- ٤- الحمل على المعنى .
- ٥- متفرقات .

وسنتحدث عن كل منها بالترتيب .

(١) - العامل .

عرف صاحب الكشف العامل بقوله : " العامل عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الأعراب " (١) وفكرة العامل في النحو هي المصنوع الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية . وهي فكرة ذات أهمية أساسية في موضوعات النحو (٢) .

ولقد أولى ابن الأنباري نظرية العامل اهتماماً كبيراً فكان يلتم بها بين الحين والآخر في تشايع مصنفاته . والحوامل عند ابن الأنباري تنقسم إلى قسمين :

١ . عامل لفظي

٢ . عامل معنوي

فأما اللفظي فهو " كان " وأخواتها و " أن " وأخواتها و " ظننت وأخواتها . وأما المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما (يعني عامل الرفع في المبتدأ) وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مرتت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع الاسم (٣) .

ومع أن بعض النحاة يعتبرون العامل مؤثراً تأثيراً حقيقياً (٤) فصاحبنا على خلاف هؤلاء يرى أن الحوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات (٥) . وهو ينطلق من ذلك ليثبت أن التعرّي من الحوامل اللفظية قد يكون عاملاً فيقول : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّي من الحوامل اللفظية لأن الحوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالحراق للنار والافراق للماء والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات . وإذا كانت الحوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارات والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء (٦) .

-
- ١- التهانوي ج ٤ ص ١٠٣٥
 - ٢- محمد عبيد : اصول النحو العربي ص ٢٢٥
 - ٣- أسرار العربية ص ٦٦
 - ٤- محمد عبيد : اصول النحو العربي ص ٢٣٥
 - ٥- أسرار العربية ص ٦٨
 - ٦- الانصاف ج ١ ص ٤٦

هذه صورة مجملية لرأى ابن الأنباري في العامل وموقفه منه أما التفصيلات فنجدها في الأصول والمقاييس التالية :

١- الأصل في الاسماء ألا تعمل : وقد أورد على لسان البصريين للاحتجاج بأن الفعل هو الناصب للمفعول دون الفاعل وذلك لأن الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم والأصل في الاسماء ألا تعمل وهو باق على أصله في الاسمية فوجب ألا يكون له تأثير فـ في الممـل (١) .

٢- رتبة العامل قبل رتبة المفعول : ففي قوله تعالى : واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة (٢) . قال في اعراب " اذ " : وهو في موضع نصب بفعل مقدر وتقديره : اذ كراذ قال ربك للملائكة . ثم أورد رأياً آخر في هذا العامل فقال : وقيل العامل فيه " قال " . ورد على ذلك بقوله : وقيل لا يجوز أن يكون هو العامل لأنه مضاف اليه والمضاف اليه لا يعمل في المضاف لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول . ورتبة المضاف اليه بعد المضاف فلم يعمل فيه لتنافي أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر (٣) .

٣- المفعول لا يقع إلا حيث يقع العامل . وقد استدل بهذا الأصل على جواز تقدم الخبر على المبتدأ في قول الشماخ :

كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون أن مطح الظنون .

قال ابن الأنباري : ووجه الدلالة في هذا البيت هو أن قوله : وصل أروى

١- الانصاف ج ١ ص ٨٠

٢- البقرة : آية ٣٠

٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٧٠ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٦

مبتدأ وظنون خبره . وكلا يومي طوالة طرف يتعلّق بظنون الذي هو خبر المبتدأ
وقد تقدّم معموله على المبتدأ . فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه والا لما جاز
تقديم معمول خبره عليه لأنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل (١) .

ثم هو يلجأ الى التشخيص فيشبه العلاقة بين العامل والمعمول بالعلاقة
بين السيد وعبدّه قال : لأنّ المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف بل أجمل
أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا أنه يقع حيث لا يقع العامل لقد منا التابع على المتبوع .
ومثال ذلك أن يجلس الفلام حيث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد
وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية المعدلة (٢) .

٤- إضافة ما لا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له : أوردّه في معرض الرد على
القائلين بأنّ الابتداء والمبتدأ جميعا يحملان في الخبر قال : وأما من ذهب
الى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يحملان في الخبر فقالوا : وجدنا الخبر لا يقع
إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما الماملين فيه . غير أن هذا
القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف وذلك لأنّ المبتدأ
اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء
له تأثير فإضافة ما لا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له (٣) .

٥- الجمع في باب العمل أضعف من واحدة : أورد هذا الأصل على لسان الكوفيين
وقد ذكره في معرض التدليل على أنّ أفعال التفضيل قد ينصب النكرة والمصرفية
وتعليقاً على هذا البيت :

فما قومي بشعلة بن بكر ولا بفزارة الشعر الرقابسا .

١- الانصاف ج ١ ص ٦٧

٢- نفس المصدر ص ٦٨

٣- نفس المصدر ص ٤٦ و ٨٠

قالوا : فنسب الرقاب بالشعر وهو جمع أشعر . ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحد لأن الجمع يباذه من مشابهة الفعل لأن الفعل لا يجمع وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل وإذا عمل جمع أفعال مع بعده عن العمل ، فالواحد أولى أن يعمل (١)

٦- الحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة : وبناء عليه عملت حروف الجر لأنها اختصت بالأسماء ولم تعمل " ما " النافية في لغة بني تميم لأنها مشتركة بين الاسم والفعل (٢) .

٧- لا يعمل في اسم واحد عاملان : وقد احتج به البصريون على عدم جواز العطف على اسم أن بالرفع قبل تمام الخبر وقالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت أنك وزيد قائمان ، وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد وتكون " إن " عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا أنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأرى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال (٣) .

٨- إذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً . وقد احتج به البصريون على جواز تقديم الحان على الفعل العامل فيها في مثل قولهم : راكبا جاء زيد وقد اعتلوا لذلك بقولهم : أن العامل لما كان متصرفاً تصرف عمله فجاز تقديم معموله عليه (٤) .

-
- ١- الانصاف ج ١ ص ١٣٣
 - ٢- نفس المصدر ص ١٦٥
 - ٣- نفس المصدر ص ١٨٧
 - ٤- أسرار العربية ص ١٩١ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٥١

١- ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يحمل الرفع :
أورده في معرض الرد على الكوفيين في قولهم بأن " إن " وأخواتها تنصب
الاسم ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها . قال :
لو كان الأمر كما زعموا وأنه باي على رفعه لكان الاسم المبتدأ أولى
بذلك . فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لأنه ليس في
كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع (١) .

١- المعدوم لا يكون عاملاً : أورده في الرد على قول ثعلب بأن الظرف الواقع
خبراً ينتصب بفعل محذوف غير مقدر . قال ابن الأنباري : وأما قول أبي العباس
أحمد بن يحيى ثعلب ففاسد أيضاً . وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون
منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظياً وتقديرًا . والفعل لا يخلو إما
أن يكون مظهرًا موجوداً أو مقدرًا في حكم الموجود . فأما
إذا لم يكن مظهرًا موجوداً ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدوماً
من كل وجه والمعدوم لا يكون عاملاً (٢) .

١- أسرار المربية ص ١٥١ وانظر الانصاف ج ١ ص ١٨٥

٢- الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

٢- القياس

من الجدير بالملاحظة أن ابن الأنباري كثير الاهتمام بالقياس والتحدث عنه والاشادة به . وحسبنا أن نذكر في هذا المجال قوله المشهورة : "اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس" (١) وقوله : "واذا بطل ان يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياسًا وعقلًا" (٢) . هذا وقد عرضنا في حديثنا عن جهوده في أصول النحو صورة وافية عن موقفه من القياس وأقسامه وأركانه فلا ضرورة للعودة الى الموضوع من جديد خاصة أن قصدنا هو الكلام على أصوله ومقاييسه فيه دون غيرها من الفصول والتفريعات . وما تطرق اليه الأصول والمقاييس التالية : -

- ١- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير : وقد يصوغه بعبارة أخرى هي : المصير الى ما له نظير أولى من المصير الى ما ليس له نظير : وهو يكثر من الاستدلال بهذا المقياس والاستعانة به . وهذه بعض المواضع التي استدل به فيها :
- أ - على أن لفظ اسم "مشتق من السمو لا من الوسم قال : القياس فيما حذف منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره . والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره . فلما وجدنا في أول "اسم همزة التعويضي علمنا أنه محذوف اللام لا محذوف الفاء لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم (٣) .
- ب - على أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد لا من مكانين . قال على لسان البصريين : والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه (يعني الدوفيين) أن ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب . فإن كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد . وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان . فبان ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلامهم وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم والمصير الى ما له نظير أولى من المصير الى ما ليس له نظير (٤) .

١- لمع الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٤٤ . ٢- الانصاف ج ١ ص ١٠ .
٣- نفس المصدر ص ٤٨ . ٤- الانصاف ج ١ ص ٢٠ - ٢١ .

(ج) على أنّ " ان " اذا جاءت بعد ما اللام في مثل قوله تعالى : " وانّ كادوا
ليستفزونك في الأرض ليخرجوك منها (١) مخففة من الثقيلة واللام بعد هـا
لام التأكيد لا كما ذهب الكوفيون الى أنها بمعنى " ما " واللام بمعنى
الا قال على لسان البصريين : انما قلنا انها مخففة من الثقيلة لانا وجدنا
لها في كلام العرب نظيرا وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف " انّ " وان اختلفنا
في بطلان عملها مع التخفيف وقلنا : ان اللام لام التوكيد ، لأن لها أيضا
نظيرا في كلام العرب . وكون اللام للتأكيد في كلامهم ما لا ينكر لكثرة
فحكما على اللام بما له نظير في كلامهم . فأما كون اللام بمعنى " الا " فهو
شيء ليس له نظير في كلامهم والمصير الى ما له نظير في كلامهم أولى من
المصير الى ما ليس له نظير (٢) .

٢- ويترتب على المقياس السابق مقياس آخر يستند ويكمله وهو : المصير الى ما لا نظير
له في كلامهم مردود : فاذا كان وجود النّظير من شرط القياس فعدم وجود
النّظير يبطله . وقد ساق هذا القياس في معرض الرد على الكوفيين بأن السين
التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أعلمها سوف . فقد ذهب
البصريون الى أنها أصل بنفسها قال : ان حذف الفاء والواو على خلاف القياس
فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف لأن ذلك يؤدي الى ما لا نظير
له في كلامهم . فانه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه
طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه الا حرف واحد فالصير
الى ما لا نظير له في كلامهم مردود (٣) .

٣- انهم يحملون الشيء على عدّه كما يحملونه على نظيره : قال في
ذلك : ألا ترى أنهم قالوا امرأة عدوة كما قالوا صديقة (٤)

-
- ١- الاسراء : آية ٧٦
٢- الانصاف ج ٢ ص ٦٤٢
٣- نفس المصدر ص ٦٤٧
٤- وجه المفارقة في ذلك أن كل صفة على وزن " فعول " بمعنى فاعل يستوي فيها
المذكر والمؤنث . وبناء على ذلك كان من المفترض أن تجرد لفظة " عدوة " من
علامة التانيث ولكنها انثت حملا على " صديقة " نقيضها كما يزعم ابن الأنباري هنا
وشذوا كما يزعم غيره (انظر جامع الدروس العربية للفلايينسي ج ١ ص ١٠١)

وقالوا ملحفة جديدة كما قالوا عتيقة (١) وقالوا جوعان كما قالوا شبعان (٢)
وقالوا علم كما قالوا جهل (٣) الخ . . (٤) .

ومن هذا القبيل قوله في حمل النهي على الأمر : فأما (لا) في النهي
فانما وجب أن تجزم حملاً على الأمر لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء
على غده كما يحملونه على نظيره (٥) .

ومنه حملة " كم " الخبرية على " رب " في البناء ولزوم الصدارة وجراً ما
بعد ها . ولعل ذلك بأن كم نقيضة " رب " لأن رب للتقليل وكم للتكثير وهم
يحملون الشيء على غده كما يحملونه على نظيره (٦) .

٤- حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله : قال في تفسير
دخول التصغير على أفعل التعجب على اعتبار أنه فعل لا اسم : انما دخله
التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبهه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها .

١- كان الأصل أن يقولوا ملحفة جديد دون تأنيث لأن كل صفة على
وزن " فمعل " بمعنى مفعول يستوي فيها المذكر والمؤنث ولكنهم حملوها
على نقيضها عتيقة فأنثت . والرأي في هذه كالرأي في سابقتها .

٢- لم أعلم وجه المناسبة بينهما .

٣- الأصل في علم أن تتعدى إلى مفعولين ولكنها قد تستعمل بمعنى " عرف " فتتعدى إلى مفعول واحد قال تعالى : لا تعلمهم نحن نعلمهم (انظر أسرار الصربية ص ١٥٧) ويرى ابن الأنباري أنها في هذه الحالة تكون محمولة على نقيضتها " جهل " التي تتعدى إلى مفعول واحد .

٤- الانصاف ج ٢ ص ٦٣٠

٥- أسرار الصربية ص ٣٣٤ وانظر نفس المصدر ص ٢٤٦ والانصاف ج ١ ص ١٨٦

و ج ٢ ص ٥٢٨

٦- أسرار الصربية ص ٢١٤ - ٢١٥

وجعل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله (١) . وأراد أن يؤكد ذلك بضرب بعض الأمثلة فقال : ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً . وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الأعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً . فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرج عن كونه فعلاً (٢) .

٥- ليس من شرط القياس أن يكون المقيس عليه مساوياً للمقيس في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه . فقد حمل الكوفيون " ليس " على " ما " النافية في عدم جواز تقديم خبرها عليها لأن ليس تنفي الحال كما أن " ما " تنفي الحال وكما أن " ما " لا تقتصر ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك " ليس " (٣) .

وقد أيد ابن الأنباري الكوفيين في هذا . وحين احتج البصريون بأن " ليس " تخالف ما لأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها بخلاف " ما " رد عليهم بقوله : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه (٤) .

٦- إنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين : قال في الحديث عن وجوه الشبه بين " ما " النافية و " ليس " وجه الشبه بينهما وبين ليس من وجهين : أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر والثاني أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال . ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما

١- الانصاف ج ١ ص ١٤٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ١٦١

٤- نفس المصدر ص ١٦٤

تدخل في خبر ليس . فإذا ثبت أنها قد اشبهت " ليس " من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراها لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين (١) .

ويمثل على ذلك بقوله : ألا ترى أن ما لا ينصرف لماً أشبه الفعل من وجهين أجري مجراه في منع الجر والتنوين فكذلك هاهنا . لماً اشبهت " ما " " ليس " من وجهين وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر ليس على ما بينا (٢)

٧- الفروع ~~تتبع~~ عن الأصول : وبهذا المقياس أوجب البصريون إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله (٣) في مثل : هند زيد ضاربه جي . وقالوا في ذلك : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هوله أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير إذ كانت الاسماء لا أصل لها في تحمل الضمير وإنما يضم فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو ضارب وقاتل والصفة المشبهة به نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك . فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أعطف منه في ذلك الشيء . فلو قلنا أنه يتحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هوله وإذا جرى على غير من هوله لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز ، لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ١٦٦

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- من طبيعة الخبر إذا كان مشتقاً أن يحمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ . ويبقى هذا الضمير مستترا إذا كان الخبر هو نفس المبتدأ نحو زيد مجتهد . فإذا لم يكن الخبر نفس المبتدأ وجب إبراز الضمير على رأي البصريين . وهذا معنسى قولهم إذا جرى على من هوله أو إذا جرى على غير من هوله . فإذا كان الخبر نفس المبتدأ فقد جرى على من هوله وإذا لم يكن نفس المبتدأ فقد جرى على غير من هوله ومن ثم لزمه ضمير كما في المثل الذي ذكره ابن الأنباري .

٤- الانصاف ج ١ ص ٦٠ وانظر أعراب القرآن ج ١ ص ٢٥٦

ومن هذا القبيل عدم تجويز البصريين تقديم معمول اسم الفعل عليه فـ في مثل قولنا : عليك زيداً وعندك عمراً ودونك بكراً . وحجتهم في ذلك أن هذه الألفاظ فرع عن الفعل في العمل لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي ألا تتصرف تصرفه . فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها (١)

وحمل هذه الحالة على حالة أخرى تظاهرها قال : وصار هذا كما تقول فـ في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل ، فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ما هنا . إذ لو قلنا أنه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز لأن الفروع تنحط عن درجات الأصول (٢) .

٨- قد يحمل الفرع على الأصل : في اعراب قوله تعالى : فهم تبشرون ؟ (٣) قال : من قرأ بفتح النون مخففة فإنما كانت مفتوحة لأنها نون الجمع قياساً على فتحها في جمع الاسم نحو الزيدون كما كسرت النون بعد ضمير الفاعل إذا كان مثنى في نحو تفعلان قياساً على كسرها في تثنية الاسم نحو الزيدان حملاً للفرع على الأصل (٤) .

٩- قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل : قال في ذلك : ألا ترى أنهم قالوا : طير عباد يد أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل . ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع . وكذلك أيضاً قالوا : طيراً أبابيل . قال الله تعالى : وأرسل عليهم طيراً أبابيل (٥) أي جماعات متفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين (٦) .

-
- ١- الانصاف ج ١ ص ٢٢٩
 - ٢- نفس المصدر والمكان وانظر الانصاف ج ١ ص ١٦٧، ١٧٦ واعراب القرآن ج ١ ص ٢٢٠
 - ٣- الحجر : آية ٥٤
 - ٤- اعراب القرآن ج ٢ ص ٧٠
 - ٥- الفيل : آية ٣
 - ٦- الانصاف ج ١ ص ٢٤٦

١٠ - ليس كل ما حكى عن العرب يقاس عليه : ولذلك فقولهم : " جحر ضب خرب " محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه . ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها (١) وابن الأنباري كثير التعرض لهذا المعنى والحواسر حوله ولذلك نراه يصوغه في مثل العبارات التالية :

- أ - لا يعتد بالقليل والشاذ (٢) .
- ب - لا يقاس على القليل في الاستعمال البعيد في القياس (٣) .
- ج - من الألفاظ ما يحفظ ولا يقاس عليه (٤) .
- د - ما جاء لضرورة شمر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه (٥) .

فكل هذه الصيغ تؤيد المعنى نفسه ألا وهو عدم الاعتداد بالنادر والشاذ في تعميم القواعد ووجوب الاعتماد على الأكثر والأفشى . يقول ابن الأنباري في تفسير ذلك : لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤيد إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يصبح ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها . وذلك لا يجوز (٦) .

-
- ١ - الانصاف ج ٢ ص ٦١٥ وانظر لمع الأدلة ص ٢٨ وما بعدها .
 - ٢ - نفس المصدر ج ١ ص ٣١٦ وانظر ص ٢١٤ وج ٢ ص ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٨٠٤ .
 - ٣ - نفس المصدر ج ١ ص ١١٤ وانظر ص ٣١٦ وج ٢ ص ٧٤٤ .
 - ٤ - نفس المصدر ج ١ ص ٣٦٠ .
 - ٥ - نفس المصدر ص ٦٢٨ .
 - ٦ - نفس المصدر ج ٢ ص ٤٥٦ .

١- ما ليس بمقيس فيفتقر الى توفيق من كلام العرب : من ذلك اظهار " أن " بمقدار " كي " قالوا : اظهار " أن " بعد " كي " لا يخلو : اما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز اظهارها بعد الاعداد . واما أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة . بطل أن يقال انها مقدرة لأن " لكي " تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير " أن " ولو كانت تعمل بتقدير " أن " لكان ينبغي اذا ظهرت أن يكون العمل " لأن " دونها . فلما اضعف العمل اليها دل على أنها العامل بنفسها لا بتقدير " أن " وبطل أن يقال : انها تكون فريضة ابتداء لأن ذلك ليس بمقيس فيفتقر الى توفيق عن العرب ولم يثبت عنها في ذلك شيء فوجب أن لا يجوز ذلك (١) .

٢- الأسماء الأعلام كثيرا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام قال في ذلك : ألا ترى أنهم قالوا " موجب " و " مورك " ففتحوا العين وقياسها أن تكسر وكذلك قالوا " حيوة " بالواو وان كان قياسها أن تكون بالياء وكذلك قالوا : مزيد ومكوزة ومدين وان كان القياس أن يعملوا لأن ما كان من الأسماء على مفعل أو مفعول فانه يعتل لمحيته على وزن الفعل وفصل الميم له من أمثله . ولذلك قالوا : " محبب " . بخير ادغام وان كان القياس الادغام وكذلك قالوا : العجاج والحجاج بامالة الألف وان كان قياسها أن لا تمال ، لعدم شرط الامالة من الباء والكسرة وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام اما لكثرة الاستعمال أو تنبيه على أصل أو غير ذلك (٢)

هذه مجموعة من الأصول أو قل القوانين التي تدور حول القياس وتتعلق بشروطه وأحكامه مما يدل على ولع ابن الأنباري الشديد به وعنايته الجادة بمسائله وقضاياها . وهي ظاهرة سيكون لها دور كبير في تحديد المذهب الذي ينتمي اليه عند تطرقنا الى هذا الموضوع في الفصل القادم .

٣ - الحذف .

الحذف من الظواهر التي تستلقت النظر في علم العربية ومع ذلك فقل من أفرد به بحث واف شامل (١) فهو موزع في غيره من موضوعات النحو والصرف وقد يذكر شيء منه في باب الاعلال على أنه جزء منه ويسمى الاعلال بالحذف (٢) . وقد يكون الحذف في نطاق المفردات فيلحق بعلم الصرف كما يكون في نطاق الجمل والتراكيب فيلحق بعلم النحو . والخاية الرئيسية من الحذف هي التخفيف (٣) . ولذلك كان طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف .

وعلى الرغم من أن ابن الأنباري لم يجمع أشتات هذا الموضوع ولم يفرد فيه بحثا كغيره من النحاة ، فقد كان كثير التعرض له ومعاودة النظر فيه كلما سنحت فرصة لذلك . فهو يعالجه معالجة دقيقة واعية ويخضعه لأدلة المنطق وأحكامه ويستخرج من ذلك أصولا ومقاييس قل أن نجدها في كتب أخرى .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأصول والمقاييس تنتظم الكلمة المفردة والجملة المركبة فهو لم يفصل في أمثاله بين قضايا الصرف والنحو وتعرض لكلا الموضوعين محققا في ذلك ما تستلزمه القضايا التي يطرحها من بحث في كلا الطرفين . وهذه طائفة من أصوله ومقاييسه في الحذف :

١- حذف الشيء لدلالة الحال عليه . قال في ذلك : فان قيل : فلم جاز حذف " لا نحو قوله تعالى : قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين (٤) . قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجابا لم يخل من " أن " أو " اللام " فلما خلا منهما دل على أنها نفي . فلهذا جاز حذفها (٥) .

-
- ١- ممن كتبوا في الحذف بتوسع نسبي ابن جني وابن الشجري وابن هشام انظر الخصائص ج ٢ ص ٣٦٠ وما بعدها والأماطي ج ١ ص ٣٤١ وما بعدها وج ٢ ص ٥ ومما بعدها ومفني اللبيب ج ٢ ص ٦٠٣ وما بعدها .
 - ٢- انظر أوضح المسالك مثلا ج ٣ ص ٣٤٥ - ٣٤٨
 - ٣- انظر أسرار العربية ص ١٨٤ ، ٢٣٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٣٨١
 - ٤- يوسف : آية ٨٥
 - ٥- أسرار العربية ص ٢٧٨

- ٢- حذف الشيء للعلم به : مثل على ذلك بقوله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (١) . قال : ف " من استطاع " بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم فحذف الضمير للعلم به (٢) .
- ٣- الحذف لكثرة الاستعمال : قال في ذلك : ان قال قائل لم حذف القسم قيل : انما حذف لكثرة الاستعمال . وأردف : ألا ترى أن التقدير في قوله بالله لأفعلن . انقسم بالله أو أحلف بالله (٣) .
- ٤- حذف الفضلة أولى : مثل على ذلك بقوله تعالى : أهذا الذي بعت الله رسولا (٤) ؟ وعلمه بقوله : لأن المائد ضمير المنصوب المتصل والضمير المتصل يجوز حذفه لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول أولى لأن المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الأشياء (٤) .
- ٥- ما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف الى عوض وبدل فهو في حكم الثابت ومثل على ذلك بحذف " رب " بعد الواو والفاء وبطل ذلك بقوله : انما جاز ذلك لأن هذه الأحرف صارت عوضا عنها دلالة عليها فجاز حذفها . وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف الى عوض وبدل فهو في حكم الثابت (٥)

- ١- آل عمران : آية ١٧
٢- أسرار العربية ص ٢١٩
٣- نفس المصدر ص ٢٧٥ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٥٤
٤- الفرقان : آية ١٤١
٥- الانصاف ج ١ ص ٣٩٩ وانظر أسرار العربية ص ٣٨

٦- حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى : كحذف الياء من الاسم المنقوص اذا كان نكرة . فنقول : هذا قاضي يا فتى ومررت بقاضي . والأصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا أنهم استثقلوا النجمة والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين (١) .

وهو يعمل ذلك بقوله : وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لأن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى (٢) .

٧- قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض اذا كان في المفظوف دلالة على المحذوف لعلم المخاطب : مثل على ذلك بقوله تعالى : والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات (٣) . وقال مفسراً : فلم يعمل الآخر فيمما عمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ولعلم المخاطب أن الثاني دخل في حكم الأول (٤) .

٨- ان الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف : ذكر على ذلك عدة شواهد منها :

وأخو الخوان متى يشأ يصرمنه ويصرن أعداء بعيد ودار .
أراد الفواني فاجتزأ بالكسرة .

وكذلك :
فما وجد النهدي وجداً وجدته ولا وجد العذري قبل جميل
أراد قبلني .

١- اسرار العربية ص ٣٧ واعراب القرآن ج ١ ص ٦٥

٢- نفس المصدر ص ٣٨

٣- الأحزاب : آية ٣٥

٤- الانصاف ج ١ ص ٩٣

وكذلك :

وطرت بمنصلي في بَعَمَلَاتِ
دوامي الأيدي يخبطن السريحا
أراد الأيدي .

الى غير ذلك من الشواهد . وقد علل هذا الحذف بقوله : الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف . فدل على أن الحذف انما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام بالا جماع وما حذف للضرورة لا يجمل أصلا يقاس عليه (١) .

٩- الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره : مثل طلس ذلك بسفرجل وسفارج وقال :
انما وجب حذف آخر حروفه لأوله ولو أتى به على الأصل لكان مستثقلا
فحذف طلبا للخفة وكان أولى بالحذف لأنه أضف حروف الكلمة لأن الحذف
في آخر الكلمة أكثر من غيره (٢) .

١٠- علامة المضمرة لا تحذف : فقوله تعالى : " اني أريد أن تبوء (٣) أصله بثلاث
نونات فحذفت الثانية لأنه أقل تفسيرا من حذف الأولى والثالثة لانك لو حذفت
الأولى لأدى ذلك الى ادغام الثانية في الثالثة لأنه كان يجتمع حرفان متحركان
من جنس واحد فيؤدي الى اسكان الأولى وادغامها في الثانية بعد حذف حركتها
فيؤدي الى حذفين ولو حذفت الثالثة لأدى ذلك الى كسر النون في اني فيؤدي
الى حذف وتفسير وليس في حذف الثانية إلا مجرد الحذف فقط فكان حذفها
أولى لأنها الحرف الأخير فكانت أولى بالحذف والتفسير ولهذا تحذف
في حالة التخفيف . ولأنه لو كان المحذوف الثالثة لكان ذلك يؤدي
الى حذف الضمير في نحو " اننا " وعلامة المضمرة لا تحذف (٤) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٤٥٧

٢- اسرار العربية ص ٣٥٩ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٩

٣- تمام الآية : اني أريد أن تبوء باشي واثمك فتكون من أصحاب النار . المائدة : ٢٩

٤- اعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٩

٤- الحمل على المعنى

الحمل على المعنى نظرية قائمة بذاتها في علم النحو وهي من الموضوعات التي ما تزال بحاجة بعد إلى الدراسة والتحليل ذلك أن المأم النحاة بها لم يتجاوز الاشارات العابرة واللمحات الخاطفة .

ويعتبر ابن جني من النحاة القلائد الذين أفردوا لها حيزا وخصوها ببحث مستقل (١) وقد عرفها بقوله : اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا الخ (٢) . وقال في موضع آخر : والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا (٣) . وأفانر في الشرح والتشيل .

وهذه النظرية ليست موطأة الأكثاف ولا مثلبة المناهج بل هي مدعاة للإيهام والتضليل ذلك أن الحد الفاصل فيها بين المباح والمحظور خيط رفيع فمن لم يلتزم الحذر وإطالة النظر وقع في الخطأ .

وتوضيح ذلك كله أن الصناعة الاعرابية تعتمد على ركنين هما اللفظ والمعنى فترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى مخل بتلك الصناعة وترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ مفسد لها .

أما ترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى فقد نبه اليه ابن هشام (٤) .
مذكرا للمعرب من أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة الاعرابية ولا يراعي المعنى .

١- الخصائص ج ٢ ص ٤١١ وما بعدها .

٢- نفس المصدر ص ٤١١ .

٣- نفس المصدر ص ٤٢٣ .

٤- مغني اللبيب ج ٢ ص ٥٢٧ .

أما ترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ فقد نبه اليه ابن جني بقوله : هذا الموضوع كثيرا ما يستهوي من يصف نظره الى أن يقوده الى افساد الصنعة وذلك نقولهم في تفسير قولنا : "أهلك والليل" فيجره . وإنما تقديره : الحق اهلك وسابق الليل . وكذلك قولنا : "زيد قام" ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير قولنا : "سرتي قيام هذا" وقعود ذاك بأنه سرتي أن قام هذا وان قعد ذاك ربما اعتقد في "هذا" و"ذاك" أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى (١) .

فالمشكلة كما ترى تكمن في رسم الحدود التي لا يجوز تخطيها عند اللجوء الى الحمل على المعنى . ذلك أن تخطي هذه الحدود يوقعنا فيما سماه ابن جني بالخلط بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى (٢) . فلئن كان الحمل على المعنى جائزا ومقبولا فالخلط بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى غير جائز ولا مقبول .

وقد تنبه ابن الأنباري الى هذا كله فحاجب أن يضع الحدود المطلوبة بين المباح والمحظور في هذا الموضوع الزلق . قال معلقا على قول الكوفيين بأن الاسم مشتق من الوسم : هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ . وأردف : وهذه الصناعة لفظية فلا بد فيها من مراعاة اللفظ (٣) .

وهو لا يترك مناسبة الا ينيه فيها الى هذا الموضوع ويتحدث عنه . فهو يرى أنه لو كان المعتمد على المعنى وحده لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد لمدم معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم في نحو : مات زيد لوجود معنى المفعولية (٤)

-
- ١- الخصائص ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٨٠ .
 - ٢- نفس المصدر ص ٢٧٩ وما بعدها .
 - ٣- الانصاف ج ١ ص ٨ .
 - ٤- نفس المصدر ص ٨٨ وانظر أسرار العربية ص ٨٨ - ٨٩ .

وحيثما قال الكوفيون بأن التاء حذفت من " ما قعد الا المرأة وما قام الا الجارية تنبها على المعنى لأن التقدير ما قعد أحد الا المرأة وما قام أحد الا الجارية رد عليهم بقوله : هذا سلم ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير يدل من أحد وان كان المعنى يدل على أنهما يدل كما أن اللفظ يدل على أن " شحما " في قولك تفقا الكبر شحما غير فاعل وان كان المعنى يدل على أنه فاعل (١) .

وحيث قال الكوفيون : أن " الا " قامت مقام أستثني فينبغي أن تعمل عمله ، رد عليهم بقوله : أن هذا يؤدي الى إعمال معاني الحروف ، وأعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك تقول : ما زيد قائما فيكون صحيحا . فلو قلت ما زيدا قائما على معنى نفي زيدا قائما لكان فاسدا (٢) .

وهو يلخص موقفه من هذه القضية كلها بقوله : والحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ويجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى الى معنى (٣) . وتفسير ذلك أنه يرى الحمل على اللفظ والمعنى هو الأساس وأن الحمل على المعنى وحده ليس هو الاستعمال الأصح والأفضل فكانه يعتبره ضربا من الضرورة . ثم هو يؤثر اجراء الكلام على وتيرة واحدة دون التنقل فيه بين اللفظ والمعنى تارة يحمله على هذا وطورا على ذلك ، لأن غيره أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام (٤) .

ويتضح مما سبق أن تصور ابن الأنباري للحدود الفاصلة بين المباح والمحظور في هذا الموضوع كان دقيقا وسليما .
وان جلو لنا ما يكتنف هذه النظرية من غموض جاز لنا أن نتنقل للحديث عن أصوله ومقاييسه فيها وهي التالية :

(١) الحمل على المعنى كثير في كلامهم (٥) وهو المقياس الرئيس الذي تتفرع عنه بقية المقاييس في هذا الباب ويتردد كثيرا في مصنفاته لما ينطوى عليه من أهمية . وهذه بعض الأمثلة التي أوردها في الحمل على المعنى .

قال على لسان بعض البصريين : انما حذفوا علامة التأنيث من " طالق " ونحوه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا : شيء طالق أو انسان طالق كما قالوا رجل ربعة فأنشوا والموصوف مذكر على معنى نفس ربعة وكما جاء في الحديث " مذ دجت

- ١- الانصاف ج ١ ص ١١١ وانظر أسرار العربية ص ١٩٦
- ٢- نفس المصدر ص ٢٦٢ وانظر أسرار العربية ص ٢٠٢
- ٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٥١١ ٤- نفس المصدر والمكان .
- ٥- انظر اضطراب القرآن ج ١ ص ٩٣ ، ١٤٢ ، ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٣١٤

الاسلام لان الاسلام بمعنى الطه . وكما حكى الاصمعي عن ابي عمرو ابن العلاء قال :
سمعت اعرابيا يمانيا يقول : فلان لقوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : اتقول : " جاءته
كتابي " فقال اليس بصحيفة ؟ (١)
هذا في النشاما في الشعر فقد اورد امثله كثيرة هذا بعض منها :

قال الشاعر :

قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر
فقال " ذا غربة " ولم يقل " ذات غربة " لان المرأة في المعنى انسان .

وقال الآخر :

ان السماحة والمروءة ضمنا قبرا همرو على الطريق الواضح
فقال ضمنا " ولم يقل ضمنا " لانه ذهب بالسماحة الى السخاء وبالمروءة الى الكرم .

وقال الآخر :

فان تصهديني ولي لمة فان الحوادث اودى بها
فقال " اودى " ولم يقل اودت لاق الحوادث في معنى الحدثان (٢)

الى غير ذلك من الامثلة التي تشير الى ما تعنيه نظرية الحمل على المعنى . وهي
تبدو هنا كأنها مخرج للشعراء من مأزق يقعون بها او تجاوزات يدفعون اليها .

٢- الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى : وقد مثل على ذلك بقوله تعالى :
ومن يومئذ من بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها
ابدا قد احسن الله رزقا (٣) قال في ذلك : فقال " خالدين " حملا على معنى
" من " ثم قال " قد احسن الله له رزقا " حملا على اللفظ بعد الحمل على المعنى (٤) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٧٦٣

٢- انظر نفس المصدر ص ٧٦٣ وما بعدها

٣- الطلاق : آية ١١

٤- اعراب القرآن ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٤

٣- أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه : وقد ردّ بهذا الأعلّ قول الكوفيين بأن المراد بالمصدر المفعول لا الموضع كقولهم (مركب قاره) و " مشرب عذب " أي مركوب قاره ومشروب عذب . قال : الثاني يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه . وإذا أمكن حمل الألفاظ على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه (١) .

٤- قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل . مثل على ذلك بلام التعليل التي جعلها الكوفيون ناعبة بنفسها لأنها قامت مقام " كي " و " كي " تنصب فكذلك ما قام مقامها . قال في الرد عليهم : كما أنها تشتمل على معنى " كي " إذا كانت ناعبة فكذلك تشتمل على معنى " كي " إذا كانت جارة فإنه لا فرق بين " كي " الناعبة وكي الجارة في المعنى على أن كونها في معنى " كي " الناعبة لا يخرجها عن كونها حرف جر فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل . ألا ترى أن اللام في قولك جئت لأكرمك بمعنى " كي " فسي قولك جئت كي أكرمك ولكي أكرمك وإن كانت اللام حرف جر وكي حرف نصب ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر " (٢) .

٥- الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع : ردّ به قول الكوفيين بأن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل لا اختصاص المؤنث به قال : لو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل ، فيقال : المرأة طلق ، وطامث وحائض وحمل كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ، فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل ردّ على أنه تعليل فاسد . ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : " إنسان حائض " لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع والتعليل بالاختصاص ليس باتساع فينبغي ألا يقتصر فيه على السماع (٣)

- ١- الانصاف ج ١ ص ٢٤٣
- ٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٧٧
- ٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٧٨١

٥- متفرقات

يضاف الى ذلك طائفة من الاصول والمقاييس التي لا يجمعها موضوع واحد ولا تقع تحت بند معين . وهذا شيء منها : -

- ١- ما لا يفتقر الى تقدير اولي مما يفتقر الى تقدير . رد به ما ذهب اليه ابو اسحاق الزجاج من ان المفعول معه في مثل استوى الماء والخشب منصوب بتقدير عامل والتقدير ولا بس الخشبة (١) قال : لو كان لما ذهب اليه وجه لكان ما ذهب اليه الاكثرون اولي لان ما ذهب اليه يفتقر الى تقدير وما ذهب اليه الاكثرون لا يفتقر الى تقدير وما لا يفتقر الى تقدير اولي مما يفتقر الى تقدير (٢) .
- ٢- الكلام به يتحصل قانون الشعر : وقد شرح المحقق هذا القانون بقوله : يريد المؤلف بهذه العبارة ان قوانين العربية وقواعدها انما تؤخذ من الكلام وهو النثر وذلك بسبب ان الشعر لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروي والقافية تعرض للشاعر فيه عوارض تدفعه الى ان يرتكب ما لا يرتكبه لو انه كان في فسحة من ان يقول ما شاء (٣) .
- وابن الانباري يكرر هذا المعنى في مواقع متعددة وبعبارات مختلفة . وقد اوردها هنا في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول جواز منع المصروف . قال في ذلك فان قالوا (يعني البصريين) : الكلام يتحصل به القانون دون الشعر وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف لانه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام قلنا وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه فانه اذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون الشعر فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ان لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ٢٤٨

٢- نفس المصدر ص ٢٤٩ وانظر اسرار العربية ص ١١٣ ، ١٢٥

٣- الانصاف ج ٢ ص ٥٢٠ (الحاشية)

٤- نفس المصدر ص ٥٢٠

٣ - التفسير يونس بالتفسير : وقد أوردته لتعليل حصول الترقيم في المنادى المفرد فقط دون غيره من استعمالات الاسم . قال : وأما شرط كونه " يعني الاسم المرخم " مفردا فظاهر أيضا . لأن النداء يوتر فيه البناء ويشيره عما كان عليه من قبل النداء ألا ترى أنه كان معربا فصار مبنيا فلما غيره النداء عما كان عليه من الاعراب قبل النداء جاز فيه الترقيم لانه تغيير والتفسير يونس بالتفسير . فأما ما كان مضافا فان النداء لم يوتر فيه البناء حتى يوتر فيه الترقيم (١) .

وأتى على ذلك بمثل آخر قال : فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب "فعيلة" و "فعيلة" كقولهم في النسب الى جهينة جهنسي والى ربيعة ربيمة ربيمي وإثباتها في باب فاعيل وفعيل كقولهم في النسب الى قشير قشيري والى جرير جريري فان الياء انما حذفت من باب فعيلة وفعيلة دون باب فاعيل وفعيل لأن النسب أثر فيه وغيره بحذف تاء التأنيث منه .

والتفسير يونس بالتفسير بخلاف باب فاعيل وفعيل فان النسب لم يوتر فيه تغييرا فلم يحذف منه الياء (٢) .

٤ - ما لا يتغير أولى بأن يكون أصلا مما يتغير : أوردته حجة لفظة من النحاة ترى أن حركات البناء هي الأصل وحركات الاعراب فرع عليها : لأن حركات

١ - الانصاف ج ١ ص ٣٥٠

٢ - نفس المصدر والمكان .

البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يتغير
أولى بأن يكون أصلا مما يتغير (١) .

٥- التصغير يرد الأشياء الى أصولها : ذكره للتدليل على أن لفظ " اسم " مشتق من السمو لا من الوسم . قال : انك تقول في تصغير " سمي " ولو كان مشتقا من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيرة " سمي " كما يجب أن تقول في تصغير " زنة " و " زينة " وفي تصغير " عدة " و " عدة " لأن التصغير يرد الأشياء الى أصولها (٢) .

٦- ان الحروف اذا ركبت يتغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب وحدث لها بالتركيب حكم آخر : قال في ذلك : ألا ترى أن " هل " لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا ركبت مع " لا " ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال : زيدا هلا غريت (٣) .

ومن هذا القبيل ما ذكره عن " لو " الشرطية قال : ألا ترى أن " لبو " حرف يمتنع به الشيء لا امتناع غيره فاذا ركب مع " ما " تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى " هلا " وكذلك أيضا اذا ركبت مع " لا " كقولهم : " لا زولا الكمي " المقنعا وما أشبه ذلك (٤) .

١- أسرار العربية ص ٢٠

٢- الانصاف ج ١ ص ١٣ ، ج ٢ ص ٢٧٣ و ٨١١ و أسرار العربية ص ٢٧١

٣- أسرار العربية ص ٣٢٩ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٠ و اعراب القرآن ج ٢ ص ٦٥

٤- أسرار العربية ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وانظر الانصاف ج ١ ص ٧٨ ، ٢١٣

٧- إقامة المظهر مقام المضمير كثير في كلامهم : مثل على ذلك بقوله تعالى ان الله على كل شيء قدير (١) فلا تجعلوا الله أندادا (٢) وعلق على ذلك بقوله . وكان الأصل أن يقول : فلا تجعلوا له أندادا ليعود من الصفة الى الموصوف ذكر الا انه أقام المظهر مقام المضمير للتفخيم ثم أيد قوله بشاهد شعري هو : لا أرى الموت يسبق الموت شيئا تنقض الموت ذا الغنى والفقران وعلق على ذلك بقوله : وإقامة المظهر مقام المضمير كثير في كلامهم (٣) .

٨- لا يجمع بين تعريفين : احتج البصريون بهذا المقياس على عدم جواز نداء الاسم المحلى بأل وقالوا : انما قلنا انه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف و"ياء" تفيد التعريف وتعريفان في كلمة واحدة لا يجتمعان ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو . يا زيد بل يعبر عن تعريف العلمية ويعرف بالنداء لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجمع الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى (٤) .

هذه طائفة من اصول ابن الأنباري ومقاييسه في موضوعات مختلفة وكان ممن الممكن لها أن تكون أكثر وأزيد لولا اننا لا نود الاطالة والاطناب وهي على كل حال كافية لاعطاء صورة صادقة عن طبيعة تفكيره النحوي المولع بالقيسة المنطقية والحجج العقلية . فلقد اغرق في هذا الاتجاه حتى كأنه كان يتمثل بقول الخزالي : من لم يتمنطق فلا ثقة بكلامه (٥) .

بقي أن نقول : ان هذه المقاييس ليست من ابتداء ابن الأنباري فهي مقتبسة من الكوفيين والبصريين وان كان له من فضل فهو يكمن في حسن فهمها والبراعة في استخدامها وتطبيقها . فلقد كانت شخصيته القوية تأبى أن تفيض من جوانب تحليلاته واستدلالاته وقوة شخصيته هذه هي التي جعلته يختلف في احيان كثيرة مع كبار نحاة المذهبين كما هي التي أوحث اليه بكثير من الآراء المستقلة والموانع المتميزة كما سنرى في الفصل التالي .

-
- ١- البقرة : آية ٢٠
 - ٢- البقرة : آية ٢٢
 - ٣- اعزاب القرآن ج ١ ص ٦٣
 - ٤- الانصاف ج ١ ص ٣٣٧-٣٣٨
 - ٥- المستقصى ج ١ ص ٧ وانظر المنحول (المقدمة) ص ٣٩ .

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الثالث

مذهبه النحوى .

الفصل الثالث

— مذهب النحوى —

تمهيد

لقد انتهينا في دراستنا هذه الى المرحلة الأخيرة من رحلتنا النحوية مع ابن الأنباري . فقد تتبعنا في الفصول السابقة مختلف جوانب نشاطه في هذا الموضوع . وبقي علينا أن نتحدث في هذه المرحلة الأخيرة عن مذهبه النحوى .

ومن الجدير بنا التنبيه اليه أنه ليس المقصود بالحديث عن مذهبه تسمية ذلك المذهب وتعيينه ، فليس البحث في هذا الموضوع مسألة رياضية يقصد بها التوصل الى نتائج محددة الأرقام .

ولو كان الأمر كذلك لكان من السهل نسبة ابن الأنباري الى أحد المذاهب النحوية المعروفة على ضوء ما تولد لدينا من قناعات وما استقر في أنفسنا من حقائق خلال رحلتنا الطويلة معه . ولكن الأمر يتجاوز ذلك الى البحث عن طائفة من الخصائص والسمات التي تطبع شخصيته وتحدد انتماءه .

فاذا أردنا أن نتبين هذه الخصائص والسمات فما علينا الا أن نلقي الضوء على بعض القضايا النحوية التي تعتبر أساساً في هذا الموضوع وهي :

- ١ — موقفه من النحاة .
- ٢ — موقفه من السماع والقياس .
- ٣ — مصطلحاته النحوية .

٤- نسبه العلمي أو سلسلة شيوخه .

١- موقفه من النحاة .

لابن الأنباري موقفان مترادفان من النحاة أحدهما نظري والآخر عملي تطبيقي ويتجلى الأول فيما كتبه عنهم في "نزهة الألباء" والثاني فيما نقله عنهم من آراء وما أداره حولهم من محاورات خلال طارحه للمسائل النحوية . وتتمثل في الموقف الأول نظرية المؤرخ وفي الثاني نظرية النحوي .

أما بالنسبة للشق الأول فهو يبدى تقديرًا كبيرًا لعلماء البصرة فيثني على الخليل بن أحمد (١) ويونس بن حبيب (٢) ويجعل من الخليل وسيبويه والأخفش طبقة متميزة (٣) ، ويشيد بمنزلة أبي علي الفارسي ويصف ابن جنبي بأنه من خذاق أهل الأرب (٥) واستاذ ابن الشجري بأنه أنقى من رأى من علماء العربية (٦) الخ . .

وهو في الوقت الذي يقف فيه من علماء البصرة هذا الموقف الذي ينم عن التقدير والاعجاب ، يقف من الكوفيين موقفًا مخالفًا أقل ما يقال فيه أنه يتسم بالبرودة وقليلة الاهتمام . حقا لقد حاول أن يعتمد الانصاف في الترجمة لهم والحديث عن آثارهم وأخبارهم فلم يفلحهم ولم يقس عليهم في الأحكام غير أنه في الوقت نفسه لم يقل فيهم شيئًا ذا بال بل اكتفى بإيراد مقتطفات من أقوال المؤرخين والرواة فيهم وحسبنا مثلاً على ذلك ما ذكره في الحديث عن علي الأحمر (٧) والفراء (٨) وشعيب (٩) .

١- نزهة الألباء ص ٤٥

٢- نفس المصدر ص ٤٦

٣- نفس المصدر ص ٨١

٤- نفس المصدر ص ٣١٥

٥- نفس المصدر ص ٣٣٢

٦- نفس المصدر ص ٤٠٥

٧- نفس المصدر ص ٩٧

٨- نفس المصدر ص ١٠٢

٩- نفس المصدر ص ٢٣٠

فهذا كله يدل على أن عناية ابن الأنباري بالبصريين واحتفاله بهم أعظم من عنايته بالكوفيين واحتفاله بهم أضعافاً وأضعافاً . فهو في الحديث عن البصريين يفرق في الثناء والاطراء . أما في حديثه عن الكوفيين فغاية ما يقال في ذلك أنه كان يتحرى العدل والنصفة وإن كانت عواطفه وميوله تنجذب صوب البصريين وتتجه إليهم .

هذا موقف المؤرخ أما موقف النحوي فهو صوته وقرينه إذ إن ثمة صلات وثيقة بين الموقفين ولا سيما أن ابن الأنباري المؤرخ كان يسجل في نزده الألباء ما تولد في نفسه من قناعات خلال صحبتها الأولية لأنار النحاة وخبرته العميقة في موضوع النحو .

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصص ظهر لنا أن صاحبنا يتطرق في أبحاثه إلى عدد كبير من النحاة منهم البصري ومنهم الكوفي ، منهم المشهور ومنهم المغمور أما كيفية عرضه لآراء هؤلاء النحويين فتنتم على أحد الوجوه التالية :

١- عرض آراء عدد من النحاة دون تعليق كقوله : فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب (يعني الاسم المنقوع مثل قاض) كان لك فيه مذهبان : اسقاط الياء وإثباتها . واختلف النحويون في الأجود منهما فذهب سيويوه إلى أن حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل لأن الوصل هو الأصل . وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود لأن الياء إنما حذفت من أجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء (١) .

٢- عرض الرأي مقروناً بالموافقة الضمنية كقوله : وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن الوقف (على الاسم المقصور مثل هدى وعلى) في الأحوال

الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصلي (١) . . وقال ابن الأنباري
 مؤيداً رأي السيرافي ومفسراً له : وذلك لأن بعض القراء يميلونها (٢)
 (يعني الألف المقصورة) في قوله تعالى : أو أحر على النار هــدى (٣)
 ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت ههنا إمالتها . ألا ترى أنك لو أمّلت الألف
 في نحو : رأيت عمرا لكان غير جائز فلما جازت الإمالة ههنا دل على أنها
 مبدلة من الحرف الأصلي لا من التنوين (٤) .

٣- عرض طائفة من الآراء واختيار أحدها كقوله : فإن قيل فما حرف الإعراب
 في التثنية والجمع قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أن
 الألف والواو والياء هي حروف الإعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس
 المبرد ومن تابعهم ما إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب
 وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب . وذهب قطرب والفسراء
 والزيادي إلى أنها هي الإعراب (٥) .

وقد اختار من بين هذه الآراء جميعها رأي سيبويه قال : والصحيح هو
 الأول (٦) . ثم كثر على هذه الآراء جميعاً بالنقض والتفنيد غير مفرق بين بصري
 أو كوفي منهم (٧) .

١- قال ابن هشام : إذا وقفت على (متون) فأرجح اللغات وأكثرها أن يحذف
 تنوينه بعد الضمة والكسرة كـ " هذا زيد " ومرت بـ " زيد " وأن يبدل ألفاً
 بعد الفتحة إعرابية كانت كـ " رأيت زيدا " أو بنائية كـ " إيهـا " وـ " ويهـا "
 أوضح المسالك ج ٣ ص ٢٨٦) هذا إذا كان الاسم صحيحاً فإذا كان مقصوراً
 كان من المفترض أن يقلب تنوينه ألفاً في الوقف قياساً على الصحيح ولكن وجب
 الألف الأصلية يحول دون ذلك لأنه لا يجوز البقاء ألفين في نفس الموضع . وقد
 اختلف النحاة في حل هذا الإشكال على ما ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية
 (انظر ص ٤٢ - ٤٣)

٢- الإمالة هي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى
 جهة الياء كالفتى والأل فالجمال الفتحة وحدها كنقطة وسحر (انظر وضع المسالك
 ج ٣ ص ٢٦٢) وانظر أسرار العربية ص ٤٠٦ وما بعدها .

٣- طه آية : ١٠

٤- أسرار العربية ص ٤٢ - ٤٣

٥- أسرار العربية ص ٥١ - ٥٢

٦- نفس المصدر ص ٥٢

٧- نفس المصدر ص ٥٢ - ٥٣ وانظر الانصاف ج ٢ ص ٤٨١ وأعراب القرآن ج ١ ص ٣٠٧ .

٤- قد يعرض طائفة من الآراء ثم يرفضها جميعا وينفرد برأي متميز . قال حول العامل في خبر المبتدأ : اختلف النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى أن عامله المبتدأ وذهب البصريون الى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر وذهب قوم منهم الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر . وذهب سيبويه وجماعة معه الى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلا بهما فدل على أنهما العاملان فيه (١) .

وقد رفض هذه الآراء جميعا فقال : والتحقيق فيه عندى أن تقول : إن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ لأن المبتدأ شاركه في العمل (٢) .

٥- قد يعرض آراء مشهورة ثم يلحقها برأي غير مشهور قال بشأن العامل المفعول : وأما المفعول فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب . وأما ف أبوالحسن الأذخشي اليهما موضعا ثالثا وهو عامل الصفة (٣) .

٦- قد يعرض رأيين مختلفين ثم يرجح أحدهما على الآخر قال : فان قيل : فعلى ماذا ينتصب قولهم : قعد القرفصاء ونحوه ؟ قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو قبله . هذا مذهب سيبويه وذهب أبو بكر بن السراج الى أنه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه : قعد القعدة القرفصاء إلا أنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه والذي عليه الأكثر مذهب سيبويه ، لأنه لا يفتقر الى تقدير موصوف

١- أسرار العربية ص ٧٦

٢- نفس المصدر والمكان وانظر الانصاف ج ١ ص ٤٦

٣- نفس المصدر ص ٦٦

وما لا يفتقر الى تقدير موصوفه أولى مما يفتقر الى تقدير موصوف (١) .

٧- قد يقف موقف المدافع من بعض النحويين : قال بخصوص " لن " الناصبة : ذهب الخليل الى أنها مركبة من كلمتين وأصلها " لا أن " فحذفوا الألف من لا والهزة من " أن " لكثرة الاستعمال وركبوا احداهما مع الأخرى فصار " لن " وذهب سيبويه الى أنها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء من حرفين ليس فيه زيادة . قال سيبويه : ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيادا فلن أضرب لأن ما بعد " أن " لا يعمل في ما قبلها (٢) . وقال ابن الأنباري مدحا على ذلك : ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال : ان الحروف اذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب (٣) .

ومن الجدير بالملاحظة أنه في تعامله مع النحاة كان يعير بعضهم عناية خاصة . فمن هؤلاء " سيبويه الذي يتردد اسمه كثيرا في مصنفات ابن الأنباري . والذي يستوقف النظر أنه في معظم الأحوال التي أورد فيها رأي سيبويه كان يعتبر ذلك الرأي صحيحا ويفضله على غيره من النحاة . ولم يكن يتخلى عن هذا الاتجاه في اختيار رأي سيبويه الا حينما يصطدم بالنظر القرآني فقد كان حينئذ يعتبر النص القرآني أوثق من رأي سيبويه وأجدر بالقبول فمن ذلك تضعيف سيبويه لاستخدام المفرد بدل الجمع في مثل قول الشاعر :

في حلقكم عظم وقد شجننا (٤)
وقوله : كلوا في بعض بطونكم تعقوا (٥)
أي في حلوقكم وفي بطونكم .

١- أسرار العربية ص ١٧٦

٢- نفس المصدر ص ٣٢٩

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- وعجز بيت للمسيب بن زيد بن مناة الغنوي صدره : لا تنكر القتل وقد سبينا -

٥- و صدر بيت مجهول القائل وعجزه : فان زمانكم زمن خميص . والبيتان من شواهد سيبويه .

قال ابن النباري : وضعف سبويه هذا الوجه وزعم أن هذا إنما يجيء كثيراً في الشعر وليس كذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله . وأورد على ذلك الشواهد التالية :

- أ - ولا يرتد اليهم طرفهم (١)
- ب - ويضع عنهم إصرهم (٢) .
- ج - لقد كان لسبأ في مسكنهم (٣) .

فجاء هذا كله بالمفرد وإن كان نسق الكلام يقتضي مجيئه جمعاً (٤) .

ومن الذين كان يعيرهم اهتمامه وعنايته أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان فييد وأنه كان لهؤلاء تأثير كبير فيه حتى أنه كان يعتبر أخذهم برأي ما دلالة كافية على قيمة ذلك الرأي وأهميته . فقد جعل اختيار هؤلاء لمذهب الكوفيين في إحدى المسائل حجة على صحة ذلك المذهب ومسوغاً لقبوله . كقوله في الخلاف حول جواز صرف الممنوع : ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين (٥) . ولذلك قال : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين . فقد اعتبر اختيار هؤلاء النحاة لمذهب الكوفيين في صرف الممنوع حافزاً لمعلى سلوك طريقهم والاقتداء بهم لما يحصل في نفسه من احترام لهم وتقدير لمصلحتهم (٦) .

-
- ١ - إبراهيم : آية ٤٣
 - ٢ - الأعراف : آية ١٥٧
 - ٣ - سبأ : آية ١٥
 - ٤ - اعراب القرآن ج ١ ص ٥٢ - ٥٣
 - ٥ - الانصاف ج ٢ ص ١٣
 - ٦ - نفس المصدر ص ١٤

هذا موقفه من البصريين أما موقفه من الكوفيين فقلما كان يورد رأيا لهم إلا لانتقضيه ويفنده . فلم يكن معجبا بهم وبآرائهم وإن كان في كثير من الأحيان حريصا على ذكرها وإثباتها . فهو يصف رأي الفراء وهو من رؤساء الكوفيين بأنه لا ينفك من ضعف (١) أو بأنه ظاهر الفساد (٢) أو بأنه ليس بشيء (٣) أو بأنه مجرد دعوى يفتقر إلى دليل (٤) إلى غير ذلك من العبارات .

وهذا الذي يقوله في الفراء يقوله في الكسائي (٥) وفي ثعلب (٦) أيضا . ولا أرى حاجة إلى الإفاضة في شرح موقفه من علماء الكوفيين فقد يكون فيما بسطناه من ذلك في الفصل الذي عقدناه عن الخلاف النحوي غناء وأي غناء .

وصوفة القول أن صاحبنا كان حريصا على حشد آراء النحاة من مختلف المذاهب والطبقات في كل مسألة تعرض له وكان يدخل هذه الآراء ويختار منها ما يعتقد أنه صحيح سليم فإذا لم يوفق في ذلك رفضها كلها وانفرد برأى بديل .

أما سر شغفه بتتبع آراء النحاة واستحضرها رها في كل مناسبة تعرض له فهو الحرص على تأدية رسالته التعليمية وتزويد تلاميذه بثقافة نحوية شاملة . وهي المهمة التي كانت تحتل من قلبه وفكره مكانا كبيرا .

ولا يفوتنا أن نذكر أنه كان يبدي في ذلك كله استقلالا في الفكر وطرافة في العرض وعمقا في الرؤية . ولم يكن مجرد حافظ مهمته تأدية ما في الكتب ونقل ما في بطون المصنفات . وفيما عرضنا من حججه استدلالاته أكثر من شاهد على ذلك .

١- أسرار العربية ص ٢٩

٢- نفس المصدر ص ٥٣

٣- نفس المصدر ص ١٩٢

٤- الانصاف ج ١ ص ٢٦٤ وانظر الانصاف ج ٢ ص ٦٢١ وأعراب القرآن ج ١ ص ٣٢١

٥- انظر أسرار العربية ص ٢٩ والانصاف ج ٢ ص ٦٠٠

٦- الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

٢ - موقفه من السماع والقياس.

السماع والقياس كما عرفنا في الفصول السابقة ، من أصول النحويين هما الأصلان الرئيسان والمهمان من بينها . ولا أظننا نستطيع تحديد مذهب من المذاهب دون عرضه عليهما . فهما المحك الذي نميز به مذهباً من مذاهب واتجاهات من اتجاهات

وقد عرفنا في حديثنا عن الخلاف النحوي كيف كان اختلاف موقف كل من مدرستي البصرة والكوفة من السماع والقياس سبباً في كل ما حصل بين المدرستين من تناقض وتعارض . ولذلك فإن من الواجب علينا أن نعرض موقف ابن الأنباري من هذين الأصلين من أجل التوصل إلى تحديد مذهب النحوي لا سيما أن تحديد ذاك المذهب هو هدفنا في هذا الفصل .

ومن الجدير بالتنبيه إلى أننا لا نستطيع أن نتحدث عن أحد هذين الركنين منفصلاً عن الآخر فهما متحدان مترجان . ولقد قامت صناعة النحوي عليها معاً والفناء أحدهما يمس تلك الصناعة بل يهز أركانها . ذلك أن الفناء السماع ينفي وجود صناعة النحوي كما أن الفناء القياس يفقدها الحياة والحركة .

وابن الأنباري كثير التطرق لهذين المصطلحين والترديد لهما . وهو يحتفظ بلفظ القياس دوماً ولكنه قد يعبر عن السماع بالنقل والاستعمال . فيقول : فان قيل : فنحن لا ننكر أنه (يعني النحوي) يثبت استعمالاً ونقلاً لا قياساً وعقلاً قلنا : هذا باطل . (١) وهو يعرف السماع أو النقل بأنه الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٢) . كما يعرف القياس بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن

١ - لمع الأدب ص ٤٧

٢ - جدل الاعراب ص ٤٥

كل ذلك منقولا عنهم وانما لما كان غير المنقول عنهم في ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه وكذلك صداعة الاعراب (١) .

هذا هو مفهومه النظري للسمع والقياس وهو يطبق هذا المفهوم على ما يعترضه من مسائل نحوية. وسنجد فيما يعلق به على تلك المسائل تفصيلات جديدة تزيد الصورة وضوحا وإشراقا .

وأول ما يبدو لنا في ذلك أنه يكره القياس على النادر والشاذ ويعمل ذلك بقوله : ان لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي الى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها (٢) . وهو لذلك يكثر من قوله : وهي رواية شاذة (٣) وهو من الشاذ الذي لا يصرح عليه (٤) وهو من الشاذ الذي لا يلتفت اليه ولا يقاس عليه (٥) وهو من الشاذ الذي لا يعبا به ولا يقاس عليه (٦) وهذا ليس بمطرد في القياس (٧) وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه (٨) وهو مع قلته لا يعرف قائله (٩) وذلك لشذونها وقلتها في بابها (١٠) ، الى غير ذلك من العبارات التي تدل على أن ابن الأنباري لا يعتد بالقليل والنادر ولا يبنى قاعدة منهما .

١- جسد الاعراب ص ٤٥ - ٤٦

٢- الانصاف ج ٢ ص ٤٥٦

٣- نفس المصدر ج ١ ص ١٢١

٤- نفس المصدر ص ١٣١

٥- نفس المصدر ص ١٣٠

٦- نفس المصدر ص ٣٦٥

٧- أسرار العربية ص ٤٢٩

٨- نفس المصدر والمكان .

٩- الانصاف ج ٢ ص ٤٣٥

١٠- نفس المصدر ص ٤٥٦

وهو بالإضافة الى ذلك يحكم القياس في الحديث النبوي ويرى أن ما جاء منه نادراً أو شاذاً فهو من كلام الراوى لا من كلام الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال في ذلك : فأما الحديث " كاد الفقر أن يكون كفراً " فان صح زيادة " أن " من كلام الراوى لا من كلامه عليه السلام لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطاق الضار (١) . وهذا يعني أنه ينكر ورود النادر والشاذ في كلام الفصحاء فإذا ورد شيء منه فلا يقاس عليه .

وهو لشدة اعتداده بالكثرة ربما أدت به الى قبول بعض وجوه الاستعمال وإن كان ضعيفاً في القياس . فقد رجح مذهب الكوفيين في بعض المسائل وأخذ به لكثرة ما ورد منه قال : والذي أذهب اليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج على حكم الشذوذ لا لقوته في القياس (٢) .

وهو الى ذلك يرفض كل ما لم يرد عن العرب ولم ينقل عنهم قال : فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين الى إدخالها (نون التوكيد الخفيفة) على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم (٣) .

وقد يجيز القياس وجهاً لم يرد به الاستعمال فيعدل عنه قال في ذلك : ذهب أبو عثمان المازني الى أنه يجوز فيه (يعني تابع الضار) النصب نحوياً أيها الرجل كما يجوز يا زيد الظريف وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال (٤) .

وأكثر أصناف الكلام ضعفاً وتهاافتاً في رأي ابن الأنباري ما لم يرد في النقل ولم يصح في القياس قال : وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من

١- الانصاف ج ٢ ص ٥٦٧

٢- نفس المصدر ص ٥١٤

٣- نفس المصدر ص ٦٥٣

٤- أسرار العربية ص ٢٢٦ وأعراب القرآن ج ١ ص ٦٢

المرب ولا يصح في القياس لأنه لا نظير له في كلامهم (١) .

ويتضح من ذلك أنه يعتد بالسماع الكثير ولا يجيز القياس على الشاذ والنادر. وتغني عنه كثرة الاستعمال عن القياس ولكن القياس وحده لا يفني عن كثرة الاستعمال . وخير الكلام عنده ما طرد في الاستعمال والقياس كما أن أضعف الكلام ما لم يرد في السماع . ولم يصح في القياس . وهي سمات وخصائص نجدها في المذهب البصري مما يدل على وثاقة الصلة بينه وبين ذلك المذهب وعلى قوة النزعة البصرية عنده .

٣- مصطلحاته النحوية .

ذكرنا في موضع متقدم من هذه الدراسة أنه كان لكل من البصريين والكوفيين مصطلحات خاصة به . وقد أثبتنا ثمة نماذج من تلك المصطلحات المتباينة فلا ضرورة للمودة اليها مرة أخرى (١) . فكل ما هو مقصود هنا أن نلقي نظرة على مصطلحات ابن الأنباري ونحدد انتفاءها إلى أحد المذهبين .

ويبدو من تتبع أبحاث هذا العالم أنه كان ظلماً على مصطلحات الطرفين ، ففي حين يستخدم مصطلحات البصريين يشير أحياناً إلى ما يقابلها من مصطلحات الكوفيين . يقول عند تطرقه لذكر " الظرف " ويسمونه (يعني الكوفيين) " الظرف " " المحال " ومنهم من يسميه " الصفة " (٢) . وقال في موضع آخر : ولهذا اسمى الكوفيون " الظرف " " محال " لحلول الأشياء فيها (٣) . وقال في باب المفعول معه : وهذا الباب يترجمه البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفرقون له باباً (٤) . وقال في باب حذف البيان : وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون (٥) .

وهو حين يترجم هذه الأبواب التي لا يترجمها الكوفيون فكأنه يدل ذلك على أنه يلتزم المذهب البصري ويراعي شروطه وقوانينه . ومن المواضع التي تتجلى فيها نزعة البصرية في استعمال المصطلحات ألقاب الإعراب والبناء يقول في ذلك : وألقاب الإعراب والبناء ثمانية فأربعة للإعراب وأربعة للبناء . وألقاب الإعراب رفع ونصب وجر وجزم وألقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وإن كانت ثمانية في المعنى فهي أربعة في الصورة (٦) . أما الكوفيون فلم يكونوا يفرقون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء

-
- ١- انظر ص ٢١٧-٢١٨ من هذه الدراسة .
 - ٢- الانصاف ج ١ ص ٥١
 - ٣- اسرار العربية ص ١٧٧
 - ٤- نفس المصدر ص ١٨٦
 - ٥- نفس المصدر ص ٢٩٧
 - ٦- نفس المصدر ص ٢٠
 - ٧- شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣ وشرح المفصل ج ١ ص ٧٢

ومما يدل على عراقة صاحبنا في بصريته أن ما ذكره عن القاب الإعراب والبناء له أصل في كتاب سيبويه فهو مقتبس منه ببعض التصرف قال تحت عنوان مجارى أو آخر الكلم من العربية : وهي تجرى على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف . وهذه المجارى الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر ضرب واحد وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء . أحدث ذلك فيه من العوامل (١) . ومن هذا كله يتبين لنا أن مصطلحات ابن الأنبارى بصرية . ولا يبدو أنه استخدم مصطلحات الكوفيين إلا في موضع واحد حين أعرب و " يعلم الصابرين (٢) " في قوله تعالى : أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . فقال : ويعلم " منصوب على الصرف بتقدير أن . أى لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين (٣) . مع العلم أنه في موضع آخر ينظر على أن الكوفيين يجعلون الفعل في مثل ذلك منصوباً على الصرف وإن البصريين يجعلونه منصوباً بتقدير " أن " (٤) وقد ذكرنا في موضع سابق أن الكوفيين يطلقون اسم واو الصرف على واو المعية عند البصريين (٥) .

١- الكتاب ج ١ ص ١ - ١٠ ومن الجدير بالتنبيه أنه بقوله : " لما يحدث فيه العامل " الخ . . يعني حركة الأعراب التي تتغير بتغير العوامل كما أنه بقوله : " لغير شيء " أحدث ذلك فيه من العوامل يعني حركة البناء التي لا تنتج عن وجود عامل ولا يدخلها تغيير .

٢- آل عمران : آية ١٤٢

٣- أعراب القرآن ج ١ ص ٢٢٣

٤- الانصاف ج ٢ ص ٥٥٥

٥- انظر ص (٢١٧) من هذه الدراسة .

٤- نسبه العلمي أو سلسلة شيوخه

مثلاً كان العربي يمتزّ باثبات سلسلة نسبه القبلي صار العالم يمتزّ باثبات سلسلة نسبه العلمي . فقد كانوا يمتقدون بأنه لا خير في من يدرس على نفسه ولا يتخرج على شيخ . وعلى هذا الاساس عثر أبو حيان من ابن مالك لأنه على زعمه لم يكن ممن لازم في هذا الفن إما مستبحراً فيه ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن . ومن هنا حرص ابن الأنباري على اثبات سلسلة شيوخه ممترزا معتداً ، فقال في معرض حديثه عن استاذة ابن الشجري : وعنه أخذت علم المربية وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا العلوي وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربيعي وأخذه الربيعي عن أبي علي الفارسي وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر السراج وأخذه ابن السراج عن أبي العباس المبرد وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الجرمي وأخذه عن أبي الحسن الأخفش وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر عن أبي اسحاق وأخذه ابن أبي اسحاق عن ميمون القرن وأخذه ميمون القرن عن عنبسه الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) .

فهذه سلسلة بصرية من أولها الى آخرها لا يختلف في ذلك اثنان . ونحن نستنتج من كل ما سلف ابتداءً من موقفه من الشواهد وتشدده في شروط السماع وتوسعه في القياس مروراً بموقفه من النحاة وأصول النحو ونوعية مصطلحاته وانتهاءً سلسلة شيوخه أنه بصري النزعة ينتمي الى هذه المدرسة بفكره وثقافته وقايسه العلمية ولا اعتبار بمن يمتز على ذلك محتجاً بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف فهذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية واستقلال الرأي . ثم انها تدور حول الفروع والتفصيلات ولا تمس الأصول والقواعد الأساسية بأية حال من الأحوال .

٤- نسبه العلمي أو سلسلة شيوخه

مثلاً كان العربي يمتاز بإثبات سلسلة نسبه القبلي صار العالم يمتاز بإثبات سلسلة نسبه العلمي . فقد كانوا يعتقدون بأنه لا خير في من يدرس على نفسه ولا يتخرج على شيخ . وعلى هذا الأساس عثر أبو حيان من ابن مالك لأنه على زعمه لم يكن ممن لازم في هذا الفن إما امتحاناً فيه ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن . ومن هنا حرص ابن الأنباري على إثبات سلسلة شيوخه معتزاً معتداً ، فقال في معرض حديثه عن استاذة ابن الشجري : وعنه أخذت علم العربية وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا العلوي وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الريمى وأخذه الريمى عن أبي علي الفارسي وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر السراج وأخذه ابن السراج عن أبي العباس المبرد وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الجرمي وأخذه عن أبي الحسن الأخفش وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر عن أبي إسحاق وأخذه ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسه الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) .

فمذه سلسلة بصرية من أولها إلى آخرها لا يختلف في ذلك اثنان . ونحن نستنتج من كل ما سلف ابتداءً من موقفه من الشواهد وتشدده في شروط السماع وتوسعه في القياس مروراً بموقفه من النحاة وأصول النحو وتنوع مصطلحاته وانتهاءً بسلسلة شيوخه أنه بصري النزعة ينتمي إلى هذه المدرسة بفكره وثقافته وقايسه العلمية ولا اعتبار بمن يعترض على ذلك محتجاً بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف فمذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية واستقلال الرأي . ثم إنها تدور حول الفروع والتفصيلات ولا تمس الأصول والقواعد الأساسية بأية حال من الأحوال .

فحين يطبق ابن الأنباري نظريات البصريين في أسمع والقياس والملة والتحليل والعامل النحوي وغيرها من الموضوعات الأساسية لا يكون ثمة مجال للزعم بأنه ليس بصريا أو أنه خارج عن نطاق هذه المدرسة أو مخالف لها أو أنه ينتمي إلى مدرسة تقع منها موقع المخالف أو النقيض. (١)

أما قضية عدم انسياقه مع البصريين في بعض مسائل الخلاف فهي ظاهرة طبيعية ليست مقصورة على ابن الأنباري وحده فقد خالف سيبويه استاذ الخليل (٢) في عدد من المسائل وخالف المبرد استاذ سيبويه (٣) وخالف الزجاج استاذ المبرد (٤) وهكذا واليك . ولم يزعم أحد بأن من هؤلاء من خرج عن المذهب البصري أو تمرد عليه . فهذه المخالفات هي من الجوازات المرخص بها في نطاق المذهب الواحد ولم تكن في يوم من الأيام دليل تمرد أو استقلال عن المذهب.

١- ستعرض لهذه المزاعم بعد قليل .

٢- البحث اللغوي عند العرب ص ١٠١

٣- نفس المصدر ص ١٦ ، ١٠١ - ١٠٢

٤- المدارس النحوية ص ١٣٧ - ١٣٨

— علاقته بعدرسة القياس —

فارتنا استدلالا لنا فيما سبق أن ابن الأنباري ينتمي الى المدرسة البصرية وهذا الانتماء ليس في اعتقادنا مجال جدل أو مناقشة . قاذرا رحنا نبحت له عن انتماء الى مدرسة أخرى فليس ذلك لأننا نشكك في هذه الحقيقة بل لأننا نود أن نكون أكثر حصرًا وتخصيصًا في موضوع هذا الانتماء .

وتفصيل ذلك أنه قد انبثقت عن مدرسة البصرة مدرسة جديدة يتزعمها أبو علي الفارسي وتسمى بمدرسة القياس (١) . وهي لا تناقض المدرسة البصرية ولا تتعارض معها لكنها تزيد بعض سماتها وخصائصها فرط تجسيم وتشخيص . وقد بدأت هذه المدرسة بإبن السراج وتوطدت بأبي علي الفارسي واكتملت بإبن جنبي . وهذه أهم خصائصها وسماتها :

- ١- الاستقلال الفكري : فلم تكن متعبدية بآراء البصريين فقد خالف ابن السراج أصول البصريين في مسائل كثيرة لتركه النظر في النحو واقباله على الموسيقى (٢) وكانت لأبي علي الفارسي كذلك طريقته المستوعبة المتقسية في تناول مسائل النحو في شخصية ظاهرة (٣) ولا غرو في ذلك فقد كان اماما بصريا مستقلا بآرائه في النحو وشيخا لمدرسة قائمة بذاتها (٤) . وكذلك كان أبو الفتح بن جنبي أصيلا في نهجه يستعمل عقله في الفهم لا يضيره أن يخالف شيخه أبا علي الفارسي وغيره ولا أن ينفرد برأي ويقول قولا لم يقله أحد قبله (٥) . فقد كان على رأي الاستاذ أحمد أمين من زعماء الأحرار في اللغة (٦) وقد رفع لواء مذهب القياس حتى فاق استاذ (٧) — يعني أبا علي الفارسي .

- ١- من أتى على ذكر هذه المدرسة أحمد أمين (انظر : مدرسة القياس في اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية ج ٧ ص ٣٥١ وما بعدها) وسعيد الأفخاني (انظر "في أصول النحو" ص ٨٦ و ١٠٤) وعبد الفتاح الشلبي (انظر "أبو علي الفارسي" ص ٤٣٧)
- ٢- أنباه الرواة ج ٣ ص ١٤
- ٣- عبد الفتاح الشلبي أبو علي الفارسي ص ٣٦
- ٤- نفس المصدر ص ١٠٨
- ٥- فاضل السامرائي : ابن جنبي النحو ص ٢٣٠
- ٦- مجلة مجمع اللغة العربية مجلد ٧ ص ٣٥١
- ٧- ظهر الاسلام ج ٢ ص ٩٢

٢- الاتساع في القياس : فقد استغرق القياس اهتمام هؤلاء جميعاً وأخذ عليهم — مناحي تفكيرهم . وحسبنا أن نورد في التدليل على ذلك بعض أقوالهم المشهورة بهذا الشأن :

أ (قال ابن السراج : اعلم أنه ربما شذ شيء من بابيه ، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرأ في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ عنه (١) .

ب (قال أبو علي الفارسي : لأن أخطي في خمسين مسألة مما بابيه الرواية أحب الي من أن أخطي في مسألة واحدة قياسية (٢) .

ج (قال ابن جنّي : ان مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس (٣) . فهذا يدل على مدى عنايتهم بالقياس بل شذخفهم به .

٣- الاستمانة بالمنطق : فقد ذكر أبو عبد الله المرزباني في وصف كتاب " الأصول " المنسوب لابن السراج أنه جعل أصنافه بالتقسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا اللفظ الفلاسفيون (٤) . وكذلك ذكر ابن السراج أنه عني بدراسة المنطق والموسيقى (٥) . وأما أبو علي الفارسي فيذكر الدكتور شوقي ضيف أنه كان يعتنق مذهب المعتزلة والاعتزال من قديم يجر إلى قراءة المنطق والفلسفة (٦) . وأما ابن جنّي فيذكر الدكتور فاضل السامرائي أن المنطق ظاهر في بحوثه (٧) .

١- المزهر للسيوطي ج ١ ص ٢٣٢

٢- معجم الأدباء لياقوت ج ٧ ص ٢٥٤

٣- الخصائص ج ٢ ص ٨٨

٤- أنباه الرواة ج ٣ ص ١٤٩

٥- المدارس النحوية ص ١٤٠

٦- نفس المصدر ص ٢٥٦

٧- ابن جنّي النحوي ص ١٩٢

هذه سمات مدرسة القياس وخصائصها فما علاقة ابن الأنباري بكل ذلك ؟

يبدو أن صاحبنا كان على صلة وثيقة بهذه المدرسة . ونستطيع أن نتلمس هذه الصلة من خلال الدلائل التالية :

١- قال الدكتور شوقي ضيف : ويتصل نسبه (يعني ابن الأنباري) النحوي بأبي علي الفارسي . ويظهر أنه كان يعلق على مصنفاته ويدرسها لتلاميذه في المدرسة النظامية إذ نجد بين مؤلفاته كتاب " حواشي الايضاح " وهو من أهم مصنفات الفارسي (١) .

٢- اعجابه الظاهر بأركان هذه المدرسة الثلاثة فقد وصف أبا علي الفارسي بأنه من أكابر أئمة النحويين (٢) . وابن جنبي بأنه من حذاق النحاة (٣) وابن السراج بأنه كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين (٤) وبأنه كان ثقة (٥) .

٣- تأثره بهم في بعض الموضوعات النحوية التي عالجها . وقد بينا في حديثنا على جهوده في اصول النحو والعلة ما بينه وبين ابن جنبي في خصائصه من نقاط التقاء ومواطن تشابه . كما أنه ليس من قبيل المصادفة المحضة أن يكون قد نسب إلى كل من هؤلاء الثلاثة دوراً في ابتداء علم أصول النحو الذي ألف فيه ابن الأنباري وقد تقصينا القول في هذا كله في موضع متقدم فلا ضرورة للخوض فيه من جديد .

-
- ١- المدارس النحوية ص ٢٧٨
 - ٢- نزهة الألباء ص ٣١٥
 - ٣- نفس المصدر والمكان ، وانظر ص ٣٣٢
 - ٤- نفس المصدر ص ٢٤٩
 - ٥- نفس المصدر ص ٢٥٠

أمّا خصائص مدرسة القياس وسماتها فنجدها عند ابن الأنباري على الوجه التالي :

١ - الاستقلال الفكري ويتجلى في المظاهر التالية :

أ (الرغبة في التجديد على المستوى الموضوعي والحرص الشديد على السبق في ميدان الابتكار والابتداع . وبهذا الدافع صنف كتبه المعروفة فسي الأصول وجدل الأعراب والخلاف . وهي كتب مهمما قيل فيها فهي جديدة في بابها طريقة في موضوعها .

ب (التفرد في معالجة المسائل النحوية والحرص على الاتيان بالرأي السديد والموقف المتميز . فهو يحشد الآراء الواردة في المسألة الواحدة ثم يدرسها ويحصيها فاما أن يختار أحدها أو أن يلقي بدلوه في الدلاء فيورد رأيا جديدا . والأمثلة على ذلك كثيرة . وقد ذكرنا شيئا منها في مكان سابق فنكتفي بذلك .

ج (الجدة في أساليب التصنيف أي في الترتيب والتبويب . ويظهر ذلك في كتابه الانصاف وأسرار العربية ولمع الأدلة فهو لا ينسج فيها على منوال سابق . ونلمس صحة ذلك اذا قارنا بين هذه الكتب وغيرها من المصنفات النحوية التقليدية كما أن شخصية ابن الأنباري في مؤلفاته ظاهرة بارزة فله سماته وخصائصه في العرض والمعالجة . وقد أشار هوالي ذلك في مقدمات كتبه . ولا نرى ضرورة للتدليل على ذلك فقد ألمنا به في موقع سابق .

٢ - الاتساع في القياس : اتسع صاحبنا في القياس حتى جعله دأبه ويدايد — وكما كان لكل من ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني كلمة مأثورة في القياس فقد أشرعته قوله : ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو

كله قياس (١) . ولا نود أن نتوسع في التدليل على ذلك فقد أتينا فيه بما فيه الكفاية .

٣ - الاستعانة بالمنطق : فهو يكثر من الاستعانة بالمنطق واستخدام الأقيسة المنطقية ويظهر ذلك في طرح المسائل واستخلاص القواعد وتعليل الأحكام والموازنة بين الآراء وقد اثبتنا في حديثنا عن أصوله ومقاييسه وغيرها من الموضوعات بالتعليل والخلاف شيئاً كثيراً من ذلك . ولكننا هنا نود أن نركز على ناحية واحدة من هذه القضية وهي استعانة بالمنطق الحسني فبني التدليل على الأمور المعنوية . ولعلنا تأثرنا في ذلك بابن السراج الذي ذكر عنه ما يلي : وقد حكى عن أبي بكر ابن السراج أنه شبه الجازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضيلة التي يخرجها الدواء وكما أن الدواء إذا صادف فضله حذفها وإذا لم يصادف فضله أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل ان وجد حركة أخذها والا أخذ من نفس الفعل (٢) .

ولقد تأثر صاحبنا بهذه الظاهرة اكبر التأثير فأكثر من استخدامها في التدليل على آرائه وأحكامه ، فمن ذلك قوله : والممدوم لا يكون عاملاً وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعته معدومه والمشي برجل معدومة (٣) والقطع بسيف معدوم والا حراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بمعامل معدوم لأن العلل النحوية شبهة بالعلل الحسية (٤) . وقوله : فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب فالتسخين انما حصل عند وجودهما لا بهما لأن التسخين انما حصل بالنار

١ - لمع الادلة ص ٤٤

٢ - أسرار المربية ص ٣٢٣

٣ - في النص " معدوم " بالتذكير والصحيح ما أثبت

٤ - الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

وحدھا فکذلک ھا هنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ
الا انه عامل معه لأنه اسم والاصل في الأسماء ألا تعمل (١) .
وقولسه : وعدم عمله (يعني الابتداء) في محل لا يقبل الحمل لا يدل
على عدم عمله في محل يقبل العمل ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع
في آخر وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل
القطع لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع انما كان لنبوه في المحل لا لأن السيف
غير قاطع فکذلک شاعنا . (٢)

ومن هذا القبيل قوله : اسم الإشارة لا يضاف الى ما بعده لأنه معرفة
واذا كان معرفة في نفسه استغنى عن تعريف غيره فإن الكحل يغني عن الكحل (٣) .
والأمثلة على ذلك كثيرة وهي تدل على ولع صاحبنا بالمنطق والاستدلال على المعنويات
بالحسيات .

ومن ذلك كله يتضح أن ابن الأنباري ينتمي الى مدرسة القياس . وهذا لا يتعارض
مع قولنا بأنه ينتمي الى المدرسة البصرية ذلك أن الثانية فرع من الأولى وهي لا تختلف
عنها الا في بعض التفاصيل والتفريعات بالاضافة الى أن الثانية زادت بعض خصائص
الأولى وسمايتها فسرط تجسيم وتشخيص كما ذكرنا قبل قليل .

وعلى كل حال فانه يبدو أن مدرسة القياس مصطلح حديث تنبه له بعض
الدارسين المحدثين ولم يعرفه القدامى من المؤرخين وأصحاب الطبقات فلا ريب
أن نجد كثيرا من الباحثين يعتبرون أبا علي الفارسي رأس مدرسة القياس وتلميذه ابن
جني بصريين بل من أئمة المدرسة البصرية الكبار (٤) . وإذا كان رؤوس مدرسة القياس
يعتبرون بصريين فلا غرو أن يعتبر ابن الأنباري بصريا . قال الدكتور المخزومي : ولذلك
كان نحوه (يعني ابن الأنباري) بصريا بكل ما لهذه الكلمة من دلالة بل كان في دراسته
النحوية غالبا كل الغلو في اتباع حرفية المنهج البصري الذي يخيّل الى أنه كان اذ ذاك
في نموه الى الذروة في تحكيم الفلسفة في المسائل النحوية (٥) .

-
- ١- الانصاف ج ١ ص ٤٧
 - ٢- نفس المصدر ص ٥١
 - ٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٤٤
 - ٤- انظر مقدمة سر الصناعة ص ٣٤ ومقدمة الخصائص ص ٤٤ ودائرة المعارف لفؤاد
البستاني ج ٢ ص ٤١٥ وابن جني النحوي ص ٢٩٠ .
 - ٥- مدرسة الكوفة ص ٣٦١

نسبته الى ما يسمى بالمذهب البغدادي

على ان من الدارسين من ينسب صاحبنا الى المذهب البغدادي (١) فيلحقونه بأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهما من النحاة الذين لا مسوغ للاحاق هذه النسبة بهم الا انهم سكنوا بغداد وذلك ان اصحاب الطبقات نسبوا الى بغداد كل من جعلها دار اقامته فقالوا البغدادي كما قالوا الاسيوطي والانباري والحليي والدمشقي والموصلي الخ وليس في هذه النسبة اية دلالة على مذهب .

على ان هذه النسبة الى بغداد قد تكون مثقلة بعض الشيء ذلك ان بعض البصريين وعلى رأسهم ابن جني كانوا يطلقون اسم البغداديين على الكوفيين وذلك لان الكوفيين سبقوا البصريين الى بغداد وكان لهم الحظوة عند الحلفاء والامراء اكثر مما كان للبصريين (٢) فاطلق عليهم هذا اللقب نسبة الى الدار لا نسبة الى المذهب .

ولا نود الاضافة في هذا الموضوع وبحثة من جميع نواحيه ذلك ان بعض الدارسين قد سبقوا الى معالجتهم وتوصلوا بما بسطوا من براهين وادله الى انكار وجود المذهب البغدادي . وقد يكون من المناسب ان نختم هذا الفصل بما قاله الدكتور فاضل السامرائي بهذا الشأن : "ولهذا لا استطيع ان اتصور البتة ما ذهب اليه بعض الباحثين من ان ابن الانباري صاحب "الانصاف" مثلاً كان بغدادياً وهو الذي الف كتابه المذكور آنفاً لتأييد البصريين ووافقهم في عامة المسائل النحوية الخلافية ولم يخالفهم الا في تسع مسائل من مجموع (١٢١) مسألة . ولا ادري كيف يمكن أن يعد مثل هذا الرجل بغدادياً وآراؤه البصرية واضحة بينة . (٣) .

-
- ١- من هؤلاء الدكتور شوقي ضيف (المدارس النحوية ص ٢٧٨) والدكتور محمد اسعد طلس (مجله المجمع العلمي العربي - المجلد ٣١ ج ٤ ص ٦٣١) والدكتور عبد العال سالم مكرم (القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية ص ١٤٨) وغيرهم .
 - ٢- احمد امين : ضحى الاسلا م ج ١ ص ٢٩٧
 - ٣- ابن جني النحوي ص ٢٥٥

الخاتمة

وبعد فقد توقفنا في هذه الرحلة الطويلة المضنية مع ابن الأنباري، حيث يحسن بنا الوقوف، وثنيانا عنان القلم حين أشرفنا على الغاية وبلغنا الختام.

لقد قطعنا في هذه الرحلة مسالك شائكة وبذلنا جهوداً شاقة. فقد اصطحبنا ابن الأنباري في جميع مراحل حياته، وتتبعناه في مختلف أطواره وحالاته، وحاولنا أن نقدم صورة عنه في نفسه ودرسه.

وقد يكون من غير المتيسر ولا المناسب في هذه العجالة الإلمام بجميع القضايا التي عالجنها، والمشكلات التي تصدينا لها، فهي متنوعة وكثيرة. كما أننا لا نرى العودة إلى الرسالة لاستنطاقها بما كشفت من حقائق وما جلت من آراء فنحن على ثقة بأن الدنيا لم تخل من ذوي النزاهة والنصفة.

ولسنا نزعم أو ندعي أننا استطعنا بعملنا هذا أن نقدم الصورة الوافية والنهائية عن جهود صاحبنا في النحو، وأما لم نترك فيه بعددنا مقالاً لقائل. فباب البحث في ابن الأنباري ما يزال مفتوحاً على مصراعيه لكل من يأنس في نفسه الكفاية للخوض في هذا الموضوع.

ولا نريد أن نشير هنا إلى امكالمات الكتابية في ابن الأنباري اللغوي والفقهاء والمتكلم فذلك يتعدى اختصاصنا في هذه الرسالة. وحسبنا أن نشير إلى المنافذ المتعددة التي يمكن أن ينفذ منها الباحث لدراسة ابن الأنباري اللغوي فيجد مجالا للقول ومتسعاً للكلام. وقد نستطيع أن نذكر منها ما يلي:

١- أصوله ومصادره: لقد اعتمد صاحبنا في تصنيفه لهذا العدد الكبير من المؤلفات النحوية على أصول مختلفة ومصادر متنوعة. وكان يذكر

هذه الأصول والمبادئ أحيانا ويتقاضى عن ذكرها أحيانا أخرى .
ومن يطلع على هذه الرسالة يلاحظ أننا كنا نلم بشيء منها في نهاية
كل فصل من الفصول التي عقدناها للحديث عن اتجاه النحو . ولكن
ذلك لم يكن شافيا ولا وافيا . ولذلك يبدو من الممكن تتبع هذه الأصول
في تراث كل من البصريين والكوفيين ومدى استفادة صاحبنا من كل فريق
وتأثير ذلك كله في اتجاهه النحوي . وقد يضاف الى ذلك موقفه
من أصول علم الرواية ومدى تمسكه بتلك الأصول وحرصه على تطبيقها .

٢- تأثيره بالمنهج الفقهي : لقد تعرضنا لهذه المسألة كثيرا خلال
حديثنا عن ابن الأنباري إذ حاولنا أن نتبين أسباب هذا التأثر
ونتائجه . ولكن هذه القضية ما زالت بحاجة الى مزيد من البحث والاستقصاء
فقد يكون من الممكن تتبعها من جذورها ثم دراسة آثارها في النحو
العربي بصفة عامة . كذلك من الممكن بحث أثرها في أدلة ابن الأنباري
وأقيسته التي كان يستخدمها في دراسة مسائل النحو وقضاياها .

٣- منهجه التعليمي : لقد اتبع صاحبنا في دراسة النحو منهجا خاصا
به قد نستطيع أن نطلق عليه اسم " المنهج التعليمي " في مقابل
ما يسمى " بالمنهج الوصفي " الذي كان يعمل به الكوفيون . ومن
صفات هذا المنهج التعليمي أنه ينظر ويقعد ويعتمد الأقيسة
المنطقية والأدلة العقلية . أما المنهج الوصفي فهو يعتمد
الملاحظة والتصور البعدين عن التفسير والتعميد .

وقد يكون من الممكن الاستفادة من المنهج التعليمي هذا الذي
استخدمه صاحبنا في معالجة مسائل النحو وقضاياها ، وخاصة في هذا
الزمن الذي تكثر فيه الشكاوى من صعوبة تدريس النحو فيتبارى الأساتذة
والمرهون لتحسين وسائل التعليم القديمة وابتكار وسائل
جديدة .

انه من الممكن استغلال انتاج ابن الأنباري في تحقيق هذه المهمة . فلقد كان هذا الرجل مخلصا لمهنة التعليم كما كان مخلصا للغة القرآن . وقد نستطيع الاستفادة من جهوده بهذا السبيل اذا أحسننا التدبير وأطلعنا النظر .

كل موضوع من الموضوعات السابقة يصلح أن يكون رسالة جامعية . ولا ريب في ذلك فابن الأنباري خصص كما نرى ، وجوانبيه متعددة متنوعة . فهل نطمح من علمائنا الأفاضل وشبابنا المتفتح على العلم والمعرفة أن يخوضوا هذه التجربة ويحققوا هذا الأمل ؟

أما نحن فنرجو أن يصفنا الوقت بذلك آملين أن يكون لنا مع ابن الأنباري في المستقبل لقاءات ولقاءات .

*

* * * *

*

لائحة المصادر والمراجع

أولا : المخطوطات :

- ١- ابن البطليوسي - عبد الله بن محمد (+ ٥٢١هـ / ١١٢٧م) : الانصاف بذكر أسباب الخلاف ، مكتبة الأوقاف في بغداد رقم (٦٠١٨)
- ٢- التكريتي - عبد المنعم أحمد صالح : ابن الشجري ومنهجه في النحو رسالة ماجستير مودعة في مكتبة بغداد المركزية تحت رقم ٤١٥ نحو .
- ٣- علوش - جميل ابراهيم : التعجب صيغه وأبنيتها . رسالة ماجستير للمؤلف . جامعة القديس يوسف . معهد الآداب الشرقية سنة ١٩٧٢م
- ٤- ابن قاضي شهبة - أبو بكر بن محمد (+ ٨٥١هـ / ١٤٤٨م) : طبقات النحاة واللفويين . مخطوطة الظاهرية رقم ٤٣٨ .

ثانيا : المطبوعات :

- ١- ابن الأثير - أبو الحسن علي : أ - التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية . تحقيق عبد القادر أحمد طليعات . دار الكتب الحديثة . القاهرة سنة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م
ب - الكامل . دار صادر . بيروت سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٧م
- ٢- الأفغاني - سعيد : في أصول النحو . مطبعة جامعة دمشق . ط ٣ سنة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م
- ٣- أمين - أحمد : أ - هدى الاسلام . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة . سنة ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م
ب - ظهر الاسلام . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة . سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م

٤- أمين - حسين ، تاريخ العراق في العصر السلجوقي . المثبتة الأهلية .
بغداد . سنة ١٣٨٥هـ / ١١٦٥م .

٥- ابن الأنباري - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :

أ - أسرار العربية . تحقيق محمد بهجت البيطار . دمشق سنة ١٣٧٧هـ / ١١٥٧م .

ب - إعراب القرآن . تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه . الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر . القاهرة سنة ١٣١٠هـ / ١٩٧٠م .

ج - الإعراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة . تحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني . دار الفكر . بيروت . ط ٢ سنة ١٣٦٢هـ / ١٩٧٢م .

د - الانصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة . سنة ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م .

هـ - لمع الأدلة . تحقيق عطيه عامر . المطبعة الكاثوليكية . بيروت . سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

و - نزعة الألباء - تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . دار نهضة مصر للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

٦- بارتولد : تاريخ الحضارة الإسلامية ، ترجمة حمزة الطاهر . دار المعارف بمصر ط ٣١ . سنة ١٩٤٤ .

٧- بروكلمان . كارل :

أ - تاريخ الأدب العربي . ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار . دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م .

ب - تاريخ الشعوب الإسلامية . ترجمة نبيه أمين فارس ووزير البعلبكي . دار العلم للملايين . ط ٥ . بيروت . سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

٨- البغدادي - اسماعيل :

أ- ايضاح المكنون . استانبول . سنة ١٣٦٤ هـ / ١٤٥٠ م

ب- هدية العارفين . استانبول . سنة ١٣٧٥ هـ / ١٤٥٥ م

٩- البغدادي - الخطيب أبو بكر أحمد بن علي : تاريخ بغداد . مطبعة السعادة بمصر . سنة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م

١٠- البغدادي - عبد القادر : خزانة الأرب . المطبعة السلفية القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ / ١٢٨٠ م

١١- البلاذري - أحمد بن يحيى بن جابر : فتوح البلدان . تحقيق عبد الله أنيس الطباع وأخيه . دار النشر للجامعيين . بيروت سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م

١٢- البنداري - الفتح الأصبهاني : تاريخ دولة آل سلجوق . مطبعة الموسوعات مصر سنة ١٣٣٧ هـ / ١١١٨ م

١٣- البهبهني - نجيب محمد : تاريخ الشعر العربي . مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٦ هـ / ١٩٣١ م

١٤- ترزي - فؤاد : في اصول النحو واللغة . مكتبة لبنان . بيروت . سنة ١٣٨١ هـ / ١٦٦١ م

١٥- ابن تفرج بردي - أبو المحاسن يوسف : النجوم الزاهرة . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٨٣ هـ / ١٦٦٣ م

١٦- التهانوي - محمد علي : كشاف اصطلاحات الفنون . طبعة بالأوفست . مكتبة خياط . بيروت . سنة ١٣٨٣ هـ / ١٦٦٤ م

١٧- التوحيدى - أبو حيان علي بن محمد :

- أ — الإمتاع والمؤانسة . مطبعة لجنة التأليف والنشر . ط ٢ . القاهرة سنة . . .
 ب — المقاييس . تحقيق حسن السند وبني . المكتبة التجارية الكبرى
 سنة ١٣٤٧ هـ / ١٢٦١ م .

١٨ — ثعلب — أبو العباس أحمد بن يحيى : مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام
 تارون . دار المعارف بمصر . سنة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٨ م .

١٩ — الجزري — شمس الدين محمد :

- أ — غاية النهاية في طبقات القراء . طبعة الخانكي بمصر . سنة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .
 ب — النشر في القراءات العشر . مطبعة مصطفى محمد سنة

٢٠ — الجمحي — محمد بن سلام : طبقات فحول الشعراء . تحقيق محمود ومحمد شاكر
 دار المعارف للطباعة . القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م .

٢١ — ابن جني — أبو الفتح عثمان :

- أ — الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب . القاهرة .
 سنة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

ب — سر صناعة الأعراب . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . مكتبة عيسى الحلبي .
 القاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م .

٢٢ — ابن الجوزي — أبو الفرج : المنتظم في أخبار الملوك والأمم . حيدرآباد .
 الهند . سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .

٢٣ — حاجي خليفة — مصطفى بن عبد الله : كشف الظنون . استانبول .
 سنة ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م .

٢٤ — الحديثي — خديجة : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . جامعة
 الكويت . سنة ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٤ م .

- ٢٥- حسب الله - علي : أصول التشريع الاسلامي . دار المعارف بمصر ط ٢١
سنة ١٣٦١هـ / ١٩٧١م
- ٢٦- حسن - حسن ابراهيم : النظم الاسلامية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٦م
- ٢٧- حسين - محمد الخضر :
- أ - دراسات في العربية وتاريخها . مكتبة دار الفتح . دمشق سنة ١٣٧١هـ
١٩٥٠م / ١٩٦٠م
- ب - محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية . المكتبة التجارية الكبرى . مصر
سنة ١٣١٠هـ / ١٩٧٠م
- ٢٨- الحموي - أبو عبد الله يعقوب المعروف بياقوت الرومي :
- أ - معجم الأرباء . مطبعة دار المأمون . مصر سنة ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م
- ب - معجم البلدان . دار صادر . بيروت سنة ١٣٧٤هـ / ١٥٥٠م
- ٢٩- الحنبلي - ابن العماد : شذرات الذهب . مكتبة القدسي . القاهرة
سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م
- ٣٠- ابن خلكان - أحمد البرمكي : وفيات الأعيان . تحقيق احسان عباس . دار
الثقافة . بيروت سنة ١٣٦١هـ / ١٩٧٠م
- ٣١- الخوانساري - الحاج ميرزا : روغات الجنات . سنة ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م
- ٣٢- خودا بهخش - صلاح الدين : حضارة الاسلام . ترجمة وتعليق علي حسن
الخرطبولي . دار الثقافة . بيروت سنة ١٣٦١هـ / ١٩٧٠م
- ٣٣- الذهبي - شمس الدين محمد بن أحمد : الصبر في خبر من غبر . الكويت
سنة ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م

٣٤- الراجحي - الدكتور عبد ه : دروس في كتب النحو . دار النهضة العربية - بيروت .
سنة ١٣٦٤هـ / ١٩٧٤م .

٣٥- الرضي - محمد : شرح الرضي على الكافية . مطبعة الرضي سنة ١٣٧٥هـ /
١٨٥٨م . /

٣٦- الزجاجي - أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق :

أ - الايضاح في علل النحو . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دار النفائس
ط ٢١١ . لبنان . سنة ١٣١٣هـ / ١٩٧٣م .

ب - مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام هارون . الكويت سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .

٣٧- زيدان - جورجى :

أ - تاريخ آداب اللغة العربية . دار مكتبة الحياة . بيروت سنة ١٣٨٧هـ
١٩٦٧م . /

ب - تاريخ التمدن الاسلامي . دار الهلال . مصر سنة

٣٨- السامرائي - الدكتور فاضل : ابن جنّي النحوي . دار النذير للطباعة والنشر
بغداد سنة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٩م .

٣٩- السبكي - تاج الدين عبد الوهاب : طبقات الشافعية الكبرى . المطبعة
الحسينية بمصر . سنة ١٣٢٦هـ / ١١٠٦ .

٤٠- السجستاني - أبو داؤود : المصاحف . المطبعة الرحمانية بمصر .
سنة ١٣٥٥هـ / ١٣٦٦م .

٤١- السخاوي - شمس الدين : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : مكتبة القدسي ،
القاهرة سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م .

٤٢- ابن السراج - أبو بكر : الموجز في علم النحو . تحقيق مصطفى السويدي
وابن سالم الدمرداجي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .

٤٣- السمعاني - عبد الكريم بن محمد : الأنساب . حيد آبار الدكن . سنة
١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .

٤٤- سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت .
سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

٤٥- السيرافي - أبو سعيد الحسن بن عبد الله : أخبار النحويين البصريين .
المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

٤٦- السيوطي - جلال الدين :

أ - الاتقان في علوم القرآن . مطبعة مصطفى البابي الحلبي
مصر سنة ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م .

ب - الأشباه والنظائر . حيدرآباد الدكن ط ٢ سنة ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .

ج - الاقتراح . حيدرآباد الهند . سنة ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .

د - بذية الوعاة . تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابي
الحلي . مصر . سنة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .

هـ - تاريخ الخلفاء . تحقيق محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة .
مصر ط ١١ سنة ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م .

و - المزهري في علوم اللغة . تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين . مطبعة
عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر سنة ١٣٩٢هـ .

ز - همع المسوامع . مطبعة السعادة ط ١ . القاهرة
سنة ١٣٢٧هـ / ١٩٠٦م .

٤٧- أبو شامة - عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي : الذيل على الروضتين ، ط ١ .
القاهرة سنة ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م .

٤٨- ابن الشجري - أبو السعادات هبة الله : أمالي بن الشجري . طبع الهند
ط ٢١ سنة ١٣٤٩هـ / ١٣٠٠م

٤٩- الشلمي - عبد الفتاح : أبو علي الفارسي . مطبعة نهضة مصر . القاهرة .
سنة ١٣٧٧هـ / ١٥٧٠م

٥٠- الشلقاني - عبد الحميد : رواية اللغة . دار المعارف بمصر
سنة ١٣٩١هـ / ١٧١٠م

٥١- الصفدي - صلاح الدين : الوافي بالوفيات . الجزء الأول والثاني استانبول
١٣٤٩هـ / ١٣٠٠م والثالث المطبعة الهاشمية دمشق سنة ١٣٧٣هـ / ١٥٣٠م

٥٢- ضيف - شوقي : المدارس النحوية . دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٨هـ / ١٦٨٠م

٥٣- الطاهر - علي جواد : الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر
السلجوقي . مطبعة المعارف . بغداد . سنة ١٣٧٨هـ / ١٥٨٠م

٥٤- ابن الطقطقي - محمد بن علي : ألفخري في الآداب السلطانية . دار صادر
بيروت . سنة ١٣٨٦هـ / ١٦٦٠م

٥٥- الطوسي - أبو جعفر محمد بن الحسن : الخلافة . مطبعة الحكمة . طهران
سنة ١٣٧٠هـ / ١٥٠٠م

٥٦- ابن العبري - أبو الفرج غريغوريوس : تاريخ مختصر الدول . المطبعة الكاثوليكية .
ط ٢١ بيروت سنة ١٣٧٨هـ / ١٥٨٠م

٥٧- عيود - مارون : أدب العرب . دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦٠م .

٥٨ - عطية الله - أحمد : القاموس الاسلامي . مكتبة النهضة بالقاهرة
سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م

٥٩ - ابن عقيل - بهاء الدين عبد الله : شرح ألفية ابن مالك . تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية . القاهرة سنة ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م

٦٠ - عمر - أحمد مختار : البحث عند العرب . دار المعارف بمصر سنة ١٣٩٩ هـ
١٩٧١ م /

٦١ - عيد - محمد :

أ - أصول النحو العربي . مطبعة عالم الكتب . القاهرة . سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م
ب - الرواية والاستشهاد باللغة . دار نشر الثقافة . القاهرة . سنة
١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م

٦٢ - أبو العنين - بدران : اصول الفقه . دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م

٦٣ - الغزالي - أبو حامد :

أ - المسعفي في علم الأصول . مطبعة بولاق . سنة ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م
ب - المنحول من تعليقات الأصول . تحقيق محمد حسن هيثو . دار الفكر .
دمشق سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م

٦٤ - الفارسي . أبو علي الحسن بن أحمد : الحجة في علل القراءات السبع . تحقيق
محمد علي النجار . دار الكاتب العربي . القاهرة سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م

٦٥ - أبو الفداء - اسماعيل الطوك المؤيد : المختصر في أخبار البشر . المطبعة
الحسينية . ط ١١ القاهرة سنة

٦٦ - فروخ - عمر : تاريخ الفكر العربي . دار العلم للملايين . بيروت سنة ١٣٨٦ هـ
١٩٦٦ م /

- ٦٧- القرطبي - ابن مضاء : الرد على النحاة . تحقيق الدكتور شوقي ضيف . القاهرة .
سنة ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .
- ٦٨- القفطي - ابو الحسن علي بن يوسف : انباه الرواة على انباه النحاة . تحقيق
محمد أبي الفضل ابراهيم . مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- ٦٩- الكتبي - ابن شاذان : فوات الوفيات . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
مكتبة النهضة المصرية . سنة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .
- ٧٠- ابن كثير - اسماعيل بن عمر : البداية والنهاية . طبعة الخانكي . سنة ١٣٥٨ هـ
١٩٣٦ م /
- ٧١- كرد علي - محمد : الاسلام والحضارة العربية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر . القاهرة . سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٧٢- الكفراوى - عبد العزيز : تاريخ الشعر العربي . دار نهضة مصر .
سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٧٣- اللغوي - أبو الطيب : مراتب النحويين . تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم
القاهرة سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٧٤- متر - آدم : الحضارة الاسلامية . ترجمة عبد المادي أبي ريدة . دار الكتاب
العربي . بيروت ط ٤١ سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٧٥- ابن محمد - القاضي النعمان : اختلاف اصول المذاهب . تحقيق مصطفى
قالب . دار الأندلس . بيروت سنة ١٣٦٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ٧٦- محمود - حسن أحمد : العالم الاسلامي في العصر العباسي . القاهرة .
سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .

- ٧٧- المخزومي - مهدي : مدرسة الكوفة . مطبعة البابي الحلبي .
ط ٢١ القاهرة . سنة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .
- ٧٨- المرادوي - أبو الحسن علي بن سليمان : الانصاف في معرفة الراجح من
الخلافا . مطبعة الحكمة . طهران . سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م .
- ٧٩- المرزباني - أبو عبد الله محمد بن عمران : الموشح في مآخذ العلماء على
الشعراء تحقيق علي محمد البجاوي . دار نهضة مصر . القاهرة . سنة
١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م .
- ٨٠- أبو المثارم - علي : اصول التفكير النحوي . مطابع دار القلم . بيروت
سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- ٨١- المصري - أبو العلاء أحمد بن سليمان : رسالة الغفران . تحقيق بنت
الشاطبي . دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠م .
- ٨٢- مكرم - عبد الحال سالم : القرآن وأثره في الدراسات النحوية . دار
المعارف . سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- ٨٣- ابن النديم - أبو الفرج محمد بن اسحاق : مطبعة الاستقامة . القاهرة
سنة
- ٨٤- الهاشمي - علي بن الحسين : تاريخ الأنبار . دار الثقافة . بيروت
سنة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

٨٥- ابن هشام - جمال الدين :

أ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة سنة ١٣٧٥هـ / ١٠٥٦ .

ب - مغني اللبيب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة المدني
القاهرة سنة ١٩٢٢

٨٦- وليد - دونالد : ايران مانعها وحارها : ترجمة عبد النعيم محمد حسنين
مكتبة مصر . القاهرة سنة ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م)

٨٧- اليازجي - كمال : معالم الفكر العربي . دار العلم للملايين . بيروت . سنة
١٣٨١هـ / ١٩٦١م .

٨٨- اليافعي - ابو محمد عبد الله : مراة الجنان وعبرة اليقظان . طبعة حيدرآباد
الهند سنة ١٣٣٨هـ (١٩١٩م) .

٨٩- ابن يمش - ابو البقاء يعيث بن علي : شرح المفصل . دار الطباعة المنيرية بمصر .

ثالثا - الفهارس ودوائر المعارف والمجلات :

١- دائرة المعارف الإسلامية .

٢- فهرس المخطوطات المصورة . فؤاد السيد . دار الرياض للطباعة والنشر
القاهرة سنة ١٣٧٤هـ / ١٠٥٢م .

٣- مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد .

٤- مجلة كلية اللغة العربية . جامعة الرياض .

٥- مجلة المجمع العلمي العراقي .

(٢٧٠)

- ٦- مجلة المجمع العلمي العربي - دمشق .
- ٧- مجمع اللغة العربية - القاهرة .
- ٨- مجلة المريد - تصدر عن جامعة البصرة .
- ٩- معجم المطبوعات العربية والمعربة . يوسف سرقيس . مطبعة سرقيس
القاهرة سنة ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م .

رابعاً - الاجنبية :

AASSAN, I. HASSAN: ISLAM, THE TIME PRINTING
PUBLISHING (P.S.H.CO). BAGHDAD, 1976

HITTI , PHILIPPE : THE HISTORY OF THE ARABS.
LONDON . 1960 .

LEWIS , BERNARD : THE ARABS IN HISTORY .
LONDON , 1958.

الفهارس العامة

١ - فهرس الأعلام.

ابن الأبار : ١٦٤، ٧٧

ابراهيم أنيس : ٢٠٦

ابراهيم بيومي مذكور : ١٥٤

ابراهيم السامرائي : ١٠٨

ابراهيم بن هرمه : ٢٧٥

ابراهيم بن يثال : ١٢

ابن أبي الجبر : ١٢

ابن الأشير : ١٣، ١٢، ٨، ٧، ٢، ١

٤٨، ٤٧، ٤١، ٢٠، ١٥، ١٤

٣٠٣، ٨٠، ٥٢، ٥١

احسان عباس : ٥٢

أحمد أمين : ٣٤٨، ١٤٨، ١٤٣، ١٣٠

٣٥٤

أحمد عطية الله : ٥٥

أحمد بن نظام الملك : ٧٢

الإحشيد : ١٤

الأخطل : ٢٩٧

الأخفش الصغير (أبو الحسن) : ٨٥

٢٤٦، ٢١٠، ٢٠١، ١٣٥، ١١٧

٣٤٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٢٢

الأخفش الكبير (أبو الخطاب) : ١١٠

آدم متر : ٤٢، ٤١، ١١، ١٨، ١٧

أبو اسحاق الاسفراييني : ٣٧

اسحاق بن راهويه : ١١١

أسعد العبرتي (أبو منصور) : ٧٤

اسماعيل الاستراباذي : ٣٧

اسماعيل البغدادي : ٤٧، ٥١، ٥٣

١٣، ١٢، ٨٠

أبو الأسود الدؤلي : ١١٠، ٣٤٦

أشناس : ١٤

الاصبهاني (الحسن بن عبد الله) : ١٦٨

الأصمعي (عبد الملك بن قريب) : ١٠٩

٣٢٥، ٢٧٥، ١٥٦، ١١١

الأعرج : ٢٥٨

الأعشى : ٢٩٧، ٢٧٤

ألب أرسلان : ٣٨، ٢٠، ١٠، ٨

أمرؤ القيس : ٢٦٦، ٢٧٤

أمية بن أبي الصلت : ٢١٧

الأمين : ١٦٧

ابن الأنباري (أبو بكر) : ١١١، ٦٤، ٥٦

٠٣٤٥، ٢٤٤

الأندلسي : ٢١٢

أنوشروان بن خالد : ٢

اهيف سنو : هـ

ايتاخ : ١٤

ابن إياز : ٢٢٠

بدران أبو المينين : ١٤٠

بركياروق بن ملكشاه : ٢١

برنارد لويس : ٣٤، ٢٦، ٧

بروكلمان (كارل) : ١٠٣، ٨٠، ٣١، ١٩

٠٢١٥، ٢١٤، ١١٥

جبار (هـ. أ. ي) : ٣٣
ابن جبير : (٤١، ٤٢)
الجرمي (أبو عمر) : ١١٧، ٢٠٩، ٢١٨
٠٣٤٦، ٣٣٤

جرير : ٢٧٤، ٢٦٦
ابن الجزري : ٢٨٦
جعفر بن خالد البركسي : ٢٥٩
أبو جعفر بن قادم : ١٦٧
أبو جعفر النحاس : ٢١٦، ٢٤٦
جميل بثينة : ٣٢٠
ابن جني (أبو الفتح عثمان) : ٨٣، ١٣٤
١٣٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦
١٤٧، ١٥٢، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦
١٧٨، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩
١٩٤، ٢٠٣، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥١
٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٤٨، ٣٤٩
٠٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣

الجواليقي (موهوب بن أحمد بن محمد بن
الخير) : ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨

٠٠٧١، ٦١
جوتولد قايل : ٢١٤، ٢٣٧
جورجي زيدان : ٣٦، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ٤٦

ابن الجوزي : (٢، ١، ١٦، ٤١)
الجويني (أمام الحرمين) : ٣٧
جيرغاس : ١١٥

حاجي خليفة : ١٣، ١٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨
٠١٠٠، ١٠٢

ابن برّي : ٢١٧
البياسيري : ١٢، ١٣، ١٥
بشار بن برد : ٢٧٤

بشر العريسي : ١٥٤
ابن بشكوال : ٧٦، ٧٧
بطرس البستاني : ٤٦
بغا الكبير : ١٤
بغا الصغير : ١٤
البنداري : (٢، ١، ٨، ٣١)
بن سالم الدمرداجي : ١٤٠
بهجت البيطار : ١١٢، ٨٣، ٥٠٠

البيهقي : ٣٧
التبريزي (أبوزكريا) : ٣٦، ٦٣
ابن التعاويذي : ٤٦، ٥١، ٨٠
ابن تفردي بردي : ٦، ٤٧، ٥١
تكش : ٢٨، ٣١

أبو تمام : ٢٧٥، ٢٩٨
تمام حسان : ١٥٣
التهانوي : ١٢٣، ١٤٠، ١٧٦، ١٧٦
١٨٣، ١٨٦، ١٩١
١٦٢، ٢٦٦، ٣٠٥

ثعلب (أحمد بن يحيى) : ٢١٢، ٢١٤
٢١١، ٢٥٣، ٣٠٩، ٣٣٢
٠٣٣٨

الجاحظ : ٨٢، ١٠٦

جارونهر كوسوت : ١١٥

خالد الأزهرى : ٢٣٣
 خديجة الحديثي : ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤،
 ٢٠٦، ٢٨٦
 خزعل بن خليل المصري : ٧٤
 ابن الخشاب (عبد الله بن أحمد بن نصر)
 ٧٥
 الخضرى (محمد) : ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٥،
 ٣٣، ٣٤، ٤١
 الخطيب البغدادي : ٤٣، ٤٩
 ابن خلّكان : ج ٢، ٦، ٢٧، ٢٨، ٤٧، ٤٨،
 ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٦٣، ٦٤، ٦٩
 ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٠٢، ١٣٨
 الخليل بن أحمد : ١١٠، ١١٣، ١٥٦، ١٦٦،
 ١٦٧، ٢١٠، ٢١٦، ٢٣٢، ٣٣٦، ٣٤٦،
 ٣٤٧
 الخوانساري : ٥١، ٥٣، ٥٨، ٦١، ٦٤، ٦٥،
 ٨٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨،
 ١٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢
 خواص بخش : ٨
 ابن الخياط : ٢٤٤، ٣٤٥
 ابن خيمرون (أبو منصور) : ٧١
 ديبس بن صدقة الأسدي : ١٩
 ابن الديبشي (أبو عبد الله محمد بن سعيد
 الواسطي) : ٤١، ٦٧، ٧١، ٨١
 ابن درستويه (عبد الله بن جعفر) : ٢١٦
 دريد بن الصمة : ٢٧٠
 ابن دريد (أبو بكر) : ٩٧
 ابن الدهان (المبارك بن المبارك بن سعيد)
 ٧٤
 دونالد ولبر : ١٤
 الدينوري (أبو عبد الله الحسين بن موسى) : ١٦٥

أبو حاتم السجستاني : ١٠١
 حارث طه الراوي : ٢٥١
 الحريري : ٢٩، ٤٤
 ابن حزم : ٢٩٦
 حسان بن ثابت الأنصاري : ٢٧٠،
 ٢٧٤، ٢٦٧
 حسن إبراهيم حسن : ٢٣، ٢٦،
 ٣٤، ٤٦
 حسن الباشا : ٢٢
 الحسن البصري : ٢٧١، ٢٧٤
 الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي :
 ٧٢
 أبو الحسن الفزنوي : ٢١
 حسن محمود : ١٣
 حسين أمين : ٢، ٤، ٨، ١٣، ١٦،
 ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٥٨، ٥٩
 الحطيئة : ٢١٦، ٢١٧
 حمزة الزيات : ٢١٠
 ابن حنبل : ١٨
 أبو حنيفة : ٩٤، ١٠٣، ٢٤١، ٣٠٠
 أبو حيان التوحيدى : ١٥٤
 أبو حيان النحوي الأندلسي : ٨٣،
 ١٥٥، ٢٠٦، ٢٦١، ٢٧٢،
 ٣٤٦

الزيادي (ابراهيم بن سفيان) : ٢٠٩ ، ٣٣٤

ابوزيد الانصاري : ١٠٩

سابور الوزير : ٤٣

السبيكي (تاج الدين) : ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩

٥١ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٣ ،

٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،

السجستاني (ابوداود) : ٥٦

السخاوي : ١٤٩

ابن السراج (ابوبكر) : ١٣٤ ، ١٣٥ ،

١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،

١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ،

١٩٤ ، ٢٥٨ ، ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ،

٣٤٩ ، ٣٥١ ،

ابن السكيت : ٢١٨

سعيد الافغاني : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٣ ، ٨٧ ،

١٠٣ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٤٤ ،

١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٦٢ ،

٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ،

٢٨٦ ، ٣٠٢ ، ٣٤٨ ،

ابو سعيد السيرافي : ١٤٣ ، ١٥٥ ، ٢١٢ ،

٣٣٣ ،

ابن سلام : ١٤٤

ابو سليمان المنطفي السجستاني : ١٥٤

السمعاني : ٥٥ ، ٥٦

سنجر : ٢١

بنو سهل : ١٣

سيويه : ٨٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٧ ،

١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٠٩ ،

٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ،

٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٦٨ ، ٣٠٥ ، ٣٣٣ ،

٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ،

٣٤٧

الذهبي (شمس الدين) : ٤٧ ، ٤٩

٥١ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨٢ ،

ذو الرمة : ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٧ ،

الراشد (الخليفة) : ٢١

الراعي : ٢٩٧

ابن الرزاز : ٧١ ، ١٥١

رسول الله : ١٢٦ ، ٢٤١ ،

الرماني : ٨٢ ، ٨٤ ، ١٤٤ ،

٢٢٠

رمضان عبد التواب : ١٠٥ ، ١٠٧ ،

روزن : ١١٥

رومانوس ديوجينوس : ٨

ابوزيد الطائي : ٢٩٧

ابن الزبير (ابو جعفر احمد بن ابراهيم

الثقيفي) : ٤٩ ، ٧٦ ، ٧٧ ،

الزجاج (ابو اسحاق) : ٨٣ ، ١١٧ ،

٢٤٦ ، ٣٢٦ ، ٣٤٦ ،

الزجاجي (ابو القاسم) : ١٢٣ ، ١٣٩ ،

١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،

١٧٠ ، ١٩٤ ، ١١٥ ، ٢٠٨ ،

٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٤٣ ،

٢٦١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ،

الزركشي : ٢٨٦

الزركلي : (خير الدين) ٥٨

الزمخشري : ٤٤ ، ٦٦ ، ١٤٤ ، ٢٦٩ ،

٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٦٨ ،

زهير بن ابي سلمى : ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،

سيبولد (جي. اف.) : ١١٢	الصاحب بن عباد : ٤٥
سيث الدولة : ٤٥	صدقة الأسدي : ١٢
السيوطي : ٥١، ٤١، ٤٧، ٤١، ٧، ٢	صرمة الأنصاري : ٢١٧
٧٦، ٦٧، ٦٦، ٦١، ٥٨، ٥٢	الصفدي (خليل بن أبيك) : ٦٤، ٧٥
٩٤، ٩٣، ٩٢، ٨٨، ٨٠، ٧٨	١٠١
٥١، ٥٠، ٩٩، ٩٧، ٩٦، ٩٥	ابن الضائع : ٢٧٢
١٤١، ١٣٤، ١٠٢، ١٠١	غابن البرجمي : ٢١٧
١٦٥، ١٦٢، ١٥٦، ١٥٠	الطرمّاح : ٢١٦
٢١٧، ٢١٢، ١٩٤، ١٨١	طغرليك : ١٥، ١٣، ١٢، ٧
٢٦٨، ٢٣٩، ٢٣٥، ٢٣٣	الطفرائي : ٦٠
٢٨٦، ٢٦٦	طه حسين : ١٦٤
الشاشي (أبو بكر) : ١٥٢	طه عبد الحميد طه : ٧٦، ٦٧، ٦٢
الشافعي : ٢٣٩، ١٤٨، ٩٤، ٦٤	١١٩، ٧٨
٢٤١	ابن طولون : ١٤
أبو شامة المقدسي : ٧٥	أبو الطيب الطبري : ٥٩
ابن الشجري : ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٣٧	أبو الطيب اللغوي : ٢١٣
٢٦٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧	أبو الطيب المقتني : ١٠١
٣٤٦، ٣٣٢، ٣١٨	عامر بن الطفيل : ٢٩٤
شرف الدولة : ٢٨	ابن العبادي : ٢١
ابن شقير : ٢٤٥، ٢٤٤	العباس بن مرداس السلمي : ٢٩٧
شقيق بن جزء بن رباح الباهلي : ٢١٨	عبد الحسين الفتلي : ١٤١
الشمّاخ بن خرار : ٣٠٦، ٢٩٧	عبد الحميد الشلقالي : ١٤٣
شمس الدين الأربلي (أحمد بن الحسين) : ١٠٢	عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي (أبو الفرج) : ٢٤٠
شوقي ضيف : ٢١٣، ٢٠٧، ١٤٥، ١٣٥	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج : ١١٠
٣٥٤، ٣٥٠، ٣٤١	عبد الرحمن السيّد : ١٥٤
الشيرازي (أبو اسحاق) : ٣٦، ٣٠	عبد المال سالم مكرم : ٣٥٤، ٢١٣
٠ ٧٦، ٥٩، ٣٧	

- عبد العزيز الفراوي : ٤٤٠٢٦
عبد الفتاح الشلبي : ١٤٤٠ ، ١٤٣
٢٤٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٣٤٨
عبد القادر البغدادي : ٢٧١ ، ٢٦٩
٢٧٢ ، ٢٩٨ ، ٢٧٤
عبد الله بن اسحاق الحضرمي : ١٣٣
١٤٤ ، ١٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٤
عبد الله بن شبرمة : ٢٧٤
عبد الله بن طاهر : ١٣
عبد الله بن عامر : ٢٧٠ ، ٢٦٩
عبد الله بن علي بن احمد المقرئ النحوي : ٧٢
عبد الله بن محمد بن السيد البطليوس : ٢٤٠
عبد الملك الجويني : ١٢١
عبد المنعم احمد صالح التكريتي : ٢٦٢
عبد المنعم ماجد : ٣٢
عبد الهادي هاشم : ١٠٧ ، ١٠٦
عبد الوهاب الراجحي : ٢١٦
عبد الوهاب الانماطي (ابو البركات) : ٧١ ، ٥٨ ، ٥٤
ابن العبري : ٤
عبيد الله الازدي : ٢٢٠
العتابي (محمد بن علي بن ابراهيم) : ٧٥
ابن عذارى : ٧
ابن العرس (عبد المنعم بن محمد الفرناطي) : ٢٢٠
عطية عامر : ١٢١ ، ١٠٨ ، ١٠٦ ، ١٥٤ ، ١٥١ ، ١٣٨ ، ١٣٦
٣٠٢
ابن عطية : ٢٦٩
ابن عقيل : ٢٣٥ ، ٢٣٤
بنو عقيل : ١٢
- المكبري : ٢٦١
ابو العلاء المصري : ١٠٩ ، ٢٦
علي ابراهيم حسن : ٢٣
ابو علي بن ابي الجبر : ١٢
علي الاحمر : ٣٣٢ ، ١٦٧
علي الجارم : ١٢٦
علي جواد الطاهر : ١٨ ، ١٦ ، ١٢
٢٤ ، ٢٣
علي حسب الله : ٢٣٩ ، ١٧٨
علي بن الحسين الهاشمي : ٥٥ ، ٥٦
علي بن سليمان المرزاوي : ٢٤٠
علي بن ابي طالب : ٢٩٣ ، ٢٤١
٣٤٦
علي بن عيسر الربيعي : ٣٤٦ ، ١٠٩
ابو علي الفارسي : ٩٥ ، ٨٤ ، ٨٢ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٣٦ ، ١٣٤
٢٣٠ ، ١٨٢ ، ١٥٥ ، ١٤٦
٢٣٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٢ ، ٢٤٥
٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٣٧
٣٥٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٠
علي ابو المكارم : ١٥٩ ، ١٤٧ ، ١٣٦
١٨١
ابن العماد الحنبلي : ٨٢ ، ٨٠ ، ٤٧
١٠٨ ، ١٠٢
ابو عمرو الداني : ٢٦٩
عمر بن عبد العزيز : ٢٧٠
عمر بن علي القدسي (ابو المحاسن) : ٧٥
ابو عمرو بن العلا : ٢٧١ ، ١٥٦
٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤
٣٢٥
عنيسة الفيل : ٣٤٦
عيسى (المسيح) : ٢٧٨
عيسى بن عمر : ٣٤٦

- الفزالي (ابو حامد) : ١٥٢، ٣٧ : فوزي فيض الله : ٥٣
 ١٨٣، ١٧٥، ١٧٤، ١٦٠ : ابن الفوطي : ٥٨
 ٢٠٧، ١٨٦، ١٨٤ : فوقية محمود : ١٢١
 الفلاييني (الشيخ مصطفى) : ٣١١ : فيللو : ٥
 غياث الدنيا والدين : ٢٩ : فيليب حتي : ٤٢، ٢٦، ١٣، ٨، ٤، ٢ : ٤٣
 فؤاد البستاني : ٣٥٣ : فؤاد تيزي : ١٦٤
 فؤاد السيد : ٨٠ : فؤاد القاسم بن برهان : ٣٣٧
 الفارابي (ابو النصر) : ٢١٢ : فؤاد القاسم العلوي : ٢١٠
 ابن فارس (أحمد) : ٣٠٣، ٢٢٠ : ابن قاضي شهيد الأسدي : ج، ٤٨، ٤٧
 الفارقي (ابو القاسم سعيد بن سعيد) : ١٦٨ : ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٤، ٥٢، ٥١
 فاضل السامرائي : أ، ١٤٥، ١٤٣ : ٧٦، ٧٤، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦١ : ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٨٢، ٨١، ٨٠
 ١٠٨، ١٠١ : ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥ : ٣٥٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٢٨٦، ٢٤٥
 أبو الفتح بن الخطيب الأنباري : ٧٢ : قتلش : ١٠
 أبو الفتح الأسفراييني : ٢١ : القدسسي : ٥٤
 فخر الدين الرازي : ١٥٦، ٢١٦ : قطرب (محمد بن المستنير) : ١٦٧، ١١٧ : ٣٣٤، ٢٩٢، ٢٥٤، ٢٠٩
 الفخر الموصلي (محمد بن أبي الفرج) : القفطي (ابو الحسن) : ج، ٤٨، ٤٧ : ٦٧، ٦٢، ٦٠، ٥٩، ٥٤، ٥٢، ٥١
 ٧٤ : ٨٩، ٨٨، ٨١، ٨٠، ٧٤ : أبو الفداء : ٨١، ٨٠، ٥٢، ٥١، ٤٧
 الفراء (أبو زكريا) : ٣١، ١١١، ٥٧ : ٥ : كارلوني : ٥
 ٢١٤، ٢٠٩، ١٦٧، ١٥٤، ١٤٠ : كاظم سعد الدين : ٣٣
 ٣٣٢، ٢٦٤، ٢٥٣، ٢١٨، ٢١٦ : الكشي (ابن شاکر) : ٨٠، ٦١، ٥١، ٤٧ : ١٠٢، ٨٨
 ٣٣٨، ٣٣٤ : ابن كثير : ٦١، ٦٠، ٥١، ٤٩، ٤٧، ٤٦ : ١٠٨، ١٠٢، ٨٠
 الفرزدق : ٢٧٤، ٢٧١ : الكسائي : ٢٠٤، ١٦٧، ١١٨، ١١٠، ٥٧ : ٢٥٨، ٢٥٣، ٢١٦، ٢١٤، ٢١٢
 أبو الفوارس بن محفوظ الأنباري : ٧٢ : ابن فورك : ٣٧
 ٣٣٨، ٢٦٤ :

محمد عبيد : ٣٠٥ ، ١٦٢ ، ١٥٣ ، ١٣٨ ، ١٣٦ :
 محمد أبو الفضل ابراهيم : ١٠٨ ، ٥
 محمد كرد علي : ٥٦
 محمد بن ملكشاه : ٣٩
 محمد بن موسى الحازمي (أبو بكر) : ٧٥
 محمد بن ناصر الحافظ (أبو الفضل) : ٧٢
 محمد بن هلال الصابي : ٤٣
 محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي :
 ٢٤٠
 محمود فهمي حجازي : ٢٣٨
 محمود بن ملكشاه : ٢٩
 المرزباني (أبو عبد الله) : ٢٧٠ ، ١٣٩ :
 ٣٤٩ ، ٢٧١
 المرقش : ٢٩٧
 بنو مزيد : ١٢
 المسترشد (الخليفة) : ١٥ ، ١٦ ، ٢٥ :
 ٢٨
 مسعود (السلطان) : ٢٨ ، ٢١ ، ١٥ :
 أبو مسلم الخراساني : ١٣
 المسيب بن زيد بن مائة الخنوي : ٣٣٦
 مصطفى أمين : ١٢٦
 مصطفى السقا : ١٣٦
 مصطفى السويهي : ١٤٠
 ابن مضاء القرطبي : ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٩٤ :
 ٢٠٧
 المقتدي (الخليفة) : ٢١ ، ٢٠ :
 المقتفي (الخليفة) : ٢٠ :
 المعتصم (الخليفة) : ١٤
 ابن مكثوم : ٧٦ ، ٧٨ :

الكميث بن زيد : ٢٧٤ ، ٢٧١ :
 كيتسي سالم : ٥
 ابن كيسان : ٢٤٤ ، ٢١٩ ، ١٦٨ :
 ٣٤٥
 لبيد بن ربيعة : ٢٧٤
 اللحياني : ٣١٦
 لويس شيخو : ١٤٣ ، ١٠٦ :
 المأمون : ١٣٩ ، ١١٢ ، ١١١ ، ٤٢ :
 مارون عبود : ٣٢
 مازن المبارك : ٣٤٦ ، ٢٦١ ، ١٦٨ :
 المازني (ابو عثمان) : ١٦٨ ، ١١٧ :
 ٠٣٤١ ، ٢١٠
 ابن ماكولا : ٥٥
 ابن مالك : ٣٤٦ ، ٢٧٣ ، ٢٣٤ :
 صبرمان (محمد بن علي العسكري) :
 ١٦٨
 المبرد (ابو العباس) : ١٠٩ ، ٨٢ :
 ٢٠١ ، ١٤٢ ، ١١٧ ، ١١١ :
 ٣٣٤ ، ٢٥٨ ، ٢٤٦ ، ٢١٢ ، ٢١٠ :
 ٣٤٧ ، ٣٤٦
 محسن غياض عجيل : ٤٦
 محمد أسعد طلس : ٣٥٤
 محمد البهبهيتي : ٥٦
 محمد بن الحسن الطوسي : ٢٤٠
 محمد الخضر حسين : ٢٧٢ ، ٢٠٣ :
 محمد خير الحلواني : ٢٦٢ ، ٢٢٠ :
 ٢٦٣
 محمد بن عبد الله الديلمي : ٧٢
 محمد بن عطاء الموصلي : ٧٢
 محمد بن علي بن دواس القنا العنيزي : ٧٤

- مكي القيرواني : ٢٦٣
ملكشاه : ٢١٠ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢٠٠
٠٣٣ ، ٢٨ ، ٢٣
أبو منصور الخياط المقرئ : ٧٢
ابن منظور : ٣٠٣ ، ٢٩٧
مهدي المخزومي : ٢١٦ ، ٢١٤ ، ١١٦
٠ ٣٥٣ ، ٢٨٦ ، ٢٣٧
مودود (صاحب الموصل) : ٢٩
المهلي (أبو العباس) : ١٦٩
الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد) :
٠ ٦٦
ميشيل ألامار :
ميمون الأقرن : ٣٤٦ ، ١١٠
النايفة الجعدى : ٠٢١٧
النايفة الذبياني : ٢١٧ ، ٢٧٠
ناجي معروف : ٣٨
الناصر (الخليفة) : ٣١
ناصر الدين والدنيا : ٢٩
الناصر صلاح الدين : ٧
نافع : ٢٥٨
ابن التديم (صاحب الفهرست) : ١٣٨
نصر بن سبكتكين : ٣٧
نصر بن عاصم : ١١٠
النظام : ١٦٠
نظام الملك : ١٨ ، ١٤ ، ١٠ ، ٠ ، ٩
٥٨ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣١
أبو النجيب السهروردي : ٦١ ، ٤٩ ، ٤٨
٠ ١٥٢ ، ٦٢
النعمان بن محمد : ١٦١
أبونواس (الحسن بن هاني) : ٢٧٤
هارون الحائك : ٠١٦٨
هارون الرشيد : ٩
بنو هاشم : ١١
ابن هرمة : ٢٩٩
ابن هشام (جمال الدين) : ٢١٧ ، ٨٣
٠ ٣١٨ ، ٢٧٣ ، ٢٥٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣
٠ ٣٣٤ ، ٣٢٢
أبو هلال العسكري : ١٠٦
هيوليت تين : ٥
ابن الوراق : ١٦٨
ويل (دبيلو) : ١١٥
اليافعي : ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥١ ، ٤٧
٠ ١٠٨ ، ١٠٢ ، ٨٠

(٢٨٠)

ياقوت الحموى : ١٠٨٠٦٣٠٥٥٠٤٨

• ١٥٣٠١٤٤٠١٣٥

اليزيدى (أبو محمد يحيى بن المبارك) : ١١٢

ابن يميمش : ٢١٨

ابو اليمى الكندى : ٧٥٠٦٦

يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى القرطبي : ٢٤٠

يونس بن حبيب : ٣٣٣٠٣٣٢٠١١٠

يحيى بن خالد : ١١٠

*
* * *
*

٢- فهرس الكتب

- الأعلام لخير الدين الزركلي - ٥٨٠٣٦
 أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية للدكتور فاضل السامرائي - ٢٠٢
 ابن جنبي النحوي للدكتور فاضل السامرائي - ٣٤٨٠٢١٧
 أبو حيان النحوي للدكتور خديجة الحديشي - ٢٨٦٠٢٠٦
 أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح الشلبي - ٣٤٨٠٢٦١٠٢٤٥٠١٥٤
 الاتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي - ٢٨٦٠٢٦٨
 الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي - ٢٦٦
 الاختلاف لمبيد الله الأزدي - ٢٢٠
 اختلاف أصول المذاهب للقاضي النعمان بن محمد - ١٥٩
 اختلاف النحويين لشعلب - ٢١٩
 أدب العرب لمارون عبود - ٣١
 الأدب العربي للمستشرق جب - ١٣٣
 أدباء العرب لبطرس البستاني - ٤٦
 الاسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز - ٢٢٠
 الاسلام لحسن إبراهيم حسن - ٣٤٠٢٦
 الاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي - ٥٦
 الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي - ٢١٨٠٢٣٥٠٢٣٣٠٢٢٠٠٢١٨
 ابن الشجري ومنهجه في النحو لعبد المتعم التكريتي - ٢٦٢
 اصلاح المنطق لابن السكيت - ٢١٨
 أصول التشريح الاسلامي لعلي حسب الله - ٢٣٦٠١٧٨
 أصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم - ١٥٩٠١٥٠٠٠١٤٧٠١٤٥٠١٤٢٠١٣٦
 ٠ ١٨١
 أصول الفقه لبدراي أبي المينين - ١٣٩
 أصول النحولا بن السراج - ١٤١٠١٣٥٠١٣٦٠١٣٧٠١٣٨٠١٣٩٠١٤٠٠١٤١
 ٠ ٣٤٩٠٣٠٥٠١٤٦
 أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد - ١٨٧٠١٦٢٠١٥٣٠١٤٥٠١٣٨٠١٣٦
 الاقتراح لجلال الدين السيوطي - ١٨١٠١٦٧٠١٦٥٠١٦٢٠١٥٠٠١٤٦
 ٠ ٢٦٦

الإكمال لابن ماكولا — ٥٥

ألفية ابن مالك — ٣١٨، ٩٠

أمال بن الشجري — ٢٦٢

الامتناع والموانسة لأبي حيان التوحيدى — ١٥٥

أنباء الرواة على أنباء النحاة للقفطي — ج ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦٢، ٦٧، ٧١،

٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨١، ٨٨، ٨٩،

١٣٥، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ٢٣٠، ٢٤٩،

الأنساب لعبد الكريم السمعاني — ٥٥، ٦٦

الأنصاف بذكر أسباب الخلاف لابن السيد البطليوسي — ٢٤٠

الأنصاف في ما بين العلماء من الاختلاف لابن عبد البر — ٢٤٠

الأنصاف في مسائل الخلاف لمحمد بن يحيى النيسابوري — ٢٤٠

الأنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن بن الجوزي — ٢٤٠

الأنصاف في مصرفة الراجح من الخلاف لعلي بن سليمان المرادوي — ٢٤٠

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام — ٣١٨، ٣٣٣، ٣٣٤،

أيران ماضيها وحاضرها لدونالد ولبر — ١٤

الأيضاح في علل النحو للزجاجي — ١٢٣، ١٣١، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٩٤،

٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢٤٤، ٢٦١، ٢٦٢،

٣٤٥،

أيضاح المكنون لاسماعيل البغدادي — ٨٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٠،

١٠١، ١٠٢،

البحث عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر — ٢١٦، ٣٤٧،

البحر المحيط لأبي حيان — ٢٦٩، ٢٧٠،

البداية والنهاية لابن كثير — ٦، ٥١، ٥٢، ٦٠، ٦١، ٧١، ٧٢، ١٠٢، ١٠٨، ١١٢،

البرهان في علوم القرآن للزركشي — ٢٨٦،

بخية الوعاة لجلال الدين السيوطي — ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٤،

٧٥، ٧٦، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧،

٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٣٣، ١٦٨،

٢٣٠، ٢٣٩،

- البلاغة الواضحة لعلي الجارم ومصطفى أمين - ١٢٦
 البلفة في أئمة اللغة للفيروزآبادي - ١٠١ .
 البيان والتبيين للجاحظ - ٨٢
 تاريخ الأنبار لعلي بن الحسين الهاشمي - ٥٦، ٥٥ .
 تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - ٨٠
 تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان - ٣٧
 التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية لابن الأثير - ٤١، ٤٠، ٢٨، ١٣، ١٢، ١ .
 تاريخ بغداد للخطيب البغدادي - ١٤٢، ٥٦ .
 تاريخ التمدن الاسلامي لجورجي زيدان - ٣٦، ٣٧، ٣٨ .
 تاريخ الحضارة الاسلامية لبارتولد - ١٤
 تاريخ الحضارة الاسلامية في القرون الوسطى لعبد الصمغ ماجد - ٣٢ .
 تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي - ٤١، ٢٩، ٢١، ٢٠، ٢ .
 تاريخ دولة آل سلجوق للبنداري - ٤٠، ٣١، ٨، ٧، ١ .
 تاريخ الشعر العربي لنجيب البهيتي - ٥٦ .
 تاريخ الشعر العربي لعبد المزيذ الكفراوي - ٢٦ .
 تاريخ الشعوب الاسلامية لبروكلمان - ١٩ .
 تاريخ العراق في عصر السلاجقة للدكتور حسين أمين - ٥٦، ٥٨، ١٦، ١٣، ٨، ٤، ٢ .
 تاريخ العرب لجليب حتى - ٢٦، ١٣، ١١، ٨، ٧، ٦، ٤، ٢ .
 تاريخ مختصر الدول لابن الصبري - ٤ .
 التمجيد صيفه وأبنيته لجميل علوش - ٢٥٠، ٤ .
 تفسير فخر الدين الرازي - ٢٦٦
 تقسيمات العوامل وعلمها لأبي القاسم الفارقي - ١٦٨ .
 تكملة الصلة لابن الأثير - ١٦٤، ٧٦ .
 تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي - ٥٨ .
 جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الفلاييني - ٣١١ .
 جمل الاصول لابن السراج - ١٤٠، ١٣٨ .
 الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي - ١٤٣ .
 الحضارة الاسلامية لأدم مترز - ١٦
 حضارة الاسلام لصالح الدين خردا بخش - ١٥، ١٤، ٨ .

الحماسة لأبي تمام - ٢٦٨ •

خزانة الأرب لعبد القادر البغدادي — ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨.

الخصائص لابن جنی - ۱۴۰، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۵۲، ۱۶۷، ۱۶۹، ۱۷۰،

67.34141A1.1A2.1YA.1YE

• ΨΕΙ, ΨΥΨ, ΨΙΛ, ΨΕΓ, ΨΕ.

الخلافة لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي - ٢٤١ •

الخلافا بين سيويه والمبرد للرماني — ٢٢٠

• ٢٢٠ • الخلافة بين النحويين للرماني

دراسات في العربية وتاريخها لمحمد الخضر حسين - ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٢٢، ٢٢٣.

درس في كتب النحو للدكتور عبده الراجحي - ٢١٦

دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس - ٢٠٦

الديباج المذهب لابن مضاء القرطبي - ١٦٤ •

الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي - ٧٤

الرد على شعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه - ٢١٤ .

الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي - ١٦٥ .

رسالة الخفران لأبي العلاء المصري - ١٤٠

الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد - ٢٦٦، ١٥٨ .

رواية اللغة لعبد الحميد الشلقاني - ١٤٣

روضات الجنات للخوانساري — ٥١، ٥٣، ٥٨، ٦١، ٦٥، ٧٦، ٧٩، ١٢، ١٣، ٦٤

[illegible]

• 1 • 2

زبدۃ الفترة وعصرة القترة للبنداری - ۱

سِرِّ صناعة الاعراب لابن جني - ١٣٦، ١٤٢، ١٤٥.

الشاهد وأصول النحو لخديجة الحديثي - ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤.

شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي - ٥٢، ٧٤، ١٠٨، ١١٢، ١٦٣.

ش. الأشموني على ألفية ابن مالك - ٢١٧ :

شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - ٢٣٣، ٢٣٤.

- شرح بن عقيل على ألفية بن مالك — ٢٣٥، ٢٣٤
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب — ٢١٨
- شرح علل النحول لأبي العباس المهلب — ١٦٨
- شرح المفصل لابن يعيش — ٢١٨، ٢١٧
- الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي لعلي جواد الطاهر
- ١٨، ١٦، ١٣، ١٢
- صلة ابن بشكوال — ٧٦، ٤٩
- صلة ابن الزبير — ٧٨، ٧٦
- ضحى الاسلام لأحمد أمين — ١٤٨، ١٣٠
- الضوء اللامع لشمس الدين السخاوي — ١٤٩
- ظهير الاسلام لأحمد أمين — ٣٤٨، ١٤٣
- طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب السبكي — ٢، ٣٨، ٤٠، ٥٢، ٦٠، ٦١، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٩، ٨٨، ٩٣، ٩٥، ١٠٢، ١٠١
- ١٥٢، ١٥١
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجصحي — ١٤٤، ١٣٣
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي — ج ١، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦
- ٦٠، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٩
- ٨٠، ٨٨، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨
- ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٨
- العالم الاسلامي في العصر العباسي لحسن أحمد محمود — ١٤، ١٣
- العبر في خبر من غير للذهبي — ٧٢، ٥٢، ٥١
- العرب في التاريخ لبرنارد لويس — ٣٤، ٢٦، ٧
- الملل في النحول قطرب — ١٦٧
- علل النحول لأبي عثمان المازني — ١٦٨
- علل النحول لابن الوراق — ١٦٨
- علل النحول ونقض علل النحول للغة الاصبهاني — ١٦٨

- علم الأرب للويس شيخو — ١٠٦ .
 علم اللغة العربية للدكتور محمود حجازي — ٢٣٨ .
 المصداق لابن رشيق القيرواني — ١٠٦ .
 غاية النهاية في طبقات القراء لابن الأشير الجزري — ٧٥ ، ٧٤ ، ٧١ .
 فتور زمان الصدور لانوشروان بن خالد — ٢ .
 الفهرست لابن النديم — ٢٣٠ ، ١٣٨ .
 الفنون والوظائف على الآثار العربية لحسن الباشا — ٢٢ .
 فوات الوفيات لابن شاعر الكتبي — ١٠٢ ، ٨٨ ، ٦١ ، ٥٣ ، ٥١ .
 في اصول النحو لسعيد الأفغاني — ١٤٤ ، ١٥٤ ، ١٦٢ ، ٢٣٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٦ .
 في اصول النحو واللغة لفؤاد ترزي — ١٠٤ .
 الكامل في التاريخ لابن الأشير — ١٠٤ ، ٨٧ ، ١٠٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٥٠ ، ٢٤٢ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٨١ .
 الكامل في اللغة والأرب لأبي العباس المبرد — ٨٢ .
 الكتاب للسيبويه — ٢٥٨ ، ٢١٦ ، ١٣٩ .
 كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري — ١٠٦ .
 الكشاف للزمخشري — ٢٦٦ .
 كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي — ١٢٣ ، ١٤٠ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٦٦ .
 كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة — ١٤٠ ، ١٣٨ ، ٨٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ .
 كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس — ٢٢٠ .
 القاموس الاسلامي لأحمد عطية الله — ٥٥ .
 القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية لمجد العال سالم مكرم — ٢٦٨ ، ٢١٣ .
 لسان العرب لابن منظور — ٣٠٣ .
 اللغة بين المعيارية والوصفية لتامر حسان — ١٥٣ .

- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل الطلة لعبد الملك الجويني — ١٢١ .
 المبهج لأبي جعفر النحاس — ٢٤٦ .
 مجالس ثعلب — ٢١٧ ، ٢١٨ .
 مجالس العلماء للزجاجي — ١٦٣ ، ٢١٦ .
 المجموع على العلل لمبرمان — ١٦٨ .
 المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء — ٨١ ، ٥٢ .
 المدارس النحوية لشوقي صيف — ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٦٨ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
 مدرسة البصرة النحوية لعبد الرحمن السيد — ١٥٤ .
 مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي — ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
 مرآة الجنان وعبرة اليقظان للياقبي — ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٦٣ .
 مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي — ٢١٣ .
 المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي — ١٤١ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ٢٧٦ ، ٢٤٩ .
 مسائل خلافة للعكبري — ٢٢ ، ٢٦١ .
 مسائل الخلاف في النحو لابن عرس — ٢٢٠ .
 المسائل مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان — ٢١١ .
 المستقصى في علم الأصول لأبي حامد الغزالي — ١٨٣ ، ١٨٤ .
 المستظهر لأبي بكر الشاشي — ١٥٢ .
 المشكل في اعراب القرآن لمكي القيرواني — ٢٦٢ ، ٢٦٣ .
 معالم الفكر العربي لكامل اليازجي — ٤٠ .
 معجم الأرباء لياقوت الحموي — ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢١٦ .
 . ٢٢٠ ، ٢٤٩ .
 معجم البلدان لياقوت الحموي — ٥٥ ، ٥٦ .
 معجم مقاييس اللغة لابن فارس — ٣٠٣ .
 مغني اللبيب لابن هشام — ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ .
 المقاييس لأبي حيان التوحيدي — ١٥٤ ، ١٥٥ .
 مقالات لمشا هير العرب للويس شيخو — ٣٣ .

المقنّع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس — ٢١٩ .
المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج بن الجوزي — ١٨٠، ١٦٠، ٣٠، ٣٨، ٣٩،
٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٧، ٧١، ٧٥ .

منجد المقرئين — لابن الجزيرة ٢٨٦ .
المنحول من تعليقات الأصول للإمام الفراء — ١٦٠، ١٦١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦،
١٨٦، ٢٠٦ .

من حديث الشعر والنثر للدكتور حسين — ١٩٤ .
الموجز في علم النحو لابن السراج — ١٤٠ .
الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني — ٢٧٠، ٢٧١ .
النجوم الزاهرة لابن تغري بردى — ٦، ٥١، ٥٢، ٧٤ .
النشر في القراءات المشرّعة لابن الجزري — ٢٦٩ .
النظم الإسلامية لحسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن — ٢٣ .
النقد الأدبي لكارلوني وفيللو — ٥ .
هدية المارفين لسماعيل البغدادي — ٥١، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧،
٦٨، ٦٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ٢٣٠ .

جمع الهوامش للسيوطي — ٢١٧ .
الوافي بالوفيات لصالح الدين الصفدي — ٧٥، ٩٤، ١٠١ .
وفيات الأعيان لابن خلكان — ج ١، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤،
٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٧١، ٧٤، ٧٥،
٧٦، ٨١، ١٠٢، ١١٢، ١٣٨ .

ملحق بالفهارس والمجلات والموسوعات :

- دائرة المعارف الإسلامية — ١١٥، ٥٥ .
- فهرس المخطوطات المصورة لفؤاد السيد — ٨٠، ١٠٣، ١٠٤ .
- مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد — ٢٤٥ .
- مجلة اللغة العربية . جامعة الرياض — ٥٣ .
- مجلة المجمع العلمي العراقي — ٣٨، ٤٠ .
- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق — ١٠٦، ١٠٧ .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة — ١٥٤ .
- مجلة المربد — تصدر عن جامعة البصرة — ١٥٤ .
- معجم المطبوعات العربية والمصرية ليوسف سرقيس — ١١٢، ١١٣ .

٣ - فهرس البلدان والبقاع والأماكن .

أرمينية	٨ :	بغداد	ج : ٢٠٤٠٤٠٧٠١٥٠١٧٠
اسبانيا	٦ :		١٦٠٢١٠٢٥٠٢٩٠٣٥٠
استانبول	١٠٤٠١٠٣ :		٣٦٠٣٨٠٤٠٠٤١٠٤١٠
اسكندنافيا	٢٦ :		٣٠٤٠٥٠٥٠٥٠٥٨٠٦٢٠
اسيا الصغرى	٨ :		٣٦٣٠٧١٠٧٤٠٧٨٠
اشبيلية	٧٦ :		٨٠١٠٢٤٠٢٦٩٠
اصفهان	٣٦٠٢ :	بلخ	٥٥ :
افريقيا	٦ :	بيت الحكمة	٤٢ :
الأنبار	١٢٠١٢٠٣٠٥٤٠	بيروت	٤٠٤٠٦٠١٠٨٠١١٣٠
	٥٥٠٥٦٠٥٨٠		٢٠١٢٠١٢٩٠١٦٨٠
	٧٦٠٧٨٠١١١٠	التركستان	٤ :
الأندلس	٤٩٠٧٦٠٧٨٠	ثور (مكان في المدينة)	٢٤١ :
	٢٧٢٠	الجامع الأموي	٢٩ :
أنطاكية	٨ :	جامعة بغداد	٢٤٥ :
بارسس	١٠٨ :	الجامعة السورية (جامعة دمشق)	أ : ١١٣
بحر قزوين	١٣ :	الجزيرة	١٦٠٢٧٦ :
البحر المتوسط	٢٣ :	جزيرة ابن عمر	٤٠ :
البحرين	٢٧٦ :	جند	٤ :
بخارى	٣٨٠٤ :	جوزجان	٥٥٠ :
البصرة	١٢٠٤٣٠٤٠٠٤٣٠	الحبشة	٢٧٦ :
	٢١١٠٢١٣٠٢١٥٠	الحجاز	١٢ :
	٢١٦٠٢٧٢٠٣٣٠	الحديثة	١٢ :
	٣٣٩٠	حلب	٨٠٢٢٠ :
		الحلة	١٢ :
البطائح	١٢ :	الخاتونية	٤٩٠٦٢ :
بطرسين	١١٥ :		

- خراسان : ٣٧٠، ١٠٠، ٤٠
 خوارزم : ٤
 دارالرسال للطباعة : أ
 دارالسلطنة : ٤١
 دارالفكر : ١٢٠
 دمشق : ج ١٠٧، ١٠٦، ١١٢
 ديار بكر : ٨
 رباط الارجوانية : ٤٢
 رباط السعادة : ٤٢
 رباط شيخ الشيوخ : ٤٢
 الرها : ٨
 الرياض : ٥٣
 الري : ٤٣
 سبأ : ٢٨٦
 سهوب القيرغيز : ٤
 سوريا : ٦
 سيحون : ٤
 الشام : ٤٢، ٢٣، ١٠٨، ٧
 ٢٧٦
 شيراز : ٤٣
 الصين : ٢٣٠٦
 الطائف : ٢٧٦
 طهران : ٢٤٠
 طوس : ٣٨
 عائر (مكان في المدينة) : ٢٤١
 عانة : ١٢
 العراق : ١٠٦، ١٠٣، ١١٠، ٩٠، ٤٠
 ٥٥، ٤٢، ٣٢، ٢٧، ٢٥، ٢٤
 عمان : ٢٧٦
 غزنة : ٣٨
 فارس : ٤٢، ٦٠٤
 فان (بحيرة) : ٨
 الفرات : ٥٥
 فينا : ١١٥
 القاهرة : ١١٥، ١٠٨، ١٠٥، ١٠٣
 ٢٠٧، ١٦٨
 القدس : ٧
 القسطنطينية : ٨
 الكرخ : ١٧
 الكوفة : ٢١٥، ٢١٣، ٢١١، ١٢
 ٣٣١، ٢٧٢
 لبنان : ر
 ليدن : ١١٥، ١١٢، ١٠٣
 المجمع العلمي العربي : ١٠٧، ١٠٦

- مكتبة كوبريللي : ١٠٤
ملاذكر : ٨
الموصل : (١٢٠٨، ١٢٠٨، ٢١٠، ٤٠، ٤٣)
التجف الأشرف : ٤٩، ١٤١
نيسابور : ٣٦، ٣٨
هراة : ٣٦
هند وكش : ٢٦
الهند : ٢٧٦
وادي النهرين : ٦
واسط : ١٢
اليمن : ٢٧٦، ٢٣، ١
- مدرسة اسماعيل الاسترابازي : ٣٧
المدرسة البهائية : ٤٠
المدرسة البيهقية : ٣٧
المدرسة التاجية : ٤٠
مدرسة أبي حنيفة : ٤٠
المدرسة السعيدية : ٣٧
مدرسة ابن فورك : ٣٧
المدرسة النظامية : ٣٦، ٣٠، ٤٠، ٣٨، ٧٢، ٦٣، ٥٩، ٣٩، ٣٨
٠٢٣٩
مدرسة ابن هبيرة : ٤٠
المدينة : ٠٢٤١
مرو : ٥٥
مصر : ٠٤٢، ١٠٧، ٦
مطابع دار القلم : ٠١٤٠
المطبعة الكاثوليكية : ٠١٢١، ١٠٨
مطبعة المعارف ببغداد : ١٠٨
مطبعة النعمان : ٤٩
معهد الآداب الشرقية : د
معهد المخطوطات العربية : ١٠٣
٠١٠٤
مكتبة أحمد الثالث : ١٠٤، ١٠٣
مكتبة تيمور : ٧٧
مكتبة عاطف أفندي : ١٠٤، ١٠٣

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه	الأحقاف	٢٦	٢١٤
فآمنوا خيرا لكم .	النساء	١٧٠	٢١٤
غير المغضوب عليهم ولا الضالين	الفاتحة	٧	٢٣٢
أن يؤمنوا لكم	البقرة	٧٥	٢٣٢
بل ملة إبراهيم حنيفا	البقرة	١٣٥	٢٣٢
لقد تقطع بينكم	الأنعام	٩٤	٢٣٢
ويمبدون من دون الله مالا يملك			
لهم رزقا من السموات والأرض			
شيئا ولا يستطيعون .	النحل	٧٣	٢٣٢
أفلم يهد لهم كم أهلكنا	طه	١٢٨	٢٣٢
زهرة الحياة الدنيا	طه	١٣١	٢٣٢
فأذن مؤذن بينهم أن لعنة			
الله .	الأعراف	٤٤	٢٣٢
فإن الجنة هي المأوى	النازعات	٤٠	٢٣٤
وكذلك زين لكثير من المشركين			
قتل أولادهم شركاؤهم .	الأنعام	٦	٢٦٩
ألقيا في جهنم كل كفار عنيد	ق	٤	٢٧٧
كيف نكلم من كان في المهد صبيا ؟	مريم	٢٩	٢٧٨
اهدنا الصراط المستقيم صراط			
الذين أنعمت عليهم .	الفاتحة	١	٢٧٨

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٢٧٨	١٢٦	البقرة	وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشُّرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
٢٧٨	٢١٧	البقرة	يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالٍ فِيهِ
٢٧٨	٣٣	الزخرف	لَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لَبُيُوتَهُمْ سَقَفًا مِّنْ فُضَّةٍ
٢٧٨	٧٥	الاعراف	قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَمَعُوا لَهُمْ آمَنَ مِنْهُمْ
٢٧٩	٣٠	الحج	وَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ
٢٧٩	٢٧١	البقرة	وَيَكْفُرْ عَندهم مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ
٢٧٩	٣٠	النور	عَلَّ لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ
٢٨٠	٦٩	المائدة	أَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
٢٨١	٩٠	النساء	أَوْ جَاءُوكُمْ حَصَصْتُمْ صُدُورَهُمْ ؟
٢٨١	٩٠	النساء	إِلَّا الَّذِينَ يَمْلِكُونَ إِلَى قَوْمٍ
			وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ
٢٨١	١٠٨	هود	خَالِدِينَ فِيهَا .
			فَلَمَّا عاقبتهم ما أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ
٢٨١	١٧	الحشر	فِيهَا
٢٨٢	٤	التين	لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ
			وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا
٢٨٢	٣	الزمر	نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى

الاية	السورة	رقم الاية	الصفحة
ان كل ما في السموات والارض الا آتسي الرحمن عبدا	مريم	٩٣	٢٨٣
وكل اتوه داخرين	النمل	٨٧	٢٨٣
ليسجنن وليكونا من الصاغرين	يوسف	٣٢	٢٨٣
فليمد له الرحمن مدا	اليسرا	١٢	٢٨٤
في الفلك المشحون	بلشعراء	١٥١	٢٨٤
حتى اذا كنتم في الفلك وجريتم	يونس	٢٢	٢٨٤
ليس لوقعتها كاذبة	الواقعة	٢	٢٨٤
القواعد من النساء الاتسي	النور	٦٠	٢٨٤
الاتعبدوا الا الله	فضلت	١٤	٢٨٤
أفما نحن بميتين الا موتتنا الاولى	الصافات	٥٩	٢٨٥
وسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها	يوسف	٨٢	٢٨٥
لا بيع فيها ولا خلة ولا شفاعة	البقرة	٢٥٤	٢٨٧
لا تخف دركا ولا تخش	طه	٧٧	٢٨٨
فانما يقول له كن فيكون	آل عمران	٤٧	٢٨٨
	مريم	٣٥	٢٨٨
	غافر	٦٨	٢٨٨
وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم	الكهف	١٧	٢٨٨

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
وباطل ما كانوا يعملون ربما يؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين	هود	١٦	٢٨٨
وجئتك من سبأ نبياً يقيمن	الحجر	٢	٢٨٩
واتقوا الله الذي تساءلون به	النمل	٢٢	٢٩٠
الارحام	النساء	١	٢٩٠
ان الله كان عليكم رقيباً	النساء	١	٢٩٠
وما يخدعون الا انفسهم	البقرة	٩	٢٩٠
وهو بكل شيء عليم	البقرة	٢٩	٢٩١
او تسقط السماء كما زعمت علينا كسفاً	الاسراء	٩٢	٢٩١
فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت أحد الا امرأتك	هود	١١	٢٩١
وكذلك تنجي المؤمنين	الانبياء	٨٨	٢٩١
وما أنتم بمصرخي	ابراهيم	٢٢	٢٩٢
اني كفرت بما أشركتمون	ابراهيم	٢٢	٢٩٢
فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون	يونس	١٥٨	٢٩٤
ويقتلون الانبياء بغير حق	آل عمران	١١٢	٢٩٥
ان هذان لساحران	طه	٦٣	٣٠٠

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
أَنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأُولَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاخْذُوا زُرْعَهُمْ وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	التغابن	١٤	٣٠٣
وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً .	البقرة	٣٠	٣٠٦
وَإِنْ كَادَ أَنْ يَنْفِرَ فَرَّغْنَاكَ مِنْ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا .	الاسراء	٧٦	٣١١
لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ فَبِمَ تَشْكُرُونَ	التوبة	١٠١	٣١٢
وَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ طَائِرًا أَبَابِيلَ	الحجر	٥٤	٣١٥
قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأْ تَذْكَرُ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ .	الفيل	٣	٣١٥
وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ الْيَسِيرُ .	يوسف	٨٥	٣١٨
أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ	آل عمران	٩٧	٣١٩
وَمَنْ يُوْءِمْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يَدْخُلْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا . قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا .	الفرقان	٤١	٣١٩
	الأحزاب	٣٥	٣٢٠
	الطلاق	١١	٣٢٥

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
إن الله على كل شيء قدير	البقرة	٢٠	٣٢٩
فلا تجعلوا لله أنداداً	البقرة	٢٣	٣٢٩
أو أجد على النار هدى	طه	١٠	٣٣٤
ولا يرد اليهم طرفهم	ابراهيم	٤٣	٣٣٧
ويضئ عنهم إصرهم	الأعراف	١٥٧	٣٣٧
لقد كان لسبأ في مسكنهم	سبأ	١٥	٣٣٧
ويعلم الصابرين	آل عمران	١٤٢	٣٤٤
أم حسبتم أن تدخلوا الجنة			
ولما يعلم الله الذين جاهدوا			
منكم ويعلم الصابرين .	آل عمران	١٤٢	٣٤٤

المحتويات

رقم الصفحة

المقدمة أ - هـ

الباب الأول

عصره، حياته، آثاره

الفصل الأول

عصره ١ - ٤٦

١ دراسة المصادر

٤ تمهيد

٦ الحالة السياسية

١١ الحالة الاجتماعية

١١ -١ عناصر المجتمع وفتاته

١٧ -٢ الحالة الدينية

٢٣ -٣ الحالة الاقتصادية

٢٨ -٤ الأخلاق العامة

٣٢ الحركة الفكرية

٣٥ -١ النشاط التعليمي

٤٤ -٢ النشاط الأدبي

الفصل الثاني

حياته ٤٧ - ٧٩

٤٧ دراسة المصادر

٥١ تمهيد

٥١ التعريف به

٥٣ مولده

٥٥	صلته بالأنبار
٥٧	نشأته
٥٩	سيرته وأخلاقه
٦٣	مذهبه الفقهي
٦٤	ثقافته
٦٨	شخصيته
٧	في حلقات المعلم
٧٦	رحلاته وأسفاره
٧٩	وفاته

الفصل الثالث

١٢٢- ٨٠	آثاره
٨٠	دراسة المصادر
٨١	تمهيد
٨٣	نشره
٨٧	شعره
٩٠	آثاره
٩٢	١- المفقودة
١٠٣	٢- المخطوطة
١٠٥	٣- المطبوعة
١٠٥	أ- الآثار اللغوية
١٠٨	ب- الآثار التاريخية
١١٢	ج- الآثار النحوية
١١٢	١- أسرار العربية
١١٣	٢- الاغراب في جدل الاعراب
١١٥	٣- الانصاف في مسائل الخلاف
١١٩	٤- البيان في غريب اعراب القرآن
١٢٠	٥- لمع الأدلة في اصول النحو

الباب الثاني

انتاجه النحوى

مقدمة ١٢٣

الفصل الأول

١٦١ - ١٢٥	أصول النحو
١٢٥	التمريف بها
١٢٦	أقسامها
١٢٦	النقل
١٢٧	القياس
١٢٦	استصحاب الحال
١٣٠	أضواء على هذه الأصول
١٣٤	ابن الأنبارى ودعوى ابتكار علم الأصول :
١٣٤	— أبو بكر بن السراج
١٤٢	— أبو علي الفارسي
١٤٥	— ابن جنى
١٤٦	— السيوطي
١٥١	بين أصول الفقه وأصول النحو
١٥٦	ثغرات في منهج ابن الأنبارى
١٥٦	مصادره في أصول النحو.

الفصل الثاني

٢١٠ - ٦٢	الملة والتعليل
١٦٢	تمهيد
١٦٢	أ — مكانة الملة من اصول النحو.
١٦٦	ب — الملة والتعليل قبل ابن الأنبارى
١٧٠	الملة والتعليل عند ابن الأنبارى
١٧١	في الملة
١٧١	— بين الملة القياسية والملة الأصلية

١٧٢	— الاستدلال على صحة العلة
١٧٣	— شروط العلة
١٧٣	— تعليل الحكم بعاتيق
١٧٦	— الاخاله
١٧٨	— في الحاق الوصف بالعله
١٧٩	— العلة بين التعمدي والقصور
١٨٠	— شبه واشكالات
١٨٤	— الاعتراض على العلة
١٨٦	— طبيعة العلة النحوية
١٩١	— بين العلة النحوية والدليل العقلي
	في التعليل
١٩٣	— تعليلاته
١٩٤	— نصيب تعليلاته من القوة
٢٠٣	مصادره في العلة والتعليل
٢٠٧	

الفصل الثالث

الخلافا ٢١١ - ٢٦٣

٢١١	تمهيد
٢١١	نشأة الخلاف
٢١٤	شكوك حول وجود المدرستين
٢١٧	المصالح النحوي بين البصريين والكوفيين
٢١٩	من كتب الخلاف في تل الخلاف
٢٣٠	مسائل لم ترد في الانصاف
٢٣٣	مسائل خلافية أخرى
٢٣٥	أهمية مسائل الانصاف وشهرتها
٢٣٨	منهج في الخلاف
٢٣٨	١- تأثره بالخلاف الفقهي
٢٤٢	٢- موقفه من المذاهبين
٢٤٤	٣- طريقته في العرض

٢٤٧	خصائص المذهبيين كما يعرضها ابن الأنباري
٢٥١	تناقضات المذهب الكوفي
٢٥٨	تناقضات المذهب البصري
٢٥٩	صراع المذهبيين
٢٦٠	مصادره في الخلاف

الباب الثالث

منهجه في النحو

٢٦٤	مقدمة
-----	-------------

الفصل الأول

٢٦١-٢٠١	احتجازه وموقفه من الشواهد
٢٦٦	تمهيد حول مصادر الاحتجاج وشروطه
٢٧٧	شواهد ابن الأنباري
٢٧٧	- القرآن الكريم وقراءاته
٢٧٧	١- القرآن الكريم
٢٨٦	٢- القراءات
٢٩٣	- الحديث النبوي
٢٩٦	- كلام العرب

الفصل الثاني

٢٣٠-٢٠٢	أصوله ومقاييسه
٢٠٢	تمهيد
	أصوله ومقاييسه في :
٢٠٥	١- العاقل
٢١٠	٢- القياس
٢١٨	٣- الحذف

٣٢٢

٤- الحمل على المعنى

٣٢٧

٥- متفرقات

الفصل الثالث

٣٥٤ - ٣٣١ مذهب النحوى

٣٣١

تمهيد

٣٣٢

١- موقفه من النحاة

٣٣٦

٢- موقفه من السماع والقياس

٣٤٣

٣- مصطلحاته النحوية

٣٤٦

٤- نسبه العلمى أو سلسلة شيوخه

٣٤٨

علاقته بمدرسة القياس

٣٥٤

نسبته الى ما يسمى بالمذهب البغدادي

٣٥٥

..... الخاتمة

٣٥٨

..... لائحة المصادر والمراجع

٤٠٣ - ٣٧١

..... الفهارس العامة

